

مؤلف ملخص البطلان والإبطال في
الاجتهاد القضائي المغربي
الجزء الأول الجزء الثاني
الجزء الثالث الجزء الرابع
الجزء الخامس

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

التعريف

يقصد بالبطلان انعدام التصرف بقوة القانون و يثار تلقائيا و لا يحتاج إلى إجازته أو المطالبة بإبطاله.

مثال:

قانون الالتزامات و العقود المغربي

الباب الأول: الالتزامات التي تنشأ عن الاتفاقات والتصريحات الأخرى المعبرة عن الإرادة

الفصل 2

الأركان اللازمة لصحة الالتزامات الناشئة عن التعبير عن الإرادة هي:

1 - الأهلية للالتزام؛

2 - تعبير صحيح عن الإرادة يقع على العناصر الأساسية للالتزام؛

3 - شيء محقق يصلح لأن يكون محلا للالتزام؛

4 - سبب مشروع للالتزام.

الفرع الثالث: محل الالتزامات التعاقدية

الفصل 57

الأشياء والأفعال والحقوق المعنوية الداخلة في دائرة التعامل تصلح وحدها لأن تكون محلا للالتزام، ويدخل في دائرة التعامل جميع الأشياء التي لا يحرم القانون صراحة التعامل بشأنها.

الفصل 58

الشيء الذي هو محل الالتزام يجب أن يكون معينا على الأقل بالنسبة إلى نوعه.

ويسوغ أن يكون مقدار الشيء غير محدد إذا كان قابلا للتحديد فيما بعد.

الفصل 59

يبطل الالتزام الذي يكون محله شيئا أو عملا مستحيلا، إما بحسب طبيعته أو بحكم القانون.

الفصل 60

المتعاقد الذي كان يعلم، أو كان عليه أن يعلم عند إبرام العقد، استحالة محل الالتزام يكون ملزما بالتعويض تجاه الطرف الآخر.

ولا يخول التعويض إذا كان الطرف الآخر يعلم أو كان عليه أن يعلم أن محل الالتزام مستحيل.

ويطبق نفس الحكم :

- 1 إذا كان المعقود عليه مستحيلا في البعض دون الباقي وصح العقد في ذلك الباقي؛

- 2 إذا كانت الالتزامات تخييرية وكان أحد الأشياء الموعود بها مستحيلا.

الفصل 61

يجوز أن يكون محل الالتزام شيئا مستقبلا أو غير محقق فيما عدا الاستثناءات المقررة بمقتضى القانون.

ومع ذلك لا يجوز التنازل عن تركة إنسان على قيد الحياة، ولا إجراء أي تعامل فيها أو في شيء مما تشتمل عليه ولو حصل برضاه. وكل تصرف مما سبق يقع باطلا بطلانا مطلقا.

الفرع الرابع: سبب الالتزامات التعاقدية

الفصل 62

الالتزام الذي لا سبب له أو المبني على سبب غير مشروع يعد كأن لم يكن.

يكون السبب غير مشروع إذا كان مخالفا للأخلاق الحميدة أو للنظام العام أو للقانون.

الفصل 63

يفترض في كل التزام أن له سببا حقيقيا ومشروعا ولو لم يذكر.

الفصل 64

يفترض أن السبب المذكور هو السبب الحقيقي حتى يثبت العكس.

الفصل 65

إذا ثبت أن السبب المذكور غير حقيقي أو غير مشروع، كان على من يدعي أن للالتزام سببا آخر مشروعا أن يقيم الدليل عليه.

أما الإبطال فإنه يطل التصرف إلا أنه يظل صحيحا و يوصف بأنه قابل للإبطال إلى أن يطالب من له المصلحة بإبطاله أو يجيزه.

مثال:

قانون الالتزامات و العقود المغربي

ثالثا - عيوب الرضى

الفصل 39

يكون قابلا للإبطال الرضى الصادر عن غلط، أو الناتج عن تدليس، أو المنتزع بإكراه.

الفصل 40

الغلط فى القانون يخول إبطال الالتزام:

1 إذا كان هو السبب الوحيد أو الأساسى؛

2 إذا أمكن العذر عنه.

الفصل 41

يخول الغلط الإبطال، إذا وقع في ذات الشيء أو في نوعه أو في صفة فيه كانت هي السبب الدافع إلى الرضى.

الفصل 46

الإكراه إجبار يباشر من غير أن يسمح به القانون يحمل بواسطته شخص شخصا آخر على أن يعمل عملا بدون رضاه .

الفصل 47

الإكراه لا يخول إبطال الالتزام إلا:

1 - إذا كان هو السبب الدافع إليه.

2 - إذا قام على وقائع من طبيعتها أن تحدث لمن وقعت عليه إما ألما جسميا أو اضطرابا نفسيا. أو الخوف من تعريض نفسه أو شرفه أو أمواله لضرر كبير مع مراعاة السن والذكورة والأنوثة وحالة الأشخاص ودرجة تأثرهم.

الفصل 48

الخوف الناتج عن التهديد بالمطالبة القضائية أو عن الإجراءات القانونية الأخرى لا يخول الإبطال، إلا إذا استغلت حالة المتعاقد المهدد بحيث تنتزع منه فوائد مفرطة أو غير مستحقة وذلك ما لم يكن التهديد مصحوبا بوقائع تكون الإكراه بالمعنى الذي يقتضيه الفصل السابق.

الفصل 49

الإكراه يخول إبطال الالتزام وإن لم يباشره المتعاقد الذي وقع الاتفاق لمنفعته .

الفصل 50

الإكراه يخول الإبطال، ولو وقع على شخص يرتبط عن قرب مع المتعاقد بعلاقة الدم.

الفصل 51

الخوف الناشئ عن الاحترام لا يخول الإبطال، إلا إذا انضمت إليه تهديدات جسيمة أو أفعال مادية.

الفصل 52

التدليس يخول الإبطال، إذا كان ما لجأ إليه من الحيل أو الكتمان أحد المتعاقدين أو نائبه أو شخص آخر يعمل بالتواطؤ معه قد بلغت في طبيعتها حدا بحيث لولاها لما تعاقد الطرف الآخر. ويكون للتدليس الذي يباشره الغير نفس الحكم إذا كان الطرف الذي يستفيد منه عالما به.

الفصل 53

التدليس الذي يقع على توابع الالتزام من غير أن يدفع إلى التحمل به لا يمنح إلا الحق في التعويض.

الفصل 54

أسباب الإبطال المبينة على حالة المرض والحالات الأخرى المشابهة متروكة لتقدير القضاة.

الفصل 55

العَبْن لا يخول الإبطال إلا إذا نتج عن تدليس الطرف الآخر أو نائبه أو الشخص الذي تعامل من أجله، وذلك فيما عدا الاستثناء الوارد بعد.

الفصل 56

العَبْن يخول الإبطال إذا كان الطرف المغبون قاصرا أو ناقص الأهلية، ولو تعاقد بمعونة وصيه أو مساعده القضائي وفقا للأوضاع التي يحددها القانون، ولو لم يكن ثمة تدليس من الطرف الآخر. ويعتبر عَبْنَا كل فرق يزيد على الثلث بين الثمن المذكور في العقد والقيمة الحقيقية للشيء.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 3860 :

المدنية

القرار 2806 : الصادر بتاريخ 4 دجنبر 1985 ملف مدني.

الاستئناف ...

شروط صحة ... الأجل ... الإنذار ... لا.

إن مجرد تقديم طلب الاستئناف الخالي من البيانات الإلزامية المنصوص عليها في الفصل 142 من ق.م.م و المتعلقة بذكر الوقائع و أسباب الاستئناف يؤدي إلى البطلان.

لم تكن المحكمة ملزمة ملزمة بالالتفات للمذكرة المتضمنة لذلك والتي قدمت خارج الاجل القانوني الاستئناف، كما لم تكن ملزمة بان توجه الى المستئناف اي انذار بذلك والحال ان اجل الاستئناف قد انقضى.

2806/1985

قانون المسطرة المدنية صيغة محينة بتاريخ 22 يوليو 2021

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974)

بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

الباب السابع: الاستئناف

الفصل 142

يجب أن يتضمن المقال الأسماء الشخصية والعائلية وصفة أو مهنة وموطن أو محل إقامة كل من المستأنف والمستأنف عليه وكذا اسم وصفة وموطن الوكيل عند الاقتضاء وأن يبين إذا تعلق الأمر بشركة اسمها الكامل ونوعها ومركزها وأن يتضمن كذلك موضوع الطلب والوقائع والوسائل المثارة وترفق المستندات التي يريد الطالب استعمالها بالمقال.

يجب أن يرفق هذا المقال بنسخ مصادق على مطابقتها للأصل من لدن المستأنف بعدد الأطراف المستأنف عليهم.

إذا لم تقدم أية نسخة أو كان عدد النسخ غير مساو للأطراف تطلب كتابة الضبط من المستأنف أن يدلي بهذه النسخ داخل عشرة أيام ويدرج رئيس المحكمة الابتدائية أو الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف القضية بعد مرور الأجل في الجلسة التي يعينها وتصدر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف حكما أو قرارا بالتشطيب¹.

يجب على المستأنف أيضا أن يدلي تأييدا لمقاله بنسخة من الحكم المطعون فيه وإلا طلبها كاتب الضبط من المحكمة التي أصدرته.

الفصل 528

يتعين في جميع الأحوال التي تستوجب عند استعمال أحد طرق الطعن تأدية وجيبة قضائية أو إيداع مبلغ القيام بهذا الإجراء تحت طائلة البطلان قبل انصرام الأجل القانونية لاستعمال الطعن.

¹ - تم تغيير وتتميم الفقرة الثالثة من الفصل 142 أعلاه بموجب القانون رقم 35.10، .

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد-37
- 38 مركز النشر و التوثيق القضائي ص29

القرار 989

الصادر بتاريخ 24 أبريل 1985

ملف مدني 5873

كراء سكن ... إنذار .. شروط ... وحدة العقد.

الهدف من وجوب التنصيص في الإنذار بإفراغ السكن على مجموع المحلات المكراة
بكافة مرافقها هو ضمان المحافظة على وحدة عقد الكراء لهذا يجب أن يراعى في تفسير
النص ما يحقق غاية المشرع دون التوسع .

عبارة مجموع المحلات الواردة في النص بصيغة الجمع لا تعنى التنصيص على كل
جزء من أجزاء المحل الواحد كوحدة سكنية لا تقبل التجزئة .

ما يعنيه المشرع هو تلك الحالات العكسية التي تكون فيها تجزئة العقد واردة إما بحكم
طبيعة العقار المكري كما في حالة اشتغال العقد على أكثر من المحل الواحد أو بمقتضى
شرط واردة في العقد.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد - 31
مركز النشر و التوثيق القضائي ص.121

القرار 150

الصادر بتاريخ 8 مايو 1981

ملف مدني 55458 :

ظهير ... 1955 تبليغ،، بطلان،، أثره .

للمكري سواء أكان هو المالك للعقار أم لا ؟ الحق في أن يوجه إلى المكثري التنبيه بالإخلاء في نطاق ظهير 24 مايو 1955 (عدل كراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرف) .

لا مصلحة للمكثري الذي تمكن بالفعل من المنازعة في صحة التنبيه بالإخلاء (الإنذار بالأفراغ) داخل الأجل في أن يدفع ببطلان تبليغ محضر عدم نجاح الصلح .

.....

.....

كراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرف

ظهير شريف رقم 1.16.99 صادر في 13 من شوال (18) 1437 يوليو (2016) بتنفيذ القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 6789 :

المدنية

القرار عدد 180 المؤرخ في 28/2/1979 الملف المدني عدد . 63843

بطلان المحضر – اجتماع المجلس الإداري للشركة – استدعاء الشريك بالهاتف – حضور الإجماع – الغلط المخول للإبطال .

-استدعاء الشريك لاجتماع المجلس الإداري للشركة بالهاتف عوض الاستدعاء المكتوب وحضوره الاجتماع لم يلحق به ضرر .

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - الإصدار الرقمي دجنبر - 2004 العدد 56
-مركز النشر و التوثيق القضائي ص1

القرار عدد180

المؤرخ في 1979/2/28 :

الملف المدني عدد63843

بطلان المحضر – اجتماع المجلس الإداري للشركة – استدعاء الشريك بالهاتف – حضور
الإجماع – الغلط المخول للإبطال.

-استدعاء الشريك لاجتماع المجلس الإداري للشركة بالهاتف عوض الاستدعاء المكتوب
وحضوره الاجتماع لم يلحق به ضرر.

-الغلط المخول للإبطال هو الغلط الواقع في ذات الشيء أو نوعه أو صفته.

-الاستحالة المؤدية لانقضاء الالتزام الذي نشأ ممكنا هي الاستحالة المطلقة التي تجعل
الالتزام غير ممكن التنفيذ.

-حصول ظروف تجعل من الالتزام مرهقا ليس من شأنه أن تجعله مستحيل التنفيذ.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 4749 :

المدنية

القرار 2738 الصادر بتاريخ 26 دجنبر 1990 ملف مدني 1375/84

-الأمر بالأداء تبليغه نسخة السند البطلان - الأمر بالأداء.

يجب أن يبلغ مع نسخة من سند الدين و إلا كان باطلا و للمستأنف أن يتمسك ببطلانه و يعتبر كأن لم يكن.

باسم جلالة الملك إن المجلس و بعد المداولة طبقا للقانون.

2738/1990

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 4927 :

المدنية

القرار 1918 الصادر بتاريخ 22 يوليويه 1992 ملف مدني 86-4664

-الالتزام الإرادي ... إنشاء أو تنفيذ ... جزاؤه البطلان.

-تعليق إنشاء الالتزام أو تنفيذه على إرادة المدين يؤدي إلى بطلانه.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض- (الإصدار الرقمي دجنبر-2000 العدد - 46
مركز النشر و التوثيق القضائي ص51

القرار 1918

الصادر بتاريخ 22 يوليويه 1992

ملف مدني 86-4664

-تعليق إنشاء الالتزام أو تنفيذه على إرادة المدين يؤدي إلى بطلانه - الالتزام الإرادي ...

إنشاء أو تنفيذ ... جزاؤه البطلان

-إن الفصل 112 من قانون الالتزامات و العقود يقرر بطلان الالتزام الذي علق إنشاؤه

على إرادة المدين مثل الفصل 129 منه الذي يقرر نفس الجزاء إذا علق تنفيذه على

إرادة الذين فالجزاء واحد في الحالتين

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الباب الأول : الشرط

الفصل 112

يبطل الالتزام إذا كان وجوده معلقا على محض إرادة الملتزم) الشرط الإرادى .(ومع ذلك، يجوز لكل من الطرفين أو لأحدهما أن يحتفظ لنفسه بالحق في أن يصرح خلال أجل محدد، بما إذا كان يريد الإبقاء على العقد أو يريد فسخه.

ولا يسوغ اشتراط الاحتفاظ بهذا الحق في الاعتراف بالدين ولا في الهبة ولا في الإبراء من الدين ولا في بيع الأشياء المستقبلية المسمى بالسلم.

الباب الثاني : الأجل

الفصل 129

يبطل الالتزام إذا ترك تحديد الأجل لإرادة المدين، أو كان مناطا بأمر يتوقف حصوله على مشيئته.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 6106 :

المدنية

القرار عدد 3804 المؤرخ في 9/6/98 الملف المدني عدد. 442/1/2/97

مزاد علني - زيادة السدس - العدول عنه - لا -

- بمجرد تقديم مقترح الزيادة بالسدس بعد رسو المزاد داخل أجل عشرة أيام يفسخ البيع الأول و لا يحق لعارض الزيادة العدول عنه .

-بطلان البيع يترتب عنه عودة الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل وقوعه

3804/1998

.....
.....
البيع بالمزاد العلني - أثر زيادة السدس على البيع الأول - التزامات من عرض الزيادة
بالسدس

القرار رقم 3804

المؤرخ في 9/6/98

الملف المدني رقم 442/1/2/97

القاعدة

-بمجرد تقديم مقترح الزيادة بالسدس بعد رسو المزاد داخل أجل عشرة أيام يفسخ البيع
الأول ولا يحق لعارض الزيادة العدول عنه.

الفصل 479 من ق. م. لا ينص على وجوب إيداع مبلغ الزيادة بالسدس من طرف الغير
الذي لم يشارك في المزايمة بل ألزمه فقط أن يتعهد كتابة ببقائه متزايدا بثمن السمسرة
الأول مضافا إليه السدس

-بطلان البيع يترتب عنه عودة الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل وقوعه

.....
.....
قانون المسطرة المدنية صيغة محينة بتاريخ 22 يوليو 2021
ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974)

بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

الفرع الثاني: الحجز التنفيذي

(ب) حجز العقارات

الفصل 477

إذا حل اليوم والساعة المعينان لإجراء السمسرة ولم يؤد المنفذ عليه ما بذمته قام عون التنفيذ بعد التذكير بالعقار الذي هو موضوع السمسرة وبالتكاليف التي يتحملها والتمن الأساسي المحدد للسمسرة في دفتر التحملات أو عند الاقتضاء العروض الموجودة وآخر أجل لقبول العروض الجديدة بإرساله على المزاييد الأخير الذي قدم أعلى عرض موسرا أو قدم كفيلا موسرا بعد إطفاء ثلاث شمعات مدة كل منها دقيقة واحدة تقريبا يتم إشعالها على التوالي ويحرر محضرا بإرسال السمسرة.

يؤدي من رست عليه السمسرة ثمنها بكتابة الضبط خلال عشرة أيام من المزاد ويجب عليه علاوة على ذلك أن يؤدي مصاريف التنفيذ المحددة من طرف القاضي والمعلن عنها قبل السمسرة.

يحق لهذا الشخص أن يصرح بأنه مزاييد عن الغير خلال ثمانية وأربعين ساعة من إجراء السمسرة.

الفصل 478

لا يمكن تغيير التاريخ المحدد للسمسرة إلا بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية الذي يقع التنفيذ بدائرتة تبعا لمقال الأطراف أو لعون التنفيذ ولا يكون ذلك إلا لأسباب خطيرة ومبررة بصفة كافية وخاصة إذا لم تكن هناك عروض أو كانت العروض المقدمة غير كافية بصفة واضحة

الفصل 479

يمكن لكل شخص داخل عشرة أيام من تاريخ السمسرة أن يقدم عرضا بالزيادة عما رسا به المزاد بشرط أن يكون العرض يفوق بمقدار السدس ثمن البيع الأصلي والمصاريف.

يتعهد صاحب هذا العرض كتابة ببقائه متزايدا بثمان المزداد الأول مضافة إليه الزيادة.

تقع سمسرة نهائية بعد انصرام أجل ثلاثين يوما، يعلن عنها وتشهر وتتم في شأنها نفس الإجراءات المتخذة في السمسرة الأولى.

قانون الالتزامات والعقود

ظهر 9 رمضان 12 (1331 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

القسم الخامس: بطلان الالتزامات وإبطالها

الباب الأول: بطلان الالتزامات

الفصل 306

الالتزام الباطل بقوة القانون لا يمكن أن ينتج أي أثر، إلا استرداد ما دفع بغير حق تنفيذا له.

ويكون الالتزام باطلا بقوة القانون:

- 1 إذا كان ينقصه أحد الأركان اللازمة لقيامه؛

- 2 إذا قرر القانون في حالة خاصة بطلانه .

الفصل 307

بطلان الالتزام الأصلي يترتب عليه بطلان الالتزامات التابعة ما لم يظهر العكس من القانون أو من طبيعة الالتزام التابع .

بطلان الالتزام التابع لا يترتب عليه بطلان الالتزام الأصلي.

الفصل 308

بطلان جزء من الالتزام يبطل الالتزام في مجموعه، إلا إذا أمكن لهذا الالتزام أن يبقى قائما بدون الجزء الذي لحقه البطلان، وفي هذه الحالة الأخيرة يبقى الالتزام قائما باعتباره عقدا متميزا عن العقد الأصلي.

الفصل 309

إذا بطل الالتزام باعتباره ذاته وكان به من الشروط ما يصح به التزام آخر جرت عليه القواعد المقررة لهذا الالتزام الأخير.

الفصل 310

إجازة الالتزام الباطل بقوة القانون أو التصديق عليه لا يكون لهما أدنى أثر.

الباب الثاني: إبطال الالتزامات

الفصل 311

يكون لدعوى الإبطال محل في الحالات المنصوص عليها في الفصول 4 و 39 و 55 و 56 من هذا الظهير، وفي الحالات الأخرى التي يحددها القانون، وتتقدم هذه الدعوى بسنة في كل الحالات التي لا يحدد فيها القانون أجلا مخالفا. ولا يكون لهذا التقدم محل إلا بين من كانوا أطرافا في العقد.

الفصل 312

لا يبدأ سريان مدة التقدم المذكورة في حالة الإكراه إلا من يوم زواله ولا في حالة الغلط والتدليس إلا من يوم اكتشافهما. أما بالنسبة إلى التصرفات المبرمة من القاصرين فمن يوم بلوغهم سن الرشد، وبالنسبة إلى التصرفات المبرمة من المحجر عليهم وناقصي الأهلية فمن يوم رفع الحَجْر عنهم، أو من يوم وفاتهم فيما يتعلق بورتتهم إذا مات ناقصو الأهلية وهم على هذه الحالة. وفي حالة العَبْن المتعلق بالراشدين فمن يوم وضع اليد على الشيء محل العقد.

الفصل 313

تنتقل دعوى الإبطال إلى الورثة فيما بقي لموروثهم من مدتها. مع مراعاة الأحكام المتعلقة بانقطاع التقدم أو بوقفه.

الفصل 314

تنتضي دعوى الإبطال بالتقدم في جميع الحالات بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ العقد.

الفصل 315

يسوغ التمسك بالدفع بالبطلان لمن ترفع عليه الدعوى بتنفيذ الاتفاق في جميع الحالات التي يمكنه فيها هو نفسه أن يباشر دعوى الإبطال.

ولا يخضع هذا الدفع للتقدم المقرر في الفصول 311 إلى 314 السابقة.

الفصل 316

يترتب على إبطال الالتزام وجوب إعادة المتعاقدين إلى نفس ومثل الحالة التي كانا عليها وقت نشأته، والالتزام كل منهما بأن يرد للآخر كل ما أخذه منه بمقتضى أو نتيجة العقد الذي تقرر إبطاله. وتطبق بشأن الحقوق المكتسبة على وجه صحيح للغير حسني النية الأحكام الخاصة المقررة لمختلف العقود المسماة.

الفصل 317

الالتزام الذي يخول القانون دعوى إبطاله لا تصح إجازته ولا التصديق عليه إلا إذا تضمن بيان جوهر الالتزام والإشارة إلى سبب قابليته للإبطال والتصريح بالرغبة في إصلاح العيب الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى الإبطال.

الفصل 318

إذا لم تحصل الإجازة أو التصديق صراحة، يكفي أن ينفذ طوعاً كلياً أو جزئياً الالتزام القابل للإبطال ممن كان على بينة من عيوبه، بعد الوقت الذي كان يمكن له فيه إجازته أو التصديق عليه بوجه صحيح.

الإجازة أو الاعتراف أو التنفيذ الاختياري إذا وقعت في الشكل والوقت اللذين يحددهما القانون يترتب عليها التنازل عن الوسائل والدفع التي كان من الممكن التمسك بها ضد الالتزام القابل للإبطال. أما بالنسبة إلى الحقوق المكتسبة على وجه صحيح للغير حسني النية قبل التصديق أو التنفيذ فتطبق القاعدة المقررة في آخر الفصل 316.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 6869 :

المدنية

القرار عدد 3488 المؤرخ في 14/10/98 الملف المدني عدد . 3488/95

بطلان جزء من الالتزام – قيام الجزء متميزاً عن العقد الأصلي - بطلان جزء من الالتزام لا يبطل الالتزام كله إذا أمكن قيامه بدون الجزء المذكور.

-اعتماد مبدأ انتقاص العقد المنصوص عليه في الفصل 308 من قانون الالتزامات والعقود -

باسم جلالة الملك

3488/1998

الفصل 308

بطلان جزء من الالتزام يبطل الالتزام في مجموعه، إلا إذا أمكن لهذا الالتزام أن يبقى قائما بدون الجزء الذي لحقه البطلان، وفي هذه الحالة الأخيرة يبقى الالتزام قائما باعتباره عقدا متميزا عن العقد الأصلي.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - الإصدار الرقمي دجنبر - 2004 العدد 56
-مركز النشر و التوثيق القضائي ص87

القرار عدد3488

المؤرخ في. 98/10/14 :

الملف المدني عدد3488/95

بطلان جزء من الالتزام – قيام الجزء متميزا عن العقد الأصلي.

-بطلان جزء من الالتزام لا يبطل الالتزام كله إذا أمكن قيامه بدون الجزء المذكور.

-اعتماد مبدأ انتقاص العقد المنصوص عليه في الفصل 308 من قانون الالتزامات والعقود.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد - 31
مركز النشر و التوثيق القضائي ص51

القرار 527

الصادر بتاريخ 28 يوليوز 1982

الشرط المانع ... تقادم البطلان.

للشرط المانع من التصرف الوارد في العقد الذي بمقتضاه منحت للشخص قطعة أرضية
من طرف الدولة لبناء مسكن عليها أثر نسبي لا يتعدى حدود طرفيه .

فلا يجوز للشخص الذي قام ببيع هذه القطعة الأرضية مخالفا بالشرط المذكور أن يحتج
به ضد المشتري فيبقى العقد صحيحا مادام أن الإدارة لم تستعمل حقها في إبطاله .

يبدأ سريان أمد تقادم بطلان البيع المحرر في رسم عدلي من تاريخ الإشهاد .

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2772 : المدنية

القرار (.....) الصادر بتاريخ (.....) ملف مدني. (.....)

ظهير 1955 (عدل و نسخ) الإنذار بالإفراغ ببيانات الإنذار. الفصل 27 (عدل) البطلان
...؟.

لما كان المكثري الذي توصل بالإنذار بالإفراغ في نطاق ظهير 24 مايو 1955 (نسخ) قد التجأ فعلا إلى مسطرة الصلح داخل الأجل و انتهت بعدم تجديد العقد فإن الإخلال الذي شاب الإنذار بسبب عدم تضمنه نص الفصل 27 من الظهير المذكور كاملا لم يلحق به أي ضرر و لا حق له في إثارة الدفع ببطلان هذا الإنذار لهذا السبب .

ليس في 24 مايو المذكور ما يمنع المكثري من المطالبة بالإفراغ رغبة منه في ممارسة التجارة شخصيا في العقار ما دام سيعوض المكثري عن رفض تجديد العقد طبقا للقانون .

71/1982

القرار رقم 716

الصادر بتاريخ 6 أبريل 1987

ملف مدني رقم 86/1863

القاعدة

إن دعوى الإفراغ أقيمت ضد المكثري على أساس أنه توصل بالإنذار بالإفراغ في نطاق الفصل 6 من ظهير 24 مايو (عدل) ولم يطالب بتجديد العقد داخل الأجل ولا نازع بعد ذلك في أسباب الإنذار ولم تقم على التماطل في أداء الكراء.

على أن التماطل الذي ينفيه القرار المطعون فيه يعتبر ثابتا بسبب عدم منازعة المكثري في أسباب الإنذار بالإفراغ وفق ما يقتضيه ظهير 24 مايو (عدل) المذكور وعدم أداء الكراء إلا بعد انقضاء أجل الإفراغ.

إن المكثري الذي لم يطالب بتجديد العقد ولم ينازع في أسباب الإنذار داخل الأجل يعتبر متنازلا عن طلب التجديد ويصبح بالتالي محتلا للمحل بدون سبب مشروع ولا ينفعه أداء الكراء الذي وقع خارج أجل الإنذار.

لكن حيث إن طلب الإفراغ للمحل موضوع النزاع قد بناه المدعون - كما هو مبين في مقالهم المذكور أعلاه - على كون المدعي عليه توصل بالإنذار بالإفراغ في نطاق مقتضيات الفصلين 6 و 27 من ظهير 24 مايو 1955 ولم ينازع فيه أمام

رئيس المحكمة الابتدائية داخل الأجل المحدد في الإنذار المذكور، لا على التماطل في أداء واجب مبلغ الكراء الذي كان متخلدا في ذمته.

وحيث إنه فضلا عما ذكر، فإن التماطل الذي ينفي القرار المطعون فيه وجوده قد صار ثابتا ومسلما به من طرف المدعي عليه نفسه بعدم منازعته في الإنذار المشار إليه طبق ما يقتضيه الفصل 27 السابق الذكر، وبدليل أن الوفاء بالمبلغ المطلوب منه لم يقع إلا بعد مدة طويلة من انصرام الأجل المحدد في ذلك الإنذار، بل وبعد الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ 10 أبريل 1984، حينما تثبته تواصل الأداء الثلاثة المؤرخة كلها في 16 مايو 1984 والتي قدمها المدعي عليه للمحكمة رفقة مذكرته المؤرخة في 10 يناير 1985.

وحيث إنه بمقتضى ما ذكر وتطبيقا لمقتضيات الفصل 27 من ظهير 24 مايو 1955 المذكور أعلاه، فإن المكثري الذي توصل بالإنذار بالإفراغ لمحل تجاري ولم ينازع فيه لدى الجهة المختصة داخل الأجل المحدد في هذا الفصل والمنصوص عليه أيضا في الإنذار يسقط حقه حينئذ ويعتبر متنازلا عن طلب تجديد عقدة الكراء وبالتالي يصبح محتلا للمحل المكثري من دون حق أو سند قانوني.

وحيث إن القرار المطعون فيه عندما قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ويرفض طلب الإفراغ - حسبما هو مبين أعلاه - يكون بذلك قد خرق مقتضيات الفصل 27 من ظهير 24 مايو 1955 المتقدم الذكر، الشيء الذي يجعله مستوجبا للنقض.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصصلحة الأطراف تقتضي إحالة القضية على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضى بالنقض والإحالة،

أنظر : كراء العقارات والمحلات المخصصة

للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي

ظهير شريف رقم 1.16.99 صادر في 13 من شوال 1437 (18 يوليو 2016) بتنفيذ القانون

رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو

الصناعي أو الحرفي

- الجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 7 ذي القعدة 1437 (11 أغسطس 2016)، ص

5857.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان (12) 1331 أغسطس (1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الباب الثاني: إبطال الالتزامات

الفصل 311

يكون لدعوى الإبطال محل في الحالات المنصوص عليها في الفصول 4 و 39 و 55 و 56 من هذا الظهير، وفي الحالات الأخرى التي يحددها القانون، وتتقادم هذه الدعوى بسنة في كل الحالات التي لا يحدد فيها القانون أجلا مخالفا. ولا يكون لهذا التقادم محل إلا بين من كانوا أطرافا في العقد.

الفصل 312

لا يبدأ سريان مدة التقادم المذكورة في حالة الإكراه إلا من يوم زواله ولا في حالة الغلط والتدليس إلا من يوم اكتشافهما. أما بالنسبة إلى التصرفات المبرمة من القاصرين فمن يوم بلوغهم سن الرشد، وبالنسبة إلى التصرفات المبرمة من المحجر عليهم وناقصي الأهلية فمن يوم رفع الحَجْر عنهم، أو من يوم وفاتهم فيما يتعلق بورتتهم إذا مات ناقصو الأهلية وهم على هذه الحالة. وفي حالة الغَبْن المتعلق بالراشدين فمن يوم وضع اليد على الشيء محل العقد.

الفرع الثاني: في تمام البيع

الفصل 488

يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء، وباتفاقهما على المبيع والتمن وشروط العقد الأخرى.

الفصل 489

إذا كان المبيع عقارا أو حقوقا عقارية أو أشياء أخرى يمكن رهنها رهنا رسميا، وجب أن يجري البيع كتابة في محرر ثابت التاريخ. ولا يكون له أثر في مواجهة الغير إلا إذا سجل في الشكل المحدد بمقتضى القانون.

- الورقة الرسمية

الفصل 418

الورقة الرسمية هي التي يتلقاها الموظفون العموميون الذين لهم صلاحية التوثيق في مكان تحرير العقد، وذلك في الشكل الذي يحدده القانون.

وتكون رسمية أيضا :

1 - الأوراق المخاطب عليها من القضاة في محاكمهم؛

2 - الأحكام الصادرة من المحاكم المغربية والأجنبية، بمعنى أن هذه الأحكام يمكنها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ أن تكون حجة على الوقائع التي تثبتتها .

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الكتاب الأول: الالتزامات بوجه عام

القسم الأول: مصادر الالتزامات

الفرع الأول: الأهلية

الفصل 4

إذا تعاقد القاصر وناقص الأهلية-2 - بغير إذن الأب أو الوصي أو المقدم3 فإنهما لا يلزمان بالتعهدات التي يبرمانها، ولهما أن يطلبوا إبطالها وفقا للشروط المقررة بمقتضى هذا الظهير4.

غير أنه يجوز تصحيح الالتزامات الناشئة عن تعهدات القاصر أو ناقص الأهلية، إذا وافق الأب أو الوصي أو المقدم على تصرف القاصر أو ناقص الأهلية. ويجب أن تصدر الموافقة على الشكل الذي يقتضيه القانون.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2947 :

2 - المادة 213 من مدونة الأسرة: « يعتبر ناقص أهلية الأداء:

1- الصغير الذي بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد؛ 2 - السفية؛ 3 - المعتوه .

3 - قارن مع مقتضيات المادة 229 من مدونة الأسرة التي تنص على أن: « النيابة الشرعية عن القاصر إما ولاية أو وصاية أو تقديم ». والمادة 230 من نفس المدونة حيث يقصد بالنايب الشرعي: 1- الولي وهو الأب والأم والقاضي؛ 2- الوصي وهو وصي الأب أو وصي الأم؛ 3- المقدم وهو الذي يعينه القضاء.

4 - قارن مع أحكام تصرفات ناقص الأهلية في المادة 225 وما بعدها من مدونة الأسرة.

المدنية

القرار (.....) الصادر بتاريخ (.....) ملف مدني (.....)

- يعتبر الرسم العدلي الذي يشهد فيه العدلان بأتمية المشهود عليه حجة رسمية على أنه لم يكن وقت الإشهاد مريضا بمرض الموت .

- لا يكفي لبطلان العقد محاباة الوارث بل لابد أن يكون مقرونا بمرض الموت .

809/1982

.....
يعتبر الرسم العدلي الذي يشهد فيه العدلان بأتمية المشهود عليه حجة رسمية على أنه لم يكن وقت الإشهاد في مرض الموت.

ملف 47497/1974 قرار 809

بتاريخ 25/12/1982

مجلة المجلس الأعلى ذكرى الأربعين .

يعتبر الرسم العدلي الذي يشهد فيه العدلان بأتمية المشهود عليه حجة رسمية على أنه لم يكن وقت الإشهاد في مرض الموت.

لا يكفي لبطلان العقدة محاباة الوارث بل لابد أن يكون مقرونا بمرض الموت.

لكن طبقا للفصل 418 من قانون العقود والالتزامات فإن الورقة الرسمية تعتبر حجة قاطعة في الوقائع التي يشهد الموثق بحصولها إلى أن يطعن فيها بالزور وبالتالي فإن رسم البيع الذي يشهد فيه العدلان بأن البائع كان وقت البيع بأتمه يعتبر حجة قاطعة لا يمكن إثبات عكسها بشهادة اللفيف وإن كان يعتبر من حيث الشكل من الأوراق الرسمية فإن محتواه مجرد شهادة وأن هذه العلة القانونية المستمدة من الوقائع الثابتة أمام قضاة الموضوع تحل محل العلة المنتقدة فالوسيلة عديمة الجدوى.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2959 :

المدنية

القرار (.....) الصادر بتاريخ (.....) ملف مدني. (.....) :

بيع المحجوز ... بطلان،،، طبيعته ... أثره .

بناء على الفصل 453 من ق . م . م . فإن التصرفات التي يجريها المحجوز عليه و الضارة بالغير هي التي تكون باطلة أما التصرفات التي لم يتضرر منها الغير فتبقى صحيحة و تنتج أثرها بين الطرفين،

528/1982

قانون المسطرة المدنية صيغة مهيئة بتاريخ 22 يوليو 2021

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974)

بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

الباب الثالث: القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للأحكام

الباب الرابع: حجز المنقولات والعقارات

الفرع الأول: الحجز التحفظي

الفصل 453

لا يترتب عن الحجز التحفظي سوى وضع يد القضاء على المنقولات والعقارات التي انصب عليها ومنع المدين من التصرف فيها تصرفا يضر بدائنه ويكون نتيجة لذلك كل تفويت تبرعا أو بعوض مع وجود الحجز باطلا و عديم الأثر.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) الإصدار الرقمي دجنبر- 2000 العدد - 31

مركز النشر و التوثيق القضائي ص57

القرار 528

الصادر بتاريخ 28 يوليوز 1982

ملف مدني 86744 :

بيع المحجوز ... بطلان،،، طبيعته ... أثره .

بناء على الفصل 453 من ق . م . م . فإن التصرفات التي يجريها المحجوز عليه و الضارة بالغير هي التي تكون باطلة أما التصرفات التي لم يتضرر منها الغير فتبقى صحيحة و تنتج أثرها بين الطرفين، و لهذا فإن المحكمة لما اعتبرت أن بيع المحجوز يعد باطلا حتى بالنسبة للعلاقة بين طرفي العقد تكون قد عللت قضاءها تعليلا فاسدا موازيا لانعدام التعليل و عرضت قرارها للنقض.

فائدة :

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - الإصدار الرقمي دجنبر- 2000 العدد - 31
مركز النشر و التوثيق القضائي ص67

القرار 416

الصادر بتاريخ 11 مايو 1982

ملف مدني عقاري 34446

اللفيف ... إعماله،،، الحجج،،، ترجيح،،، أسبابه

لما كان المدعى عليه قد أثبت شراء العقار من المدعى و حيازته للمبيع منذ عشرين سنة خلّت من تاريخ إقامة لفيقي التصرف و الشراء و أن شهود لفيقي الشراء قد بينوا مستندهم الخاص في ذلك و هو الحضور و المعاينة و لم يطعن المدعي في اللفيقين بشيء كما لم يدل بأية حجة تثبت عارية المدعى فيه للمدعى عليه .

- و أن شهادة اللفيق قد جرى العمل بقبولها في مثل هذا الموضوع

لقول الزقاق في لاميته :

و كثرن بغير عدول

و قول صاحب العمل الفاسي : وقدره في الغالب اثنا عشر .

-في حالة تقديم حجة مستصعبة ضد حجة ناقلة فمن المقرر فقها

عند تعارض الحجتين ترجيح الحجة الناقلة على المستصحبة.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2018 :

المدنية

القرار رقم 425 الصادر عن الغرفة المدنية بتاريخ 21 مايو 1977 في الملف المدني رقم : 58507 .

القاعدة

- يترتب على النقض و الإحالة رد النزاع و الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور الحكم المنقوض.

- يترتب على النقض كذلك و بحكم التبعية بطلان جميع الأحكام و القرارات التي ترتبط بالقرار المنقوض و التي تكون نتيجة له .

425/1977

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد - 25
مركز النشر و التوثيق القضائي ص72

القرار رقم 425

الصادر عن الغرفة المدنية

بتاريخ 21 مايو 1977

في الملف المدني رقم 58507

القاعدة

- يترتب على النقض و الإحالة رد النزاع و الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور الحكم المنقوض .

- يترتب على النقص كذلك و بحكم التبعية بطلان جميع الأحكام و القرارات التي ترتبط بالقرار المنقوض و التي تكون نتيجة له .

-الحكم الصادر بإعادة النظر في القرار المنقوض كان نتيجة له فيؤدي النقص إلى بطلان ذلك الحكم و إلى رد الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور القرار المنقوض.

فيما يتعلق بالوسيلة المثارة تلقائيا لتعلقها بالنظام العام :

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2382 :

المدنية

القرار المدني عدد 90 الصادر بتاريخ 14 جمادى الأولى 20 (1401 مارس) 1981 في
الملف المدني رقم. 64271

- بيع - أركانه - نقصان في المساحة المباعة - بطلان البيع (لا)

- (يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقيه أحدهما بالبيع و الآخر بالشراء و باتفاقهما على المبيع و الثمن و شروط العقد الأخرى) ،

90/1981

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - (الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد 27
-مركز النشر و التوثيق القضائي ص148

القرار المدني عدد90

الصادر بتاريخ 14 جمادى الأولى 20 (1401 مارس) 1981

في الملف المدني رقم64271

- بيع - أركانه - نقصان في المساحة المباعة - بطلان البيع - لا -

- يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقيه أحدهما بالبيع و الآخر

بالشراء و باتفاقهما على المبيع و الثمن و شروط العقد الأخرى) و لهذا لا يمكن أن يعتبر مجرد وعد بالمبيع العقد المتضمن لتراضي الطرفين على بيع قطعة أرضية معينة و على تحديد ثمنها بالمتر المربع و إشهاد البائعة على تسلمها من المشتري مبلغا من المال كتسبيق على أن يدفع الباقي عند تحرير العقد النهائي و أن النقضان الذي ظهر في مساحة البقعة المبيعة ليس من شأنه أن يفقد العقد ركنا أساسيا من أركان البيع .

قانون الالتزامات و العقود:

الفرع الثاني: في تمام البيع

الفصل 488

يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقيه، أحدهما بالبيع و الآخر بالشراء، و باتفاقهما على المبيع و الثمن و شروط العقد الأخرى.

الفصل 489

إذا كان المبيع عقارا أو حقوقا عقارية أو أشياء أخرى يمكن رهنها رهنا رسميا، و جب أن يجري البيع كتابة في محرر ثابت التاريخ. و لا يكون له أثر في مواجهة الغير إلا إذا سجل في الشكل المحدد بمقتضى القانون.

التقرير السنوي لمحكمة النقض . 2015

85 - دعوى تكملة المساحة الناقصة أو التعويض - عدم جوازها طبقا للفصل 528 من ق.ل.ع

-الحق في طلب الفسخ أو قبول المبيع على حالته.صفحة56 :

-دعوى تكملة المساحة الناقصة أو التعويض - عدم جوازها طبقا للفصل 528 من

ق.ل.ع - الحق في طلب الفسخ أو قبول المبيع على حالته.

إن النقص في مساحة الأرض المباعة بثمن إجمالي لا يخول للمشتري المطالبة بالتعويض
المادي عن

ذلك النقص أو تكملته عينا، وإنما يحق له المطالبة بفسخ العقد أو قبول المبيع على حالته .

القرار عدد 347 الصادر بتاريخ 7 يوليوز 2015 في الملف المدني عدد
2014/7/1/2828

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 1981 :

المدنية

القرار رقم 528 الصادر عن الغرفة المدنية بتاريخ 21 شتنبر - 1977 .

بطلان التصرف الذي يجريه المدين على الأموال المحجوزة قضاءا يحتج به دائنوا هذا
الأخير إذا أضر بمصالحهم. أما الخلف العام للمدين، فإن التصرف يبقى صحيحا في حقهم و
لا يجوز لهم أن يحتجوا ببطلانه .

دعوى صحة البيع هي التي تتقدم أما إجراء تسجيل البيع على الرسم العقاري، فلا يتقدم .

528/1977

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - (الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد
25 مركز النشر و التوثيق القضائي ص28

القرار رقم 528

الصادر عن الغرفة المدنية

بتاريخ 21 شتنبر 1977

- بطلان التصرف الذي يجريه المدين على الأموال المحجوزة قضاءا يحتج به دائنوا هذا
الأخير إذا أضر بمصالحهم .

أما الخلف العام للمدين، فإن التصرف يبقى صحيحا في حقهم و لا يجوز لهم أن يحتجوا ببطلانه.

- دعوى صحة البيع هي التي تتقدم أما إجراء تسجيل البيع على الرسم العقاري، فلا يتقدم.

- دعوى صحة البيع ضد الورثة لا يبتدئ أمد تقادمها إلا من تاريخ تسجيلهم كورثة على الرسم العقاري.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 1479

الغرفة المدنية

الحكم المدني عدد 198 الصادر في 8 صفر 15 - 1390 أبريل. 1970

بين (س 1) وبين (س. 2)

1 - بطلان بطلان بيع بسبب أمية البائع - حق التمسك به للبائع وحده.

2- تعليل - تناقض - مصلحة في إقامة دعوى و عدم حق التمسك بالفصل - 427 تناقض -لا-

3 - أمي - تعريفه - من يجهل الإمضاء.

1- على فرض ثبوت أمية الباعين فإن البطلان الذي يشوب البيوع المتنازع فيها له طابع نسبي يحق للباعين وحدهم الاستظهار به .

198/1970

2- في وسع المحكمة أن تصرح من جهة بأن للطالب مصلحة في إقامة دعواه و من جهة أخرى بأنه لا يملك حق التمسك بالفصل 427 من قانون العقود و الالتزامات دون أن تتناقض مع نفسها .

3 - لم تخرق المحكمة الفصل 427 المشار إليه أعلاه بتأييدها للحكم

الابتدائي الذي صادف الصواب عندما عرف الأميين بجهلهم الإمضاء و
اعتبر غير أميين من وضع إمضاءه على عقود.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان (12) 1331 أغسطس (1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفصل 427

**المحررات المتضمنة للالتزامات أشخاص أميين لا تكون لها قيمة إلا إذا تلقاها موثقون أو
موظفون عموميون مأذون لهم بذلك.**

الباب الثاني: في إجارة الصناعة وإجارة الخدمة

الفرع الأول: أحكام عامة

الفصل 723

إجارة الخدمة أو العمل عقد يلتزم بمقتضاه أحد طرفيه بأن يقدم للآخر خدماته الشخصية لأجل
محدد، أو من أجل أداء عمل معين، في نظير أجر يلتزم هذا الآخر بدفعه له .

(ظهير 18 ديسمبر 1947) وإذا كان العقد ثابتا بالكتابة أعفي من رسوم التمير والتسجيل.

وإجارة الصناعة عقد بمقتضاه يلتزم أحد الطرفين بصنع شيء معين في مقابل أجر يلتزم
الطرف الآخر بدفعه له.

وفي الحالتين يتم العقد بتراضي الطرفين.

الفصل 724

يعتبر القانون بمثابة إجارة الصناعة، العقد الذي يلتزم بمقتضاه الأشخاص الذين يباشرون
المهن والفنون الحرة بتقديم خدماتهم لزمائهم، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأساتذة وأرباب
العلوم والفنون والحرف.

المجلس الأعلى (محكمة النقض)

مجلة قضاء المجلس الأعلى - الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد - 19 مركز النشر و التوثيق القضائي ص45

الحكم المدني عدد264

الصادر في 5 ربيع الثاني 10 - 1390 يونيو1970

بين العوني بن عبدالسلام و بين لوك فيريهو

1 و - 2 خبرة- استدعاء الأطراف بموطنهم المختار (نعم -) إثباته-

اعتراف المحامي في مستنتاجاته .

3-- بطلان - مراعاة ظروف الحال و مصلحة الأطراف - الفصل 549 من

قانون المسطرة المدنية (عدل .)

4--- وسيلة - وجوب توضيحها - وجوب بيان وجه عدم التعليل .

5خبير - اطلعه على الملف - ثبوته بتصريح الخبير المحلف .

1 - بما أن محامي الطالب توصل من الخبير باستدعاء يحدد تاريخ الانتقال

المتعلق بالخبرة فان الطالب المذكور يكون قد استدعي بموطنه المختار

طبقا للفصل 89 من قانون المسطرة المدنية (عدل .)

2 - إن استدعاء محامي الطالب من طرف الخبير يمكن إثباته بناء على

اعتراف المحامي المذكور في مستنتاجاته الاستئنافية .

3 - ينص الفصل 549 من قانون المسطرة المدنية على أن " حالات البطلان

و الإخلال بالشكليات أو إجراءات المسطرة التي تنتج عن مخالفة أحكام هذا القانون يقرها

القاضي مراعي ظروف الحال و مصلحة الخصوم " و تأسيسا عليه أمكن لمحكمة

الاستئناف قبول صحة التدبير الذي قام به الخبير من استماع إلى أربعة أشخاص في

غياب المتنازعين و دون أن يعلم مسبقا بذلك إذ لم يسمع إليهم بوصفهم شهودا بل على

سبيل الإخبار ليس إلا و أن الطالب ناقش نتائج هذا الإجراء وبكل حرية .

4 - تكون غير مقبولة الوسيلة المستدل بها من ضعف التعليل إن لم يبين الطالب بالضبط

في أي شيء يكمن ذلك الضعف .

5 - إن تصريح الخبير المحلف بإطلاعه على جميع وثائق الملف يكفي لإثبات ذلك الإطلاع.

قانون المسطرة المدنية صيغة محينة بتاريخ 22 يوليو 2021

ظهر شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

الفصل 49

يجب أن يثار في آن واحد وقبل كل دفاع في الجوهر الدفع بإحالة الدعوى على محكمة أخرى لتقديمها أمام محكمتين مختلفتين أو لارتباط الدعويين والدفع بعدم القبول وإلا كان الدفاع غير مقبولين.

يسري نفس الحكم بالنسبة لحالات البطلان والاخلالات الشكلية والمسطرية التي لا تقبلها المحكمة إلا إذا كانت مصالح الطرف قد تضررت فعلا.

الفصل 50

تصدر الأحكام في جلسة علنية وتحمل في رأسها العنوان التالي:

المملكة المغربية

باسم جلاله الملك وطبقا للقانون.

تشتمل على اسم القاضي الذي أصدر الحكم، واسم ممثل النيابة العامة عند حضوره واسم كاتب الضبط وكذا أسماء المستشارين عند الاقتضاء في القضايا الاجتماعية.

تتضمن أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وصفاتهم أو مهنتهم وموطنهم أو محل إقامتهم وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفات وموطن الوكلاء.

توضح حضور الأطراف أو تخلفهم مع الإشارة إلى شهادات التسليم.

تتضمن أيضا الاستماع إلى الأطراف الحاضرين أو إلى وكلائهم وكذا مستنجات النيابة العامة عند الاقتضاء.

يشار فيها إلى مستنجات الأطراف مع تحليل موجز لوسائل دفاعهم والتنصيص على المستندات المدلى بها والمقتضيات القانونية المطبقة.

تنص الأحكام على أن المناقشات قد وقعت في جلسة علنية أو سرية وأن الحكم قد صدر في جلسة علنية.

يجب أن تكون الأحكام دائما معللة.

يبلغ كاتب الضبط حالا عند صدور الحكم حضوريا ومعينة حضور الأطراف أو وكلائهم بالجلسة الحكم الذي صدر ويسلم لهم نسخة من منطوق الحكم ويشار في آخره إلى أن التبليغ والتسليم قد وقعا، ويشعر الرئيس علاوة على ذلك إذا كان الحكم قابلا لاستئناف الأطراف أو وكلائهم بأن لهم أجلا قدره ثلاثون يوما من يوم صدور الحكم للطعن فيه بالاستئناف، ويضمن هذا الإشعار من طرف الكاتب في الحكم بعد التبليغ.

تؤرخ الأحكام وتوقع حسب الحالات من طرف رئيس الجلسة، والقاضي المقرر، وكاتب الضبط، أو من القاضي المكلف بالقضية، وكاتب الضبط.

إذا عاق القاضي مانع أصبح معه غير قادر على توقيع الحكم وجب إمضاؤه من طرف رئيس المحكمة داخل أربع وعشرين ساعة من التحقق من وجود هذا المانع وبعد الإشارة إلى أن منطوق الحكم مطابق للصيغة التي صدر عليها من القاضي الذي لم يتمكن من الإمضاء عليه ومصادق عليه من طرف كاتب الضبط.

إذا حصل المانع لرئيس المحكمة اتخذ نفس الإجراء وتولى التوقيع عن الحكم أقدم القضاة.

إذا حصل المانع لكاتب الضبط ذكر ذلك القاضي عند الإمضاء.

إذا حصل المانع للقاضي وللكتاب في آن واحد أعيدت القضية إلى الجلسة من أجل المناقشة وإصدار الحكم.

الباب الثاني: قرارات محاكم الاستئناف وغرف الاستئنافات بالمحاكم الابتدائية

الفصل 345

تنعقد الجلسات وتصدر قرارات غرف الاستئنافات بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف من ثلاثة قضاة بما فيهم الرئيس.

تحمل القرارات نفس العنوان الذي تحمله أحكام المحاكم الابتدائية.

ينص على أسماء القضاة الذين شاركوا في القرار والأسماء العائلية والشخصية للأطراف ووكلائهم وكذلك صفتهم أو حرفتهم ومحل سكنهم أو إقامتهم ووكلائهم. وإذا تعلق الأمر بشركة يذكر اسمها الكامل ونوعها ومركزها كما يذكر عند الاقتضاء أنه وقعت تلاوة التقرير أو لم تقع تلاوته بإعفاء من الرئيس وبدون معارضة من الأطراف وكذلك الإشارة إلى

المستندات وعند الاقتضاء إلى محاضر إجراءات التحقيق التي تم إنجازها كما يجب أن تتضمن الإشارة إلى أهم المقتضيات القانونية التي طبقت.

تكون القرارات معللة. ويشار إلى أنها صدرت في جلسة علنية وأن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية أو بغرفة المشورة. وتشتمل أيضا عند الاقتضاء على ذكر سماع الأطراف أو وكلائهم والنيابة العامة في مستنتاجاتها.

يوقع أصل القرار من طرف الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط.

إذا عاق الرئيس مانع استحاله معه أن يوقع القرار وقعه خلال الثمانية والأربعين ساعة الموالية أقدم مستشار شارك في الجلسة، وكذلك الأمر إذا حصل المانع للمستشار المقرر، ما لم يكن هذا المستشار هو الأقدم حيث يوقع القرار من طرف المستشار الآخر.

ينص في أصل القرار على هذا الحل في التوقيع.

إذا حصل العذر لكاتب الضبط اكتفى الرئيس أو المستشار الذي يوقع عوضا عنه بالإشارة إلى ذلك عند التوقيع.

إذا حصل المانع للقضاة وكاتب الضبط أعيدت القضية إلى الجلسة من أجل المناقشة والحكم من جديد.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - (الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد 15
-مركز النشر و التوثيق القضائي ص34

الحكم المدني عدد58

الصادر في 29 رمضان 10- 1389 دجنبر1969

بين بوعبيد بن حمادي وبين أرملة بونان

1 - ملك عائلي- (ألغي) عمليات عقارية خاصة به - البطلان المنصوص عليه في

ظهير (1943 ألغي بظهير 16 غشت - (1996 ميدان تطبيقه

2ملك عائلي - تعريفه - عقار ضروري لكسب قوت رب العائلة

3سلطة قضاة الموضوع التقديرية - ظروف النازلة - سوء نية الأطراف

1إن البطلان المتعلق بالنظام العام و الذي يلحق ، بناء على مقتضيات
ظهير 8 فبراير) 1945 ألغي بظهير 16 غشت (1996 ، العمليات العقارية الخاصة بالملك
العائلي ، لا يمتد

إلى نقل الحقوق العينية الحاصل قبل تأسيس هذا الملك ، إذا كان الأمر
يتعلق بعمليات أجنبية عنه .

2-عندما بينت المحكمة أن الملك العائلي يعني ((عقارا ضروريا لكسب
قوت رب العائلة)) (مضيفة أنه)) يتجلى من وثائق الملف أن القطعة
الأرضية التي كان بو عبيد طلب تحفيظها لم تكن ضرورية لكسب قوته و
أنه من الثابت أن بو عبيد يملك أراضي أخرى و أنه يكسب دخله الرئيسي
من مطحنته ((تكون قد طبقت الظهير المذكور تطبيقا سليما .

3إن قضاة الاستئناف أمكنهم من ملاحظاتهم المتعلقة بظروف النازلة
التي تثبت تنفيذ بونان لالتزاماته الناتجة عن عقد البيع أن يستنتجوا سوء
نية بو عبيد و التصريح بعدم تعرضه معتبرين بيعا صحيحا ما باع بو عبيد
من حقوقه لبونان .

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الباب الثاني: تنفيذ الالتزامات

الفصل 236

يجوز للمدين أن ينفذ الالتزام إما بنفسه وإما بواسطة شخص آخر. ويجب عليه أن ينفذه بنفسه:

أ - إذا اشترط صراحة أن يقوم شخصيا بأداء الالتزام. وفي هذه الحالة لا يسوغ له أن يجعل
شخصا آخر مكانه ولو كان هذا الشخص أفضل منه في أدائه.

ب - إذا نتج هذا الاستثناء ضمناً من طبيعة الالتزام أو من الظروف ومثال ذلك أن يتمتع المدين بمهارة شخصية تكون أحد البواعث الدافعة لإبرام العقد.

الفصل 237

إذا لم يكن واجبا تنفيذ الالتزام من المدين شخصياً، ساغ أن ينفذ من الغير ولو برغم إرادة الدائن. ويبرئ هذا التنفيذ ذمة المدين، بشرط أن يكون ذلك الغير قد عمل لحسابه وإبراء لذمته. ولا يجوز أن ينفذ الالتزام من الغير برغم إرادة المدين والدائن معاً.

الفصل 238

يجب أن يقع الوفاء للدائن نفسه أو لممثله المأذون له على وجه صحيح أو للشخص الذي يعينه الدائن لقبض الدين. والوفاء لمن ليست له صلاحية استيفاء الدين لا يبرئ ذمة المدين إلا:

1 - إذا أقره الدائن، ولو ضمناً أو استفاد منه.

2 - إذا أذنت به المحكمة.

الفصل 239

من قدم توصيلاً أو إبراء من الدائن أو سندا يأذن له بقبض ما هو مستحق له افترض فيه أنه مأذون في استيفاء الالتزام، ما لم يكن المدين في واقع الأمر قد علم أو كان عليه أن يعلم أن لا حقيقة لهذا الإذن.

الفصل 240

يكون صحيحاً الوفاء الحاصل بحسن نية لمن يحوز الحق، كالوارث الظاهر ولو استحق منه فيما بعد.

الفصل 241

إذا حصل الوفاء من مدين ليست له أهلية التصرف، أو لدائن ليست له أهلية قبض الدين، اتبعت القواعد الآتية:

1 - الوفاء أو التنفيذ الذي يقوم على شيء مستحق ولا يضر بناقص الأهلية الذي أجراه ينقضي به الدين، ولا يسوغ الاسترداد ضد الدائن الذي قبضه؛

2 - الوفاء الحاصل لناقص الأهلية يكون صحيحاً، إذا أثبت المدين أنه استفاد منه على معنى

الفصل 9.

الفصل 242

لا تبرأ ذمة المدين إلا بتسليم ما ورد في الالتزام، قدرا وصنفا.

ولا يحق له أن يجبر الدائن على قبول شيء آخر غير المستحق له كما أنه ليس له أن يؤدي الالتزام بطريقة تختلف عن الطريقة التي حددها إما السند المنشئ للالتزام أو العرف 5 عند سكوت هذا السند.

الفصل 243

إذا لم يكن هناك إلا مدين واحد، لم يجبر الدائن على أن يستوفي الالتزام على أجزاء، ولو كان هذا الالتزام قابلا للتجزئة، وذلك ما لم يتفق على خلافه إلا إذا تعلق الأمر بالكمبيالات.

(ظهير 18 مارس 1917) ومع ذلك، يسوغ للقضاة، مراعاة منهم لمركز المدين، ومع استعمال هذه السلطة في نطاق ضيق، أن يمنحوه آجالا معتدلة للوفاء، وأن يوقفوا إجراءات المطالبة، مع إبقاء الأشياء على حالها.

الفصل 244

إذا لم يعين الشيء إلا بنوعه لم يكن المدين ملزما بأن يعطي ذلك الشيء من أحسن نوع، كما لا يمكنه أن يعطيه من أردئه.

الفصل 245

تبرأ ذمة المدين بشيء معين بذاته بتسليمه في الحالة التي كان عليها وقت العقد، ومع ذلك يكون مسؤولا عن العيوب التي تحصل منذ هذا التاريخ:

1 - إذا نشأ العيب عن فعل أو خطأ يتحمل مسؤوليته، وفقا للأحكام المقررة في الجرائم وأشباه الجرائم؛

2 - إذا كان في حالة مَطْل وقت حصول العيب.

الفصل 246

إذا كان محل الالتزام أشياء مثلية لا يكون المدين ملتزما إلا بنفس المقدار والصنف والنوع، المبينة في الالتزام كيفما كانت الزيادة أو النقص في القيمة.

وإذا أصبحت الأشياء محل الالتزام غير موجودة عند حلول الأجل، كان للدائن الخيار بين أن ينتظر حتى توجد وبين أن يفسخ الالتزام وأن يسترد ما سبق له دفعه بسبب العقد.

الفصل 247

إذا كان اسم العملة الواردة في الالتزام يسري على نقود عديدة متداولة قانوناً ولكنها مختلفة القيمة، كان للمدين، عند الشك، أن يبرئ ذمته بالدفع بالنقود الأقل قيمة.

ومع ذلك ففي العقود التبادلية يفترض في المدين أنه ملتزم بالنقود الأكثر استعمالاً. فإن كانت العملات على قدم المساواة في الاستعمال وجب إبطال العقد.

الفصل 248

يجب تنفيذ الالتزام في المكان الذي تقتضيه طبيعة الشيء أو يحدده الاتفاق، فإذا لم يحدد الاتفاق مكاناً للتنفيذ، وجب أن يقع في مكان إبرام العقد، إذا قام على أشياء يكون نقلها كثير الكلفة أو صعباً. وإذا كان من الممكن نقل محل الالتزام، دون صعوبة، ساغ للمدين أن يقوم بالوفاء أينما وجد الدائن ما لم يكن للدائن مبرر معقول في عدم قبول الوفاء المعروف عليه. وفي الالتزامات الناشئة عن الجريمة، يحصل التنفيذ في مقر المحكمة التي باشرت القضية.

الفصل 249

القواعد الخاصة بالوقت الذي يجب حصول التنفيذ فيه مبينة في الفصل 127 وما بعده.

الفصل 250

مصروفات الوفاء تقع على عاتق المدين، ومصروفات القبض تقع على عاتق الدائن، وذلك ما لم يشترط عكسه أو تجري العادة بخلافه، ومع استثناء الحالات التي يقضي فيها القانون بحكم مخالف.

الفصل 251

للمدين الذي وفى الالتزام الحق في أن يطلب استرداد السند المثبت لدينه، موقفاً عليه بما يفيد براءة ذمته. فإن تعذر على الدائن أن يرد سند الدين أو كانت له مصلحة مشروعة في الاحتفاظ به حق للمدين أن يطلب على نفقته، توصيلاً مؤقتاً مثبتاً براءته.

الفصل 252

للمدين الذي يفى ببعض الالتزام الحق في أن يطلب إعطائه توصيلاً بما يدفعه وله أيضاً أن يطلب التأشير بما يفيد حصول الوفاء الجزئي على سند الدين.

الفصل 253

إذا كان الملتزم به إيراداً مرتباً أو وجيبة كراء أو غيرها من الأداءات الدورية، فإن التوصيل الذي يعطى، من غير تحفظ، عن قسط معين يقوم قرينة على حصول الوفاء بالأقساط المستحقة عن مدد سابقة لتاريخ حصوله.

3 - محررات أخرى تكون الدليل الكتابي

الفصل 434

ما يقيد في الدفاتر التجارية الكاتب المكلف بها أو المكلف بالحسابات يكون له نفس قوة الإثبات كما لو قيده نفس التاجر الذي كلفه.

الكتاب الثاني: في مختلف العقود المسماة وفي أشباه العقود التي ترتبط بها

القسم الأول: البيع

الباب الأول: البيع بوجه عام

الفرع الثاني: في تمام البيع

الفصل 488

يكون البيع تاماً بمجرد تراضي عاقيه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء، وباتفاقهما على المبيع والتمن وشروط العقد الأخرى.

أنظر - القانون رقم 62-17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها و صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-19-115 الصادر في 7 ذي الحجة (9) 1440 غشت (2019) .

الجريدة الرسمية عدد 6807 في 26 غشت. 2019

-المرسوم رقم 2-19-937 صادر في 9 يناير 2020 بتطبيق أحكام القانون رقم 62-17

الجريدة الرسمية عدد 6849 بتاريخ 20 يناير 2020.

المادة " : 17 يمكن تقسيم الأراضي الفلاحية التابعة للجماعات ، و الواقعة خارج دوائر الري وغير المشمولة بوثائق التعمير ، وإسنادها على وجه الملكية المفترزة او المشاعة ، لفائدة عضو او عدة أعضاء بالجماعة السلالية المعنية ، ذكورا واناثا".

المادة " : 20 يمكن ابرام عقود التفويت بالمرضاة و اتفاقات الشراكة و المبادلة بشأن عقارات الجماعات السلالية لفائدة الدولة و المؤسسات العمومية و الجماعات الترابية والجماعات السلالية الأخرى.

كما يمكن ابرام العقود و الاتفاقيات المذكورة عن طريق المنافسة او عند الاقتضاء بالمرضاة لفائدة الفاعلين العموميين و الخواص. "

قانون الالتزامات و العقود:

الفصل 534

ويلتزم البائع أيضا بقوة القانون بأن يضمن للمشتري الاستحقاق الذي يقع ضده، بمقتضى حق كان موجودا عند البيع.

ويكون الاستحقاق واقعا ضد المشتري في الحالات الآتية:

- 1 إذا حرم المشتري من حوز الشيء كله أو بعضه؛
- 2 إذا كان المبيع في حوز الغير ولم يتمكن المشتري من استرداده منه؛
- 3 إذا اضطر المشتري لتحمل خسارة من أجل افتكالك المبيع.

ظهير شريف رقم 1.09.236 صادر في 8 ربيع الأول (23) 1431 فبراير (2010) يتعلق بمدونة الأوقاف

المادة 51

يترتب عن اكتساب المال لصفة الوقف العام عدم جواز حجزه أو كسبه بالحيازة أو بالتقادم، وعدم جواز التصرف فيه إلا وفق المقتضيات المنصوص عليها في هذه المدونة.

.....
الظهير الشريف رقم 1-95-10 بشأن تنفيذ القانون 34-94 المتعلق بدوائر الاستثمار
الفلاحية غير المسقية الصادر بتاريخ 22 فبراير 1995 ج.ر عدد 13 بتاريخ 21 يونيو
1995.

-الظهير الشريف رقم 1-95-152 بشأن تنفيذ القانون 94-34 المتعلق بالحد من تقسيم
الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري و دوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية غير
المسقية الصادر بتاريخ 11 غشت 1995 ج.ر عدد 4323 بتاريخ 6 شتنبر. 1995
قانون رقم 34.94 يتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري
ودوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية غير المسقية

المادة 4

يمنع:

-أن يبرم في شأن الأراضي المشار إليها في المادة 1 أعلاه التي يزيد مجموع مساحتها
على مساحة الاستغلال الدنيا أي عقد تصرف أو قسمة أو حق انتفاع أو أي عقد إيجار
يترتب عليه إحداث قطع تقل مساحتها عن مساحة الاستغلال الدنيا؛

-أن يبرم في شأن الأراضي المشار إليها في المادة 1 أعلاه التي يساوي مجموع مساحتها
مساحة الاستغلال الدنيا أو يقل عنها أي عقد تصرف أو قسمة أو حق انتفاع أو أي عقد
إيجار يترتب عليه تخفيض المساحة المذكورة.

على أن للإدارة أن ترخص بإبرام العقود المشار إليها أعلاه إذا كان الغرض من القطعة
المراد استخراجها من مجموع الملك إحداث أو توسيع منشآت غير فلاحية.

ولا يحتج بالمواع المنصوص عليها بهذه المادة في حالة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة.

المادة 9

يحظر على العدول والموثقين ومحصلي التسجيل والمحافظين على الاملاك العقارية تلقي أو
تحرير أو تسجيل أو تقييد أي عقد يتعلق بعملية مخالفة لأحكام هذا القانون.

وتعتبر العقود المبرمة خلافا لهذه الاحكام باطلة ولا عمل بها.

أنظر المادة الثانية من المرسوم رقم 2.94.590.

المادة الثانية

"يمنح وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي بعد استطلاع رأي الوزير التابع له قطاع النشاط المعني بالأمر الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.94.

ويحرر طلب الترخيص في مطبوعات تسلمها المصالح التابعة لوزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

ويبلغ وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي إلى الطالب منح الترخيص أو رفضه السبب بوجه قانوني".

أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.94.590 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1416 (16 نوفمبر 1995) لتطبيق القانون رقم 34.94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية، الجريدة الرسمية عدد 4336 بتاريخ 13 رجب 6) 1416 ديسمبر (1995) ص. 3147

المادة الأولى

"تحدد مساحة الاستغلال الدنيا المنصوص عليها في المادة 2 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.94 بقرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي".

التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات

صيغة محينة بتاريخ 19 سبتمبر 2016

الفصل الثاني: بطلان العقود المخالفة للقانون

المادة 72

تكون باطلة بطلانا مطلقا عقود البيع والايجار والقسمة المبرمة خلافا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

وتقام دعوى البطلان من كل ذي مصلحة أو من الإدارة .

التقرير السنوي لمحكمة النقض: 2019

- تحقيق إعدادي - مشاركة أحد القضاة في التحقيق وفي البت في موضوع القضية - أثره.

من المقرر أنه لا يمكن لقضاة التحقيق تحت طائلة البطلان أن يشاركون في إصدار حكم في القضايا الجزرية التي سبق أن أحيلت إليهم بصفتهم قضاة مكلفين بالتحقيق، ويمكن للغرفة الجنحية أن تأمر بإجراء أي تحقيق تكميلي تراه مفيدا، ويقوم بإجرائه أحد أعضائها أو قاضي تحقيق تنتدبه الغرفة لهذه الغاية. ولما كانت الغرفة الجنحية وفق ما ذكر تعتبر درجة ثانية لقاضي التحقيق تستمد نفس الصلاحيات المخولة له، وكان ثابتا من قرار الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف الصادر بمناسبة الطعن في قرار قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية أن أحد القضاة كان من ضمن تشكيلتها التي أمرت في إطار استئناف أمر قاضي التحقيق بمواصلته والتوسع فيه، فإنه لما شارك كذلك في البت في موضوع القضية محل الطعن بالنقض، يكون قرار المحكمة مصدرته مشوبا بخرق القانون.

القرار عدد 757 الصادر بتاريخ 30/04/2019 في الملف الجنحي عدد

19080/6/4/2018

- تحقيق إعدادي - سلامة إجراءات التحقيق - أثرها.

- شهادة الشهود - شروط استيفائها.

لما كان مقرر قانونا للمتهم أن إجراء مشوبا بالبطلان قد اتخذ، فله أن يطلب من قاضي التحقيق أن يوجه ملف الدعوى إلى النيابة العامة لإحالاته على الغرفة الجنحية رفقة طلبه المبين لأسباب البطلان خلال خمسة أيام، كما أن له تقديم ملتمس معلل للغرفة المذكورة يرمي إلى سحب قضيته من قاضي التحقيق وإحالتها إلى آخر ضمانا لحسن سير العدالة، فإن ثبت كون إجراءات التحقيق الإعدادي من محاضر الاستماع والمواجهة لكل الأطراف أنجزت وفق الإجراءات القانونية السليمة، ودون أن يشوبها أي شطط في استعمال السلطة خلال مراحل المحاكمة ابتدائيا واستئنافيا حسب ما بوثق الملف ومستنداته موضوع القرار المطعون فيه بالنقض، يجعل الوسيلة على غير أساس. من المقرر قانونا أن يطلب من الشاهد قبل سماع شهادته حول الوقائع أن يبين هويته الكاملة وما يربطه بالأطراف من قرابة أو مصاهرة أو علاقة التبعية وتتلى عليه المقتضيات الجنائية المتعلقة بشهادة الزور، وأنه يدعى بمجرد الانتهاء من أداء شهادته إلى قراءة نصها كما نقلت عنه، فإن تمسك بما صرح طلب منه التوقيع وتذييل كل صفحة على حدة، والقرار المطعون فيه لما التزم ذلك، يكون غير خارق لأي مقتضى قانوني.

(القرار عدد 1468 الصادر بتاريخ 02/10/2019 في الملف الجنحي عدد

185/2234/6/4/2017)صفحة

100 - عقد شراء - عقار خاضع للقانون رقم 90/25 المتعلق بالتجزئات العقارية - إثارة البطلان المنصوص عليه في الفصل 72 من نفس القانون من طرف من له مصلحة .
صفحة 65:

- عقد شراء - عقار خاضع للقانون رقم 25/90 المتعلق بالتجزئات العقارية - إثارة البطلان المنصوص عليه في الفصل 72 من نفس القانون من طرف من له مصلحة.

من المقرر أن البطلان المنصوص عليه في القانون رقم 25/90 المتعلق بالتجزئات العقارية هو بطلان خاص يتبع في شأنه النص الذي ينظمه، والمتمثل في الفصل 72 من القانون 25/90 الذي تنص مقتضياته بصريح العبارة على أن دعوى بطلان عقود البيع والإيجار والقسمة المبرمة خلافا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، يثار من طرف كل ذي مصلحة أو الإدارة، ولم يعط للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها، وأنه لا اجتهاد مع وضوح النص . والمحكمة مصدررة القرار المطعون فيه لما لم تعتبر ما ذكر، وأثارت بطلان عقد الشراء تلقائياً، يكون قرارها فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه، ومعرضا بالتالي للنقض.

الملف المدني عدد 2018/8/1/7496 : صادر بتاريخ : في 2019/11/19
القرار عدد 8 .

9- زواج - شروط انعقاده - حصول الرضا قبل الإشهاد به - أثره.

من المقرر أن الزواج ينعقد بايجاب من أحد المتعاقدين وقبول من الآخر لكون الألفاظ تفيد معنى الزواج لغة أو عرفاً، والمطعون ضده لما أقر في مقاله الافتتاحي بوجود علاقة زواج مع الطالبة، وأنجبا في ظلها ابناً، كما أقر في مقاله الاستثنائي لكون الرضا بالزواج حصل قبل الإشهاد به، فإن المحكمة لما صرحت ببطلان الزواج بعلّة أنه أبرم والمرأة حامل اعتماداً على تاريخ وثيقة الزواج، رغم أنه يتحقق بذلك الرضا مع انعدام مواعنه، أما الإشهاد فوسيلة لإثباته طبقاً للمادة 16 من مدونة الأسرة، وليس ركناً فيه، تكون قد بنت قضاءها على غير أساس، وجاء قرارها خارقاً للمادة 10 من نفس المدونة .

القرار عدد 138 الصادر بتاريخ 26/02/2019 في الملف الشرعي عدد 780/2/1/2018 .

- هبة - مرض مخوف - شهادة العدلين بالأتمية - أثره.

طبقا لما هو مقرر فقها وقانونا ، فإن الهبة لا تصح في مرض ، والمحكمة لما استخلصت من الملف الطبي أن الواهبة كانت مصابة بمرض مخوف ومرض موت توفيت بسببه، ورجحته على ما شهد به العدلان من الأتمية التي تقتصر على الحالة الظاهرة للمشهود عليها، ورتبت على ذلك بطلان عقد الهبة، لكونه أبرم داخل أجل شهر قبل وفاة الواهبة، تكون قد جعلت لما قضت به أساسا، وجاء قرارها معللا بما فيه الكفاية.

القرار عدد 283 الصادر بتاريخ 30/04/2019 في الملف الشرعي عدد
132/2/1/2017 .

- مرض الموت - عدم تحقق شروطه المعتبرة شرعا - أثره.

لما كان المقرر فقها وقضاء أن مرض الموت الذي جعله الطاعنون عماد دعواهم لإبطال رسم الصدقة المطعون فيه، لا يشترط فيه الذهاب بعقل المريض، بل ولا ينظر فيه إلى أهليته وعوارضها، وإنما لمدى تحقق شروطه المعتبرة شرعا من تلبسه به وملازمته له واتصاله بموته، مع حكم أولي البصر من أهل صنعة الطب بكثرة الموت فيه، فإن المحكمة لما اعتبرت أن الهالك المتصدق كان صحيحا، وحملت أفعاله وتصرفاته على الصلاح، فردت دعوى الطالبين بعلّة عدم إقامة البيئة على ما تمسكوا به، وقضت بعدم قبول طلب إبطال الصدقة التي عقدها للمطلوبة، وحازتها حيازة قانونية في حياته بتسجيلها في الرسم العقاري، تكون قد أخذت بالأصل في الإنسان، وهو الصحة، فلم تخرق بذلك الفقه المعمول به، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما .

القرار عدد 631 الصادر بتاريخ 08/10/2019 في الملف الشرعي عدد
694/2/1/2018 .

- هبة - مرض مخوف - شروطه.

من المقرر فقها وقضاء أن مرض الموت لا يشترط فيه ذهابه بعقل المريض، بل ولا ينظر فيه إلى أهليته وعوارضها، وإنما لمدى تحقق شروطه المعتبرة شرعا من تلبسه به وملازمته له واتصاله بموته، مع حكم أولي البصر من الأطباء بكثرة الموت فيه، والمحكمة لما اعتمدت التقرير الطبي رغم عدم جوابه على النقطة المحورية في التكليف المسند إليه، والمتمثلة في تحديد ما إذا كان مرض المتصدق من الأمراض المخوفة التي تؤدي بصاحبها إلى الوفاة، ومن غير أن تبرز كيف استنتجت من التقرير المنوه إليه رغم ما

اعتراه من قصور ووهن، أن المريض كان صاحب فراش عاجزا عن القيام بمصالحه وشؤونه العادية، وأن المرض الذي كان مصابا به مخوف لا يرجى منه شفاء، وأنه مات منه، مما لم يقل به الطبيب نفسه، ودون أن تعيد إليه تقريره لتدارك ما اعتراه من نقص، أو

تستعيز عنه، فتأمر باجراء خبرة طبية بمعرفة غيره من أحد حذاق صنعة الطب وأهل بلواها في مثل حال الهالك المذكور، تكون قد بنت قرارها على غير أساس .

القرار عدد 297 الصادر بتاريخ 30/04/2019 في الملف الشرعي عدد 697/2/1/2018 .

- وصية - وكالة للموصى لها بالبيع في- ريخ لاحق للوصية - أثرها.

إن المحكمة لما أيدت الحكم القاضي بإبطال الوصية بالثلث للموصى لها الطاعنة في جميع متخلف الوصية بعلة أن هذه الأخيرة تراجعت عن الوصية بالوكالة للموصى لها ببيع ما يباع، وأن عملية البيع شملت فعلا عقارين، والحال أن الوصية لم تقتصر على العقارين المذكورين حتى يصار إلى هذا الرجوع، وإنما الوصية تضمنت الثلث للموصى لها في متخلف الهالكة الوصية من عقار وغيره، ومن ثم فإن امتداد البطلان حتى لغير ما بيع من متخلف الهالكة الذي ليس من بين وئق الملف ما يفيد أنه ليس لها غير ما شمله البيع فيه مصادرة لحق الموصى لها في+ في المتخلف، خاصة وأن الوصية في غير معين، وأن مفادها في متخلف الوصية بعد وفاتها، تكون قد بنت قضاءها على غير أساس، وجاء قرارها مشوبا بخرق القانون.

القرار عدد 286 الصادر بتاريخ 30/04/2019 في الملف الشرعي عدد 249/2/1/2018 .

صفحة. 79 :

- صحة زوجية - استجماع أركانها وشروط صحتها - إقرار الزوجين بعلاقتهم الزوجية

-أثره.

لئن كانت وثيقة عقد الزواج تعتبر بنص المادة 16 من مدونة الأسرة الوسيلة المقبولة لإثبات الزواج، فإن المحكمة إذا حالت أسباب قاهرة دون توثيق العقد في وقته، تعتمد في سماع دعوى الزوجية سائر وسائل الإثبات وكذا الخبرة، و أن تأخذ بعين الاعتبار وجود أطفال أو حمل ناتج عن العلاقة، وما إذا رفعت في حياة الزوجين .والمحكمة لما تبين لها من البحث المجرى ابتدائيا أن زواج الطرفين استجمع أركانه وشروط صحته، واعتبرت أن البحث في السبب الذي منع من توثيق العقد في وقته يغدو متجاوزا لإقرار الزوجين بعلاقتهم الزوجية، تكون قد بنت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللا بما فيه الكفاية.

القرار عدد 355 الصادر بتاريخ 21/05/2019 في الملف الشرعي عدد 603/2/1/2018

- مستنتجات النيابة العامة - عدم الإشارة إليها في صلب الحكم - أثره.

لئن كانت المحكمة الابتدائية قد أحالت الملف فعلا على النيابة العامة التي أدلت فيه بمستنتجاتها الرامية إلى تطبيق القانون، فإن ترتيب المشرع بمقتضى الفقرة الأخيرة من الفصل التاسع من قانون المسطرة المدنية جزاء البطلان على عدم الإشارة إلى ذلك في صلب حكمها، كان يستلزم من محكمة الاستئناف أن تصرح ببطلانه، ولما لم تفعل بعلّة أن محكمة أول درجة قد استوفت هذا الإجراء بصفة قانونية ما دامت قد أحالت الملف على النيابة العامة التي أودعت به ملتمسها، فقد جردت قرارها من الأساس القانوني.

القرار عدد 149 الصادر بتاريخ 05/03/2019 في الملف الشرعي عدد 636/2/1/2018

- صدقة - إبرامها حال إحاطة الدين بمال المتصدق - أثره .

من المقرر أن الدائن يكفي أن يكون دينه موجودا وثابتا قبل عقد العطفية الذي عقده مدينه حتى يتمكن من مواجهته بعدم نفاذ تصرفاته المضرة بالضمان العام، والمحكمة لما ثبت لها أن ذمة الطاعنة كانت عامرة بالدين الذي عليها لفائدة المطلوبات قبل تاريخ الصدقة، وليس بعد صدور القرار الزجري الاستئنافي، الذي كشف المديونية ولم ينشئها، واستنتجت من ذلك أن الصدقة أبرمت حال إحاطة الدين بمال المتصدقة، وقضت تبعا لذلك بإبطالها، لأنها لا تصح طبقا للمادتين 278 و 291 من مدونة الحقوق العينية ممن كان الدين محيطا بماله باعتبارها إضعافا للضمان العام المقرر على أمواله لدائنيه بمقتضى الفصل 1241 من قانون الالتزامات والعقود، تكون قد أقامت قضاءها على أساس، وعللت قرارها تعليلا سليما.

القرار عدد 152 الصادر بتاريخ 05/03/2019 في الملف الشرعي عدد 765/2/1/2018

صفحة. 75

- وعد بالبيع - تسلم البائع لمبلغ مالي كعربون - تحديد- ريخ توثيق عقد البيع النهائي

- عدم تنفيذ الالتزامات المقابلة داخل الأجل - أثره.

إن العقد الذي سماه طرفاه الطاعن الأول والمطعون ضدها بالوعد بالبيع يعتبر في الحقيقة عقد بيع ابتدائي تترتب عنه جميع آثار البيع إلى أن يتم توثيق العقد النهائي، لأنه تضمن

التزامات متقابلة لهما، إذ التزما معا بمقتضاه أن يبيرا عقد البيع النهائي في التاريخ المتفق عليه بعد أن تسلم الأول من الثانية مبلغ مالي كعربون من مجموع ثمن البيع المتفق عليه، وبالتالي فإن عدم تنفيذهما لما التزما به داخل الأجل المتفق عليه يعد تنازلا منهما عن ذلك الأجل، ويصبح العقد الرابط بينهما غير محدد المدة، ولا يكون أي منهما حينه في حالة مطل تتيح للأخر الحق في إجباره على تنفيذ التزامه أو المطالبة بفسخ العقد مع الحق في التعويض في الحالتين طبقا للفصل 259 قانون الالتزامات والعقود، إلا إذا وجه إليه إنذارا من

أجل تنفيذ ما التزم به من جانبه في أجل معين وبقي دون جدوى. والمحكمة لما ثبت لها أن الطالب الأول قد عمد بعد انصرام الأجل المتفق عليه بينه وبين المطلوبة لإبرام العقد النهائي إلى التصديق لمدعى فيه على الطاعن الثاني، وقضت عليه، تمام إجراءات البيع مع المطلوبة، وببطلان عقد الصدقة الذي أجراه بشأن محلها المدعى بشأنه، والذي كان قد خرج عن ملكه بالبيع المذكور، ولم يتحلل منه كما ذكر ما دام العقد لم يتضمن اتفاقهما على الفسخ، تكون قد أقامت قضاءها على أساس، وعللت قرارها تعليلا قانونيا سليما.

القرار عدد 690 الصادر بتاريخ 29/10/2019 في الملف الشرعي عدد 586/2/1/2018

65 - رسم رجعة - طلب إبطاله - ثبوت صحته من الناحية الشرعية - أثره.

بمقتضى المادة 124 من مدونة الأسرة للزوج أن يرجع زوجته أثناء العدة، ومن المقرر فقها أن المطلقة رجعيا تظل في حكم الزوجة إلى أن تنتقضي عدتها، وتجري عليها موانع الزواج المؤقتة التي من بينها منع الجمع بين امرأة وعمتها من نسب أو رضاع. والمحكمة لما قضت برفض طلب إبطال رسم الرجعة لكونه صحيحا من الناحية الشرعية، وليس به ما يجعله واقعا تحت طائلة المادة 39 من مدونة الأسرة، ولكون زواج الهالك بالطالبة لم يكن شرعيا إذ به جمع بين من لا يحل له الجمع بينهما، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها غير خارق لمقتضيات المادة 39 المحتج بها، ومعللا تعليلا كافيا.

القرار عدد 722 الصادر بتاريخ 12/11/2019 في الملف الشرعي عدد 88/2/1/2018

صفحة. 89

-التأمين - كتمان أو تصريح كاذب - أثره.

من المقرر أن المؤمن له ملزم بأن يصرح للمؤمن بالظروف المنصوص عليها في بوليصة التأمين، والتي ينتج عنها تفاقم الأخطار، وأن أي كتمان أو تصريح كاذب يترتب عنه بطلان عقد التأمين، والمحكمة لما

ثبت لها أن الطالب أخفى إصابته موضوع التقارير الطبية عن شركة التأمين عند إبرام العقد حتى يمكنها تقدير المخاطر التي قد تنتج عن احتمال تفاقم العجز الناتج عن الحادث السابق، واعتبرت أن كتمانها يشكل إخلالا منه بالتزامه بوجوب التصريح عند التعاقد للمؤمن بكل الظروف التي يمكن أن ينتج عنها تفاقم الأخطار، وقضت برد استئنافه، وأيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض طلبه، تكون قد طبقت صحيح أحكام المادتين 20 و 30 من مدونة التأمينات، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا وسليما، ومرتكزا على أساس.

القرار عدد 242 الصادر بتاريخ 16/05/2019 في الملف التجاري عدد

318/3/1/2018

- حجز لدى الغير - تصريح المحجوز لديه - الإدلاء بوثيقة لإثبات خلاف ما جاء في

التصريح - أثره.

بمقتضى الفقرة الثالثة من الفصل 494 من قانون المسطرة المدنية إذا لم يقع اتفاق سواء في الدين نفسه أو في التصريح الإيجابي للغير المحجوز لديه، أو إذا تخلف بعض الأطراف عن الحضور أخرجت القضية إلى جلسة يحدد تاريخها حالا، ويستدعى لها الأطراف من جديد، ويقع الاستماع إليهم في مواجهة بعضهم بعضا في ما يرجع لصحة أو بطلان الحجز أو لرفع اليد عن هذا الحجز، وكذا في ما يرجع للتصريح الإيجابي الذي يتعين على المحجوز لديه أن يفضي به أو يجده في الجلسة نفسها، ومؤدى ذلك أن التصريح المدلى به من لدن المحجوز لديه في دعوى المصادقة على الحجز يعتبر من بين الأمور التي يتأتى للأطراف مناقشتها خلال تلك الدعوى، ونسبها على ذلك فالمحكمة مصدرية القرار المطعون التي نحت خلاف ذلك، واستبعدت الوثيقة التي تمسكت بها الطالبة لإثبات خلاف ما جاء في التصريح الإيجابي بعلته أنه تم الإدلاء بها في مسطرة أخرى للحجز لدى الغير، تكون قد أساءت تطبيق المقتضى القانوني السالف الذكر، وجاء قرارها غير مرتكز على أساس.

القرار عدد 300 الصادر بتاريخ 20/06/2019 في الملف التجاري عدد 606/3/1/2018

القرار عدد 407 الصادر بتاريخ 05/09/2019 في الملف التجاري عدد

1215/3/1/2018

37 - شركة مدنية عقارية - تفويت حصة فيها للغير - تضمين النظام الأساسي شرط

الحصول على ترخيص الشركة قبل تفويت الحصة - أثره.

إن المحكمة لما اعتبرت أن الشريك وإن كان متصرفا للشركة لا يسوغ له بدون موافقة كل شركائه الآخرين أن يدخل أحد من الغير في الشركة باعتباره شريكا فيها، وأنه ولصحة عقد

التفويت كان لزاما على المفوت أن يحصل على ترخيص من الشركة، خصوصا وأن هذا الشرط تم كتيده من خلال النظام الأساسي للشركة المدنية العقارية، ورتبت على عدم توفر الترخيص المذكور بطلان عقد التفويت، تكون قد ردت ضمينا تمسك طالبة بانعدام مصلحة المطلوبة، وجاء قرارها معللا بما يكفي .

القرار عدد 409 الصادر بتاريخ 05/09/2019 في الملف التجاري عدد
(998/3/1/2018) .

صفحة. 104

- رهن رسمي - وروده في عقد عرفي - مخالفة المادة 4 من مدونة الحقوق العينية - أثره.

لما كان الطالب قد تمسك بموجب مذكرته الجوابية المدلى بها خلال المرحلة الاستئنافية ببطلان الضمانة الرهنية العقارية موضوع الدعوى رهن رسمي (لورودها في شكل عقد عرفي، وعدم تحريرها وفق الشكلية المنصوص عليها بمقتضى المادة الرابعة من مدونة الحقوق العينية، فإن القرار المطعون فيه ولئن أشار للدفع المذكور ضمن ملخص وقائع النزاع، فإنه استتف عن مناقشته والجواب عنه لا إيجابا ولا سلبا بالرغم مما قد يكون لذلك من تثير على وجه قضائه، فجاء بذلك متسما بانعدام التعليل.

القرار عدد 438 الصادر بتاريخ 26/09/2019 في الملفين التجاريين المضمومين عدد
2018/1/3/1568 و 1567/3/1/2018

صفحة. 105

50 - عوار بحري - اتفاقية هامبورغ - الإخلال إجراء رسالة الاحتجاج - تعطيل قرينة الخطأ المفترض - إثبات الضرر بكافة وسائل الإثبات.

إن المحكمة لما ردت ما تمسكت به الطاعنة من بطلان رسالة التحفظ لكونها حررت بتاريخ سابق لوصول البضاعة بعلّة أن المشرع في إطار المادة 19 من اتفاقية هامبورغ وإن كان قد أوجب توجيه رسالة الاحتجاج إلى الناقل البحري بخصوص العوار أو الخصاص في اليوم الموالي لوضع البضاعة رهن إشارة المرسل إليه، فإنه لم يرتب أي جزاء على الإخلال بهذا الإجراء سوى تعطيل قرينة الخطأ المفترض لتحل محلها قرينة الخطأ الواجب إثباته من طرف المرسل إليه، الذي يمكنه إثبات الضرر بكافة وسائل الإثبات بما فيها الخبرة المستدل بها، تكون قد ركزت قضاءها على أساس، وجاء قرارها مسائرا لمقتضيات المادة المشار إليها أعلاه، ومعللا تعليلا سليما .

القرار عدد 465 الصادر بتاريخ 10/10/2019 في الملف التجاري عدد 445/3/1/2019

- تفويت أسهم - سبقيّة البت في النزاع بموجب قرار استثنائي - حجّيته.

إن المحكمة لما قضت برفض الطلب بعلّة أن المنازعة في الوصل العرفي موضوع الدعوى الحالية سبق حسمها بمقتضى القرار الاستثنائي الذي أيد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول طلب بطلان الجمع العام الاستثنائي المتعلق بتفويت الأسهم في الشركة العقارية، تكون قد بنت قضاءها على أساس، وجاء قرارها معللاً تعليلاً كافياً.

القرار عدد 474 الصادر بتاريخ 17/10/2019 في الملف التجاري عدد 398/3/1/2019

57 - شركة مساهمة - محاضر جموع عامة عادية وغير عادية - أسباب بطلانها.

لما كان الطالبون قد أسسوا دعواهم الرامية إلى التصريح ببطلان محضري الجمعية العمومية العادية وغير العادية، وبطلان وإبطال محضر اجتماع المجلس الإداري، والتشطّيب عليه من السجل التجاري، على عدم صدور الدعوة عن المجلس الإداري، وعدم إمكانية توجيه الدعوة لجمعية عادية واستثنائية في نفس الوقت، وعدم دعوة مراقب الحسابات المعين ورئيس مجلس الإدارة، وعدم تلاوة التقرير وتقديم القوائم التركيبية، وعدم احتساب النصاب طبقاً لمجموع أسهم الشركة، وغياب ورقة الحضور، وتضمن المحضر تخفيض رأس المال، وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا في إطار جمعية غير عادية، فإن المحكمة عندما اكتفت في معرض جوابها على الأسباب المذكورة بمناقشة انعدام الصفة لرفع الدعوى الماثلة، والتشطّيب على المساهم في الشركة بموجب محضر الجمع العام الاستثنائي، وأعرضت عن مناقشة باقي الأسباب المثارة مع ما قد يكون لذلك من ثير على نتيجة قضائها، يكون قرارها ناقص التعليل المنزلة انعدامه.

القرار عدد 476 الصادر بتاريخ 24/10/2019 في الملف التجاري عدد

485/3/1/2017

- دين أصلي - انقضاؤه - أثره بالنسبة للكفالة بصفتها ديناً تبعياً ولو كانت تضامنية.

إن انقضاء الدين الأصلي يؤدي إلى انقضاء الكفالة بصفتها ديناً تبعياً ولو كانت تضامنية عملاً بمقتضيات الفصل 1150 من قانون الالتزامات والعقود الناص على أن: «كل الأسباب التي يترتب عليها بطلان الالتزام الأصلي أو انقضاؤه يترتب عليها انتهاء الكفالة»، وهو ما يحق معه للكفيل أن يتمسك بالدفع بانقضاء الدين الأصلي، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب الطاعنة الرامي إلى التشطّيب على الإنذار العقاري المبلغ إليها بصفتها كفيلة، والمؤسس على نفس الدين، دون أن تتحقق مما وقع التمسك به أمامها من انقضاء الدين الأصلي لعدم التصريح به داخل الأجل القانوني، أو تستبعد شهادة رئيس كتابة الضبط بمقبول، تكون بذلك قد جعلت قرارها ناقص التعليل المعد بمثابة انعدامه.

القرار عدد 536 الصادر بتاريخ 05/12/2019 في الملف التجاري عدد
1088/3/1/2019

صفحة. 113

- بطلان إجراءات تنفيذ قرار استئنافي - العبرة بمنطوق القرار موضوع التنفيذ.

إن المحكمة لما استندت في تعليل قضائها بأن الجامعة المحكوم عليها أنجزت محضرا ورد فيه أن اللجنة المكونة من أستاذين تبين لها أن الطالبة تستحق نفس النقطة التي حصلت عليها، وأنها مدعوة لإعادة إجراء امتحان المادتين، وأن القرار الاستئنافي موضوع التنفيذ اقتصر على إلغاء قرار رفض إعادة تصحيح ورقتي امتحان الطالبة، أي أن الطعن بالإلغاء المقدم من طرفها لم ينصب على تشكيلة اللجنة المكلفة بالتصحيح التي لم يقع تجريحها أو بسبب انحراف في استعمال السلطة، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما مادامت الطالبة لم تستظهر أمام المحكمة سوى بالقرار القاضي بالإلغاء قرار رفض إعادة تصحيح ورقتي الامتحان الذي اجتازته، والذي كان واضحا في مبناه ومعناه ولم يكن موضوع طلب تفسير، وأنها) أي المحكمة (تأكدت من تنفيذه من طرف الجهة المحكوم عليها باعادة تصحيح الورقتين من طرف الأستاذين التابعين للجامعة المعهود إليهما بتدريس المادتين .

(القرار عدد 620 الصادر بتاريخ 09/05/2019 في الملف الإداري عدد
2009/4/1/2018

صفحة . 136

.....
مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي - 2012 العدد - 75 مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 169

القرار عدد 180

الصادر بتاريخ 3 فبراير 2011

في الملف التجاري عدد 513/3/3/2007

بيع عقار بالمزاد العلني - إبطال - إلغاء الحكم بتمديد التصفية القضائية.

ما دام قد تم إلغاء الحكم بتمديد التصفية القضائية إلى مسير

المقاوله فإنه يحق له المطالبة بإبطال البيع بالمزاد العلني اجملى على

أحد ممتلكاته العقارية تنفيذاً للحكم المذكور، على اعتبار أن الطعن بالبطلان لا ينصب على الإجراءات السابقة على البيع بالمزاد العلني تبعا لمقتضيات الفصل 484 من قانون المسطرة المدنية، وإنما الأمر يتعلق بالسند القانوني الذي تم بموجبه بيع العقار، إذ أن القاعدة المقررة أن ما بني على باطل فهو باطل .
رفض الطلب.

.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي - 2012 العدد - 75 مركز النشر و التوثيق
القضائي ص. 208

القرار عدد 1180

الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 2011

في الملف التجاري عدد 1739/3/2/2010

كراء تجاري - مسطرة الإفراغ - صحة الإنذار الموجه من طرف

الشريك .

إذا لم يكن الشريك يملك حصة ثلاثة أرباع المال المشاع التي تخول له حق إدارته فإنه ليست له الصفة في توجيه الإنذار بإفراغ المحل التجاري المكري من دون باقي شركائه، ويكون الإنذار الموجه من طرفه باطلا وغير منتج لأي أثر قانوني.

.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي - 2012 العدد - 75 مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 334

القرار عدد 701

الصادر بتاريخ 17 غشت 2011

في الملف الجنحي عدد 5483/6/1/2011

قاضي التحقيق - حدود الإنابة القضائية - استجواب المتهم .

يتعين على قاضي التحقيق أن يجري أعمال التحقيق بنفسه في القضية المعروضة عليه، غير أنه يسوغ له أن يطلب بواسطة إنابة قضائية من أي قاض آخر للتحقيق أو أي قاض أو أي ضابط من ضباط الشرطة القضائية القيام بإجراء ما يراه لازماً من أعمال التحقيق، إلا أن الإنابة القضائية المنفذة من هذا الأخير مقيدة في حدود ما تقرره الفقرة 2 من

المادة 190 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أنه لا يجوز له

استجواب المتهم ومواجهته مع غيره، وإذا أجرى ذلك فإن مآله البطلان .

نقض وإحالة.

وجوب ذكر مصدر قاعدة البطلان :

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي - 2012 العدد - 74 مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 245

القرار عدد 465

الصادر بتاريخ 2 يونيو 2011

في الملف الإداري عدد 621/4/1/2010

السيد عبد الحميد الحسني / السيد أبو القاسم الوزاني

منازعات انتخابية - إلغاء انتخاب اللائحة - فقدان أهلية أحد المرشحين .

بما أن المستأنف تمسك أمام المحكمة بأنه لم يفز في الانتخابات لأنه كان مرتباً في الدرجة الرابعة في لائحة الانتخاب التي فاز فيها العضوان المرتبان في الدرجتين الأولى والثانية، ومن تم فإنه لا تأثير لعدم أهليته على انتخاب العضوين السابقين له في ترتيب اللائحة، لكن القرار المطعون فيه قضى بأن فقده لأهليته الانتخابية يؤدي إلى عدم صحة اللائحة التي ترشح بها، ورتب عن ذلك بطلان نتيجة العملية الانتخابية برمتها، دون أن يبين مصدر القاعدة التي اعتمدها، ودون أن يستبعد ما تم التمسك به بمقبول فجاء منعدم التعليل عرضة للنقض .

نقض وإحالة.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي - 2012 العدد - 74 مركز النشر و التوثيق
القضائي ص9

القرار عدد 403

الصادر بتاريخ 31 يناير 2011

في الملف المدني عدد 2490/1/3/2003

بيع منقولات بالمزاد العلني

-الثمن - تأخر المشتري في الوفاء به - أثره .

-مدعى استحقاق المبيع - إثبات صفته في دعوى الإبطال .

-عدم رفع دعوى الاستحقاق الفرعية - الحق في الاسترداد .

لم يحدد الفصل 464 من قانون المسطرة المدنية أجلا معيناً للوفاء بثمن البيع بالمزاد العلني من طرف الراسي عليه المزاد، فأداء هذا الأخير ثمن المنقولات المحجوزة المفوتة له، ولو بعد زمن، يبرئ ذمته، ويعتبر البيع صحيحاً وناجزاً . قبول طلب بطلان تنفيذ البيع بالمزاد العلني من طرف مدعى ملكية الأشياء المحجوزة يتوقف على قبول طلبه الرامي إلى استحقاق الأشياء المذكورة، وإذا قضي برفض طلبه، فإنه ينبغي على ذلك انتفاء صفته في دعوى بطلان التنفيذ .

بمقتضى الفصل 468 من قانون المسطرة المدنية فإنه لا سبيل لمدعى ملكية المنقولات المحجوزة إلا رفع دعوى الاستحقاق الفرعية داخل الميعاد المقرر لها في الفصل المذكور، وهي دعوى موضوعية يتمسك فيها المدعى بتخلف شرط من شروط التنفيذ وهو كون الأشياء المحجوزة مملوكة للمدين، ولا يجوز طلب استرداد هذه الأشياء بعد بيعها لما في ذلك من إخلال بحقوق المشتريين حسني النية، ويبقى لمدعى الملكية بعد حصول البيع المطالبة بثمن المبيع والاختصاص به دون الحاجزين إذا لم يكن قد دفع لهم، وإلا رجع على المدين .
رفض الطلب.

التقرير السنوي لمحكمة النقض : 2017

- عقد كراء مأذونية - دفع ببطلانه - انعدام المصلحة في إثارته 19 .

- 29 - عقد كراء مأذونية - دفع ببطلانه - انعدام المصلحة في إثارته .

إن البطلان المنصوص عليه في ظهير 24/12/1963 ، لم يقرر لفائدة المطلوب في النقض باعتباره مكتريا، وإنما يعني الجهة المانحة للمأذونية، التي لها وحدها الحق في التمسك بما نص عليه الظهير المذكور، والمحكمة لما رتبت أثر البطلان بناء على مجرد دفع المكتري للمأذونية، تكون قد أساءت تطبيق الظهير المذكور، وجعلت قرارها غير مرتكز على أساس قانوني سليم .

القرار عدد 593 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2016 في الملف المدني عدد
3552/1/2/2015

37 - بطلان مسطرة الحجز العقاري - وجوب إثارته قبل السمسرة .

لما كانت مسطرة الحجز العقاري بمجرد وقوعه تعرف عملية إشهار واسعة بتبليغ تاريخ البيع بالمزاد العلني للعموم بوسائل مختلفة من نشر وتعليق، فإن كل طعن بالبطلان في إجراءات الحجز العقاري يجب أن يتم قبل السمسرة عملا بمقتضيات الفصل 484 من قانون المسطرة المدنية .

القرار عدد 268 الصادر بتاريخ 04 أبريل 2017 في الملف المدني عدد
2107/1/1/2016

25 - بطلان زواج - مانع مؤقت - أثره .

من المقرر قانونا أن الجمع بين المرأة وخالتها من نسب أو رضاع يعتبر من موانع الزواج المؤقتة، والمحكمة لما ثبت لها قرابة المستأنفة والمستأنف عليها إذ أن الأخيرة خالة الأولى، وذلك بإقرارها بجلسة البحث المنعقدة وتؤكد ذلك من خلال النسخة الكاملة للزوجين معا وكذا من خلال تصريح شقيق المستأنف عليها وخال المستأنفة، وأن الزوجية لا زالت قائمة، وقضت تبعا لذلك ببطلان الزواج، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما .

القرار عدد 236 الصادر بتاريخ 18 أبريل 2017 في الملف الشرعي عدد
111/2/1/2016

30 - وكالة - انعدام الإذن بإجراء التبرعات - بطلان الصدقة .

بمقتضى الفصل 894 من قانون الالتزامات والعقود، لا يجوز للوكيل أيا كان مدى صلاحياته، بغير إذن صريح من الموكل إجراء التبرعات وعلى الخصوص تفويت عقار بدون عوض . والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي ببطلان الصدقة بعلّة عدم توفر الوكيل على إذن صريح بإجراء الصدقة، يكون قرارها غير خارق لأي مقتضى قانوني وجاء معللا تعليلا كافيا .

-محرر رسمي - تحقق المحافظ من هوية الأطراف - نطاقه .

بمقتضى الفصل 73 من ظهير 12 غشت 1913 بشأن التحفيظ العقاري فإن هوية كل طرف وصفته وأهليته تعتبر محققة إذا استند الطلب على محررات رسمية، وتعتبر هويته محققة إذا كانت التوقيعات الموضوعة بالطلب وبالعقود المدلى ا مصادق عليها من طرف السلطات المختصة، وبذلك فتحقق المحافظ على الأملاك العقارية من هوية الأطراف وظاهر الوثائق المدلى بها تأييدا لطلب تقييد العقود بالرسم العقاري شكلا وجوهرا الوارد التنصيص عليه في الفصلين 72 و 74 من نفس القانون لا ينصرف إلى مدى صحة الوثائق من حيث موضوعها .

القرار عدد 354 الصادر بتاريخ 13 يونيو 2017 في الملف الشرعي عدد
562/2/2/2015

7 - تعديل تاريخ التوقف عن الدفع - دائن مرتهن رهنا رسميا - توفره على الصفة

والمصلحة لاستئناف الحكم المعدل لتاريخ التوقف عن الدفع .

تتجسد مصلحة الدائن المرتهن رهنا رسميا في كون الأمر يتعلق بدعوى تعديل تاريخ التوقف عن الدفع المنبثقة عن مسطرة جماعية، لا تقتصر آثار الحكم الصادر فيها على رافع الدعوى والمقاوله موضوع المسطرة المذكورة ومسيريها فحسب، وإنما تمتد تلك الآثار المتمثلة في بطلان أو إبطال كل التصرفات التي أبرمتها المقاوله بعد تاريخ التوقف عن الدفع مع كل المتعاملين معها بمن فيهم الطالبين، مع ما يستتبع ذلك من توفر هؤلاء على مصلحة حقيقية ومباشرة للمنازعة في الطلب الرامي إلى إجراء ذلك التعديل، حتى يتوقوا جزاء البطلان الذي يتهدد عقودهم، والمحكمة لما صرحت بعدم قبول استئناف الطالبين بعلّة

دم توفرهما على الصفة لاستئناف الحكم المعدل لتاريخ التوقف عن الدفع، بالرغم من تقمصهما خلال المرحلة الابتدائية صفة الخصم المنازع في طلب ذلك التعديل، تكون قد بنت قرارها على غير أساس .

القرار عدد 175 الصادر بتاريخ 30 مارس 2017 في الملف التجاري عدد
967/3/1/2016

15 - دعوى بطلان الالتزام - خضوعها للتقادم - الدفع بالبطلان لا يتقادم.

لئن كانت الالتزامات الباطلة لا تنتج أي أثر ولا تقبل الإجازة أو تنقلب إلى التزامات صحيحة بعد مرور أمد التقادم، فإن الدعوى التي تستهدف التصريح بذلك البطلان تظل مع ذلك خاضعة للتقادم ولا يمكن ممارستها بعد انصرام مدته، ولا يبقى للمتضرر من البطلان سوى الحق في إثارته كدفع عند مطالبته بتنفيذ الالتزام الباطل، إذ لا يخضع الحق في إثارة هذا الدفع للتقادم، لأن أجل التقادم لا يبدأ في السريان إلا من وقت تمكن صاحب الحق من مباشرته والدفع المتحدث عنه لا يمكن مباشرته إلا بعد رفع الدعوى في مواجهة مثير الدفع المذكور من أجل إجباره على تنفيذ الالتزام المتمسك ببطلانه .

القرار عدد 378 الصادر بتاريخ 27 يوليوز 2017 في الملف التجاري عدد
390/3/1/2016

16 - كراء تجاري - محضر تبليغ إنذار بأداء واجبات الكراء - صحته وحجتيه .

لما كان تدخل المفوض القضائي متمثلا في تبليغ إنذار بالأداء وليس تبليغ استدعاء، فإن ما يلزم به هذا الأخير هو إنجاز محضر بواقعة التبليغ، الذي لم يشترط فيه المشرع أن يكون موقعا من طرف المبلغ له طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 18 من القانون رقم 81-03 المنظم لمهنة المفوضين القضائيين، والمحكمة لما جردت محضر تبليغ الإنذار من أي أثر بعلة أنه لا يتضمن توقيع المبلغ إليه أو أنه رفض التوقيع، يكون قرارها غير مرتكز على أي أساس .

القرار عدد 314 الصادر بتاريخ 03 ماي 2017 في الملف التجاري عدد
1417/3/3/2015

17 - قرار استئنافي - إغفال الإشارة إلى بعض أطراف التراع - خرق الفصل 345 من

ق.م.م.

بمقتضى الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية تنعقد الجلسات وتصدر قرارات محكمة الاستئناف من ثلاث قضاة بما فيهم الرئيس، وتحمل القرارات نفس العنوان الذي تحمله أحكام المحاكم الابتدائية، كما ينص على أسماء القضاة الذين شاركوا في القرارات والأسماء العائلية والشخصية للأطراف ووكلائهم، والقرار المطعون فيه لما أغفل الإشارة إلى بعض أطراف التراع، يكون خارقاً للفصل المذكور .

القرار عدد 469 الصادر بتاريخ 05 يوليوز 2017 في الملف التجاري عدد
856/3/3/2016

42 - مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - تقادمها .

إن مقتضيات الفصل 76 من ظهير 27/07/1972 المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المحتج به من طرف المطلوبة للقول بتقادم مستحقات الصندوق (الطالب (تتصل بدعوى التحصيل التي يرفعها الصندوق من أجل استخلاص ديونه حسب الفقرة الأولى منه ويتقادم حقه في الدين حسب الفقرة الثانية، ولا تتعلق بالحالة التي أسست عليها المدعية ادعاءها، وإنما تندرج ضمن مقتضيات الفصل 28 من نفس القانون التي تقضي بمباشرة الاستخلاص، وتجري المتابعات عند الاقتضاء كما هو الشأن في الضرائب المباشرة خلال أربع سنوات تبتدئ من تاريخ تبليغ قائمة المداخيل القابلة للتنفيذ طبقاً للفصل 9 من مدونة تحصيل الديون العمومية كسائر الديون العمومية على الملزم، والمحكمة لما نحت خلاف ما ذكر، وأيدت الحكم المستأنف الذي قضى ببطلان إجراءات التحصيل المباشرة من طرف الصندوق، فإنها لم تجعل لما قضت به أساساً من القانون .

القرار عدد 220 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2017 في الملف الإداري عدد
2809/4/1/2015

43 - صفة الخلف العام في التقاضي - اتصالها بالنظام العام - أثرها .

إن شرط الصفة في التقاضي من النظام العام وتثيره المحكمة تلقائياً في جميع مراحل الدعوى متى تبين لها ذلك، والمحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الطلب بعلّة أن الرابطة التي تجمع بين الطالبين كخلف عام والمالكة الأصلية منتفية، فإنها لم تكن ملزمة بإنذارهم بإصلاح المسطرة، وجاء قرارها تعليلاً صحيحاً وسليماً .

القرار عدد 258 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2017 في الملف الإداري عدد 677/4/1/20

19 - عقد عمل - تضمينه لحق المشغلة في فسخه بدون إشعار أو تعويض - بطلانه

لمخالفته قاعدة من النظام العام الاجتماعي .

من المقرر قانونا أنه لا يجوز لطرفي عقد العمل التنازل مسبقا عن حقهما المحتمل في المطالبة بالتعويضات الناتجة عن إنهاء العقد سواء كان الإنهاء تعسفيا أم لا، وأن العقد الذي يعطى الحق للمشغلة في فسخ العقد بدون إشعار أو تعويض، لا يرتكز على أساس من القانون، بل يعتبر باطلا لمخالفته قاعدة من النظام العام الاجتماعي، ويكون إنهاء العقد المبني عليه تعسفيا .

القرار عدد 487 الصادر بتاريخ 02 ماي 2017 في الملف الاجتماعي عدد
1273/5/1/2016

20 - وسائل إلكترونية - تسجيلات الصوت والصورة - حجيتها في الإثبات.

من المقرر أن الوسائل الإلكترونية تعتبر وسيلة إثبات أمام القضاء ما لم يثبت عكسها .
والمحكمة لما ردت تسجيلات الصوت والصورة المدلى بها من طرف المشغلة، واعتبرت أن الفصل الذي تعرضت له الأجيرة متسما بالتعسف تستحق عنه التعويض، بعلة أن الأجيرة أثبتت بواسطة محضر معاينة أنها رجعت إلى العمل ومنعت من طرف المشغلة، وأن التسجيل المتعلق بالموافقة على الرجوع إلى العمل شريطة الاعتذار، يعد امتناعا من إرجاع الأجيرة إلى العمل لكونه مقيد بشرط الاعتذار، وأن الإنذارات الموجهة إلى الأجيرة كانت بعد تاريخ منعها من الرجوع إلى العمل، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا .

القرار عدد 521 الصادر بتاريخ 09 ماي 2017 في الملف الاجتماعي عدد
2390/5/1/2016

5 - تعرض - قبوله - بطلان القرار المتعرض عليه - أثره على طلب نقض المطالب

بالحق المدني.

من المقرر قانونا أن قبول تعرض المتهم يترتب عنه بطلان مقتضيات القرار المتعرض عليه، ويجعل طلب نقضه من طرف المطالبة بالحق المدني غير ذي موضوع .

القرار عدد 105 الصادر بتاريخ 01 فبراير 2017 في الملف الجنحي عدد
9633/6/1/2016

37 - محضر أعوان المياه والغابات - حجيته - مقارنة بين نص الفصل 60 من ظهير

19/10/1917 باللغة العربية وترجمته إلى اللغة الفرنسية .

إن مقارنة نص الفصل 60 من ظهير 10/10/1917 باللغة العربية وترجمته إلى اللغة الفرنسية يتبين أن الصياغة باللغة العربية منافية لروح هذا الظهير الذي أخذ بمرونة الإثبات في الفصل 58 منه، كما تتعارض بمعناها اللفظي الصرف القاضي بوجوب كتابة المحضر بخط يد محرره مع التطور العلمي وما استحدثت من طرق للكتابة، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما فسرت الفصل 60 باعتماد الدلالة اللفظية السطحية حسب صياغته باللغة العربية ورتبت على ذلك بطلان المحضر، وقضت بعدم قبول المتابعة، يكون قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه .

القرار عدد 1095 الصادر بتاريخ 22 يونيو 2017 في الملف الجنحي عدد
13618/6/8/2016

72 - عقد ضمان عيني - شرط التملك في حالة عدم الوفاء - بطلانه .

بمقتضى المادتين 158 و 194 من مدونة الحقوق العينية لا يصبح الدائن مالكا للمرهون بمجرد عدم الوفاء في الأجل المتفق عليه وكل شرط يقضي بغير ذلك يكون باطلا، وكل شرط من شأنه أن يسمح للدائن المرتهن عند عدم الوفاء له بدينه أن يملك الملك المرهون يكون باطلا، سواء تم النص عليه في صلب العقد أو في عقد لاحق، والمحكمة لما اعتبرت شرط التملك المضمن بالعقد وألزمت المدين بإتمام

إجراءات تفويت العقار موضوع الضمان للدائن، تكون قد خرقت المواد أعلاه ولم تركز قضاءها على أساس .

القرار عدد 128 الصادر بتاريخ 23 فبراير 2017 في الملف المدني عدد
3696/1/9/2016

37 - بطلان مسطرة الحجز العقاري - وجوب إثارته قبل السمسرة .

لما كانت مسطرة الحجز العقاري بمجرد وقوعه تعرف عملية إشهار واسعة بتبليغ تاريخ البيع بالمزاد العلني للعموم بوسائل مختلفة من نشر وتعليق، فإن كل طعن بالبطلان في إجراءات الحجز العقاري يجب أن يتم قبل السمسرة عملا بمقتضيات الفصل 484 من قانون المسطرة المدنية .

القرار عدد 268 الصادر بتاريخ 04 أبريل 2017 في الملف المدني عدد
2107/1/1/2016

46 - هبة - تسجيلها بالرسم العقاري قبل حصول المانع - مرض الواهب - أثره .

من شروط مرض الموت الموجب لبطلان التصرف اتصاليه بموت الواهب . والمحكمة لما ثبت لها عدم ذكر مرض الواهب في المقال الاستئنافي للطاعنين، فإنها عندما قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب إبطال الهبة بعد أن ثبت لها حيازة الموهوب لهم لموضوعها قبل وفاة الواهب، وأعرضت عن مناقشة ما أثير بشأن مرض الواهب، تكون قد ردت ذلك ضمنيا، وجعلت لما قضت به أساسا .

القرار عدد 526 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2017 في الملف الشرعي عدد
96/2/1/2017

7 - تعديل تاريخ التوقف عن الدفع - دائن مرتهن رهنا رسميا - توفره على الصفة

والمصلحة لاستئناف الحكم المعدل لتاريخ التوقف عن الدفع .

تتجسد مصلحة الدائن المرتهن رهنا رسميا في كون الأمر يتعلق بدعوى تعديل تاريخ التوقف عن الدفع المنبثقة عن مسطرة جماعية، لا تقتصر آثار الحكم الصادر فيها على رافع الدعوى والمقاوله موضوع المسطرة المذكورة ومسيريها فحسب، وإنما تمتد تلك الآثار المتمثلة في بطلان أو إبطال كل التصرفات التي أبرمتها المقاوله بعد تاريخ التوقف عن الدفع مع كل المتعاملين معها بمن فيهم الطالبين، مع ما يستتبع ذلك من توفر هؤلاء على مصلحة حقيقية ومباشرة للمنازعة في الطلب الرامي إلى إجراء ذلك التعديل، حتى يتوقوا جزاء البطلان الذي يتهدد عقودهم، والمحكمة لما صرحت بعدم قبول استئناف الطالبين بعلّة عدم توفرهما على الصفة لاستئناف الحكم المعدل لتاريخ التوقف عن الدفع، بالرغم من تقمصهما خلال المرحلة الابتدائية صفة الخصم المنازع في طلب ذلك التعديل، تكون قد بنت قرارها على غير أساس .

القرار عدد 175 الصادر بتاريخ 30 مارس 2017 في الملف التجاري عدد
967/3/1/2016

46 - تأمين - إخفاء المؤمن له واقعة التعرض لحادثة شغل - أثره .

إن المحكمة لما ثبت لها فعلا قيام الطاعن بإخفاء واقعة تعرضه لحادثة الشغل وعدم التصريح بها أثناء ملئه استمارة الاكتتاب في العقد الجماعي للتأمين، اعتبرت عن صواب أنه يدخل تحت طائلة المادة 30 من مدونة التأمينات التي تجعل عقد التأمين باطلا إذا حصل من المؤمن له تصريح كاذب أو إخفاء لواقعة المرض أو تعرضه لأي حادثة، وهو بطلان أقره القانون ويكفي الدفع به دون إلزامية تقديم دعوى مستقلة به، وهي فيما قضت به لم تكن ملزمة بتطبيق المادة 31 من نفس المدونة ولا البحث في سوء أو حسن نية الطالب طالما أن

الأمر لا يتعلق بإغفال أو تصريح خاطئ بل بتعمد إخفاء وقائع ثابتة، وبذلك يكون قرارها معللاً تعليلاً كافياً وسليماً .

القرار عدد 758 الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2017 في الملف التجاري عدد
14/3/3/2016 .

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 3112 :

العقارية

القرار (.....) الصادر بتاريخ (.....) ملف عقاري. (.....)

الوصية .. أسباب البطلان ... عدم التضمين .. لا

. أسباب بطلان الوصية وردت في القانون على سبيل الحصر « الفصل 211 من مدونة الأحوال . "لا يقرر الفصل 194 من مدونة الأحوال حالة من حالات بطلان الوصية و أن الأمر يتعلق بسن ضابط توثيقي يفرض تضمين وثيقة الإشهاد

29/1983

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض -) الإصدار الرقمي دجنبر- 2000 العدد - 32
مركز النشر و التوثيق القضائي

ص 50

القرار 29

الصادر بتاريخ 8 مارس 1983

ملف عقاري 92829

الوصية .. أسباب البطلان ... عدم التضمين .. لا . أسباب بطلان الوصية

وردت في القانون على سبيل الحصر " الفصل 211 من مدونة الأحوال. " (الاسرة)

لا يقرر الفصل 194 من مدونة الأحوال (عدل) حالة من حالات بطلان الوصية و أن الأمر يتعلق بسن ضابط توثيقى يفرض تضمين وثيقة الإشهاد بالوصية في كناش التضمين ضمن أجل معين .

تكون المحكمة قد توسعت في تحديد أسباب بطلان الوصية لما-

اعتبرت أن عدم تضمينها خلال الأجل القانونى فى كناش المحكمة يعد

موجبا لبطلانها و عرضت قرارها للنقض

.....

.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض- (الإصدار الرقمى دجنبر-2000 العدد - 52
مركز النشر و التوثيق القضائى ص87

القرار عدد620 :

المؤرخ فى 97/10/07 :

الملف العقارى عدد5269/93 :

صدقة - حصولها فى مرض الموت - وفاة المتصدق بعد شهر من الإشهاد بها ببطلانها .

لا تجوز صدقة المريض مرض الموت و تتعرض للبطلان متى قامت أدلة كافية على إنجازها فى مرض الموت .

التحفة : صدقة تجوز إلا مع مرض موت و بالدين المحيط تعترض.

حقا فإن الثابت برسم الصدقة المؤرخ بثانى شتنبر 1988 أن الصدقة تم الإشهاد بها و المتصدق بمستشفى ابن سينا يعالج من المرض الذى كان به و أنه عقب خروجه من المستشفى مات بعد ذلك بتاريخ 14 شتنبر 1988 بعد 12 يوما من مغادرته المستشفى مما يتبين منه أن الصدقة أبرمت فى حالة مرض مات المتصدق و هو متلبس به و لم يصح منه صحة بينة حيث إن النص المطبق فى هذه النازلة قول التحفة و ما نص عليه شراحها من كون الصدقة فى حالة

المرض تعتبر وصية تجرى عليها أحكام الوصية) صدقة تصح إلا مع مرض ***
موت و بالدين المحيط تعترض ."

مما يتبين منه أن ما أثير بالسبب وارد على القرار و موجب للنقض .

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 305 :

الغرفة المدنية

الحكم المدني عدد 66 الصادر في 27 رمضان 1388 الموافق 18 دجنبر 1968 بين س 1
و بين س. 2

تعليق – المقتضيات التشريعية المطبقة – وجوب الإشارة إليها في الحكم تحت طائلة
البطلان.

عدم إشارة المحكمة إلى أهم المقتضيات التشريعية التي طبقتها لا يمكن المجلس الأعلى -
محكمة النقض - من مراقبة حسن تطبيق القانون.

66/1968

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 4204 :

الجنحية

القرار 1686 الصادر بتاريخ 26 فبراير 1987 ملف جنحي. 1706/86

دفع... أثارها... المتهم في حالة تلبس... حر.

يجب أن تثار قبل كل دفاع في جوهر الدعوى و إلا كانت غير مقبولة طلبات الإحالة بسبب
عدم الاختصاص - ما لم يكن من أجل نوع الجريمة - و كافة الدفع المترتبة أما عن بطلان
الاستدعاء أو بطلان المسطرة المجراة سابقا

مجلة قضاء المجلس الأعلى - الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد - 40 مركز النشر و
التوثيق القضائي ص 246

القرار 1686

الصادر بتاريخ 26 فبراير 1987

ملف جنحي 1706/86

دفع ... أثارها ... المتهم في حالة تلبس ... حر

يجب أن تثار قبل كل دفاع في جوهر الدعوى و إلا كانت غير مقبولة

طلبات الإحالة بسبب عدم الاختصاص ما لم يكن من أجل نوع الجريمة - و كافة الدفوع
المرتبة أما عن بطلان الاستدعاء أو بطلان المسطرة المجراة سابقا و كذا المسائل
المتعين فصلها أوليا " الفصل 318 من ق.م.ج (عدل) "

ما ورد في الفصلين 395 و 396 من ق.م.ج - عدل - من أحكام تطبق في حق

المتهم المحال على المحكمة في حالة التلبس بالجريمة و الذي تقتضي

حالاته عرض القضية حالا على الجلسة أو خلال ثلاثة أيام و لا تطبق في

حق المتهم الذي قدم حرا إلى المحكمة

مجلة قضاء المجلس الأعلى - الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد - 41 مركز النشر و
التوثيق القضائي ص 194

القرار 8260

الصادر بتاريخ 8 دجنبر 1987

ملف جنحي 86-19455

دفع ... إنكار ... لا ... خبرة مضادة ... سلطة التقدير ... الدفوع الشكلية

...سقوط الحق فيها .

يجب أن يكون الدفع الذي يتحتم على المحكمة أن تجيب عنه دفعا جديا و جوهريا و إن تمسك المتهم بالإنكار إنما هو موقف منه إزاء إحداث النازلة و ليس دفعا حتى يجيب على المحكمة أن تجيب عنه فضلا على أن إدانة الطاعن يتضمن عدم تقدير المحكمة لإنكاره .

لقضاة الموضوع سلطة لتقدير ملائمة الأمر بإجراء خبرة مضادة و أن سكوت المحكمة عن هذا الطلب يتضمن جوابا ضمنيا بالرفض .

الدفع بكون الخبير غير مسجل بلانحة الخبراء أو أنه لم يؤد الرسوم القانونية يعتبر من الدفوع الشكلية التي يجب إثارتها قبل الدخول في جوهر النزاع و أن عدم ممارسته في الوقت المناسب يسقط الحق في التمسك به مما لا يسوغ إثارته لأول مرة أمام المجلس الأعلى (محكمة النقض) .

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 8794 :

الجنحية

القرار عدد 6/1084 المؤرخ في 21/9/2005 الملف الجنحي عدد.2002/11427

التعرض - آثاره - إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه

لا يترتب على التعرض المقدم من المتهم إلا بطلان الحكم الصادر غيابيا في مقتضياته الصادرة بالإدانة دون الإجراءات التي تمت صحيحة خلال المرحلة الغيابية.

1084/2005

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 7136 :

الشرعية

القرار عدد 896 الصادر بتاريخ 27/09/2000 ملف شرعي عدد. 311/2/1/96

دعوى بطلان الطلاق - مباشرتها بواسطة محام -نعم

-دعوى المطلقة الرامية إلى بطلان الطلاق نتيجة الضغط والإكراه الذي مارسه المطلوبون على مفارقتها وانعدام أهلية والدهم بموجب التحجير عليه هي دعوى لا تتعلق بالنفقة فلا بد من مباشرة الاستئناف بواسطة محامي

896/2000

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - (الإصدار الرقمي دجنبر - 2004 العدد-57
- 58مركز النشر و التوثيق القضائي ص91

القرار عدد896

الصادر بتاريخ 2000/09/27 :

في ملف شرعي عدد. 96/1/2/311 :

دعوى بطلان الطلاق - مباشرتها بواسطة محام -نعم-

دعوى المطلقة الرامية إلى بطلان الطلاق نتيجة الضغط والإكراه الذي مارسه المطلوبون على مفارقتها وانعدام أهلية والدهم بموجب التحجير عليه هي دعوى لا تتعلق بالنفقة فلا بد من مباشرة الاستئناف بواسطة محام تطبيقا لمقتضيات الفصل 31 من قانون مهنة المحاماة

الصادر في.10/9/1993 :

- عدل 2008 -.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي5993 :

الجنائية

القرار عدد 386/1 :المؤرخ في 22/4/1997:الملف الجنحي عدد. 9497/96 :

دفع شكلي -عدم -الإجابة -أثره .

عقوبة جنائية -ظروف التخفيف -النزول عن الحد الأدنى -نعم- .

-إن إغفال الجواب في القرار المطعون فيه عن دفع لا تأثير له و يتعلق بأداء يمين من طرف شخص غير مؤهل لها لا يعتبر موجبا للبطلان- .تثار وسيلة تلقائية لتعلقها بالنظام العام.

386/1997

مجلة قضاء المجلس الأعلى - الإصدار الرقمي دجنبر - 2004 العدد - 59-60 مركز النشر
و التوثيق القضائي ص323

القرار عدد3813

المؤرخ في 2002/12/12 :

ملف مدني عدد 2001/7/1/3268 :

مقرر مجلس الهيئة - مخالفة المقتضيات القانونية - معاينة البطلان.

يحق للوكيل العام للملك أن يلتمس من محكمة الاستئناف معاينة بطلان مقرر مجلس هيئة
المحامين إذا كان من شأنها أن تخل بالنظام العام أو أنها اتخذت خلاف للمقتضيات القانونية.

تنازل المحامي عن جزء من أتعابه لا يمكن أن يكون إلا بموافقته ولا يجبر

على ذلك قهرا، وليس في الفصل 85 من القانون المنظم لمهنة المحاماة - عدل - ما

يعطى للنقيب هيئة المحامين أو مجلسها حق فرض تنازل فئة من

المحامين على جزء من أتعابهم لا في قضايا حوادث السير ولا في غيرها

لفائدة فئة أخرى من زملائهم..

أنظر : الجريدة الرسمية رقم 5680 الصادرة في 6 نوفمبر 2008

ظهير شريف رقم 1.08.101 صادر في 20 من شوال (20) 1429 أكتوبر (2008) بتنفيذ
القانون رقم

28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة.

تحدد الأتعاب باتفاق بين المحامي وموكله بما في ذلك المبلغ المسبق منها.
يمكن للمحامي أن يطلب تسبيقا جديدا أثناء سير الدعوى ، أو بمناسبة أي إجراء اقتضته
المسطرة وفي هذه الحالة يوافي موكله بتوضيح عن مصاريف الدعوى.

لا يجوز للمحامي:

أن يتفق مسبقا مع موكله على الأتعاب المستحقة عن أي قضية، ارتباطا بالنتيجة التي يقع
التوصل إليها؛

أن يقتنى، بطريق التفويت، حقوقا متنازعا فيها قضائيا، أو أن يستفيد هو أو زوجه أو
فروعه بأي وجه كان، من القضايا التي يتولى الدفاع بشأنها.
كل اتفاق يخل بهذه المقتضيات يكون باطلا بحكم القانون .

تعليق على القرار عدد 3813

المؤرخ في 2002/12/12 :

ملف مدني عدد 2001/7/1/3268 :

مقرر مجلس هيئة المحامين - مخالفته للقانون ومساسه بالنظام العام-

حق الوكيل العام للملك في طلب معاينة بطلانه- نعم - -معاينة بطلانه من طرف

محكمة الاستئناف لذاك السبب - نعم. -

وعليه فإن المقرر التنظيمي محل النزاع بما تضمنه من مقتضيات مخالفة للقانون وما شأنه
الإخلال بالنظام العام يعتبر باطلا بحكم القانون، ومن حق الوكيل العام للملك لدى محكمة
الاستئناف أن يلتمس من المحكمة المذكورة معاينة هذا البطلان، وأن معاينة المحكمة
لبطلانه كانت على صواب ووفق مقتضيات قانون.(المحاماة)

المتعلق القانون من 92 ، 86 ، 85 ، 57 ، 56 ، 38، 29 و 1 القانونية النصوص

بتنظيم مهنة المحاماة.

والفصول 4 و 295 و 369 من قانون المسطرة المدنية, والفصول 66 و 228

و 230 و 879 و 889 من قانون الالتزامات العقود.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 8452 :

الجنائية

القرار عدد 9/1648 المؤرخ في 3/11/2004: الملف الجنحي عدد. 2002/11410 :

البحث التمهيدي – بطلان – دفع أولى – تقدير العقوبة – استئناف النيابة العامة – سلطة المحكمة.

يعد الدفع ببطلان مسطرة البحث التمهيدي من المسائل الأولية التي ينبغي إثارتها قبل كل دفع أو دفاع في جوهر الدعوى،

1648/2004

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 4213 :

الجنحي

القرار 2462 الصادر بتاريخ 21 مارس 1986 ملف جنحي. 15887/85

محاكم... تشكيلها... أحداث.

تشكيل المحاكم من النظام العام و يجب أن يتضمن كل حكم الحجة على أن المحكمة التي أصدرته كانت مشكلة بصفة قانونية. يجب تحت طائلة البطلان أن يكون أحد أعضاء غرفة الجنايات أو الغرفة الجنحية و هي تبت في قضايا الأحداث قاض من قضاة الأحداث

2462/1986

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - (الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد 40
-مركز النشر و التوثيق القضائي ص257

القرار 2462

الصادر بتاريخ 21 مارس 1986

ملف جنحي 15887/85

محاكم ... تشكيلها ... إحداث

تشكيل المحاكم من النظام العام و يجب أن يتضمن كل حكم الحجة على أن المحكمة التي
أصدرته كانت مشكلة بصفة قانونية .

يجب تحت طائلة البطلان أن يكون أحد أعضاء غرفة الجنايات أو

الغرفة الجنحية و هي تبت في قضايا الأحداث قاض من قضاة الأحداث

حيث إن تشكيل المحاكم من النظام العام أن كل حكم يجب أن يتضمن

الحجة على أن المحكمة التي أصدرته كانت مشكلة بصفة قانونية .

حيث يجب تحت طائلة البطلان أن يكون أحد أعضاء غرف الجنايات و

الغرف الجنحية المشار إليها في الفصلين العاشر و الحادي عشر عند البث في

قضايا الأحداث قاضيا للأحداث لم يسبق له بأي وجه من الوجوه أن نظر في

القضية، و أن تقع المناقشة بالغرفتين في جلسة سرية و ذلك حسب مقتضيات

الفصل الثالث و العشرين من الظهير الشريف المؤرخ في ثامن و عشري شتنبر

- عدل 1974 -

قانون المسطرة الجنائية صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو 2019

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية كما تم تعديله.

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب (3) 1423 أكتوبر (2002) بتنفيذ

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الفرع الثاني: تشكيل الهيئات القضائية

المادة 297

يشترط لصحة انعقاد الجلسات أن تشكل كل هيئة قضائية طبقاً للقانون المؤسس لها.

يجب تحت طائلة البطلان أن تصدر مقرراتها عن قضاة شاركوا في جميع المناقشات. إذا تعذر حضور قاض أو أكثر أثناء النظر في القضية، تعاد المناقشات من جديد.

بصرف النظر عن المقتضيات المنصوص عليها في المادة 52 المتعلقة بقاضي التحقيق، لا يمكن تحت طائلة البطلان لأي قاض من النيابة العامة عين أو انتدب لمهام قضاء الحكم أن يشارك في البت في قضايا سبق له أن مارس فيها الدعوى العمومية، وعلاوة على ذلك وتحت طائلة نفس الجزاء، لا يمكن لقضاة الحكم أن يشاركوا في الحكم في قضية سبق لهم البت في موضوعها .

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2724 :

الجنحية

القرار رقم (.....) الصادر بتاريخ (.....) في الملف الجنحي رقم. (.....)

الخيانة الزوجية ،، المشاركة ،، إثبات .

قاعدة - : أجزاء الحكم يكمل بعضها بعضاً و ما قد يرد ناقصاً في المنطوق يكمل بالحيثيات المبررة لذلك المنطوق .

- إغفال الحكم لنص من نصوص القانون المتعلق بالإدانة لا يؤدي إلى البطلان،

2305/1978

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 3178 :

الجنحية

القرار (.....) الصادر بتاريخ (.....) ملف جنحي . الدفع ببطلان المحضر ...أثره.

يجب أن يكون كل حكم معللا من الناحيتين الواقعية و القانونية و إلا كان باطلا و أن عدم الجواب على مستنتجات الأطراف ينزل بمنزلة انعدام التعليل .

لما أفاد محضر الجلسة الصحيح شكلا أن الطاعن كان قد أثار أمام المحكمة الدفع ببطلان محضر الضابطة القضائية

1317/1983

.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - الإصدار الرقمي دجنبر- 2000 العدد - 32
مركز النشر و التوثيق القضائي

ص 127

القرار عدد 1317 :

الصادر بتاريخ 7 مارس 1983

ملف جنحي

الدفع ببطلان المحضر ...أثره

يجب أن يكون كل حكم معللا من الناحيتين الواقعية و القانونية و إلا
كان باطلا و أن عدم الجواب على مستنتجات الأطراف ينزل بمنزلة انعدام التعليل .
لما أفاد محضر الجلسة الصحيح شكلا أن الطاعن كان قد أثار أمام
المحكمة الدفع ببطلان محضر الضابطة القضائية و أن المحكمة قد
ضمت هذا الدفع الشكلي إلى الجوهر إلا أنها اعتمدت في إدانتها للطاعن
على التصريحات الواردة في ذلك المحضر دون أن تجيب على الدفع ببطلانه مما يعرض
حكمها للنقض.

شأن الفرع الأول من الوسيلة المتخذ من الخرق الجوهرى للقانون و
انعدام التعليل ذلك أن الثابت من محتويات الحكم المطعون فيه أن الدفاع تقدم

في البداية بدفع يرمي إلى بطلان المحضر و تم ضم هذا الطلب للجوهر و أن محكمة الاستئناف لم تجب إطلاقاً على هذا الدفع مما يجعل الحكم منعدم التعليل .

قانون المسطرة الجنائية صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو 2019

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية كما تم تعديله.

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 3 1423 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المادة 310

يتعين تقديم كل استدلال ببطلان الاستدعاء قبل إثارة أي دفع أو دفاع في جوهر الدعوى وإلا سقط الحق في تقديمه .

غير أنه إذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة محاميه فله إثارة بطلان الاستدعاء، ويمكنه أن يطلب من المحكمة إصلاح ما يكون قد شاب الاستدعاء من أخطاء أو استيفاء أي نقص فيه . وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة منحه أجلاً لتهيئ دفاعه قبل البدء في مناقشة القضية.

الفرع الثاني: الاستدعاء و حضور المتهمين.

المادة 323

يجب تحت طائلة السقوط، أن تقدم قبل كل دفاع في جوهر الدعوى، ودفعة واحدة، طلبات الإحالة بسبب عدم الاختصاص - ما لم تكن بسبب نوع الجريمة - وأنواع الدفع المترتبة إما عن بطلان الاستدعاء أو بطلان المسطرة المجراة سابقاً، وكذا المسائل المتعين فصلها أولاً.

يتعين على المحكمة البت في هذه الطلبات فوراً، ولها بصفة استثنائية تأجيل النظر فيها بقرار مغل إلى حين البت في الجوهر.

تواصل المحكمة المناقشات، ويبقى حق الطعن محفوظاً ليستعمل في آن واحد مع الطعن في الحكم الذي يصدر في جوهر الدعوى.

إذا أثير البطلان في غير الأحوال المشار إليها في المادة 227 أعلاه، فيمكن للمحكمة المحالة إليها القضية، بعد الاستماع إلى النيابة العامة والأطراف، أن تصدر حكماً بإبطال الوثائق التي تعتبرها مشوبة بالبطلان.

يجب أن تقدم طلبات الإبطال المثارة من الأطراف دفعة واحدة قبل استنطاق المتهم في موضوع الدعوى، وذلك تحت طائلة سقوط الحق في تقديمها.

يمكن للأطراف أن يتنازلوا عن التمسك بالدفع بالبطلان إذا لم يكن مقرراً لإمصلحتهم فقط، ويجب أن يكون هذا التنازل صريحاً، ولا يقبل تنازل المتهم إلا بحضور محاميه أو بعد استدعائه بصفة قانونية.

إذا اقتضت المحكمة على إبطال بعض الإجراءات فقط، فيجب أن تصرح بسحبها من المناقشات، وتأمّر بحفظها في كتابة الضبط. وتطبق عندئذ مقتضيات المادة 213 أعلاه.

إذا أدى بطلان الإجراء إلى بطلان الإجراءات اللاحقة كلاً أو بعضاً، فإن المحكمة تأمر بإجراء تحقيق تكميلي إذا ارتأت أنه بالإمكان تدارك البطلان. وفي حالة العكس، تحيل المحكمة القضية إلى النيابة العامة، وتبت علاوة على ذلك، وعند الاقتضاء، في شأن الاعتقال الاحتياطي أو المراقبة القضائية.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2391 :

الجنائية

القرار رقم 874 س 22 الصادر بتاريخ 17 مايو 1979 في الملف الجنائي رقم 71241 .

قاعدة - : كل دفع يتعلق ببطلان المسطرة التي أجريت سابقاً و كل المسائل المتعين فصلها أولاً يجب أن تثار قبل كل دفاع في جوهر الدعوى و إلا تصبح غير مقبولة لفوات أوانها
"الفصل 318 من ق م ج- ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423
3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية." - .

874/1979

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 3162 :

الجنائية

القرار (.....) الصادر بتاريخ (.....) ملف جنائي

. جنائيات الأحداث الهيئة الحاكمة

فيما يتعلق بجنائيات الأحداث يجب تحت طائلة البطلان أن يكون أحد أعضاء غرفة الجنائيات قاضيا للأحداث لم يسبق له بأي وجه من الوجوه أن نظر في القضية " الفصل 23 من المقتضيات الانتقالية) أنظر : ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية . ") .

941/1981

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 3946 :

الجنائية

القرار 7717 الصادر بتاريخ 28 نونبر 1983 ملف جنحي. 67404

بيانات ... جزاء ... الاستئناف ... رسالة ... لا.

لا يعتبر بيان الوقائع موضوع المتابعة و لا تاريخ و مكان اقترافها و لا كيفية استدعاء الأطراف و تاريخه من الشكليات الجوهرية و لا يدخل ضمن حالات التي يترتب عن الإخلال بها البطلان .

7717/1983

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 3389 :

الجنائية

القرار 4848 الصادر بتاريخ 26 يوليوز 1983 ملف جنائي. 14135

لا يترتب البطلان على إعطاء الكلمة للنياية قبل إعطائها للمطالب بالحق المدني.

يجب على الظنين أن يبرر استئنافه بسبب معقول من شأنه أن يواجه اعترافه المفصل أمام الضابطة القضائية التي منح القانون لتقاريرها قوة ثبوتية ما لم يثبت ما يخالفها

. باسم جلالة الملك

4848/1983

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 4848 :

الجنائية

القرار 2142 الصادر بتاريخ 10 مارس 1988 ملف جنحي. 12258/84

-الحكم... البيانات الجوهرية

-أن البيانات التي أوجب الفصل 347 من ق.م.ج (أنظر التعديل : المادة (. 365 ان تتضمنها الأحكام لا تعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب الفصل) 352 أنظر التعديل :المادة (. 370 من نفس القانون البطلان على إغفالها عدا ما يتعلق منها بتاريخ صدور الحكم و إمضائه.

2142/1988

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - (الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد 44
-مركز النشر و التوثيق القضائي ص139

القرار 1141

الصادر بتاريخ 8 فبراير 1990

بالملف الجنحي 17726/86

-إن التعرض القدم من طرف المتهم يبطل الحكم الصادر غيابيا و كذا الحكم غيابي ...
التعرض ... أثره ... البطلان ...معناه

بعض مقتضياته التي تكون قد بث بها في الطلبات المدنية " الفصل 374 من ق.م. ج (عدل) "

-إن الأثر المترتب على بطلان القرار الغيابي المتعرض عليه هو إعادة مناقشة القضية
من جديد أمام المحكمة بعد اعتبار الحكم الغيابي الباطل كان لم يكن و أن المحكمة لما
قضت بقبول التعرض و بتأييد الحكم الابتدائي تكون قد خرقت الفصل المذكور.

قانون المسطرة الجنائية الساري المفعول:

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 3 1423 أكتوبر (2002) بتنفيذ
القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المادة 394

يترتب عن التعرض المقدم من طرف المتهم بطلان الحكم الصادر عليه غيابيا في مقتضياته
الصادرة بالإدانة .

لا يصح التعرض المقدم من الطرف المدني أو من الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية إلا
فيما يتعلق بحقوقهما المدنية.

في حالة التعرض يسلم استدعاء جديد للطرف المتعرض في الحين، ويستدعى باقي الأطراف
لحضور الجلسة .

يلغى التعرض إن لم يحضر المتعرض في التاريخ المحدد في هذا الاستدعاء الجديد.

لا يقبل التعرض على الحكم الصادر بناء على تعرض سابق.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 6680 :

الجنائية

القرار عدد 657/4 المؤرخ في 18/03/1998 الملف الجنحي عدد. 6113/96

- الاستدعاء - الدفع ببطلانه - إثارته لأول مرة أمام المجلس الأعلى - لا - . - ظروف
التخفيف - عدة متهمين - ظروف موحدة - التداول بشأنها .

- ينبغي تقديم الدفع ببطلان الاستدعاء أمام محكمة الموضوع قبل كل دفع أو دفاع في
جوهر الدعوى وإلا يصبح غير مقبول

6571996

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 6355 :

الجنائية

القرار عدد 5304/4 المؤرخ في 2/7/97 الملف الجنائي عدد. (...)

الرقم التسلسلي للقرار - الفصل القانوني - إغفالهما في صلب القرار

- إغفال بيان الرقم التسلسلي للقرار غير مقرر تحت طائلة البطلان ضمن البيانات
المنصوص عليها في الفصل 352 من ق. م. ج طالما انه معرف بتاريخ صدوره و برقم
القضية .

5304/1997

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض -) الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد-53

- 54 مركز النشر و التوثيق القضائي ص 306

القرار عدد 5304/4

المؤرخ في 97/7/2 :

الملف الجنائي عدد 19176/91

الرقم التسلسلي للقرار - الفصل القانوني - إغفالهما في صلب القرار .

- إغفال بيان الرقم التسلسلي للقرار غير مقرر تحت طائلة البطلان

ضمن البيانات المنصوص عليها في الفصل 352 من ق . م . ج) عدل (طالما انه

معرف بتاريخ صدوره و برقم القضية .

الاستدلال بإغفال ذكر الفصل القانوني المطبق كسبب للنقض يصرف النظر عنه إذا تبين
ان الطالب لم يتضرر من ذلك الإغفال .

قانون المسطرة الجنائية الساري المفعول:

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 3 1423 أكتوبر 2002 بتنفيذ
القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

المادة 292

إذا نص قانون خاص على أنه لا يمكن الطعن في مضمون بعض المحاضر أو التقارير إلا
بالزور، فلا يمكن – تحت طائلة البطلان - إثبات عكسها بغير هذه الوسيلة.

الباب الثاني: الأحكام والقرارات والأوامر وآثارها.

المادة 365

يجب أن يستهل كل حكم أو قرار أو أمر بالصيغة الآتية:

المملكة المغربية - باسم جلاله الملك وطبقا للقانون .

ويجب أن يحتوي على ما يأتي:

1 بيان الهيئة القضائية التي أصدرته؛

2 تاريخ صدوره؛

3-بيان أطراف الدعوى المحكوم فيها مع تعيين الاسم العائلي والشخصي للمتهم وتاريخ ومحل ولادته وقبيلته وفخذته ومهنته ومحل إقامته وسوابقه القضائية ورقم بطاقة تعريفه عند الاقتضاء؛

4-كيفية وتاريخ الاستدعاء الموجه للأطراف إن اقتضى الحال؛

5 -بيان الوقائع موضوع المتابعة وتاريخها ومكان اقتراها؛

6 -حضور الأطراف أو غيابهم وكذا تمثيلهم إن اقتضى الحال والصفة التي حضروا بها ومؤازرة المحامي؛

7 -حضور الشهود والخبراء والتراجمة عند الاقتضاء؛

8 -الأسباب الواقعية والقانونية التي يبني عليها الحكم أو القرار أو الأمر ولو في حالة البراءة؛

9-بيان مختلف أنواع الضرر التي قبل التعويض عنها في حالة مطالبة طرف مدني بالتعويض عن الضرر الحاصل بسبب الجريمة؛

10-منطوق الحكم أو القرار أو الأمر؛

11-تصفية المصاريف مع تحديد مدة الإكراه البدني إن اقتضى الحال؛

12-اسم القاضي أو القضاة الذين أصدروا الحكم أو القرار أو الأمر واسم ممثل النيابة العامة وكاتب الضبط؛

13-توقيع الرئيس الذي تلا الحكم أو القرار أو الأمر وتوقيع كاتب الضبط الذي حضر الجلسة.

المادة 370

تبطل الأحكام أو القرارات أو الأوامر :

1 إذا لم تكن تحمل الصيغة المنصوص عليها في مستهل المادة 365 ؛

2 إذا لم تكن هيئة الحكم مشكلة طبق القانون المنظم لها، أو إذا صدر الحكم عن قضاة لم يحضروا في جميع الجلسات التي درست فيها الدعوى؛

3 إذا لم تكن معللة أو إذا كانت تحتوي على تعليقات متناقضة؛

4 إذا أغفل منطوق الحكم أو القرار أو الأمر أو إذا لم يكن يحتوي على البيانات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 366 ؛

5 إذا لم تصدر في جلسة علنية خرقاً لمقتضيات المادة 364 ؛

6 إذا لم تكن تحمل تاريخ النطق بالحكم أو القرار أو الأمر و التوقيعات التي تتطلبها المادة 365، مع مراعاة مقتضيات المادة 371 بعده.

أنظر : مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339

بتاريخ 25 شوال (9) 1397 أكتوبر (1977) كما وقع تغييرها وتتميمها على الخصوص

بمقتضى القانون رقم 99.02 المصادق عليه بالظهير

رقم 1-00-222 بتاريخ 2 ربيع الأول 1421

(5 يونيو. 2000)

الجريدة الرسمية عدد 3339 مكرر بتاريخ 13-10-1977 ؛

الفصل 242

- إن المحاضر المحررة بشأن الجنحة أو المخالفة لأحكام هذه المدونة من طرف عونين للإدارة أو أكثر يعتمد عليها في الإثباتات المادية المضمنة في المحاضر الى أن يطعن في صحتها.

ويعتمد عليها في صحة وصدق الاقرارات والتصريحات المتلقاة إلى أن يثبت ما يخالفها.

أما المحاضر المحررة من طرف عون واحد للإدارة فيعتمد عليها إلى أن يثبت ما يخالفها وكذا الشأن بالنسبة للمحاضر المحررة من طرف الأعوان محرري المحاضر التابعين لإدارات أخرى ما لم تكن هناك نصوص خاصة.

الفصل – 1 - 243 لا يسوغ للمحاكم أن تقبل ضد محاضر الجمرك وجوه بطلان غير الناتجة عن إغفال الإجراءات المنصوص عليها في الفصل 240 أعلاه.

2- غير أنه يعتبر باطلا وبدون مفعول كل حجز لبضائع غير محظورة عند الاستيراد أو التصدير تكون قد اجتازت مكتب جمرك لم توضع على واجهته اللوحة المشار إليها في الفصل 30 أعلاه.

الفصل - 244 يلزم الظنين الذي يريد الطعن بالتزوير في محضر ما أن يقدم التصريح بذلك شخصيا أو بواسطة وكيل يتوفر على تفويض تشهد بصحته السلطة المحلية إلى كتابة الضبط لدى المحكمة المرفوعة إليها القضية قبل الجلسة المعينة في الاستدعاء.

ويتلقى هذا التصريح كاتب الضبط ويوقعه الظنين أو وكيله وإذا كان لا يعرف أو لا يمكنه التوقيع نص على ذلك صراحة.

وفي اليوم المحدد للجلسة، تسجل المحكمة التصريح وتحدد أجلا لمدة ثلاثة أيام على الأقل وثمانية أيام على الأكثر يلزم الظنين خلاله بأن يودع لدى كتابة الضبط وسائل طعنه بالتزوير وأسماء وصفات ومساكن الشهود الذين يريد أن تستمع إليهم المحكمة.

وعند انصرام الأجل الذي لا يقبل أي تمديد ودون حاجة إلى توجيه استدعاء جديد، تعرض القضية أمام المحكمة التي تنظر فيما إذا كانت الوسائل وأقوال الشهود قادرة على دحض مفعول المحضر ويثبت في التزوير طبقا للقانون.

وفي حالة العكس أو في حالة عدم استيفاء جميع الإجراءات المبينة أعلاه من طرف الظنين، تصرح المحكمة بعدم قبول وسائل الطعن في التزوير وتأمّر بالعدول عن إصدار الحكم.

وكل ظنين رفض طعنه بالتزوير يحكم عليه بغرامة مدنية لفائدة الخزينة يتراوح قدرها بين 500 و1.500 درهم .

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 1552 :

الجنائية

الحكم الجنائي عدد 765 س 13 الصادر في 4 يونيو 1970 بين) مؤسسة عمومية (و بين شركة التأمين). (.....)

1 - تأمين - كتمان الحقيقة أو الإفشاء بتصريح غير صحيح من طرف المؤمن له -
بطلان عقد التأمين - عدم ثبوت سوء نية المؤمن له - زيادة في وجيبة التأمين أو فسخ
الوثيقة أو التخفيض من التعويض .

765/1970

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض - (الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد 18
-مركز النشر و التوثيق القضائي ص25

الحكم الجنائي عدد 765 س13

الصادر في 4 يونيو 1970

بين صندوق مال الضمان و بين شركة التأمين لوربين ولاسين .

1 - تأمين - كتمان الحقيقة أو الإفشاء بتصريح غير صحيح من طرف المؤمن له -
بطلان عقد التأمين - عدم ثبوت سوء نية المؤمن له - زيادة في وجيبة التأمين أو فسخ
الوثيقة أو التخفيض من التعويض .

2 - تأمين - عدم التأمين كاف لتبرير إخراج الشركة المؤمنة من الدعوى.

1 - بمقتضى الفصل 21 من القرار الوزيري المؤرخ في 28 نونبر 1934 المتعلق

بعقود التأمين (أنظر الشروط النموذجية 2006 و مدونة التأمينات (فإن كل اتفاق يعد لاغيا
فيما إذا ثبت أن المؤمن له كتم الحقيقة أو أفضى بتصريح غير صحيح و ذلك إذا كان هذا
الكتمان أو التصريح غير الصحيح من شأنه أن يغير موضوع المجازفة أو يخفف منها

في نظر المؤمن وبمقتضى الفصل 22 من نفس القرار فإنه إن لم تقم حجة

على سوء نية المؤمن له لا يمكن أن يترتب بطلان التأمين عن الإغفال أو

التصريح غير الصحيح و لكن يترتب عنه حسب الأحوال إما الزيادة في

وجيبة التأمين و إما فسخ الوثيقة أو التخفيض من التعويض .

2_ إن عدم التأمين الذي استقر عليه رأي قضاة الاستئناف يكفي لتبرير

إخراج الشركة المؤمنة من الدعوى و أن صندوق مال الضمان للسيارات لا فائدة له في التمسك بأن المحكمة قد أغفلت أن تقرر بطلان وثيقة التأمين الأمر الذي من شأنه و بالأحرى أن يترتب عنه إخراج الشركة من الدعوى.

مدونة التأمينات المغربية : صيغة محينة بتاريخ 19 سبتمبر 2016

الباب الثالث

التزامات المؤمن والمؤمن له

المادة 17

يتحمل المؤمن الخسائر والأضرار الناتجة عن الحادث الفجائي أو الناتجة عن خطأ المؤمن له، عدا استثناء صريح ومحدد في العقد .

غير أن المؤمن لا يتحمل، رغم أي اتفاق مخالف، الخسائر والأضرار الناتجة عن خطأ متعمد أو تدليسي للمؤمن له.

المادة 18

يضمن المؤمن الخسائر والأضرار التي يتسبب فيها أشخاص يكون المؤمن له مسؤولاً عنهم مدنياً بموجب الفصل 85 من الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان (12) 1331 أغسطس (1913) المتعلقة بالالتزامات والعقود، وذلك كيفما كانت طبيعة وجسامة أخطاء هؤلاء الأشخاص.

المادة 19

عند تحقق الخطر المضمون أو عند حلول أجل العقد، يجب على المؤمن، داخل الأجل المتفق عليه، تسديد التعويض أو المبلغ المحدد حسب عقد التأمين.

لا يلزم المؤمن بدفع أكثر من المبلغ المؤمن عليه.

يحظر كل شرط من شأنه أن يمنع المؤمن له أو من يحل محله من مقاضاة المؤمن أو من مطالبته بالضمان بمناسبة تسوية الحوادث.

يلزم المؤمن له:

- 1 - بأن يؤدي قسط التأمين أو الاشتراك في المواعد المتفق عليها؛
 - 2 - بأن يصرح بالضبط عند إبرام العقد بكل الظروف المعروفة لديه والتي من شأنها أن تمكن المؤمن من تقدير الأخطار التي يتحملها؛
 - 3- بأن يوجه إلى المؤمن في الأجل المحددة في العقد، التصريحات التي قد تكون ضرورية للمؤمن من أجل تحديد مبلغ قسط التأمين، إذا كان هذا القسط متغيراً؛
 - 4- بأن يصرح للمؤمن، طبقاً للمادة 24 من هذا القانون، بالظروف المنصوص عليها في بوليصة التأمين والتي ينتج عنها تفاقم الأخطار؛
 - 5- بأن يشعر المؤمن بكل حادث من شأنه أن يؤدي إلى إثارة ضمان المؤمن، وذلك بمجرد علمه به وعلى أبعد تقدير خلال الخمسة (5) أيام الموالية لوقوعه.
- لا يمكن تخفيض آجال التصريح المذكورة أعلاه باتفاق مخالف؛ ويمكن تمديدها باتفاق بين الأطراف المتعاقدة.
- لا يمكن الاحتجاج بسقوط الحق الناشئ عن أحد شروط العقد تجاه المؤمن له الذي يثبت استحالة قيامه بالتصريح داخل الأجل المحدد بسبب حادث فجائي أو قوة قاهرة.
- لا تطبق أحكام البنود (1) و (4) و (5) أعلاه على التأمينات على الحياة. ولا يطبق الأجل المنصوص عليه في البند (5) من هذه المادة على التأمينات ضد موت الماشية والسرقة.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2251 : الجنائية القرار رقم 426 الصادر بتاريخ 16 مارس 1972 في الملف الجنحي رقم. 51423

القاعدة:

- 1 - مادام أن الدفع بالتقادم لم يشر فإن إغفال الحكم الإشارة إلى ما أوجبه الفصل 347 من قانون المسطرة الجنائية (عدل) من بيان تاريخ الفعل المعاقب عليه الذي لم يرتب عنه الفصل 352 من نفس القانون جزاء البطلان يكون لا أثر له.

426/1972

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2394 :

الجنائية

القرار رقم 1884 س 20 الصادر بتاريخ ثامن دجنبر 1977 في الملف الجنائي رقم
50545.

قاعدة :

-إن تشكيل المحاكم من النظام العام فيجب أن يتضمن كل حكم حجة على أن المحكمة التي
أصدرته كانت مشكلة بصورة قانونية و إلا كان باطلا.

1884/1977

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2098 :

الجنائية

القرار رقم 357 الصادر عن الغرفة الجنائية بتاريخ 26 يناير. 1978

القاعدة:

التحقيق إلزامي في الجنايات المعاقب عليها بإعدام و بالسجن المؤبد، و هو إجراء جوهري
يؤدي عدم إنجازه على الوجه الأكمل إلى بطلان جميع الإجراءات المتخذة بما فيه القرار
الذي أدان المتهم .

باسم جلالة الملك نظرا للطلب المرفوع من المسماة (س)

357/1978

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 8086

التجارية

القرار عدد 954 المؤرخ في : 2003/7/29 الملف التجاري عدد : 2003/123 .

**رهن عقاري - إيقاف إجراءات تحقيقه - دعوى موازية بطلان إجراءات حجز العقاري -
القضاء الاستعجالي - وقف التنفيذ.**

بمقتضى الفصلين 483 و 484 من قانون المسطرة المدنية فإنه لوقف إجراء تحقيق رهن عقاري، يجب على المدين الراهن أن يتقدم بمقال

954/2003

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 62
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 114

القرار عدد 954

29/7/2003: في المؤرخ

الملف التجاري عدد : 2003/123

**رهن عقاري - إيقاف إجراءات تحقيقه - دعوى موازية بطلان إجراءات حجز العقاري -
القضاء الاستعجالي - وقف التنفيذ.**

بمقتضى الفصلين 483 و 484 من قانون المسطرة المدنية فإنه لوقف إجراء تحقيق رهن عقاري، يجب على المدين الراهن أن يتقدم بمقال مكتوب للطعن بالبطلان في إجراءات الحجز العقاري، وإذا اعتبرت المحكمة المختصة أنه لا موجب لوقف هذه الإجراءات كان حكمها مشمولاً بالتنفيذ المعجل رغم كل تعرض أو استئناف، وهذا لا يمنع المنفذ عليه حين توفر هذه الشروط من المطالبة أمام القضاء الاستعجالي بوقف التنفيذ مؤقتاً، في انتظار البت في دعوى بطلان إجراءات الحجز العقاري، كلما توفرت شروط الاستعجال وكان هناك ما يبرر اعتبار دعوى الموضوع المذكورة تشكل صعوبة تحول دون الاستمرار في التنفيذ.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 102

القرار عدد 1025

المؤرخ في : 22/9/2004

الملف التجاري عدد : 2002/1432

بطلان الطعن - أداء الرسوم القضائية - استئناف مقررات القاضي المنتدب (لا) - المقابلة
في حالة صعوبة - إشعار الدائنين (نعم).

لئن نص الفصل 528 من قانون المسطرة المدنية على بطلان الطعن إذا تم أداء الوجيبة القضائية خارج آجال استعمال الطعن، فإن ذلك مرتبط بخضوع الطعن لأداء رسوم قضائية، وبالرجوع للظهير المنظم للرسوم القضائية خاصة الفصل الأول منه نجده ينص على أنه "يستوفى لفائدة الخزينة عن كل إجراء قضائي مهما كان نوعه وكل إجراء غير قضائي الرسوم المنصوص عليه في هذا الملحق"، وبمطالعة هذا الملحق لا نجد من بين مقتضياته ما يخضع الطعن باستئناف مقررات القاضي المنتدب لأداء رسم قضائي مما لا مبرر معه للتمسك بمقتضيات الفصل 528 المذكور.

المادة 686 من مدونة التجارة لم تميز في وجوب الإشعار بين الدائنين الحاملين تضامناً أو عقد ائتمان إيجاري.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 8645

التجارية

القرار عدد 1024 المؤرخ في : 2004/9/22 الملف التجاري عدد : 02/2/3/555 .

تسوية قضائية – رسوم قضائية – مقررات القاضي المنتدب – الطعن بالاستئناف – التصريح بالديون .

لئن نص الفصل 528 من قانون المسطرة المدنية على بطلان الطعن إذا تم أداء الوجيبة القضائية خارج آجال استعمال الطعن،

1024/2004

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 8097

التجارية

القرار عدد 1024 المؤرخ في : 2004/09/22 الملف التجاري عدد : 2003/555 .

استئناف – مقررات القاضي المنتدب – أداء الرسم القضائي (لا) – التسوية القضائية – دائن – إشعاره (نعم) – التصريح بالدين (نعم).

لئن نص الفصل 528 من قانون المسطرة المدنية على بطلان الطعن إذا تم أداء الوجيبة القضائية خارج آجال استعمال الطعن ،

1024/2004

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 64 -
65 مركز النشر و التوثيق القضائي ص 142

القرار عدد 1024

المؤرخ في : 22/9/2004

الملف التجاري عدد : 555/3/2/02

تسوية قضائية – رسوم قضائية – مقررات القاضي المنتدب – الطعن بالاستئناف – التصريح بالديون

لئن نص الفصل 528 من قانون المسطرة المدنية على بطلان الطعن إذا تم أداء الوجيبة القضائية خارج آجال استعمال الطعن، فإن ذلك مشروط بخضوع الطعن لأداء رسم قضائي، وبالرجوع للقانون المنظم للرسوم القضائية خاصة الفصل الأول منه نجده ينص على أنه يستوفى لفائدة الخزينة العامة عن كل إجراء قضائي مهما كان نوعه وكل إجراء غير قضائي الرسوم المنصوص عليها في هذا الملحق، وبمطالعة هذا الملحق لا نجد من بين نصوصه ما يخضع الطعن باستئناف مقررات القاضي المنتدب لأداء رسم قضائي. لم تتحدث المادة 686 من مدونة التجارة عن الجهة التي تشعر الدائنين الحاملين ل ضمانات أو عقد ائتمان إيجاري ثم شهرهما، ولا مضمون هذا الإشعار ولا الكيفية التي يتم فيها.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 170

الجنائية

الحكم الجنائي عدد 70 (س 9) الصادر في 16 رجب 1385 الموافق 10 نونبر 1965 .

استئناف - التصريح بطلب الاستئناف - قيمته - التثبت من وجوده و صحته.

يعد محضر التصريح بطلب الاستئناف من الأوراق الرسمية التي تكون حجة بما ورد فيها سواء فيما يخص صفة المصرح أو تاريخ التصريح و مكانه و شكله.

70/1965

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 531

الجنائية

الحكم الجنائي عدد 96 (س 12) الصادر في 14 نونبر 1968.

بين (س1) و بين النيابة العامة .

عقوبة - وجوب تحديدها.

يجب أن ينص في الحكم على تحديد العقوبة المحكوم بها و لهذا يتعرض للبطلان الحكم الذي لا يمكن أن يعرف من العبارات المستعملة فيه مبلغ تلك العقوبة.

باسم جلالة الملك بناء على طلب النقض .

96/1968

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 459

الجنائية

الحكم الجنائي عدد 60 (س12) الصادر في 31 أكتوبر 1968 .

بين (س1) و بين النيابة العامة .

1-استدعاء - دفع ببطلانه - وجوب الاستدلال به قبل البت في الجوهر.

60/1968

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 450

الجنائية

الحكم الجنائي عدد 8 (س12) الصادر في 17 أكتوبر 1968

بين (س1) و من معه و بين النيابة العامة .

**محكمة – تشكيلها – حضور نفس القضاة في جميع جلسات الدعوى حكم – تنصيباته –
الحجة على تشكيل المحكمة وفق القانون .**

1- يجب لتلافي البطلان أن يصدر الحكم عن قضاة شاركوا في جميع جلسات الدعوى.

8/1968

تشكيل المحاكم من النظام العام :

- مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 5 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 60
الحكم الجنائي عدد 8 (س12)
الصادر في 17 أكتوبر 1968

بين عبدالرحمن بن موسى و من معه و بين النيابة العامة

1 - محكمة – تشكيلها – حضور نفس القضاة في جميع جلسات الدعوى

2 - حكم – تنصيصاته – الحجة على تشكيل المحكمة وفق القانون

- 1 - يجب لتلافي البطلان أن يصدر الحكم عن قضاة شاركوا في جميع جلسات الدعوى.
2 - يجب أن يتضمن الحكم الحجة على أن المحكمة التي أصدرته كانت
مشكلة بصورة قانونية، و لهذا يتعرض للنقض الحكم الذي لم يبين هل القضاة الذين تكونت
منهم الهيئة عند النطق به هم نفس القضاة الذين تكونت منهم عند مناقشة القضية في جلسة
سابقة.

حيث إن تشكيل المحاكم من النظام العام و أن كل حكم يجب أن يتضمن الحجة على أن
المحكمة التي أصدرته كانت مشكلة بصورة قانونية.

و حيث إن الأحكام القضائية يجب لتلافي بطلانها – حسب الفصلين 298 و

352 من قانون المسطرة الجنائية (عدل 2002 .) أن تصدر عن قضاة شاركوا في جميع
جلسات الدعوى.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 973

الجنائية

الحكم الجنائي عدد 574 (12س) الصادر بتاريخ 15 مايو 1969 بين (س1) و بين (س2) .

1 - غلط مادي - غلط في تاريخ الحكم - بطلان الحكم (لا) .

574/1969

.....

**مؤلف البطلان و الإبطال في الاجتهاد
القضائي المغربي
الجزء الثاني**

ملخص

**إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس**

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

50- صحة الزوجية – زوجة في عصمة زوج آخر – زواج باطل.

إن المطلوبة لما ارتبطت بالمطلوب بعلاقة زوجية وهي لا تزال في عصمة زوج آخر، فإن هذا الزواج يعتبر باطلا لأنها كانت محرمة محرمة مؤقتة ولا يجوز العقد عليها طبقا للمادة 39 من مدونة الأسرة، وأن هذه العلاقة تطبق عليها المادة 58 من نفس القانون. والمحكمة لما قضت بصحة الزوجية دون أن تبحث في ذلك، فقد جاء قرارها خارقا للمواد المحتج بها ومعرضا للنقض فيما يخص الزواج.

(القرار عدد 84 الصادر بتاريخ 24 فبراير 2015 في الملف الشرعي عدد 344/2/1/2014)

51- صحة الزوجية – إثباتها – سلطة المحكمة في تقدير الدليل.

لما كان موجب الليف يتضمن المستند الخاص لعلم شهوده المتمثل في حضورهم لخطبة الطرفين ولحفل زفافهما بعد ذلك، فإنه يدل على تحقق الشهرة في الخطبة والزواج بعدها وتبادل الرضا بينهما.

والمحكمة عندما أعملت الموجب المذكور بما يسانده من إقرار الطالب بأبوته للولدين المزدادين بعد اشتهاار الخطبة والزواج، وكذا إلى شهادة الشاهدين المستمع إليهما التي لم تكن متناقضة، ورتبت على ذلك الحكم بثبوت الزوجية بني الطرفين، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وعلته تعليلا كافيا.

(القرار عدد 311 الصادر بتاريخ 16 يونيو 2015 في الملف الشرعي عدد
(294/2/1/2014)

52 - صدقة - مرض السرطان - إبطالها لإحاطتها بمرض مخوف.

لما كان المتصدق يعاني من مرض السرطان وهو من الأمراض المخوفة التي حكم الأطباء
بكثرة الموت به، فإن إقدامه على التصدق وهو على تلك الحالة يجعل صدقته باطلة.

(القرار عدد 130 الصادر بتاريخ 17 مارس 2015 ف الملف الشرعي عدد
(455/2/1/2014).

2- بيع عقار بالمزاد العلني - إبطال - إلغاء الحكم بتمديد التصفية القضائية.

ما دام قد تم إلغاء الحكم بتمديد التصفية القضائية إلى مسير المقاوله فإنه يحق له المطالبة بإبطال
البيع بالمزاد العلني المجرى على أحد ممتلكاته العقارية تنفيذا للحكم المذكور، على اعتبار أن
الطعن بالبطلان لا ينصب على الإجراءات السابقة على البيع بالمزاد العلني تبعا لمقتضيات
الفصل 484 من قانون المسطرة المدنية، وإنما الأمر يتعلق بالسند القانوني الذي تم بموجبه
بيع العقار، إذ أن القاعدة المقررة أن ما بني على باطل فهو باطل.

(القرار عدد 180 الصادر بتاريخ 3 فبراير 2011 في الملف التجاري عدد 513/3/3/2007
).

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

35- دعوى إبطال محضر قسمة - الدفع بالتقادم - النص الواجب التطبيق.

لما كان موضوع الدعوى يتعلق بطلب إبطال محضر مقاسمة الذي يخضع للتقادم طبقا للقواعد
العامة، فإن المحكمة عندما استبعدت الدفع بالتقادم بعلّة أن دعوى القسمة لا تتقادم استنادا
للفصل 781 من ق.ل.ع تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا.

- القرار عدد 42 الصادر بتاريخ 03 فبراير 2015 في الملف الشرعي عدد 301/2/1/2014
.-

قانون الالتزامات والعقود

ظهر 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفصل 981

دعوى القسمة لا تسقط بالتقادم.

الفصل 387

كل الدعاوى الناشئة عن الالتزام تتقادم بخمس عشرة سنة، فيما عدا الاستثناءات الواردة فيما بعد، والاستثناءات التي يقضي بها القانون في حالات خاصة.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 64
- 65 مركز النشر و التوثيق القضائي ص 303

القرار عدد 6/1084

المؤرخ في : 21/9/2005

الملف الجنحي عدد 2002/11427

التعرض - آثاره - إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه .

لا يترتب على التعرض المقدم من المتهم إلا بطلان الحكم الصادر غيابيا في مقتضياته
الصادرة بالإدانة دون الإجراءات التي تمت صحيحة خلال

المرحلة الغيابية.

حيث يتجلى من تنقيحات القرار المطعون فيه ومن محضر الجلسة الصحيح الشكل المؤرخ في 01/1/29 أن الشهود تخلفوا وأفيد عنهم بأنهم غير

موجودين. كما يتضح من مذكرة أسباب التعرض المقدمة بجلسة 01/2/21 من

طرف الطاعن بواسطة الأستاذة سناء الدردابي أنه التمس استبعاد شهادة

الشاهدين حليلة المتيوي وعلى فرعين لتناقضها ومخالفتها للواقع ومحاباتها

لورثة بوسلام وإلغاء الحكم المستأنف وتصديا الحكم بالبراءة و بجلسة المناقشة

المشار إليها أنفا التمس دفاع الطاعن براءة موكله لإنكاره الأفعال المنسوبة إليه في جميع المراحل وبأنه عامل بإسبانيا ولا يتواجد بعين المكان وبذلك فإن المحكمة المصدرة للقرار

المطعون فيه تكون قد استدعت الشاهدين المذكورين وناقشت شهادتهما وردت الدفع بخصوص تجريحهما، وعلى ما جاء بمذكرة أسباب التعرض بخصوص شهادة الشاهدين التي أصبحت حجة نوقشت شفويا وحضوريا أمامها من طرف الطاعن طبقا للفصل 289 من ق.م.ج ، وأن الفصل المحتج به 374 من ق.م.ج لا يرتب عن التعرض المقدم من المتهم إلا بطلان الحكم الصادر غيابيا في مقتضياته الصادر بالإدانة دون الإجراءات الصحيحة التي تمت خلال المرحلة الغيابية، مما يبقى معه الفرعان الأول والثاني من الوسيلة الأولى على غير أساس.

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2012 . -الغرفة المدنية -1-

1 - صورية العقد - إبطال - السلطة التقديرية للمحكمة.

تبقى السلطة التقديرية للمحكمة وكل الحرية في طريقة تحصيل القرائن وفهمها لإثبات الصورية، ولا يقيد بها في هذا إلا أن يكون استنباطها سائعا.

(قرار عدد 182 بتاريخ 2012/01/10 ملف عدد 2010/4/1/3123).

2 - بيع عقار - إبطال - حالة الغبن الاستغلالي.

إن أسباب إبطال التصرفات المبنية على حالات المرض والحالات الأخرى المشابهة طبقا لمقتضيات الفصل 54 من قانون الالتزامات والعقود، لا يجوز التمسك بها إلا من طرف الشخص المتعاقد نفسه، ولا تنتقل إلى ورثته من بعد مماته.

(قرار عدد 310 بتاريخ 2012/1/17 ملف عدد 2010/2/1/1423).

- تحبیس - إنجازہ بعد وفاة المحبس حكمه.

التحبیس إذا مل إنجازہ المحبس قيد حياته ب أن أوقفه ملا بعد وفاته، يخرج مخرج الوصية لغير الوارث، والتي تجوز أيضا للوارث شريطة إجازة باقي الورثة.

ولا يعد التحبیس قابلا للإبطال لعدم حصول الحوز من المحبس عليه قبل حصول المانع، ما دام المحبس هو الذي منع الحوز بإرادته بأن جعل حبسه لا يخرج إلا بعد وفاته، و يأخذ تصرفه هذا حكم الوصية.

(قرار عدد 909 بتاريخ 2012/2/21 ملف عدد 2009/3/1/695).

21- حكم قضائي - بطلان إجراءات التبليغ - الجهة المختصة بالنظر فيه.

لما كانت الغاية من الطعن في التبليغ هي أن يكون الطعن في الحكم داخل أجله، وبذلك فإن الجهة التي يمكنها أن تنتظر في مثل هذه الدعوى هي تلك التي تنتظر في الاستئناف أو التعرض، ما دام أن تبليغ الأحكام القضائية الصادرة عن قضاء الموضوع في إطار الفصلين 54 و349 من قانون المسطرة المدنية مقرر من أجل انطلاق وحساب آجال الطعون التي نص القانون على إمكانية ممارستها. وعليه فلا مجال لمناقشة عدم صحة

تبليغ الحكم إلا من أجل التمسك بكون الطعن فيه لم يكن خارج أجله، أما إذا لم يمارس الطعن في الحكم فلا مصلحة من الطعن في إجراءات تبليغه.

(قرار عدد 1622 بتاريخ 2012/3/27 ملف عدد 2011/2/1/1948).

13- وصية إرادية - إقرار المورث - إلزام الورثة.

الإقرار بالوصية يلزم المقر وورثته. والمحكمة لما اعتبرت رسم الوصية غير عامل لخلوه من الشروط المنصوص عليها في المادتين 295 و296 من مدونة الأسرة رغم أن الإقرار بالوصية يلزم المقر وورثته تكون قد خالفت القانون.

(قرار عدد 196 بتاريخ 2012/3/13 ملف عدد 2010/1/2/190).

8 - انتخابات جماعية - محضر العملية الانتخابية - عدم توقيعه - انعدام الأثر القانوني.

إضفاء الصبغة الرسمية على المحضر المنجز إثر العملية الانتخابية يستلزم توقيعه من طرف الجهة الموكول إليها صلاحية تحريره، و أن عدم توقيعه يجعله مجرد مشروع محضر عديم الأثر من الناحية القانونية.

(قرار عدد 352 بتاريخ 3 ماي 2012 ملف عدد 2010/1/4/971).

15 -القسمة - عقار غير محفظ - الإثبات بشهادة اللقيف.

في النزاع المتعلق بالعقار غير المحفظ يمكن إثبات القسمة الرضائية بين الشركاء في المال المشاع عن طريق اللقيف بشرط توفر شهوده على مستند العلم الخاص، وعند المنازعة على المحكمة أن تجري الأبحاث اللازمة للتحقق من حضور الشهود و سماعهم رضا المتقاسمين.

(قرار عدد 578 بتاريخ 2012/1/31 ملف عدد 2010/4/1/847)

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

1 - إبطال عقد بيع - إشهار المحكمة للبيع بالمزاد العلني ونشره بالجراند - افتراض العلم في المشتريين بوضعية العقار المذكور - تسجيل الحجز بسجل المحكمة يغني عن التقييد بالرسم العقاري.

لما كان العقار موضوع الدعوى حمل حجز تنفيذي وأشهرت المحكمة بيعه بالمزاد العلني ونشر ذلك بالجراند، فإنه يفترض في المطلوبين في النقض علمهم بوضعية العقار المذكور وبالتالي يكون ادعاءهم حسن نيتهم لعدم تسجيل الحجز بالرسم العقاري مع أنه قد سجل بالسجل المنصوص عليه في الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية بالمحكمة لا أساس له.

- القرار عدد 175 الصادر بتاريخ 07 أبريل 2015 يف املف الرشي عدد 615/2/1/2013 .

.....

قانون المسطرة المدنية صيغة محينة بتاريخ 22 يوليو 2021 .

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

الباب الرابع: حجز المنقولات والعقارات

الفرع الأول: الحجز التحفظي

الفصل 455

إذا وقع الحجز التحفظي على منقولات توجد في حوزة المنفذ عليه قام عون التنفيذ بحصرها وترقيمها في محضر.

إذا تعلق الأمر بحلي أو أشياء ثمينة تضمن المحضر بقدر الامكان وصفها وتقدير قيمتها.

إذا تعلق الأمر بأصل تجاري تضمن المحضر وصف العناصر المادية وتقدير قيمتها وتتخذ نفس الإجراءات إذا اقتصر الحجز على أحد عناصره.

يقيد المحضر - في الحالات المشار إليها في الفقرة السابقة بسعي من عون التنفيذ - في السجل التجاري حيث يكون مرجعا بالنسبة للعناصر الغير المادية للأصل التجاري التي يشملها الحجز أيضا، ويتم هذا التقييد ولو أهمل التاجر أو الشركة التجارية تطبيق المقتضيات التشريعية التي تحتم تسجيل التجار والشركات التجارية في السجل التجاري.

إذا تعلق الحجز التحفظي بعقار محفظ أو في طور التحفيظ فإن الأمر الصادر به يوضع بالمحافظة العقارية لتسجيله بالرسم العقاري بسعي من المستفيد منه.

إذا تعلق الأمر بحجز تحفظي على عقار غير العقارات المشار إليها في الفقرة أعلاه حدده المحضر ببيان مكان وجوده وحدوده ومساحته إن أمكن مع الإشارة إلى كل المعلومات المفيدة وترسل نسخة من الأمر بالحجز والمحضر بواسطة عون التنفيذ إلى رئيس المحكمة الابتدائية قصد تقييده بسجل خاص موضوع رهن إشارة العموم ويقع الإشهار علاوة على ذلك لمدة خمسة عشر يوماً بتعليق الإعلان بالمحكمة على نفقة الحاجز.

10- بيع بالمزاد العلني - زيادة بالسدس - سحب الطاعن للمبلغ الذي ناب عنه بعد عملية البيع - انتفاء المصلحة في الادعاء ببطلان الزيادة بالسدس.

إن سحب الطاعن للمبلغ الذي ناب عنه من البيع بالمزاد العلني، بعد زيادة السدس من طرف المطلوبة، يعتبر قبولاً منه لما أسفرت عنه عملية البيع، وينفي عنه المصلحة في الادعاء ببطلان زيادة السدس.

- القرار عدد 35 الصادر بتاريخ 20 يناير 2015 في الملف المدني عدد 4628/1/1/2014-

33- تشكيلة المحكمة - قضاء جماعي - تنظيم قضائي - متعلقات النظام العام.

إن الدعوى ضد المحافظ بسبب رفضه تقييد عقد توثيقي بالصك العقاري، تندرج ضمن الدعاوى العقارية بمفهوم المادة 12 من مدونة الحقوق العينية ويرجع النظر فيها إلى القضاء الجماعي تطبيقاً للفصل الرابع من التنظيم القضائي.

- القرار عدد 88 الصادر بتاريخ 03 فبراير 2015 في الملف المدني عدد 4247/1/8/2014 - .

التنظيم القضائي للمملكة صيغة مهيئة بتاريخ 26 أكتوبر 2011

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.338 بتاريخ 24 جمادى الثانية 1394 (15 يوليوز 1974) يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة كما تم تعديله .

الفصل 4

تعقد المحاكم الابتدائية، بما فيها المصنفة، جلساتها مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في الفصل 5 بعده، وكذا الاختصاصات المخولة لرئيس المحكمة بمقتضى نصوص خاصة، بقاض منفرد وبمساعدة كاتب الضبط، ما عدا الدعاوى العقارية العينية والمختلطة وقضايا الأسرة والميراث، باستثناء النفقة، التي يبت فيها بحضور ثلاثة قضاة بمن فيهم الرئيس، وبمساعدة كاتب الضبط.

إذا تبين للقاضي المنفرد أن أحد الطلبات الأصلية أو المقابلة أو المقاصة يرجع الاختصاص فيه إلى القضاء الجماعي، أو له ارتباط بدعوى جارية أمام القضاء الجماعي رفع يده عن القضية برمتها بأمر ولائي.

يتولى رئيس المحكمة الابتدائية إحالة ملف القضية على القضاء الجماعي.

يساعد المحكمة وهي تبت في قضايا نزاعات الشغل أربعة مستشارين تحدد طريقة تعيينهم بمقتضى مرسوم.

يجب حضور ممثل النيابة العامة في الجلسات الجزرية تحت طائلة بطلان المسطرة والحكم.

يعتبر هذا الحضور اختياريا في جميع القضايا الأخرى، عدا في الأحوال المحددة بمقتضى قانون المسطرة المدنية، وخاصة إذا كانت النيابة العامة طرفا رئيسيا وفي جميع الأحوال الأخرى المقررة بمقتضى نص خاص.

مدونة الحقوق العينية صيغة محينة بتاريخ 12 مارس 2018 .

القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) كما تم تنميته .

الكتاب الأول: الحقوق العينية العقارية

المادة 8

الحق العيني العقاري هو سلطة مباشرة يخولها القانون لشخص معين على عقار معين، ويكون الحق العيني أصليا أو تبعا.

المادة 9

الحق العيني الأصلي هو الحق الذي يقوم بذاته من غير حاجة إلى أي حق آخر يستند إليه.

والحقوق العينية الأصلية هي :

- حق الملكية ؛
- حق الارتفاق والتحملات العقارية ؛
- حق الانتفاع ؛
- حق العمرى ؛
- حق الاستعمال ؛
- حق السطحية؛
- حق الكراء الطويل الأمد ؛
- حق الحبس ؛
- حق الزينة ؛

• حق الهوء والتعلية؛

• الحقوق العرفية المنشأة بوجه صحيح قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 10

الحق العيني التبعية هو الحق الذي لا يقوم بذاته، وإنما يستند في قيامه على وجود حق شخصي، ويكون ضمانا للوفاء به. والحقوق العينية التبعية هي :

• الامتيازات ؛

• الرهن الحيازي ؛

• الرهون الرسمية .

المادة 11

لا يجوز إنشاء أي حق عيني آخر إلا بقانون.

المادة 12

كل دعوى ترمي إلى استحقاق أو حماية حق عيني واقع على عقار تعتبر دعوى عينية عقارية.

76 - محام - مقرر تأديبي - عدم تبليغه - أثره.

إذا كان عدم تبليغ المقرر التأديبي الصادر في حق المحامي لا يبطله لعدم وجود أي نص قانوني يقرر البطلان في حالة عدم التبليغ، فإن التأخر في تبليغ المقرر التأديبي لا يترتب عنه ضرر للمحامي الصادر في مواجهته.

- القرار عدد 1624 الصادر بتاريخ 16 يوليوز 2015 في الملف الإداري عدد 1392/4/1/2015 - .

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

44- عقد شغل – شرط باطل – إمكانية قيام العقد بدون الجزء الذي لحقه البطلان.

لما كان عقد الشغل تضمن شرطا باطلا بقوة القانون يتمثل في عدم استفادة الأجير من أجل الإخطار، فإن المحكمة عندما اعتبرت أن العقد باطل برمته، رغم قابلية هذه الحالة للتجزئة عن باقي بنود العقد الذي يبقى قائما بدون الجزء الذي لحقه البطلان، يكون قرارها خارقا للفصل 308 من ق.ل.ع.

- القرار عدد 1394 الصادر بتاريخ 3 يونيو 2015 في الملف الاجتماعي عدد 1121/5/2/2013 - .

34 - تعاونية سكنية - استفادة المتعاونة من بقعة - تحفيظها في اسمها وتشبيد سكانها -

ادعاء الاستحقاق من الغير - قرار استئنافي - حجيته.

من المقرر فقها متعاونة في التعاونية السكنية واستفادت بصفتها تلك من البقعة التي تم تحفيظها في اسمها وشيدت عليها سكانها، فإن المحكمة لما قضت باستحقاق المطلوب للبقعة المذكورة اعتمادا على القرار الاستئنافي المحتج به، والحال أن القرار المذكور لم يقض له بالبقعة وإنما انحصر قضاءه في إلغاء الحكم المستأنف والحكم تصديا ببطلان الإنذار الموجه إليه وبتلان محضر الجمع العام المتعلق بفصله من عضوية التعاونية السكنية، تكون قد خرقت القانون.

- القرار عدد 136 الصادر بتاريخ 10 مارس 2015 في الملف المدني عدد 3240/1/4/2013 . -

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

167- هبة دار للسكنى - حوزها ومعاينة إخلاء الواهب لها.

من المقرر أن شرط صحة الهبة حوزها ومعاينتها من المشهدين عليها وإخلاء الواهب لدار سكنها التي يهبها. والمحكمة لما قضت بإفراغ العقار الموهوب دون أن تناقش صحة الهبة التي دفعت فيها الطالبة في الدعوى ببطلانها لانتفاء شرط الحوز والإخلاء مع الإشهاد والمعاينة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا.

- القرار عدد 310 الصادر بتاريخ 21 أبريل 2015 في الملف المدني عدد 127/1/3/2014 . -

30 - حكم قضائي - عدم الإشارة في طبيعته إلى عبارة " باسم الملك وطبقا للقانون" - بيانات

من النظام العام - خرق الدستور.

بمقتضى الفصلين 50 و345 من ق.م.م فإنه يجب أن تحمل جميع الأحكام والقرارات في رأسها عبارة " باسم جلالة الملك " ، وبموجب الفصل 124 من دستور المملكة المغربية الجديد الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 91/11/1 بتاريخ 29/07/2011 فإن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون.

والقرار الذي صدر دون أن ترد في طبيعته العبارة المزدوجة وهي " باسم الملك وطبقا للقانون" ، يعتبر منعدم الأثر وكأن لم يكن باعتبار أن هذه البيانات من النظام العام ومستوجبة بمقتضى الدستور.

- القرار عدد 149 الصادر بتاريخ 31 مارس 2015 في الملف الشرعي عدد 321/2/1/2014 .

33 - دعوى إبطال إرثاة والتشطيب عليها من الرسم العقاري – التسجيل بالحالة المدنية قرينة على النسب.

إن المحكمة لما اعتبرت أن الأصل في الأنساب هو ثبوتها بالظن، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بصحة إرثاة المطلوب والتشطيب على إرثاة الطالبة من الرسم العقاري بعلّة أن تسجيل المطلوب من طرف الهالك بسجلات الحالة المدنية يشكل قرينة قوية على ثبوت نسبه له، لا يمكن دحضها إلا بحجة أقوى، تكون قد أسست قضاءها وعللته بما فيه الكفاية.

- القرار عدد 169 الصادر بتاريخ 07 أبريل 2015 في الملف الشرعي عدد 351/2/1/2014 .

34 - دعوى إبطال عقد صدقة – عقد عرفي - الدفع بالأمية – وجوب إجراء بحث.

إن المحكمة لما تتحقق مما دفعت به الطاعنات من أميتهما ولجهلهما بمحتوى العقد الموقع من قبلهما خاصة لئترامنه مع عقد البيع وعقد الوكالة لفائدة المطلوب الذي أجاز بأنهما قد استفادتا من عقد الصدقة دون أن يبين الفائدة التي حصلتا عليها منه، ولم تبحث في ماهية العقد واكتفت بالجواب عن تقادم دعوى التدليس مع أن ماهية العقد تتعلق بمدى مطابقة الإيجاب والقبول وليس بعيوب الرضى، تكون قد عللت قضاءها تعليلا ناقصا.

- القرار عدد 128 الصادر بتاريخ 17 مارس 2015 في الملف الشرعي عدد 613/2/1/2013

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

1 - تذييل حكم أجنبي بالصيغة التنفيذية – التأكد من صحة الحكم الأجنبي ومن عدم مساسه بالنظام العام المغربي.

إن الزواج المحكوم ببطلانه بمقتضى الحكم الأجنبي المطلوب تذييله، تم بإذن القاضي المكلف بالزواج وإشهاد العدلين، ودام بين الطرفين لمدة ثلاث سنوات. والمحكمة لما قضت بتذييل الحكم المذكور دون أن تتأكد من صحته وتتحقق من عدم مساس أي محتوى من محتوياته بالنظام العام المغربي كما ينص على ذلك الفصل 430 من قانون المسطرة المدنية، فإنها لم تجعل لما قضت به أساسا.

- القرار عدد 161 الصادر بتاريخ 07 أبريل 2015 في الملف الشرعي عدد 743/2/1/2014 . -

92- نفقة - مستنتجات النيابة العامة - عدم إشارة الحكم الابتدائي إليها - بطلانه.

إن النيابة العامة تعتبر طرفاً أصلياً في مجيع قضايا الأسرة، ويترتب عن عدم إشارة الحكم إلى مستنتجاتها أو تلاوتها بالجلسة بطلانه. والمحكمة لما اعتبرت أن عدم الإشارة إلى مستنتجات النيابة العامة غير مؤثر، فإن قرارها رغم الإشارة فيه إلى مستنتجاتها لا يصحح الحكم الابتدائي الذي خرق الفصل 9 من ق.م.م والمادة 4 من مدونة الأسرة.

- القرار عدد 167 الصادر بتاريخ 07 أبريل 2015 في الملف الشرعي عدد 96/2/1/2014 . -

99 - هبة - دعوى الدائن بعدم نفاذها - إثبات وجود الدين قبل الهبة - إضعاف

الضامن العام .

من المقرر أن الدائن يكفيه أن يكون دينه ثابتاً وموجوداً قبل عقد العطية حتى يتمكن من مواجهة مدينه بعدم نفاذ تصرفاته المضرة بالضامن العام، والمحكمة لما ثبت لها أن المديونية نشأت ابتداء من تاريخ صدور أول الكمبيالات، أي قبل تاريخ الهبة، واستنتجت من ذلك أن الهبة أبرمت حال إحاطة الدين بمال الواهب وقضت بالتبعية بإبطالها، باعتبارها إضعافاً للضامن العام المقرر على أموال المدين

طبقاً للفصل 1241 من ق.ل.ع، تكون قد ركزت قرارها على أساس وعلته تعليلاً سليماً.

- القرار عدد 88 الصادر بتاريخ 03 مارس 2015 في الملف الشرعي عدد 172/2/1/2014 . -

2- بيع عقار بالمزاد العلني - إبطال - إلغاء الحكم بتمديد التصفية القضائية.

ما دام قد تم إلغاء الحكم بتمديد التصفية القضائية إلى مسير المقاوله فإنه حيق له المطالبة بإبطال البيع بالمزاد العلني المجرى على أحد ممتلكاته العقارية تنفيذاً للحكم المذكور، على اعتبار أن الطعن بالبطلان لا ينصب على الإجراءات السابقة على البيع بالمزاد العلني تبعا لمقتضيات الفصل 484 من

قانون المسطرة المدنية، وإنما الأمر يتعلق بالسند القانوني الذي تم بموجبه بيع العقار، إذ أن القاعدة المقرر أن ما بني على باطل فهو باطل.

- القرار عدد 180 الصادر بتاريخ 3 فبراير 2011 في الملف التجاري عدد 513/3/3/2007

50 - طعن ببطلان مقرر تحكيمي - التشريع الواجب التطبيق - العبرة في تحديده - تاريخ العقد المتضمن لشرط التحكيم وليس بتاريخ النزاع.

إن العبرة في تحديد القانون الواجب التطبيق بتاريخ إبرام العقد المضمن لشرط التحكيم وليس بتاريخ وقوع النزاع وعرضه على المحكمين أو صدور المقرر التحكيمي بصريح المادة 2 من قانون 05/08. والمحكمة لما ثبت لها أن الاتفاق على التحكيم تم في ظل التشريع القديم، واعتبرت أن مسطرة التحكيم التي تم سلوكها على ضوءه تبقى بدورها خاضعة في إجراءاتها بما في ذلك طرق الطعن إلى التشريع القديم، ورتبت على ذلك أن قانون المسطرة المدنية قبل التعديل هو الواجب التطبيق ولم يكن

متضمنا إمكانية الطعن بالبطلان في المقررات التحكيمية، وقضت بعدم قبول الطعن شكلا تكون قد طبقت صحيح القانون.

- القرار عدد 133 الصادر بتاريخ 19 فبراير 2015 في الملف التجاري عدد 1349/3/2/2013 .

40 - ضريبة عامة على الدخل - فرضها بعد توجيه رسالة بواسطة البريد المضمون - رجعت بملاحظة غير مطالب به - تسليم صحيح.

إن المحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضي ببطلان الضريبة العامة على الدخل والحكم بعد التصدي برفض الطلب اعتمادا على أن الإدارة عمدت إلى فرض الضريبة بعد توجيه رسالة بواسطة البريد المضمون رجعت بملاحظة " غير مطالب به" ، ورتبت على ذلك أنه يعتبر تسليما صحيحا طبقا لمقتضيات المادة 219 من المدونة العامة للضرائب، يكون قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

- القرار عدد 36 الصادر بتاريخ 15 يناير 2015 في الملف الإداري عدد 1590/4/2/2013

58 - عقد بيع مبرم مع الدولة - الغاية هي تشجيع الاستثمار الفلاحي وتحقيق المنفعة العامة - طلب إبطاله - اختصاص المحكمة الإدارية.

لما كان الأمر يتعلق بعقد إداري أبرم لمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لتشجيع الاستثمار الفلاحي وبالتالي تحقيق منفعة عامة، فإن النزاع بشأنه تختص بنظره المحاكم الإدارية.

- القرار عدد 19 الصادر بتاريخ 08 يناير 2015 في الملف الإداري عدد 3299/4/1/2014

63 - فرض تلقائي - إثبات أن مسطرة الفرض كانت صحيحة - يقع على عاتق الإدارة - ادعاء المغالاة في مبلغ الضريبة - إثباته من طرف الملزم.

من المستقر عليه قضاء أنه في حالة الفرض التلقائي للضريبة يقع على الإدارة إثبات أن مسطرة الفرض كانت صحيحة، ويبقى على الملزم إذا اعتبر أن هناك مغالاة في مبلغ الضريبة إثبات ذلك.

والمحكمة لما قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي ببطلان الضريبة موضوع المنازعة بعلّة أن الإدارة لم تدل بالعناصر المعتمدة في دحض ما ادعاه المطلوب على اعتبار أن عبء الإثبات يقع على عاتق الإدارة، يكون قرارها معللاً تعليلاً فاسداً.

- القرار عدد 574 الصادر بتاريخ 02 يوليوز 2015 في الملف الإداري عدد 1164/4/2/2015 .

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

58 - عقد بيع مبرم مع الدولة - الغاية هي تشجيع الاستثمار الفلاحي وتحقيق المنفعة العامة - طلب إبطاله - اختصاص المحكمة الإدارية.

لما كان الأمر يتعلق بعقد إداري أبرم لمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة من أملاك الدولة الخاصة لتشجيع الاستثمار الفلاحي وبالتالي تحقيق منفعة عامة، فإن النزاع بشأنه تختص بنظره المحاكم الإدارية.

- القرار عدد 19 الصادر بتاريخ 08 يناير 2015 في الملف الإداري عدد 3299/4/1/2014 .

144 - مطلب التحفيظ - سند التملك - شراء العقار بالمزاد العلني - جريان دعوى

البطلان - أثره.

يعتبر محضر شراء العقار بالمزاد العلني على إثر الحكم النهائي القاضي بالقسمة المؤسس عليه مطلب التحفيظ سندا صحيحا في نقل الملكية، ولا ينتظر مآل دعوى بطلان البيع المرفوعة من طرف المتعرضين المالكين على الشياخ.

- القرار عدد 680 الصادر بتاريخ 15 فبراير 2011 في الملف المدني عدد 2588/1/1/2009 .

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

40- ضريبة عامة على الدخل – فرضها بعد توجيه رسالة بواسطة البريد المضمون - رجعت بملاحظة غير مطالب به – تسليم صحيح.

إن المحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضي ببطان الضريبة العامة على الدخل والحكم بعد التصدي برفض الطلب اعتمادا على أن الإدارة عمدت إلى فرض الضريبة بعد توجيه رسالة بواسطة البريد المضمون رجعت بملاحظة " غير مطالب به "، ورتبت على ذلك أنه يعتبر تسليما صحيحا طبقا لمقتضيات المادة 219 من المدونة العامة للضرائب، يكون قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

(القرار عدد 36 الصادر بتاريخ 15 يناير 2015 في الملف الإداري عدد 1590/4/2/2013).

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015.

63 - فرض تلقائي – إثبات أن مسطرة الفرض كانت صحيحة – يقع على عاتق الإدارة – ادعاء المغالاة في مبلغ الضريبة – إثباته من طرف الملزم.

من المستقر عليه قضاء أنه في حالة الفرض التلقائي للضريبة يقع على الإدارة إثبات أن مسطرة الفرض كانت صحيحة، ويبقى على الملزم إذا اعتبر أن هناك مغالاة في مبلغ الضريبة إثبات ذلك.

والمحكمة لما قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي ببطان الضريبة موضوع المنازعة بعلّة أن الإدارة لم تدل بالعناصر المعتمدة في دحض ما ادعاه المطلوب على اعتبار أن عبء الإثبات يقع على عاتق الإدارة، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا.

(القرار عدد 574 الصادر بتاريخ 02 يوليوز 2015 في الملف المدني عدد 1164/4/2/2015).

10 - بيع بالمزاد العلني - زيادة بالسدس - سحب الطاعن للمبلغ الذي نابه بعد عملية البيع - انتفاء المصلحة في الادعاء ببطان الزيادة بالسدس.

إن سحب الطاعن للمبلغ الذي ناب عنه من البيع بالمزاد العلني، بعد زيادة السدس من طرف المطلوبة، يعتبر قبولاً منه لما أسفرت عنه عملية البيع، وينفي عنه المصلحة في الادعاء ببطلان زيادة السدس.

(القرار عدد 35 الصادر بتاريخ 20 يناير 2015 في الملف المدني عدد 4628/1/1/2014).

14 - تجزئة عقارية - دعوى صحة البيوع والطعن في قرار المحافظ الراض لتقيدها - صحة العقود ونفاذها - القانون الساري المفعول وقت طلب التقييد.

من المقرر أن العبرة بصحة العقد ونفاذه، وبالتالي فإن قابليته للتقييد بالرسم العقاري هي بالقانون الساري المفعول وقت طلب التقييد، والمحكمة لما رفضت الطلب بعلّة عدم الإدلاء بموافقة المالك الأصلي للعقار حول التفويطات المتتالية التي طالت العقار، وكذلك الشهادة الإدارية المنصوص عليها في المادة 58 من القانون 25-90، يكون تعليها شاملاً لطلب الطاعن بشقيه والمتمثل في دعوى صحة البيوع والطعن في قرار المحافظ الراض لتقيدها، ويجعل قرارها مرتكزاً على أساس.

(القرار عدد 32 الصادر بتاريخ 20 يناير 2015 في الملف المدني عدد 3729/1/1/2014)

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

48 - زور فرعي - رسم إرث - قاضي الدعوى هو قاضي الدفع - بت المحكمة دون سلوك إجراءات الزور الفرعي - خرق القانون.

إن المحكمة عندما قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتصدياً بعدم قبول الدعوى دون سلوكها لإجراءات الزور الفرعي أو مناقشتها للطعن المذكور وما إذا كان الفصل في الدعوى يتوقف على المستند موضوع الطعن بالزور الفرعي أم لا مع أن الطعن بالزور المذكور أمامها يجعلها هي المختصة باعتبار أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع، تكون قد خرقت مقتضيات القانون.

(القرار عدد 160 الصادر بتاريخ 31 مارس 2015 في الملف الشرعي عدد 248/2/1/2014).

71 - مفهوم الاختصاص النوعي والاختصاص الوظيفي - ضوابطه ومعايره.

إن المقصود بالاختصاص النوعي للمحاكم هو سلطة الفصل في المنازعات بحسب نوعها أو طبيعتها، فضايط إسناد الاختصاص لمحكمة معينة وفقاً للمعيار النوعي يستند على نوع النزاع، وذلك لا يتصور قيامه إلا بين جهتين قضائيتين مختلفتين كالمحكمة الإدارية والمحكمة التجارية

أو بين إحدى هاتين المحكمتين والمحكمة الابتدائية ذات الولاية العامة، وليس بين أقسام نفس المحكمة أو أحد هذه الأقسام ومؤسسة الرئيس سواء كقاضي المستعجلات أو بمناسبة عرض النزاع عليه بصفته الرئاسية.

(القرار عدد 125 الصادر بتاريخ 05 مارس 2015 في الملف التجاري عدد 941/3/1/2012).

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

57 - تقييد حق عيني - عدم سقوطه بالتقادم - إشهاد عدلي - حجته في الإثبات.

إذا كانت دعوى تقييد حق عيني بالرسم العقاري لا يطالها التقادم، فإن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتبرت أن الإشهاد العدلي ورقة رسمية لها حجيتها ف الإثبات وأن المشهود عليه كان معروفا لدى شاهديه في غياب ما يثبت العكس، كان قرارها بذلك مرتكزا على أساس قانوني.

- القرار عدد 454 الصادر بتاريخ 17 شتنبر 2013 في الملف المدني عدد 1684/1/1/2013 -

58 - تقييد عقد شراء - إشهار الحقوق العينية العقارية - التمسك بإبطال التقييد بسبب زورية العقد المقيد - حماية الغير حسن النية.

إن ثبوت التزوير في عقد وقع تقييده بالرسم العقاري لا يمكن أن يكون سببا لإبطال التقييدات اللاحقة ما دام أن الأصل في تقييد التصرفات والحقوق في الرسوم العقارية هو قرينة حسن النية على صحتها لفائدة الغير ما لم يثبت خالف ذلك.

- القرار عدد 170 الصادر عن غرفتي بتاريخ 20 مارس 2013 في الملف المدني عدد 2820/1/1/2012 -

59 - تقييد عقد شراء بالرسم العقاري في نفس تاريخ التشطيب على التقييد الاحتياطي - دليل على سوء نية المشتري - إبطال التقييد.

من المقرر أن التحفيظ العقاري يقوم على مبدأ الإشهار والعلنية وفق ما هو منصوص عليه في القسم الثاني من ظهير التحفيظ العقاري، ولما كان الفصل 66 من هذا الظهير (حين) ينص على أنه لا يمكن التمسك بإبطال التسجيلات على الرسم العقاري في مواجهة الغير حسن النية،

فإنه بمفهوم المخالفة يمكن إبطال هذا التسجيل في مواجهة الغير سيء النية. والمحكمة لما قضت بالتشطيب على عقد شرائها من الرسم العقاري، بعلّة أن قيامها بتقييد شرائها في نفس التاريخ الذي تم فيه التشطيب على التقييد الاحتياطي، ينم عن سوء نية ظاهر وجلي لا يمكن معه إنكار أنها كانت وقت تقييد عقدها غير عاملة بوجود تقييد احتياطي، مما يتعين معه معاملتها بنقيض قصدتها، تكون بذلك قد استخلصت بعلل سائغة سوء نية الطالبة، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

- القرار عدد 105 الصادر بتاريخ 25 فبراير 2014 في الملف المدني عدد 682/1/7/2013 . -

44 - عقد شغل - شرط باطل - إمكانية قيام العقد بدون الجزء الذي لحقه البطلان.

لما كان عقد الشغل تضمن شرطا باطلا بقوة القانون يتمثل في عدم استفادة الأجير من أجل الإخطار، فإن المحكمة عندما اعتبرت أن العقد باطل برمته، رغم قابلية هذه الحالة للتجزئة عن باقي بنود العقد الذي يبقى قائما بدون الجزء الذي لحقه البطلان، يكون قرارها خارقا للفصل 308 من ق. ل. ع.

- القرار عدد 1394 الصادر بتاريخ 3 يونيو 2015 في الملف الاجتماعي عدد 1121/5/2/2013 . -

12 - قاعدة التطهير - سريانها على الجميع بمن فيهم خلف البائع - عدم جواز الاحتجاج بالحقوق العينية السابقة.

لا يجوز الاحتجاج بحق عيني سابق لم يسجل على الرسم العقاري خلال مرحلة التحفيظ.

والمحكمة قضت بعدم قبول طلب صحة رسم الشراء، بعلّة أن قاعدة تطهير العقار بتحفيظه قاعدة مطلقة تسري على الجميع بمن فيهم خلف البائع، يكون قرارها مرتكزا على أساس قانوني و معللا تعليلا سليما.

- القرار عدد 37 الصادر بتاريخ 20 يناير 2015 في الملف المدني عدد 2812/1/1/2014 . -

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

42 - دعوى مدنية تابعة - إغفال المنطوق بشأنها - بطلان القرار.

من المقرر طبقا للمادة 365 من ق.م.ج أنه يجب أن يحتوي كل حكم أو قرار أو أمر على منطوقه .

والمحكمة لما ناقشت استئناف الطاعنين لهذا الحكم ودفوعهم وطلباتهم في هذه المرحلة، واستمعت إلى مرافعة دفاعهم بشأنها، ثم قررت التداول في الدعوى، واقتصرت في منطوق قرارها المطعون فيه على التصريح برد الدفوع المثارة، وإيقاف سير الدعوى العمومية دون التعرض لأي مقتضى يهم الدعوى المدنية المستأنفة من لدن الطالبين، فإنها تكون بسبب هذا الإغفال قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض والإبطال.

(القرار عدد 696 الصادر بتاريخ 26 ماي 2015 في الملفات الجنائية المضمومة ذات الأعداد : 19635/13 و 19636/13 و 19637/13).

156 - ملك محبس - تعرض على مطلب تحفيظ - سلطة المحكمة في القيام بالتدابير التكميلية للتحقيق في الدعوى - إثبات الصبغة الحبسية.

إن القيام بالتدابير التكميلية للتحقيق في الدعوى موكل لتقدير المحكمة ولا تلجأ إليه إلا إذا كان ضروريا للفصل في النزاع، والمتعرضة لما اكتفت بالقول أن أرض الأحباس تجاور أرض طالبة التحفيظ المطلوب دون أن تعزز تعرضها بأي حجة، فإن تطبيق الفصل 64 من مدونة الأوقاف رهين بثبوت الصبغة الحبسية للعقار المدعى فيه.

(القرار عدد 10 الصادر بتاريخ 06 يناير 2015 في الملف المدني عدد 4159/1/1/2014)

7 - زواج صوري - عدم تنظيمه من طرف القانون المغربي - أعمال آثار الزواج.

بمقتضى المادة الرابعة من مدونة الأسرة، فإن الزواج ميثاق تراض وترابط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الإحصان والعفاف وإنشاء أسرة مستقرة، برعاية الزوجين طبقا لأحكام مدونة الأسرة. والمحكمة لما استبعدت الادعاء بصورية الزواج لعدم وجوده في القانون المغربي، وأعملت عقد الزواج المذيل بالصيغة التنفيذية الرابط بين الطرفين، ورتبت عليه آثاره القانونية ومنها الحكم للمطلوبة بالنفقة وتوسعة الأعياد، تكون قد طبقت مقتضيات المادة أعلاه تطبيقا صحيحا وعللت قرارها تعليلا كافيا.

(القرار عدد 58 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2015 في الملف الشرعي عدد 657/2/1/2013)

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

45 - عقوبة الإيقاف من العمل - عدم احترام مسطرة التأديب - أثره القانوني - عدم

الرجوع للعمل رغم انقضاء مدة التوقيف - مغادرة تلقائية للعمل.

إن عدم سلوك مسطرة الفصل 62 المتعلقة بإتاحة الفرصة للأجير للدفاع عن نفسه بالاستماع إليه من طرف المشغل أو من ينوب عنه بحضور مندوب الأجراء أو الممثل النقابي بالمقابلة الذي يختاره الأجير نفسه وذلك داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام ابتداء من التاريخ الذي تبين فيه ارتكاب الفعل المنسوب إليه وتسليمه مقرر العقوبة التأديبية في أجل 48 ساعة من تاريخ اتخاذه متضمنا السبب أو الأسباب المبررة له وذلك في حالة اتخاذ عقوبة تأديبية تقل عن ثمانية أيام، لا يجعل من عدم احترام هذا الإجراء التأديبي اعتبار الأجير في وضعية طرد تعسفي وإنما يترتب عنه بطلان الإجراء التأديبي مع ما يترتب عن ذلك من محو لكافة آثاره من ملفه الإداري وإرجاع الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل هذا الإجراء.

(القرار عدد 732 الصادر بتاريخ 29 ماي 2014 في الملف الاجتماعي عدد 709/5/1/2013).

9 - تدخل إرادي في الدعوى - إغفال البت فيه من طرف المحكمة - بطلان القرار.

إن المحكمة لما ثبت لها من تنقيحات القرار المطعون فيه أن دفاع الطالبة قدم للمحكمة مذكرة كتابية ضمنها دفوعا شكلية وموضوعية وطلبات، كما أثبت محضر الجلسة الصحيح شكلا أن دفاعيها بسطا في مرافعتيهما الشفويتين أمام المحكمة أوجه دفاعهما عنها، ثم قررت التداول في النزلة وأغلقت في منطوق قرارها البت فيما ذكر، فإنها تكون بذلك قد خرقت المادة 370 م.ق.م.ج وعرضت قرارها للنقض والإبطال.

(القرار عدد 697 الصادر بتاريخ 26 ماي 2015 في الملف الجنحي عدد 2013/1/6/19638).

49 - شروط صحة انعقاد الجلسات - مشاركة قاض في الحكم في قضية سبق له البت في موضوعها - إخلال بإجراء جوهرى من إجراءات المسطرة.

بصرف النظر عن المقتضيات المنصوص عليها في المادة 52 المتعلقة بقاضي التحقيق، فإنه لا يمكن تحت طائلة البطلان لأي قاض من النيابة العامة عين أو انتدب لمهام قضاء الحكم أن يشارك في البت في قضايا سبق له أن مارس فيها الدعوى العمومية، وعلاوة على ذلك وتحت طائلة نفس الجزاء، لا يمكن لقضاة الحكم أن يشاركوا في الحكم في قضية سبق لهم البت في موضوعها.

(القرار عدد 879 الصادر بتاريخ 24 يونيو 2015 في الملف الجنحي عدد 172/6/1/2015).
.

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

9 - عقد صدقة - الإشارة فيه إلى الحيابة اعترافا وليس معاينة - عدم ذكر معاينة إخلاء العقار المتصدق به من جميع شواغله - أثره.

إن إثبات الحيابة في التبرعات لا يكون فقط بمعاينة العدلين بل أيضا بالبيئة وبكل تصرف يقع من المتبرع عليه على الشيء المتبرع به، وأنه طبقا للقواعد الفقهية فإن العطية للراشد تكون صحيحة في حدود ما أفرغه المعطي لقول الخرشي في شرحه على قول خليل: " أما لو وهب الأب دار سكنه لكبار ولده فلا يبطل منها إلا ما سكنه فقط ويصح ما حازه الولد كان كثيرا أو يسيرا ".

(القرار عدد 297 الصادر بتاريخ 12 ماي 2015 في الملف المدني عدد 6336/1/8/2014)

76- محام - مقرر تأديبي - عدم تبليغه - أثره.

إذا كان عدم تبليغ المقرر التأديبي الصادر في حق المحامي لا يبطله لعدم وجود أي نص قانوني يقرر البطلان في حالة عدم التبليغ، فإن التأخر في تبليغ المقرر التأديبي الصادر في مواجهته لا يترتب عنه ضرر للمحامي .

(القرار عدد 1624 الصادر بتاريخ 16 يوليوز 2015 في الملف الإداري عدد 1392/4/1/2015) .

7 - تشغيل أجنبي - رخصة السلطة الحكومية المكلفة بالشغل - اتفاق الطرفين بمقتضى عقد مستقل على اعتباره عقد غير محدد المدة - التزام باطل وعديم الأثر.

من المقرر قانونا أن كل مشغل يرغب في تشغيل أجنبي يجب عليه أن يحصل على رخصة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالشغل تسلم على شكل تأشيرة توضع على عقد الشغل. ولما كانت التأشيرة على عقد شغل الأجنبي شرط صحة لقيامه، فإنه متى انعدمت بطل العقد، وما دامت محددة في الزمان فإن استمرار الأجير في العمل بعد انتهاء أجلها لا يجعل من عقد عمله عقدا غير محدد المدة حتى لو اتفق الطرفان بمقتضى عقد مستقل على اعتباره كذلك خلافا لما ذهب إليه المحكمة مصدرة القرار التي خرقت مقتضيات أمره ومن

النظام العام حينما اعتمدت العقد المستقل مع أن الالتزام الباطل بقوة القانون لا ينتج أثرا عملا بأحكام الفصل 306 من ق. ل. ع.

(القرار عدد 741 الصادر بتاريخ 19 مارس 2015 في الملف الاجتماعي عدد (298/5/1/2014)

8 - تشغيل أجنبي - عدم التمييز بين المشغل الأجنبي والمشغل المغربي - خضوعهما معا لمقتضيات المادة 516 - وجوب الحصول على الرخصة بالشغل تحت طائلة بطلان عقد الشغل.

المشرع لم يميز بين المشغل الأجنبي والمشغل المغربي عند تشغيله الأجنبي فكلاهما يخضع لمقتضيات المادة 516 من مدونة الشغل، والمحكمة لما ثبت لها من بطاقة تعريف الأجيبة أنها من جنسية فرنسية، وأن عقد العمل الرابط بينها وبين المشغل الأجنبي يخضع للمقتضيات أعلاه، ورتبت على ذلك بطلان عقد الشغل لغيباب الرخصة بالشغل من قبل السلطة الحكومية المعنية، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

(القرار عدد 570 الصادر بتاريخ 24 أبريل 2014 في الملف الاجتماعي عدد (262/5/1/2013).

قانون الالتزامات والعقود المغربي :

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021 .

الباب الأول: بطلان الالتزامات

الفصل 306

الالتزام الباطل بقوة القانون لا يمكن أن ينتج أي أثر، إلا استرداد ما دفع بغير حق تنفيذا له.

ويكون الالتزام باطلا بقوة القانون:

1 - إذا كان ينقصه أحد الأركان اللازمة لقيامه؛

2 - إذا قرر القانون في حالة خاصة بطلانه.

الفصل 307

بطلان الالتزام الأصلي يترتب عليه بطلان الالتزامات التابعة ما لم يظهر العكس من القانون أو من طبيعة الالتزام التابع.

بطلان الالتزام التابع لا يترتب عليه بطلان الالتزام الأصلي.

الفصل 308

بطلان جزء من الالتزام يبطل الالتزام في مجموعه، إلا إذا أمكن لهذا الالتزام أن يبقى قائما بدون الجزء الذي لحقه البطلان، وفي هذه الحالة الأخيرة يبقى الالتزام قائما باعتباره عقدا متميزا عن العقد الأصلي.

الفصل 309

إذا بطل الالتزام باعتباره ذاته وكان به من الشروط ما يصح به التزام آخر جرت عليه القواعد المقررة لهذا الالتزام الأخير.

الفصل 310

إجازة الالتزام الباطل بقوة القانون أو التصديق عليه لا يكون لهما أدنى أثر.

الباب الثاني: إبطال الالتزامات

الفصل 311

يكون لدعوى الإبطال محل في الحالات المنصوص عليها في الفصول 4 و39 و55 و56 من هذا الظهير، وفي الحالات الأخرى التي يحددها القانون، وتتقدم هذه الدعوى بسنة في كل الحالات التي لا يحدد فيها القانون أجلا مخالفا. ولا يكون لهذا التقدم محل إلا بين من كانوا أطرافا في العقد.

الفصل 312

لا يبدأ سريان مدة التقدم المذكورة في حالة الإكراه إلا من يوم زواله ولا في حالة الغلط والتدليس إلا من يوم اكتشافهما. أما بالنسبة إلى التصرفات المبرمة من القاصرين فمن بلوغهم سن الرشد، وبالنسبة إلى التصرفات المبرمة من المحجر عليهم وناقصي الأهلية فمن رفع الحجر عنهم، أو من يوم وفاتهم فيما يتعلق بورتتهم إذا مات ناقصو الأهلية وهم على هذه الحالة. وفي حالة العُبن المتعلق بالراشدين فمن وضع اليد على الشيء محل العقد.

الفصل 313

تنتقل دعوى الإبطال إلى الورثة فيما بقي لموروثهم من مدتها. مع مراعاة الأحكام المتعلقة بانقطاع التقدم أو بوقفه.

الفصل 314

تنقضي دعوى الإبطال بالتقدم في جميع الحالات بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ العقد.

الفصل 315

يسوغ التمسك بالدفع بالبطلان لمن ترفع عليه الدعوى بتنفيذ الاتفاق في جميع الحالات التي يمكنه فيها هو نفسه أن يباشر دعوى الإبطال.

ولا يخضع هذا الدفع للتقدم المقرر في الفصول 311 إلى 314 السابقة.

الفصل 316

يترتب على إبطال الالتزام وجوب إعادة المتعاقدين إلى نفس ومثل الحالة التي كانا عليها وقت نشأته، والتزام كل منهما بأن يرد للآخر كل ما أخذ منه بمقتضى أو نتيجة العقد الذي تقرر إبطاله. وتطبق بشأن الحقوق المكتسبة على وجه صحيح للغير حسني النية الأحكام الخاصة المقررة لمختلف العقود المسماة.

الفصل 317

الالتزام الذي يخول القانون دعوى إبطاله لا تصح إجازته ولا التصديق عليه إلا إذا تضمن بيان جوهر الالتزام والإشارة إلى سبب قابليته للإبطال والتصريح بالرغبة في إصلاح العيب الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى الإبطال.

الفصل 318

إذا لم تحصل الإجازة أو التصديق صراحة، يكفي أن ينفذ طوعا كليا أو جزئيا الالتزام القابل للإبطال ممن كان على بينة من عيوبه، بعد الوقت الذي كان يمكن له فيه إجازته أو التصديق عليه بوجه صحيح.

الإجازة أو الاعتراف أو التنفيذ الاختياري إذا وقعت في الشكل والوقت اللذين يحددهما القانون يترتب عليها التنازل عن الوسائل والدفع التي كان من الممكن التمسك بها ضد الالتزام القابل للإبطال. أما بالنسبة إلى الحقوق المكتسبة على وجه صحيح للغير حسني النية قبل التصديق أو التنفيذ فتطبق القاعدة المقررة في آخر الفصل 316.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 4132

الغرفة الاجتماعية

القرار 223 الصادر بتاريخ 14 يوليويه 1986 ملف اجتماعي 86/8157 .

الطعن ... الرسوم القضائية ... الأجل .

يتعين في جميع الأحوال التي تستوجب عند استعمال طرق الطعن تأدية وجيبة قضائية أو إيداع مبلغ القيام بهذا الإجراء تحت طائلة البطلان قبل انصرام الآجال القانونية لاستعمال الطعن "الفصل 528 من ق. م. م .

223/1986

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 249

الاجتماعية

الحكم الاجتماعي عدد 27 الصادر في 15 شوال 1387 موافق 15 يناير 1968 .

وسائل الدفاع : وجوب تعرض الحكم لها.

- أشار الحكم الاستئنافي المطلوب نقضه إلى أن كلا من الطرفين أدلى بمذكرة لديه عرضها على خصمه دون أن يتعرض الحكم لمضمون تلك المذكرات و لا لمناقشتها، و ذلك إخلال بحقوق الدفاع أوجب بطلان الحكم.

باسم جلالة الملك

27/1968

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 476

الغرفة الادارية

الحكم الإداري عدد 77 الصادر في 10 ربيع الأول 1387 الموافق 19 يونيو 1967 .

بين (س1) و بين معالي وزير (.....) .

موظفون و أعوان عموميون – تأديب – تشكيل المجلس التأديبي – إماكن تحيز أحد أعضائه
– إبطال مقرر العقوبة.

يتعرض للبطلان لعدم توفره على الضمانات الكافية القرار القاضي بعقوبة تأديبية بعد استشارة لجنة

77/1967

مجلة قضاء المجلس الأعلى - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 3 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 106

الحكم الإداري عدد 67

الصادر في 2 صفر 1387 الموافق 12 ماي 1967

موظفون و أعوان عموميون – إعادة التوظيف في نطاق ظهير 16 ماي 1960

– تأليف اللجنة المختصة الواجب استشارتها .

إن التحضير الذي قامت به الإدارة في سنة 1964 للائحة التكميلية للترقي خاصة بسنة 1960 قصد مراجعة ثانية لوضعية المدعى الإدارية في نطاق مقتضيات ظهير 16 ماي 1960 كان يستلزم استشارة اللجنة المؤسسة بمقتضى الفصل الرابع منه بدل استشارة اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء الغير المختصة.

فيما يخص بالوجه المستدل به من مخالفة مقتضيات الظهير المؤرخ في 19 ذي القعدة 1379 موافق 16 ماي 1960 بشأن إعادة توظيف بعض موظفي وأعوان الإدارات العمومية و المكاتب و المؤسسات العمومية و المصالح ذات الامتياز و مراجعة حالاتهم الإدارية.

و حيث تنص الفقرة الأولى من الفصل الرابع من الظهير المشار إليه أعلاه على أن تدابير إعادة التوظيف و مراجعة الحالة الإدارية يتخذها رئيس الإدارة المختص بناء على رأي لجنة مرؤوسة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية و مؤلفة من مدير الوظيفة العمومية و ممثل عن وزارة المالية و ممثل عن رئيس الإدارة المعنية بالأمر و ممثلان رسميان (أو عدمهما نائبان) عن موظفي الإطار الذي ينتمي إليه صاحب الطلب.

و حيث ينص الفصل السادس من نفس الظهير على أنه يمكن عند الاقتضاء وضع لوائح تكميلية للترقي و أنه يجوز من جهة أخرى تطبيق الإصلاحات النظامية الأساسية، المدخلة خلال مدة الإقصاء على السلك الذي كان ينتمي إليه الموظف المعني بالأمر.

و حيث يتضح من أوراق الملف أن عبد العزيز لحرش المفتش المحرر بمصلحة المواصلات بوزارة البريد و البرق و الهاتف يطلب، بسبب الشطط في استعمال السلطة، إلغاء المقرر الصادر عن وزير البريد و البرق و الهاتف القاضي ضمناً برفض طلبه المقدم في 22 مارس 1966 قصد تقييده في لائحة الترمي التكميلية لسنة 1960 كمفتش رئيس للبريد، مستندا إلى أن المقرر المطعون فيه خالف مقتضيات القانون الأساسي للوظيفة العمومية و ظهير 16 ماي 1960 المذكور أعلاه، و مرسوم فاتح فبراير 1958، و بعرض الطاعن أنه بعدما عين كموظف بإدارة البريد سنة 1939 فصل عن عمله سنة 1944 لأسباب سياسية ثم بعد الاستقلال أعيد توظيفه ابتداء من فاتح يوليوز سنة 1956 و بعد أن طلب الاستفادة من مقتضيات ظهير 16 ماي 1960 المشار إليه أعلاه أصبح بمقتضى القرار الوزيري المؤرخ في 24 فبراير 1964 الذي راجع حالته الإدارية، مفتشاً محرراً

ابتداء من فاتح يوليوز 1958، لكن المدعي اعتبر أنه كان على الإدارة أن تراجع وضعيته الإدارية على أساس منشور 26 ماي 1959 المطبق لمرسوم لفاتح فبراير 1958 الذي يسمح لوزير البريد و البرق و الهاتف بأن يسجل في لائحة الترمي إلى رتبة مفتش رئيسي على طريق الاختيار موظفي البريد و المتوفرين على عشرة سنين من الأقدمية في إطار رئيس منها سنتان كمفتش محرر.

و لهذا فإن الطالب الذي يعتبر نفسه مستوفيا لهذه الشروط التمس بتاريخ 21 أبريل 1964 من وزير البريد مراجعة وضعية الإدارية و تحضير لائحة تكميلية لسنة 1960 للترقي إلى رتبة مفتش رئيسي و ذلك للتمتع بالإصلاح النظامي الأساسي الذي أدخل على سلك المدعي بمقتضى مرسوم فاتح فبراير سنة 1958 الذي يسري مفعوله ابتداء من فاتح يوليوز سنة 1956 أي بعد انقضاء فترة الإقصاء، فرفض الوزير المذكور تقييده في هذه اللائحة بعد استشارة اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء.

و حيث إن التحضير الذي قامت به الإدارة في سنة 1964 للائحة التكميلية للترقي خاصة بسنة 1960 قصد مراجعة ثانية لوضعية المدعي الإدارية، في نطاق مقتضيات ظهير 16 ماي 1960، كان يستلزم استشارة اللجنة المؤسسة بمقتضى الفصل الرابع منه بدل استشارة اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء غير المختصة (أنظر ظهير شريف رقم 58-008-1 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) يحتوي على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. الباب الخامس العقوبات التأديبية الفصل الخامس والستون تختص بحق التأديب السلطة التي لها حق التسمية. وتقوم اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء بدور المجلس التأديبي، ويغير حينئذ تركيبها وفقا لمقتضيات الفصل الخامس والثلاثين.) مما يجعل المقرر المطعون فيه مشوبا بالشطط في استعمال السلطة.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بإلغاء المقرر المطعون فيه.

و به صدر الحكم و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالمشور بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد مكسيم ازولاي و المستشارين السادة: امحمد بن يخلف و امحمد عمور و عبد الرحمان بن عبد النبي، و سالمون بنسباط و بمحضر المحامي العام السيد أحمد الوزاني الذي كان يمثل النيابة العامة و بمساعدة كاتب الضبط السيد الصديق خليفة.

أنظر :

- ظهير شريف رقم 58-008-1 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) يحتوي على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

الفصل السابع والعشرون

تصدر مراسيم يعين فيها لكل إدارة أو مصلحة ترتيب وظائف كل إطار بالنسبة لدرجات المرتبات. وتحدد فيها المرتبات المقابلة لكل درجة أو رتبة.

الجزء الثالث : النقط والترقية

الفصل الثامن والعشرون

تعطى في كل سنة للموظف المباشر لوظيفته أو الملحق بإدارة أخرى نقط بالأرقام مصحوبة بنظرة عامة يفصح فيها عن قيمته المهنية، ولا يختص بحق إعطاء النقط المذكورة إلا رئيس الإدارة.

وتوضع هذه النقط على بطاقة سنوية معدة لهذه الغاية تضاف إلى ملف كل موظف ويخبر المعنيون بالأمر بالنقط التي تعطى لهم بالأرقام كما تخبر بذلك اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، ويمكن لهذه اللجان أن تطلع كذلك على الملاحظات العامة.

الفصل التاسع والعشرون

تشمل ترقية الموظفين الصعود إلى طبقة أو درجة أو رتبة. وتنجز الترقية بصفة مستمرة من طبقة إلى طبقة، ومن درجة إلى درجة، ومن رتبة إلى رتبة، بعد رأي اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء ذات النظر.

الفصل الثلاثون

(غير بالمادة الأولى من القانون رقم 05-50 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 10-11-1 بتاريخ 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) : ج. ر. عدد 5944 بتاريخ 15 جمادى الآخرة 1432 (19 ماي 2011) ص 2630) :

تتم الترقية في الرتبة بكيفية مستمرة من رتبة إلى الرتبة التي تليها مباشرة بناء على أقدمية الموظف وعلى النقطة العددية الممنوحة له.

وتتم الترقية في الدرجة أو الإطار من درجة إلى درجة أو من إطار إلى إطار، بعد اجتياز امتحان الكفاءة المهنية وعن طريق الاختيار، حسب الاستحقاق، بعد التقييد في اللائحة السنوية للتترقي.

يتعين على كل موظف تمت ترقيته إلى درجة أو إطار أعلى أن يقبل الوظيفة المنوطة به في درجته الجديدة أو إطاره الجديد ويترتب عن رفضه هذه الوظيفة إلغاء ترقيته.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذا الفصل بموجب مرسوم .

الفصل الواحد والثلاثون

(غير بالمادة الأولى من القانون رقم 05-50 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 10-11-1 بتاريخ 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) : ج. ر. عدد 5944 بتاريخ 15 جمادى الآخرة 1432 (19 ماي 2011) ص 2630) :

تحدد الأنظمة الأساسية الخاصة المشار إليها في الفصل 5 من هذا القانون الشروط المطابقة لكل نمط من أنماط الترقية المشار إليها في الفصل 30 أعلاه، على أن يراعى مبدأ الانسجام بين هذه الأنظمة فيما يخص أنماط الترقى المعتمدة .

الفصل الثاني والثلاثون

كيفما كانت الرتبة التي يرتقي إليها في طبقته الجديدة، فإن الموظف الذي يكون موضوع ترقى لا يمكنه أن يتقاضى مرتبا أقل من مرتبه القديم بحيث يمنح عند الاقتضاء تعويضا تكميليا يجرى عليه الاقتطاع لأجل التقاعد.

الفصل الثالث والثلاثون

لا يمكن أن تقع ترقية الموظفين إلا إذا كانوا مقيدين في لائحة الترقى التي تحضرها الإدارة في كل سنة وتعد هذه اللائحة السلطة التي لها حق التسمية وذلك بعد عرضها على اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء التي تعمل إذ ذاك كلجان للترقى. ولا يبقى العمل جاريا باللائحة بعد انصرام العام الذي وضعت من أجله. وإذا نفذت اللائحة المذكورة قبل نهاية السنة الموضوعة لها، ولم يقع شغل المناصب الشاغرة بتمامها، فيمكن أن تحضر لائحة تكميلية لنفس السنة.

الفصل الرابع والثلاثون

يتطلب تحضير اللائحة دراسة عميقة لقيمة الموظف المهنية، وتعتبر في ذلك على الخصوص النقاط التي حصل عليها والاقتراحات التي يبديها ويدعمها بالأسباب رؤساء المصالح.

ويقيد الموظفون في لائحة الترقى حسب ترتيب أحقيتهم، أما المرشحون المتساوون في الأحقية فيرتبون باعتبار أقدميتهم في الإدارة. ويجب أن تقع الترقيات حسب ترتيب اللائحة ومراعاة للمصالح الضرورية الإدارية.

ولا يجوز أن يتعدى عدد المرشحين المقيدة أسماؤهم في لائحة الترقى، إذا كانت هذه تشتمل على عدد محدود، بأكثر من خمسين في المائة عدد المناصب الشاغرة المعلن عنها، إلا إذا نص على إباحة ذلك في القوانين الأساسية الخاصة بكل إدارة أو مصلحة.

الفصل الخامس والثلاثون

إذا كانت اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء تعمل كلجان للترقى فإن تركيبها يغير بكيفية لا يجوز معها بأي حال من الأحوال لموظف ذي رتبة معينة أن يبدي اقتراحا يتعلق بترقى موظف أعلى منه في الرتبة. وكيفما كانت الحال، فإن الموظفين الذين لهم الحق في تقييد أسماؤهم ضمن لائحة الترقى لا يجوز لهم أن يشاركوا في مداولة اللجنة.

الفصل السادس والثلاثون

يجب إطلاع الموظفين على لوائح الترقى.

الجزء الرابع : الوضعيات

الفصل السابع والثلاثون

يكون كل موظف في إحدى الوضعيات الآتية :

1 - في حالة القيام بالوظيفة ؛

2 - في حالة الإلحاق ؛

3 - في حالة التوقيف المؤقت عن العمل ؛

4 - (أضيف بالفصل الأول من المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 66-138 بتاريخ 20 صفر 1386 (9 يونيو 1966) : ج. ر. عدد 2798 بتاريخ 25 صفر 1386 (15 يونيو 1966) ص 1135*) ونسخ، ابتداء من 4 أغسطس 2006، بالمادة الفريدة من القانون رقم 06-48 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 233-06-1 بتاريخ 28 ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) : ج. ر. عدد 5519 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1428 (23 أبريل 2007) ص 1283) : وضعية الجندي *.

* إن المدة المقضية برسم الخدمة العسكرية الفعلية أو التدريب الخاص قبل التعيين في منصب عمومي تعتبر في ترقى العون بعد ترسيمه في أسلاك الإدارة : المادة الثالثة من المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 66-138.

* غير أن المدعويين للخدمة العسكرية الموجودين في وضعية الجندي في تاريخ دخول القانون رقم 06-48 حيز التنفيذ يظلون خاضعين لأحكام النصوص التشريعية السابقة إلى غاية انتهاء التزاماتهم العسكرية.

الباب الخامس

العقوبات التأديبية

الفصل الخامس والستون

تختص بحق التأديب السلطة التي لها حق التسمية.

وتقوم اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء بدور المجلس التأديبي، ويغير حينئذ تركيبها وفقا لمقتضيات الفصل الخامس والثلاثين.

- منشور الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة رقم 5 و.ع بتاريخ 28 ماي 2003 حول منع توظيف الأعوان المؤقتين والمياومين والعرضيين بالإدارات العمومية

نص المنشور :

المملكة المغربية الرباط، في : 26 ربيع الأول 1424

الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة 28 ماي 2003

منشور رقم 5 و.ع

الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

-الرباط-

الموضوع : حول ولوج الوظائف العمومية – منع توظيف الأعوان المؤقتين والمياومين والعرضيين

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فكما تعلمون، فإن التوظيف بالإدارات العمومية يخضع لقواعد نظامية منصوص عليها صراحة في مختلف الأنظمة الأساسية الخاصة بموظفي الدولة.

وقد سبق للسيد الوزير الأول أن أصدر المنشور رقم 26/99 بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1420 (5 أكتوبر 1999) يلزم بواسطته جميع الإدارات العمومية بما فيها مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة والمؤسسات العمومية التي تستفيد من إعانات الدولة ، بعدم اللجوء إلى توظيف الأعوان المؤقتين والمياومين والعرضيين، والاكتفاء بتدبير ملفات الأعوان الموجودين حاليا

وفي نفس السياق فقد أصدر السيد الوزير الأول المنشور رقم 8/2002 بتاريخ 12 ربيع الآخر 1423 (24 يونيو 2002) يحث فيه الإدارات العمومية بالعمل على تجميد توظيف الأعوان المياومين والعرضيين

إلا أنه يلاحظ – في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة وراء الحد من تشغيل المؤقتين بالوظيفة العمومية، موازاة مع وضع خطط ترمي إلى ترسيم الأعوان المؤقتين والمياومين والعرضيين عملا بأحكام القانون رقم 28.83 الصادر الأمر بتنفيذه

بموجب الظهير الشريف رقم 1.83.272 المؤرخ في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) - أن الإدارات العمومية مازالت تلجأ إلى تشغيل هذه الفئة من الأعوان، الأمر الذي لا ينسجم مع المنظومة القانونية الجاري بها العمل، باعتبار أن ذلك يخل بمبدأ المساواة لولوج الوظائف العمومية المنصوص عليه في الدستور وفي الفصل الأول من النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية

لذا، يشرفني أن أنهى إلى علمكم أنه تقرر منع توظيف الأعوان المؤقتين والمياومين والعرضيين بالإدارات العمومية، مع الإشارة إلى أن السيد الوزير الأول قد أعطى تعليماته إلى المراقب العام للالتزام بالنفقات بعدم التأشير، ابتداء من 08 مايو 2003، على أي قرار توظيف في هذا الشأن .

وعليه، فالمرجو منكم إصدار تعليماتكم إلى المصالح المختصة التابعة لكم قصد التقيد بما ورد أعلاه.

وتقبلوا خاص التحيات والسلام.

الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 1386

الإدارية

الحكم الإداري عدد 22 الصادر في 2 ربيع النبوي 1390 - 8 مايو 1970 .

بين (س1) وبين وزير (.....) .

مقرر إداري - ارتكازه على وقائع غير صحيحة - بطلانه .

يكون غير مرتكز على أساس قانوني و بالتالي يتعرض للإلغاء المقرر الإداري المبني على وقائع غير صحيحة ماديا (يتضح من هذا الحكم أن للمجلس الأعلى (محكمة النقض) حق المراقبة على ص

22/1970

قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 16 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 85 .

الحكم الإداري عدد 22

الصادر في 2 ربيع النبوي 1390 - 8 مايو 1970

بين الهشومي بن أحمد وبين وزير الداخلية

مقرر إداري - ارتكازه على وقائع غير صحيحة - بطلانه

يكون غير مرتكز على أساس قانوني و بالتالي يتعرض للإلغاء المقرر الإداري المبني على وقائع غير صحيحة ماديا (يتضح من هذا الحكم أن للمجلس الأعلى (محكمة النقض) حق المراقبة على صحة الوقائع ، و ذلك في نطاق طلب الإلغاء بسبب الشطط في استعمال السلطة)

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 1459

الإدارية

الحكم الإداري عدد (.....) الصادر في 2 ربيع النبوي 1390 - 8 مايو 1970 .

بين (س1) وبين وزير (.....) .

مقرر إداري - ارتكازه على وقائع غير صحيحة - بطلانه .

يكون غير مرتكز على أساس قانوني و بالتالي يتعرض للإلغاء المقرر الإداري المبني على وقائع غير صحيحة ماديا (يتضح من هذا الحكم أن للمجلس الأعلى (محكمة النقض ، عدل الاختصاص) حق المراقبة

0/1970

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 16 -

مركز النشر و التوثيق القضائي ص 85

الحكم الإداري عدد 22

الصادر في 2 ربيع النبوي 1390 - 8 مايو 1970

بين الهشومي بن أحمد وبين وزير الداخلية

مقرر إداري - ارتكازه على وقائع غير صحيحة - بطلانه .

يكون غير مرتكز على أساس قانوني و بالتالي يتعرض للإلغاء المقرر الإداري المبني على وقائع غير صحيحة ماديا (يتضح من هذا الحكم أن للمجلس الأعلى (محكمة النقض) حق المراقبة على صحة الوقائع ، و ذلك في نطاق طلب الإلغاء بسبب الشطط في استعمال السلطة)

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 7543

الإدارية

القرار عدد 921 المؤرخ في 2002/11/21 الملف إداري عدد 2002/1034 –
2002/1125 .

انتخاب مكتب جديد – حضور السلطة المحلية– بطلان (لا) .

يتبين من محضر عملية انتخاب المكتب الجديد أن الذي ترأس الجلسة هو العضو الأكبر سنا وتولى الكتابة العضو الأصغر سنا، وليس في المحضر المذكور ولا في باقي الوثائق المدلى بها ما يدل على أن رئاسة تلك الجلسة كانت تحت توجيه ولا إشراف السلطة المحلية.

921/2002

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 59-
60 مركز النشر و التوثيق القضائي ص 195

القرار عدد 921

المؤرخ في : 21/11/2002

ملف إداري عدد : 1125/2002 – 1034/2002

انتخاب مكتب جديد – حضور السلطة المحلية– بطلان (لا)

يتبين من محضر عملية انتخاب المكتب الجديد أن الذي ترأس الجلسة هو العضو الأكبر سنا وتولى الكتابة العضو الأصغر سنا، وليس في المحضر المذكور ولا في باقي الوثائق المدلى بها ما يدل على أن رئاسة تلك الجلسة كانت تحت توجيه ولا إشراف السلطة المحلية.

الأصل أن مجرد حضور السلطة المحلية عملية انتخاب مكتب المجلس الجماعي لا يؤدي وحده إلى البطلان.

لكن من جهة حيث إنه بالرجوع إلى محضر عملية انتخاب المكتب الجديد (بعد الإقالة) المحرر بتاريخ 2002/3/7 يتبين أن الذي ترأس الجلسة هو السيد عبد القادر اليدري بصفته العضو الأكبر سنا وتولى الكتابة السيد محمد بصفته العضو الأصغر سنا وليس في المحضر المذكور ولا في باقي الوثائق المدلى بها ما يدل على أن رئاسة تلك الجلسة كانت تحت توجيه ولا إشراف السلطة المحلية والأصل أن مجرد حضور السلطة المحلية عملية انتخاب مكتب المجلس الجماعي لا يؤدي وحده إلى البطلان ولم يبين الطاعن ما هو وجه التدخل الذي وصفه بالسافر والمفضوح ولا شيء بالتالي يدل على وقوع أي تأثير من السلطة المذكورة على سير الانتخابات المطعون فيه فلم يكن الحكم المستأنف على صواب عندما قضى بإلغاء نتيجته.

.....
ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

المادة 10

يجرى انتخاب رئيس المجلس ونوابه في جلسة واحدة تنعقد لهذه الغاية خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لانتخاب أعضاء المجلس.

المادة 11

بالنسبة للجماعة التي ينتخب أعضاء مجلسها بالاقتراع الأحادي الاسمي، يفتح باب الترشيح لرئاسة مجلس الجماعة لكل الأعضاء المنتخبين.

ويشترط بالنسبة للأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية الإدلاء بتزكية الحزب الذي ترشح باسمه المترشح أو المترشحة.

بالنسبة للجماعات التي انتخب أعضاء مجلسها عن طريق الاقتراع باللائحة، يترشح لمنصب الرئيس الأعضاء والعضوات المرتبون على رأس لوائح الترشيح التي فازت بمقاعد داخل المجلس.

ويتعين على المترشحين استيفاء الشروط التالية:

أولاً: أن يكون من بين الأحزاب الحاصلة على المراتب الخمس الأولى بناء على مجموع المقاعد المحصل عليها في مجلس الجماعة.

يمكن لرأس لائحة من لوائح المستقلين أن يتقدم للترشيح إذا ساوى أو فاق عدد المقاعد التي حصلت عليها لائحته عدد مقاعد الحزب المرتب خامسا بناء على الفقرة السابقة.

يقصد برأس اللائحة المترشح الذي يرد اسمه في المرتبة الأولى في لائحة الترشيح حسب الترتيب التسلسلي في هذه اللائحة.

ثانيا: بالنسبة للمنتمين للأحزاب السياسية، يجب أن يرفق طلب الترشيح بتزكية مسلمة من الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المترشح.

غير أن هذا الشرط لا ينطبق على المترشحين المستقلين.

إذا توفي هذا المترشح أو المترشحة أو فقد الأهلية الانتخابية لأي سبب من الأسباب أو استقال أو إذا منعه مانع قانوني آخر، يؤهل بحكم القانون، للترشح لشغل منصب الرئيس، المترشح الذي يليه مباشرة من حيث الترتيب في اللائحة نفسها ، أو المترشح الموالي، عند الاقتضاء.

المادة 12

يتعين إيداع الترشيحات لرئاسة المجلس لدى عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه خلال الخمسة (5) أيام الموالية لانتخاب أعضاء المجلس.

يسلم عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه وصلا عن كل إيداع للترشيح.

تنعقد الجلسة المشار إليها في المادة 10 أعلاه بدعوة من عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه، ويحدد في هذه الدعوة تاريخ ومكان انعقاد الجلسة وأسماء المترشحين لرئاسة المجلس. ويحضر العامل أو من ينوب عنه هذه الجلسة.

يرأس هذه الجلسة العضو الأكبر سنا من بين أعضاء المجلس الحاضرين غير المترشحين. ويتولى العضو الأصغر سنا من بين أعضاء المجلس الحاضرين غير المترشحين مهمة كتابة الجلسة وتحرير المحضر المتعلق بانتخاب الرئيس.

المادة 13

ينتخب رئيس المجلس في الدور الأول للاقتراع بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم. وإذا لم يحصل أي مترشح على هذه الأغلبية، يتم إجراء دور ثان في نفس الجلسة بين المترشحين المرتبين، بحسب عدد الأصوات المحصل عليها، في المرتبتين الأولى والثانية. ويتم الانتخاب في هذه الحالة، بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم.

إذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم، يتم إجراء دور ثالث في نفس الجلسة ينتخب فيه الرئيس بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين.

وفي حالة تعادل الأصوات خلال الدور الثالث لانتخاب رئيس المجلس، يعلن المترشح الأصغر سنا فائزا، وفي حالة التعادل في السن، يعلن عن المترشح الفائز بواسطة القرعة، تحت إشراف رئيس الجلسة.

المادة 14

لا يجوز أن ينتخب رئيسا لمجلس الجماعة أو نوابا للرئيس ولا أن يزاولوا مهامهم بصفة مؤقتة المحاسبون العموميون الذين يرتبط نشاطهم مباشرة بالجماعة المعنية.

يمنع أن ينتخب نوابا للرئيس الأعضاء أو رؤساء المقاطعات الذين هم مأجورون للرئيس.

المادة 15

تتلقى مهام رئيس مجلس الجماعة أو نائب رئيس مجلس الجماعة مع مهام رئيس أو نائب رئيس مجلس جماعة ترابية أخرى أو مهام رئيس أو نائب رئيس غرفة مهنية. وفي حالة الجمع بين هذه المهام، يعتبر المعني بالأمر مقالا بحكم القانون من أول رئاسة أو إنابة انتخب لها.

تتم معاينة هذه الإقالة بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس الجماعة وصفة عضو في الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أو مجلس المنافسة أو الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 6546

التجارية

القرار عدد 522 المؤرخ في 14/4/99 الملف التجاري عدد 97/4897 .

الرهن البحري – طلب بيع السفينة – احترام الأجل (لا) – إنذار بحري – الطعن فيه.

- عدم احترام الأجل لتقديم طلب بيع السفينة المحجوزة داخل أجل ثلاثة أيام الموالية لتحرير محضر الحجز لا يترتب عنه بطلان دعوى تحقيق الرهن البحري.

522/1999

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 6884

التجارية

القرار عدد 522 المؤرخ في 14/4/99 الملف التجاري عدد 97/4897 .

بيع سفينة محجوزة – أجل تحرير محضر الحجز – بطلان طلب البيع (لا) الدفع بالطعن في

الإنذار البحري – عدم إثباته – إيقاف إجراء البيع (لا).

- عدم تقديم طلب بيع لسفينة محجوزة خلال أجل الثلاثة أيام الموالية لتحرير محضر الحجز لا يترتب عنه بطلان الطلب .

522/1999

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 133

القرار عدد 983

المؤرخ في : 3/10/2007

الملف التجاري عدد 2006/1345

حلول - تبليغه للمدين (نعم) - تبليغه للغير (لا) - الجواب على دفع غير مدعم (لا) - الصورية
- واقعة قانونية - إثباتها بجميع الوسائل (نعم) .

- أموال المدين ضمان عام لدائنيه - إبطال التصرفات الماسة بهذا الضمان (نعم)

إعلان الحلول للمدين إعلاناً رسمياً أو قبوله إياه في محضر ثابت التاريخ حسب الفصل 195 المحال إليه بالفصل 216 من ق.ل.ع لا يعني تبليغه للمستفيد من العقد المدعى صوريته. الأطراف مدعون تلقائياً للإدلاء بما لديهم من حجج. والمحكمة غير ملزمة بالرد على دفع غير مدعم بما يسنده.

التصرف السوري الذي لم يشارك فيه الدائن يعد واقعة قانونية يسوغ له إثباتها بأي دليل دون اعتبار لقيمة التصرف.

انطلاقاً من مبدأ أن أموال المدين ضمان عام لدائنيه فإنه يجوز لهؤلاء الأخيرين إبطال جميع التصرفات الماسة بهذا الضمان.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفرع الرابع: القرائن

الفصل 449

القرائن دلالة يستخلص منها القانون أو القاضي وجود وقائع مجهولة.

القسم الثاني عشر: في مختلف أنواع الدائنين

الفصل 1241

أموال المدين ضمان عام لدائنيه، ويوزع ثمنها عليهم بنسبة دين كل واحد منهم ما لم توجد بينهم أسباب قانونية للأولوية - "استثناء من أحكام الفصل 1241 من قانون الالتزامات والعقود الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) وما لم ينص على خلاف ذلك في نظام تسيير صندوق التوظيف الجماعي للتسديد، لا تغطي أصول قسم محدد إلا الديون التي

عليه والالتزامات الخاصة به كما لا تستفيد إلا من ديون القسم المعني"؛ المادة 64 من القانون رقم 33.06 المتعلق بتسديد الديون .

- "لا تطبيق على صناديق التوظيف الجماعي للتسديد أحكام الفصول 190 و192 و195 ومن 960 إلى 981 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، كما وقع تغييره وتتميمه"؛ وذلك بمقتضى الفقرة السابعة من المادة 3 من القانون رقم 33.06 المتعلق بتسديد الديون والمغير والمتمم للقانون رقم 35.94 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول والقانون رقم 24.01 المتعلق بعمليات الاستحفاظ ، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.08.95 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008)؛ الجريدة الرسمية عدد 5684 بتاريخ 21 ذو القعدة 1429 (20 نوفمبر 2008)، ص 4241.

انظر على سبيل المثال الفصل 488 من قانون المسطرة المدنية التي ينص على أنه:

«يمكن لكل دائن ذاتي أو اعتباري يتوفر على دين ثابت إجراء حجز بين يدي الغير بأذن من القاضي على مبالغ ومستندات لمدينه والتعرض على تسليمها له.

غير أنه لا يقبل التحويل والحجز فيما يلي:

1 - التعويضات التي يصرح القانون بأنها غير قابلة للحجز؛

2 - النفقات؛

3 - المبالغ التي تسبق أو ترد باعتبارها مصاريف مكتب أو جولة أو تجهيز أو تنقل أو نقل؛

4 - المبالغ الممنوحة باعتبارها ردا لتسبيقات أو أداء لمصاريف أنفقها عامل مستخدم بصفة مستمرة أو مؤقتة بمناسبة عمله؛

5 - المبالغ الممنوحة باعتبارها ردا لتسبيقات أو أداء لمصاريف سينفقها الموظفون أو الأعوان المساعدون في تنفيذ مصلحة عامة أو مصاريف أنفقوها بمناسبة عملهم؛

6 - جميع التعويضات والمنح وجميع ما يضاف أو يلحق بالأجور والرواتب كتعويضات عائلية؛

7 - رأس مال الوفاة المؤسس بالمرسوم رقم 2.98.500 الصادر في 14 من شوال 1419 (فاتح فبراير 1999) يحدث بموجبه نظام رصيد للوفاة لفائدة ذوي حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين والأعوان التابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة ؛

8 - المعاشات المدنية للدولة المؤسسة بالقانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) باستثناء ما أشير إليه في الشروط المقررة في الفصل 39 من القانون المذكور.

9 - المعاشات العسكرية المنظمة بالقانون رقم 013.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) باستثناء ما أشير إليه في الشروط المقررة في الفصل 42 من القانون المذكور.

10 - معاشات التقاعد أو العجز الممنوحة من القطاع الخاص ولو كان المستفيد منها لم يشارك في إنشائها بمبالغ سبق دفعها. ومع ذلك يجوز حجز وتحويل هذه المعاشات بنفس الشروط والحدود الخاصة بالأجور. ويجوز أن يصل الحد القابل للحجز والتحويل لفائدة المؤسسات الصحية أو بيوت إيواء العجزة لاستيفاء مقابل العلاج أو إقامة بها إلى 50 في المائة إن كان صاحبها متزوجا وإلى 90 في المائة في الحالات الأخرى.

لا يقبل بصفة عامة التحويل والحجز جميع الأشياء التي يصرح القانون بعدم قابليتها لذلك.»

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 191

القرار عدد 630

المؤرخ في : 7/5/2008

الملف التجاري الملف 1139/3/2/2007 عدد

أصل تجاري - إنذار - تصرف قانوني - توجيهه لشخص متوفى (لا)

إن الإنذار كتصرف قانوني يجب توجيهه ضد ذي أهلية ليترتب عنه الآثار القانونية، وأن توجيه الإنذار بإفراغ أصل تجاري لشخص متوفى لا يترتب عنه أي أثر ولو مارس ورثته دعوى الصلح ودعوى المنازعة موضوع الفصلين 32 و 6 من 2/5/1955. (عدل 2016)

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - جميع الحقوق محفوظة
لمركز النشر و التوثيق القضائي ص 226

القرار عدد 571

المؤرخ هـ : 18/6/2008

الملف الإداري عدد : 2339/4/2/2006 .

جمارك - رسوم جمركية - اختصاص المحاكم الإدارية (نعم) - غرامات (لا).

تختص المحاكم الإدارية في المنازعات المتعلقة بالرسوم الجمركية

دون الغرامات المترتبة عن المتابعات الجمركية الجزرية والتي يرجع

النظر في المنازعات الناشئة عنها إلى المحاكم الجزرية.

المحاضر الجمركية التي تتمتع بالقوة الثبوتية إلى أن يطعن فيها
بالزور هي المحاضر المستوفية للشروط الشكلية المنصوص عليها بالمادة
242 من مدونة الجمارك ومن بينها توقيع المعني بالأمر أو من يمثله على
هذه المحاضر أو الإشارة إلى رفضه التوقيع.

استصدار إدارة الجمارك لحكم جنحي قضى لفائدتها بغرامة عن المخالفة الجمركية المنصبة
حول نفس الواقعة التي فرضت من أجلها رسوما جمركية يحول دون إمكانية فرض هذه الرسوم
بصرف النظر عن مآل المتابعات الجزرية والحكم الصادر بشأنها.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 235

القرار عدد 631

المؤرخ في : 9/7/2008

الملف الإداري عدد : 269/4/3/2007

مقال استئنافي - عدم بيان الموطن - جواب المستأنف عليه - لا بطلان بدون ضرر.

لا بطلان بدون ضرر هي الواجبة التطبيق.

عدم التنصيص على أي جزاء على مخالفة مقتضيات الفصل 142 من قانون المسطرة المدنية
يترتب عنه تطبيق مقتضيات الفصل 49 من نفس القانون القاضي بأنه لا بطلان بدون ضرر.
جواب الطاعن عن المقال الاستئنافي مع استئناف فرعي يجعل الغاية من استدعائه بموطنه
المختار متحققة والقضاء بعدم قبول الاستئناف بعلّة عدم بيان موطن الطاعن أو محل إقامته
يشكل تأويلا خاطئا لمقتضيات الفصل 142 المشار إليه.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 282

القرار عدد 979

المؤرخ في : 22/10/2008

الملف الاجتماعي عدد 2008/85

حوادث الشغل - قرار استئنافي - عدم الإشارة إلى اسم ممثل النيابة العامة - بطلان.

يجب حضور النيابة العامة وتقديم مستنتاجاتها في القضايا المتعلقة بحوادث الشغل تحت طائلة بطلان القرار الذي لم يشر إلى اسم ممثل النيابة العامة ضمن مشتملاته.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - جميع الحقوق محفوظة
لمركز النشر و التوثيق القضائي ص 315

القرار عدد 2/134

المؤرخ في : 23/1/2008

الملف الجنائي عدد 2007/6509 .

حادثة سير - قرار - توزيع المسؤولية - تناقض في التعليل - تعويض - تحريف الوقائع.

التنصيص في حيثيات القرار بأن الضحية يتحمل ثلث المسؤولية والمتهم الثلثين، وفي منطوقه عكس ذلك يعتبر تناقضا في التعليل وخرقا للفصلين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية.

عدم استجابة المحكمة لطلب الطاعن المتعلق بالتعويض عن الألم والتشويه المحكوم بهما ابتدائيا، واعتباره طلبا جديدا يعد تحريفا مؤثرا في الواقع الثابت من مذكرة المطالب المدنية الختامية المقدمة للمحكمة الابتدائية والتي تضمنت تعويضا عن الألم وعن التشويه

بناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية فإنه تبطل الأحكام والقرارات إذا لم تكن معللة، أو إذا كانت تحتوي على تعليلات متناقضة كما أن تحريف الوقائع المؤثر يوازي انعدام التعليل.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 361

القرار الصادر بغرفتين عدد 651

المؤرخ في : 7/5/2008

الملف التجاري عدد : 1143/3/1/2006

أصل تجاري - تسيير حر - عقد رضائي (نعم) - عدم نشره وشهره - بطلانه (نعم)

عقد التسيير الحر للأصل التجاري هو عقد رضائي لا يشترط لانعقاده شكل خاص، خلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لبيعه أو رهنه الذي اشترط المشرع أن يتم بعقد مكتوب.

عقد التسيير الحر للأصل التجاري إن لم يتم شهر ونشر مستخلصه يعد باطلا بين طرفيه فقط، ولا يواجه الأغيار بذلك.

لكن، حيث إنه بصرف النظر عن مناقشة كون عقد التسيير الحر للأصل التجاري هو عقد رضائي لا يشترط لانعقاده شكل خاص، خلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لبيعه الذي اشترط المشرع أن يتم بعقد رسمي أو عرفي عملا بأحكام المادة 81 من م ت، فإنه (عقد التسيير) إن لم يتم نشر مستخلصه بالجريدة الرسمية أو تلك المخول لها نشر الإعلانات القانونية، ولم يقع قيده بالسجل التجاري كما تقضي بذلك المادة 153 من نفس المدونة، فهو يعد باطلا بين طرفين، دون مواجهة الأغيار بذلك، حسب المادة 158 من القانون نفسه، على اعتبار أن شهر العقد الذي يعد وسيلة لإعلانه بنية الاحتجاج بمضمونه وبالحقوق الناشئة عنه قبل الغير، ليس هو الشكلية التي تكون شرطا لانعقاده، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه التي ثبت لها ان عقد التسيير الحر موضوع النزاع لم يتم نشره وقيده طبقا للقانون، ولم يدع أحد طرفيه خلاف

ذلك، ردت ما أثير أمامها " بأن المادة 158 من م ت تنص بصريح العبارة على أن كل عقد تسيير حر مبرم مع المالك أو مستغل الأصل التجاري ومالكه الذي لم يحترم الشروط المنصوص عليها ومنها شرط نشر مستخلصه، يعد باطلا في مواجهتها ولا يضر به الأغيار "، فتكون بتأييدها للحكم الابتدائي القاضي بطرد المدعى عليهم من الملهى محل النزاع، قد بنتت في حدود ما هو معروض عليها، دون أن تتناقض في تعليلها السالف الذكر، الذي يبرر لوحده دون بقية التعليقات المنتقدة الأخرى منطوق قرارها الذي أتى معللا بشكل سليم، والوسيلتان على غير أساس.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - جميع مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 53

المؤرخ في 2008/2/20 القرار عدد 688

الملف المدني عدد : 2162/1/3/2006

تحفيظ - مسجد - وقف عام - الحبس لا يطهر بالتحفيظ.

إن المسجد وكل وقف عليه، هو بطبيعته وقف عام في حين ينصرف الوقف الخاص إلى الحبس المعقب الذي ينقلب إلى وقف عام إذا انقطع نسل المعقب عليه.

الحبس لا يطهر بالتحفيظ، فيمكن للجهة المحبس عليها أن ترفع الدعوى بشأن الحبس ولو كان في طور التحفيظ بل حتى ولو حصل تحفيظه لأن ثبوت حبسه يبطل تحفيظه.

ومن جهة ثانية فإن الحبس لا يطهر بالتحفيظ، فيمكن للجهة المحبس عليها، وفي نازلة الحال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن ترفع الدعوى بشأن الحبس ولو كان في طور التحفيظ بل حتى ولو حصل تحفيظه لأن ثبوت حبسيته يبطل تحفيظه ومن جهة أخرى فإن تأثير مسطرة التحفيظ على النزاع بشأن العقار المراد تحفيظه يخص المتعرض وحده لما للتحفيظ من أثر التطهير لكل حق سابق عليه ولما قيد المشروع به إجراء التعرض في الأجل القانوني، ويبقى

طالب التحفيظ في حل من كل ذلك ومن تم فإن الدفع بعرض النزاع في شكل تعرض يخص مصلحة طالب التحفيظ وحده وإثارته من الطالب رغم كونه متعرضا لا مصلحة له فيه،

والمحكمة حينما صرفت النظر عن الدفع المذكور لعدم تأثيره على قضاءها حسبما أشير إليه أعلاه، تكون قد ركزت قضاءها على أساس من القانون وعلته تعليلا كافيا دون خرق لمقتضيات الظهير المتعلق بالتحفيظ العقاري المستدل به، وبذلك جاء القرار معللا تعليلا كافيا وتبقى ما بالوسيلة بجميع فروعها على غير أساس.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 69 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 132

القرار عدد 149

المؤرخ في : 1/3/2006

الملف الإداري عدد 2005/987

حكم - بيانات جوهرية في الأحكام - نظام عام - إبطال الحكم - نعم

يترتب عن عدم بيان إسم هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم أو الأمر واسم كاتب الضبط وتوقيعه الإبطال لتعلق مشتملات الأحكام بالنظام العام.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 69 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 214

القرار عدد 2854 (*)

المؤرخ في : 23/7/2008

الملف المدني عدد : 1696/1/1/2004

حق الملكية - وكالة مزورة - بيع أول - إدانة بالتزوير - حماية المالك الأصلي (نعم) - بيع
ثان - مشتر حسن النية (لا)

إذا كان حق الملكية مضمونا فإن الأولى بالحماية هو المالك الحقيقي ونتيجة لذلك لا مجال
للاستدلال بحسن نية المشتري طالما أن الوكالة التي انعقد البيع الأول على أساسها ثبتت

زوريتها بمقتضى قرار جنحى بات، وأن ما بنى على التزوير لا يترتب عنه أي أثر قانوني سواء بالنسبة للمتعاقدين أو لخلفائهما.

إن الالتزام الباطل لا يمكن أن ينتج أي أثر إلا استرداد ما دفع بغير حق تنفيذاً له، وما بنى على باطل فهو باطل، وأنه لانعدام إرادة المدعي في إبرام الوكالة تكون هذه الأخيرة باطلة، مما تكون معه العقود المبرمة لاحقاً تأسيساً على عقد الوكالة باطلة وكذا جميع إجراءات تسجيلها.

أنظر : توجه أقرته محكمة التعقيب التونسية في قرارها عدد 2556 صادر في 13 مارس 1979 :

" بيع نفس العقار بعقده ثانياً فاقدة لركن المحل وباطلة ولو وقع ترسيمه بالسجل العقاري طالما أن محل البيع لم يعد في ملك البائع" معتمدة على القانون المدني مع أن الفصلين 305 و308 من مجلة الحقوق العينية التونسية تعادلها مقتضيات الفصل 66 من قانون التحفيظ العقاري ، صيغة محينة بتاريخ 23 يناير 2014 ظهير شريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.177 في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) - الجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432 (24 نوفمبر 2011)، ص 5575.

أنظر قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

القسم الخامس: بطلان الالتزامات وإبطالها

الباب الأول: بطلان الالتزامات

الفصل 306

الالتزام الباطل بقوة القانون لا يمكن أن ينتج أي أثر، إلا استرداد ما دفع بغير حق تنفيذاً له.

ويكون الالتزام باطلاً بقوة القانون:

1 - إذا كان ينقصه أحد الأركان اللازمة لقيامه؛

2 - إذا قرر القانون في حالة خاصة بطلانه.

الكتاب الثاني: في مختلف العقود المسماة وفي أشباه العقود التي ترتبط بها

القسم الأول: البيع

الباب الأول: البيع بوجه عام

الفرع الأول: في طبيعة البيع وأركانه

الفصل 485

بيع ملك الغير يقع صحيحاً:

1 - إذا أقره المالك؛

2 - إذا كسب البائع فيما بعد ملكية الشيء.

وإذا رفض المالك الإقرار، كان للمشتري أن يطلب فسخ البيع. وزيادة على ذلك، يلتزم البائع بالتعويض، إذا كان المشتري يجهل، عند البيع أن الشيء مملوك للغير.

ولا يجوز إطلاقاً للبائع أن يتمسك ببطلان البيع بحجة أن الشيء مملوك للغير.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 69 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 15

القرار عدد 328

المؤرخ في : 23/1/2008

الملف المدني عدد : 1523/1/2/2006

إختصاص نوعي - حكم باختصاص المحكمة التجارية - استئنافه أمام محكمة الاستئناف
(لا) - المجلس الأعلى (محكمة النقض) (نعم)

تعتبر القواعد المتعلقة باختصاص النوعي من قبيل النظام العام، تثيره المحكمة تلقائياً.

وبناء على الفصل 13 من القانون رقم 41-90 المحدث للمحاكم الإدارية، فإن الأحكام
الصادرة عن المحاكم الإدارية أو أية جهة قضائية عادية، في شأن الاختصاص النوعي،
تستأنف أمام المجلس الأعلى (محكمة النقض) .

بناء على الفصل 12 من القانون رقم 41-90 المحدث للمحاكم الإدارية، وبموجبه، فإن
القواعد المتعلقة باختصاص النوعي تعتبر من قبيل النظام العام... وعلى الجهة القضائية
المعروضة عليها القضية أن تثيره تلقائياً.

ظهير شريف رقم 1.91.225 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

إحداث المحاكم الإدارية وتركيبها

المادة 1

تحدث محاكم إدارية تحدد مقارها ودوائر اختصاصها بمقتضى مرسوم.

وتسري على قضاة المحاكم الإدارية أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.74.467 الصادر في 26 من شوال
1394 (11 نوفمبر 1974) بتحديد النظام الأساسي للقضاة، مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فيه باعتبار خصوصية
المهام المنوطة بقضاة المحاكم الإدارية.

الفصل الثالث

أحكام مشتركة

المادة 12

تعتبر القواعد المتعلقة باختصاص النوعي من قبيل النظام العام، وللاطراف أن يدفعوا بعدم الاختصاص النوعي في جميع
مراحل إجراءات الدعوى، وعلى الجهة القضائية المعروضة عليها القضية أن تثيره تلقائياً.

المادة 13

إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية وجب عليها أن تبث فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع.

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام المجلس الأعلى (محكمة النقض) الذي يجب عليه أن يبت في الأمر داخل أجل ثلاثين يوما يبتدئ من تسلم كتابة الضبط به الملف الاستئناف.

.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 69 - جميع الحقوق محفوظة
لمركز النشر و التوثيق القضائي ص 34

القرار عدد 1467

المؤرخ في : 2/5/2007

الملف المدني عدد : 4477/1/5/2006

وعد بالبيع - تحفيظ العقار - إعمال الالتزام .

لما كان الوعد بالبيع حق شخصي للموعد له إزاء الواعد، فإنه لا يخضع لمقتضيات
الفصلين 83 و84 من ظهير التحفيظ العقاري، وبذلك فهو غير مشمول بقاعدة التطهير
المنصوص عليها في الفصل 2 من ظهير التحفيظ (حين) المذكور التي تظل قاعدة خاصة
بالحقوق العينية العقارية القابلة للتسجيل في الرسم العقاري، ولا تتعداها للحقوق
الشخصية الملقاة على المالك للعقار المراد تحفيظه، والتي تظل ملزمة له ولو حفظ العقار
الموعد ببيعه، أو كانت هذه الحقوق قد نشأت قبل التحفيظ.

.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 69 - جميع الحقوق محفوظة
لمركز النشر و التوثيق القضائي ص 89

القرار عدد 797

المؤرخ في : 18/7/2007

الملف التجاري عدد 2006/866

شيك وسيلة أداء - لزوم توفر السبب - نعم -

لئن كان يعتبر الشيك أمرا ناجزا بأداء مبلغ معين من المال للمستفيد، فهو ككل التزام يتطلب
لصحته في علاقة الساحب بالمستفيد أن يكون له سبب حقيقي ومشروع.

لكن، حيث إن الشيك ولئن كان يعتبر أمرا ناجزا بأداء مبلغ معين من المال إلى المستفيد فإنه ككل التزام يتطلب لصحته في علاقة الساحب بالمستفيد أن يكون له سبب وأن يكون حقيقيا ومشروعا والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه التي اعتبرت أنه يتعين التأكد من صحة السبب بما جاءت به من أنه "إذا وقع نزاع بين الساحب والحامل حول الالتزام الذي بسببه أنشئ الشيك فإنه من اللازم التأكد من صحة هذا السبب، ومن تحقق محل الالتزام ليكون مقابل الوفاء مستحقا" تكون قد سايرت المبدأ المذكور، وبخصوص الإثبات فإن المحكمة وخلافا لما نعاه الطالب لم تعتبر أنه باعتباره مستفيدا هو الملزم بإثبات وجود السبب ومشروعيته وإنما استخلصت ذلك من عدم منازعته في سبب الالتزام المتمسك به من المطلوب وعدم إثباته تنفيذ ما التزم به مقابل تسلم الشيكين واكتفائه بالتمسك بكون الشيك وسيلة أداء وأنه لا مجال للبحث عن سببه وهو تعليل غير منتقد مما جاء معه قرارها غير خارق لأي مقتضى ومرتكزا على أساس ومعللا بشكل سليم والوسيلة على غير أساس إلا فيما هو خلاف الواقع فهو غير مقبول.

لكن، حيث إنه وخلافا لما ورد في موضوع الوسيلة فإن المحكمة مصدره

القرار المطعون فيه لم تستند فيما ذهبت إليه إلى صدور حكم ببراءة المطلوب

محمد ضربيبينة من جنحة إصدار شيك بدون رصيد بل إنها استخلصت ذلك من

خلال عدم منازعة الطالب في سبب الالتزام المتمسك به من طرف المطلوب كأساس لإصدار الشيكين وهو التزامه (الطالب) بالتوسط له (المطلوب) لتسوية النزاع بينه وبين إدارة جهاز استثمار مياه النهر الصناعي العظيم بليبيا وعدم إدلائه بما يفيد تنفيذ ما التزم به والوسيلة غير مقبولة.

على المتهم أن يمارس حقه في إبداء ملاحظاته بشأن الخبرة أمام قاضي التحقيق طبقا للمادة 196 من قانون المسطرة الجنائية، ومن جهة ثانية لا وجود لأي نص يمنع من إسناد الخبرة لخبير غير مقيد بجدول الخبراء، مادامت ضرورة البحث والتحقيق تستدعي ذلك، وما دام الخبير قد أدى اليمين القانونية قبل إنجاز مهمته، علما بأنه في جميع الأحوال تبقى الخبرة خاضعة لسلطة المجلس الأعلى (محكمة النقض) التقديرية.

قانون المسطرة الجنائية صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو 2019

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

الباب الثامن: أوامر قاضي التحقيق

إذا صدر القرار بإجراء الخبرة من قاضي التحقيق، يجب تبليغه إلى النيابة العامة والأطراف، ويشار في التبليغ إلى اسم الخبير وصفته، ويضمن فيه نص المهمة التي كلف بها.

لا يقبل القرار الصادر بإجراء الخبرة الطعن بالاستئناف.

غير أنه يمكن للنيابة العامة وللأطراف أن يبدوا ملاحظاتهم خلال الثلاثة أيام الموالية لتاريخ التبليغ، ويمكن أن تتعلق هذه الملاحظات إما باختيار الخبير وإما بالمهمة المنوطة به.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 69 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 238 .

من قرارات المجلس الأعلى (محكمة النقض)

بجميع غرفه

القرار عدد : () 1667/7/08

المؤرخ في : 01/07/2008

الملف الجنائي عدد 08/8679

مفاتيح القرار :

تبيد أموال عامة - مشاركة في التزوير - استغلال النفوذ - دفوع شكلية - دفع بإحضار أصول الوثائق - امتياز قضائي - طعن في قرارات قاضي التحقيق أمام المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الغرفة الجنائية بنفس المجلس - المجلس الأعلى (محكمة النقض) - (نعم) -

تقادم استغلال النفوذ - بداية سريانه - إعفاء من المنصب (نعم) إبطال

المتابعة - دفع موضوعي (نعم) - دفع بعدم وجود متضرر - محاضر

التحقيق - شروط استبعادها - خبرة - حضور النيابة في المداولة بشأن

الإدانة والعقوبة (لا) - عامل صاحب الجلالة - مركزه القانوني - مسؤولية

العامل السياسية - مسؤولية العامل الجنائية - صفقات عمومية - شروطها

- إتفاق مباشر - شروطه - مصادرة - قابلية القرار للطعن بالنقض (لا).

يجب أن تستجيب الأعمال المبرمة الصفقات العمومية بشأنها إلى نوع

ومدى الحاجيات الواجب سنها، وأن تحدد بكل دقة سواء في كنانيش التحملات، أو في كنانيش الشروط الإدارية، أو في الملف التقني الوسائل البشرية والتقنية وتاريخ وأهمية الأعمال المنجزة وعناصر تأليف الثمن ونوعية ومحتوى هذه الأعمال وغيرها قبل الالتجاء إلى أية منافسة أو مفاوضة وذلك لمنح الفرصة أمام الجميع على قدم المساواة لتقديم خدماتهم واقتراحاتهم.

يجب لإبرام عقد الصفقات بالاتفاق المباشر توفر مجموعة من الشروط منها ضرورة بيان الأمر بالصرف المساعد (المتهم) لأسباب الصفة المستعجلة، وأن يكون اختيار الممول أو المقاول تقتضيه الحاجة التقنية، وأن يكون منتما لإحدى المهن التابعة للأشغال المراد تحقيقها، وأن تخضع بنود العقد إلى سابق إشهار بجميع الوسائل الملائمة. وإذا لم يثبت للمحكمة

أن المتهم احترام هذه الشروط أو عاين عدم وجودها فإن ذلك يؤكد النية الجرمية في إرادته منح الصفقة لجهة دون غيرها ومس بمبدأ المساواة بين المقاولين في الولوج إلى الطلبات العمومية.

في الدفع المتعلق بإبطال الخبرة المالية

حيث إنه فضلا عن أن ما يدفع به المتهم بخصوص الخبرة يشكل في جزء منه

دفعاً ينصرف إلى تقييم وسائل الإثبات المعروضة على المجلس - الأعلى (محكمة النقض) - ، فإنه من جهة كان على المتهم أن يمارس حقه في إبداء ملاحظاته بشأن الخبرة أمام قاضي التحقيق طبقاً للمادة 196 من قانون المسطرة الجنائية، ومن جهة ثانية لا وجود لأي نص يمنع من إسناد الخبرة لخبير غير مقيد بجدول الخبراء، مادامت ضرورة البحث والتحقيق تستدعي ذلك، وما دام الخبير قد أدى اليمين القانونية قبل إنجازه لمهمته، علماً بأنه في جميع الأحوال تبقى الخبرة خاضعة لسلطة المجلس الأعلى (محكمة النقض) التقديرية.

وحيث إن باقي الدفوع المثارة ليست منتجة في الدعوى ولا أثر لها على سلامة القرار فضلا على سبقية البت فيها من طرف الغرفة الجنائية ابتدائياً بمقتضى القرارين المستقلين المذكورين واللذين أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما.

ب - في الدفع بتقادم المشاركة في تزوير محرر رسمي واستعماله وتبديد أموال عامة والمشاركة في ذلك:

حيث دفع المتهم بتقادم هذه الجرائم لكونها مجرد جنح، ولكون المدة الفاصلة بين تاريخ ارتكابها وتاريخ أول إجراء قضائي بشأنها يتجاوز مدة تقادم الجرح المحددة حسب المادة الخامسة من قانون المسطرة الجنائية في خمس سنوات (أربع سنوات) .

وحيث لما كانت عقوبة هذه الجرائم تتحدد حسب الفصول 241، 353، 356 من القانون الجنائي إما في السجن المؤبد أو في السجن المؤقت من خمس إلى عشرين سنة أو من خمس إلى عشر سنوات، فإنها تعتبر طبقاً للفصلين 111 و16 من نفس القانون من الجنايات التي لا تتقادم إلا بمضي عشرين سنة كاملة عن تاريخ ارتكابها.

وحيث إنه فضلاً عما سبق توضيحه في موضوع التقادم فإن المدة الفاصلة بين 18 يوليوز 1995 تاريخ ارتكاب فعل التزوير في محرر رسمي واستعماله بمناسبة بناء مقر جماعة عين السبع وبين 17 يوليوز 2003 تاريخ أول إجراء قضائي في

القضية والمتجسد في إرسالية وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء عدد 403 س 03 ، والمدة الفاصلة بين تاريخ اقرار فعل التبديد المرتبط بمشروع الحسن الثاني للقضاء على دور الصفيح و31 يناير 2005 تاريخ اتخاذ أول إجراء قضائي بشأنه، والمتجلي في مطالبة الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بإجراء تحقيق فيه، لا يصلان مدة تقادم الجنايات مما يجعل الدفع بتقادم ما ذكر من جرائم مردوداً.

في الدفع بإبطال المتابعة لانعدام الفاعل الأصلي محرر محضر الحكم على العروض، والدفع بعدم توافر صفة الرسمية في المحضر المذكور، والدفع بانتفاء قيمة المعدات.

حيث إنه لما كان البت في الدفع بانعدام الفاعل الأصلي المحرر لمحضر الحكم على العروض والدفع بعدم توافر صفة الرسمية في هذا المحضر، ينصرفان إلى مناقشة العنصر المادي لفعل التزوير، وصور المشاركة فيه، وإلى مناقشة نوع

الورقة التي انصب عليها هذا التزوير، وكان الدفع بانتفاء قيمة المعدات يفتضي مناقشة العناصر المكونة لجريمة تبديد أموال عامة، فإن هذه الدفوع تظل بطبيعتها دفوعاً موضوعية، لا يستقيم التمسك بها ولا البت فيها قبل الفصل في الجوهر، مما يستدعي إرجاء البت فيها مع الموضوع.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 68 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 114

القرار عدد 1219

المؤرخ في : 29/11/2006

الملف المدني عدد : 205/3/2/03

الإندار العقاري - بياناته - مسطرة لا تتجزأ (نعم)

الإندار العقاري لا ينتج آثاره إلا إذا صحت جميع بياناته سواء بالنسبة للأشخاص المبلغ لهم، أو بالنسبة لأجزاء العقار المرهون، وكذا مبلغ الدين ومن ثم لا يمكن تجزئته.

لكن، حيث إن الإندار العقاري الذي هو أساس مسطرة تحقيق الرهن والتنفيذ على العقار المرهون لا يمكن أن ينتج آثاره إلا إذا صحت جميع بياناته سواء

بالنسبة للأشخاص المبلغ لهم أو بالنسبة لأجزاء العقار المنصب عليه أو مبلغ

الدين، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه التي ثبت لها أن الإندار العقاري

الموجه للمطوبين شمل كافة أجزاء العقار بما في ذلك الجزء المملوك للسيدة

الهاشمية الاسماعيلي التي ثبت عدم مديونيتها لفائدة الطالب فقضت ببطلانه

تكون قد راعت مجمل ذلك معتبرة وعن صواب أن الإندار العقاري مسطرة لا

تتجزأ مما يكون معه قرارها غير خارق لأي مقتضى والوسيلة على غير أساس.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 68 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 192

القرار عدد 529

المؤرخ في : 22/6/2005

الملف الإداري عدد : 1262/4/1/2005

الرسوم والمكوس الجمركية - العقوبات المالية - الاختصاص النوعي

إن الرسوم والمكوس الجمركية المفروضة بقرار عن الأمر بالصرف، تماثل الضرائب، وتستخلص طبقاً لمسطرة تحصيل الديون العمومية، وهي غير العقوبات المالية التي تصدرها المحاكم العادية عن الجرح والمخالفات الجمركية، وتكون المحاكم الإدارية هي المختصة للبت في المنازعات المتعلقة بها.

حيث إن الرسوم والمكوس الجمركية تستخلص طبقاً لمسطرة التحصيل

المنصوص عليها في القانون رقم 97.15 المتعلق بتحصيل الديون العمومية حسب نص المادة الثانية منه كما تخضع تلك الرسوم للشروط الخاصة المحددة في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة (الفصل 92 وما يليه) وهي رسوم تفرض بقرار عن الأمر بالصرف وتماثل الضرائب بصفة عامة وهي غير العقوبات المالية التي تصدرها المحاكم العادية عن الجرح والمخالفات الجمركية وأن المحاكم الإدارية هي المختصة بالنزاعات المتعلقة بالضرائب والرسوم المماثلة لها ومنها الرسوم الجمركية.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 68 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 239

القرار عدد 8/2236

المؤرخ في : 12/7/2006

الملف الجنحي عدد 2002/21286

قذف - استدعاء - بيانات الاستدعاء - متابعة - بطلانها

إن مقتضيات الفصلين 72 و 73 من قانون الصحافة قبل تعديلها بظهير 2002/10/3 (عدل) صريحة في أن دعوى القذف سواء أقامتها النيابة العامة أو الطرف المدني يجب أن تبلغ إلى المتهم عن طريق استدعاء يتضمن التهمة الموجهة وتحديد صفتها والنص القانوني الواجب التطبيق وذلك ليتمكن هذا الأخير من عرض الوقائع موضوع المتابعة أمام المحكمة

والإدلاء بالحجة التي تثبت حقيقتها وأن خلو الاستدعاء من البيانات المذكورة يترتب عنها جزاء بطلانه، فإن المقصود بطلب الحضور هو الاستدعاء وليس طلب الادعاء. ولما كانت المتابعة تؤسس لقبولها على الاستدعاء المتضمن للبيانات الواجبة تحت طائلة البطلان فإن بطلان هذا الاستدعاء يؤدي حتما إلى بطلان المتابعة.

الجريدة الرسمية بتاريخ 15 أغسطس 2016 قانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر،

— ظهير شريف بتاريخ 2016 / 8 / 15

بشأن تنفيذ القانون رقم 13.88 المتعلق بالصحافة والنشر.

المادة (97) : تحرك الدعوى العمومية باستدعاء تبليغه النيابة العامة أو الطرف المدني قبل تاريخ الجلسة بـ 15 يوما على الأقل يتضمن هوية مدير النشر وتحديد التهمة الموجهة إليه ويشار إلى النص القانوني الواجب تطبيقه على المتابعة، وإلا ترتب على ذلك بطلان الاستدعاء. وإذا قدم الاستدعاء بناء على طلب من المشتكي وجب أن يتضمن الاستدعاء بيان مقر سكنى المشتكي في المكان الذي يوجد به مقر المحكمة المعنية أو بيان محل المخابرة معه، ويبلغ هذا العنوان للنيابة العامة والمشتكي به. تبت المحكمة في جميع الأحوال داخل أجل أقصاه 90 يوما من تاريخ التبليغ القانوني للاستدعاء. يقدم الاستئناف وفق الشروط والكيفيات والأجال المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية، وتبت محكمة الاستئناف في جميع الأحوال داخل أجل أقصاه 60 يوما من تاريخ تقديم الاستئناف.

المادة (98) : إذا طالبت النيابة العامة بإجراء بحث تعين عليها أن تحدد في طلبها بيان ووصف الوقائع التي ستشكل موضوع البحث وإلا ترتب عن ذلك بطلان المتابعة. لا يمكن بموجب هذا القانون إيقاف المشتبه فيه أو اعتقاله احتياطيا.

المادة (99) : تكون الشكاية لازمة لتحريك المتابعة في حالة القذف أو السب أو المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو المس بالحق في الصورة وفقا للمقتضيات التالية: 1- في حالة القذف أو السب الموجه إلى الأفراد المنصوص عليهم في المادة 85 من هذا القانون، فإن المتابعة لا يقع إجراؤها إلا بشكاية من الشخص الموجه إليه القذف أو السب، غير أنه يمكن للنيابة العامة تحريك المتابعة تلقائيا في حالة القذف أو السب الموجه إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب أصلهم أو انتمائهم أو عدم انتمائهم إلى عرق أو وطن أو جنس أو دين معين؛ 2- في حالة القذف أو السب الموجه إلى المجالس والهيئات القضائية والمحاكم وغيرها من الهيئات المبينة في المادة 84 أعلاه فإن المتابعة لا تقع إلا بعد مداولة تجريها المجالس والمحاكم والهيئات المذكورة في جلسة عامة والمطالبة بالمتابعة وإذا لم يكن للهيئة جلسة عامة فتجري المتابعة بشكاية من رئيس الهيئة؛ 3- في حالة القذف أو السب الموجه إلى عضو من أعضاء الحكومة تجرى المتابعة بشكاية من المعنيين بالأمر بوجهونها مباشرة إلى رئيس الحكومة الذي يحيلها على وكيل الملك المختص؛ 4- في حالة القذف أو السب الموجه إلى الموظفين أو الأشخاص المسندة إليهم مباشرة السلطة العمومية تقع المتابعة بشكاية منهم أو من السلطة الحكومية التي ينتسب إليها الموظف، يوجهها إلى وكيل الملك المختص أو بواسطة استدعاء مباشر أمام المحكمة المختصة؛ 5- في حالة القذف الموجه إلى عضو مستشار أو شاهد فإن المتابعة لا تقع إلا بشكاية العضو أو الشاهد؛ 6- في حالة الإساءة إلى الكرامة أو السب المقررين في المادتين 81 و 82 المشار إليهما أعلاه، فإن المتابعة تقع إما بطلب من سفارة الدولة الأجنبية أو من رئيس الحكومة المغربية؛ 7- في حالة المس بالحياة الخاصة للأفراد أو الحق في الصورة المنصوص عليها في المادة 89 أعلاه، فإن المتابعة لا تقع إلا بشكاية من الشخص الذي تعرض للمس بحياته الخاصة أو بحقه في الصورة؛ 8- في حالة القذف أو السب المقرر في المادة 88 أعلاه والموجه في حق الأموات إذا كان قصد مرتكبيه يهدف إلى الإساءة إلى شرف واعتبار الورثة الأحياء، لا تقع المتابعة إلا بشكاية شخص واحد أو أكثر من ذوي الحقوق.

المادة (100) : علاوة على الأسباب المحددة قانونا، تسقط الدعوى العمومية بسحب الشكاية من طرف المشتكي إذا كانت لازمة لتحريكها.

المادة (101) : تتقدم الدعوى العمومية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي 6 أشهر كاملة تبتدئ من يوم ارتكاب الفعل موضوع المتابعة. ينقطع ويتوقف أمد تقدم الدعوى العمومية وفق مقتضيات المادة 6 من قانون المسطرة

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي ماي 2007 - العدد 67 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 280

القرار عدد 4/792

المؤرخ في : 19/4/2006

الملف الجنحي عدد : 05/18865

امتياز - ضباط الشرطة القضائية - محاضر - قوتها الثبوتية - مصادرة.

الفصل 268 من قانون المسطرة الجنائية خص الأشخاص المتمتعين بصفة ضباط الشرطة القضائية بمسطرة خاصة إذا ما نسب إليهم فعل يعد جنائية أو جنحة وذلك بمنح الاختصاص في إجراء البحث معهم إلى الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التي يزاولون مهامهم بدائرة نفوذها إذا ظهر له ذلك ضروريا.

بطلان المحاضر المنجزة في حقهم من طرف الشرطة القضائية خرقا لهذا الاختصاص (نعم)
لكن حيث إنه بالرجوع إلى القرار يتبين أنه علل ما قضى به في هذا الصدد بالقول : (حيث ينص الفصل 751 من قانون المسطرة الجنائية على أن كل إجراء يأمر به هذا القانون ولم تثبت إنجازاه على الوجه المطلوب يعد كأنه لم ينجز.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي مارس 2007 - العدد 66 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 284

القرار عدد 274

الصادر بغرفتين بتاريخ : 2006/3/8

الملف التجاري عدد : 292/3/2/03

التحكيم - مقرر تحكيمى - تفسير بنود الاتفاق - خروج عن اختصاص المحكم (لا)

ليس في قانون المسطرة المدنية ما يحول دون المحكوم ضده استئنافاً من اللجوء إلى مسطرة الطعن بالنقض بعد أن سلك مسطرة الطعن بإعادة النظر، وأن سلوكه لأحد الطعنين لا يعتبر منه تنازلاً عن الطعن الآخر.

إن تفسير المحكمين لبنود الاتفاق ليس فيه أي خروج عن الاختصاص الموكول لهما، وتكون محكمة الاستئناف قد خرقت مقتضيات الفصلين 306 و321 من قانون المسطرة المدنية لما اعتبرت المقرر التحكيمي المراد تذييله بالصيغة التنفيذية مخالفاً للنظام العام مجرد تفسيره لبنود العقد. والحال أنه "اعتبر الاتفاقية المتنازع في شأنها عقد بيع مقيد بشرط إرادى محض يتعلق بتسديد الثمن متروك لإرادة المدعين الأصليين وهدهما، وبأن هذين الأخيرين لم ينفذاً الشرط المذكور ولم يتم أي عقد بيع نهائى بين الطرفين، ونتيجة لذلك لم ينشأ أي التزام قانونى على عاتق الطرفين وبأن مسطرة التحكيم تعتبر مسطرة تعسفية وكيدية تستوجب الحكم بالتعويض على من باشرها".

حيث ثبت صحة ما نعه الطالبان على القرار ذلك أن محكمة الاستئناف المطعون في قرارها اعتبرت في حيثيات قرارها أن ما ذهب إليه المقرر التحكيمي من أن اتفاقية 8 فبراير 1988 المبرمة بين الطرفين هو عقد بيع معلق على شرط إرادى وهو أداء المشتريين للثمن، هو بطلان ضمنى للاتفاق، وهو خارج الاختصاص الموكول للمحكمين وفيه مساس بالنظام العام ونتيجة لذلك اعتبرت قرار التحكيم باطلاً، في حين أن تفسير المحكمين لبنود الاتفاق ليس فيه أي خروج عن الاختصاص الموكول لهما وعليه فإن محكمة الاستئناف لما اعتبرت المقرر التحكيمي المراد تذييله بالصيغة التنفيذية مخالفاً للنظام العام مجرد تفسيره لبنود العقد تكون قد خرقت مقتضيات الفصلين 306 و321 المذكورين خرقاً أضر بالطاعنين وعرضت بالتالي قرارها للنقض.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي مارس 2007 - العدد 66
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 35

القرار عدد 1208

المؤرخ في : 27/4/2005

الملف المدني عدد : 886/1/3/2004

مسؤولية مدنية – إثبات الخطأ – عبء الإثبات – مالك الحمام – ظروف الاستحمام

من المقرر فقها وقضاء في المسؤولية العقدية أن المدين هو الذي يتحمل عبء الإثبات في حالة الالتزام الإيجابي أي القيام بعمل في حين يتحمل الدائن العبء المذكور إذا كان الالتزام سلبيا أي التزاما بالامتناع عن عمل.

وفي هذا الإطار يكون صاحب الحمام ملزما بتوفير العناية والظروف الملائمة ليتمكن المستحمون من الاستحمام بشكل طبيعي ويتحمل عبء إثبات كون أرضية الحمام كانت في حالة جيدة ونظيفة من بقايا المواد المسهلة للانزلاق والسقوط.

والمحكمة عندما اعتبرت المدعية سقطت بسبب بقايا الصابون الموجودة على أرضية الحمام وأصيبت بكسر في يدها هي المكلفة بالإثبات تكون قد قلبت عبء الإثبات وعللت قرارها تعليلا فاسدا.

التقرير السنوي لمحكمة النقض 2015 .

57 - عقار في طور الإنجاز – وصل بيع – بطلان البيع – استرداد ما دفع بغير حق وبدون تعويض.

لما كان التعاقد موضوع الدعوى تم على شكل وصل خلافا للمقتضيات الأمرة المنصوص عليها في الفصل 618-3 من ق. ل. ع، ولم يتم توثيقه من قبل إحدى الجهات المؤهلة قانونا لذلك، فإنه يكون باطلا بقوة القانون، ولا يترتب عنه سوى حق المشتري في استرداد ما دفع بغير حق وبدون تعويض عملا بالفصل 306 من ق. ل. ع.

- القرار عدد 69 الصادر بتاريخ 01 أبريل 2015 في الملف التجاري عدد 933/3/1/2014

.-

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفرع الرابع: بيع العقارات في طور الإنجاز

الفصل 1-618

يعتبر بيعا لعقار في طور الإنجاز كل اتفاق يلتزم بمقتضاه البائع بإنجاز عقار داخل أجل محدد ونقل ملكيته إلى المشتري مقابل ثمن يؤديه هذا الأخير تبعا لتقدم الأشغال.

يحتفظ البائع بحقوقه وصلاحياته باعتباره صاحب المشروع إلى غاية انتهاء الأشغال.

الفصل 2-618

يجب أن يتم بيع العقار في طور الإنجاز سواء كان معدا للسكنى أو للاستعمال المهني أو التجاري أو الصناعي أو الحرفي من طرف الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو الخاص طبقا لأحكام هذا الفرع، وذلك تحت طائلة البطلان.

الفصل 3-618

يجب أن يرد عقد البيع الابتدائي للعقار في طور الإنجاز إما في محرر رسمي أو في محرر ثابت التاريخ يتم توثيقه من طرف مهني ينتمي إلى مهنة قانونية منظمة ويخول لها قانونها تحرير العقود، وذلك تحت طائلة البطلان.

يحدد وزير العدل سنويا لائحة بأسماء المهنيين المقبولين لتحرير هذه العقود.

يقيد باللائحة المحامون المقبولون للترافع أمام محكمة النقض طبقا للقانون المنظم لمهنة المحاماة.

يحدد نص تنظيمي شروط تقييد باقي المهنيين المقبولين لتحرير هذه العقود.

يجب أن يتم توقيع العقد والتأشير على جميع صفحاته من لدن الأطراف ومن الجهة التي حررتة.

يتم تصحيح جميع الإمضاءات بالنسبة للعقود المحررة من طرف المحامي لدى رئيس كتابة الضبط للمحكمة الابتدائية التي يمارس المحامي بدائلتها في سجل خاص يحدد بمقتضى قرار صادر عن وزير العدل.

الفصل 3-618 مكرر

يجب أن يتضمن عقد البيع الابتدائي على الخصوص البيانات التالية :

1- هوية الأطراف المتعاقدة؛

2- محل المخابرة المتفق عليه مع وجوب الإخبار في حالة تغييره؛

3- رقم الرسم العقاري الأصلي للعقار المحفظ موضوع البناء أو مراجع ملكية العقار غير المحفظ مع تحديد الحقوق العينية والتحملات والارتفاقات الواردة على العقار؛

4- تاريخ ورقم رخصة البناء؛

5- موقع العقار محل البيع ووصفه ومساحته التقريبية؛

6- ثمن البيع النهائي للمتر المربع وكيفية الأداء أو ثمن البيع الإجمالي بالنسبة للبيع المتعلق باقتناء عقار في إطار السكن الاجتماعي كما هو محدد بالتشريع الجاري به العمل؛

7- أجل التسليم؛

8- مراجع ضمانة استرجاع الأقساط المؤداة في حالة عدم تنفيذ البائع للعقد أو ضمانة إنهاء الأشغال أو التأمين.

يودع البائع لدى محرر العقد، قصد الاطلاع، نسخا مطابقة للأصل من التصاميم المعمارية الحاملة لعبارة "غير قابل للتغيير" وتصاميم الإسمنت المسلح ونسخة من دفتر التحملات ونسخة من الضمانة البنكية أو أي ضمانة أخرى مماثلة أو التأمين.

وتقوم الضمانة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه بقوة القانون، وعلى الرغم من كل مقتضى مخالف، مقام أي حجز تحفظي يجريه المشتري في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون إذا كانت الضمانة المذكورة من شأنها أن تغطي الحقوق موضوع هذا الحجز التحفظي.

الفصل 3- 618 مكرر مرتين

يمكن للبائع والمشتري قبل تحرير العقد الابتدائي إبرام عقد تخصيص من أجل اقتناء عقار في طور الإنجاز يحزر إما في محرر رسمي أو محرر عرفي ثابت التاريخ وفقا للشكل المتفق عليه من الأطراف.

لا يجوز إبرام عقد تخصيص العقار في طور الإنجاز، تحت طائلة البطلان، إلا بعد الحصول على رخصة البناء.

يتضمن عقد التخصيص البيانات الواردة في البنود 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 المنصوص عليها في الفصل 618.3 مكرر أعلاه.

الفصل 3- 618 مكرر ثلاث مرات

يحق للمشتري التراجع عن عقد التخصيص داخل أجل لا يتعدى شهرا ابتداء من تاريخ إبرام عقد التخصيص.

يجب على البائع في حالة تراجع المشتري عن عقد التخصيص، أن يرجع للمشتري المبلغ المدفوع كاملا داخل أجل لا يتعدى سبعة أيام ابتداء من تاريخ ممارسة هذا الحق.

وتحدد صلاحية عقد التخصيص في مدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر غير قابلة للتجديد تؤدي لزوما إلى إبرام عقد البيع الابتدائي أو التراجع عن عقد التخصيص واسترجاع المبالغ المسبقة.

يودع البائع المبالغ المالية المؤداة من طرف المشتري عند إبرام عقود التخصيص، وذلك في الحدود المقررة في الفصل 6-618 أدناه في حساب بنكي خاص في اسم البائع. وتكون هذه المبالغ المالية المؤدعة غير قابلة للتصرف أو الحجز إلى حين انقضاء أجل حق التراجع المتعلق بكل عقد. وفي المقابل يتسلم المشتري وصلا بالإيداع.

القسم الخامس: بطلان الالتزامات وإبطالها

الباب الأول: بطلان الالتزامات

الفصل 306

الالتزام الباطل بقوة القانون لا يمكن أن ينتج أي أثر، إلا استرداد ما دفع بغير حق تنفيذا له.

ويكون الالتزام باطلا بقوة القانون:

1 - إذا كان ينقصه أحد الأركان اللازمة لقيامه؛

2 - إذا قرر القانون في حالة خاصة بطلانه.

الفرع الثاني: في تمام البيع

الفصل 488

يكون البيع تاما بمجرد تراضي عاقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء، وبتفاقيهما على المبيع والثلثين وشروط العقد الأخرى.

الفصل 489

إذا كان المبيع عقارا أو حقوقا عقارية أو أشياء أخرى يمكن رهنها رهنا رسميا، وجب أن يجري البيع كتابة في محرر ثابت التاريخ. ولا يكون له أثر في مواجهة الغير إلا إذا سجل في الشكل المحدد بمقتضى القانون.

.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 64
- 65 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 9

القرار عدد 673

المؤرخ في : 3/3/2004

الملف المدني عدد : 626/1/1/2003

حكم – وجوب صدوره من نفس الهيئة التي ناقشت القضية (نعم) – استبدال المستشار المقرر أثناء فترة المداولة (لا) .

يجب أن تصدر الأحكام من نفس الهيئة التي ناقشت القضية وحجزتها للمداولة، ويعتبر إخلالا بهذا المبدأ استبدال المستشار المقرر بعد حجز القضية للمداولة.

.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 43

القرار عدد 1180

المؤرخ في : 20/4/2005

الملف المدني عدد : 4008/1/7/2003

إبطال العقد - التزام - عقد بيع - ضمان عيوب الشيء المبيع.

الأشياء والأفعال والحقوق المعنوية الداخلة في دائرة التعامل تصلح وحدها لأن تكون محلا للالتزام، ويدخل في دائرة التعامل جميع الأشياء التي لا يحرم القانون صراحة التعامل بشأنها.

لما كان الطلب يرمى إلى إبطال العقد لكون هيكل السيارة - موضوع البيع - مزور حسبما أثبتته محضر الشرطة القضائية فإن السيارة لم تعد قابلة للتداول ولا أن تكون محلا للالتزام، والمحكمة حينما لم تلتزم حدود الطلب وقامت بتكييف الدعوى في إطار الفصل 553 من قانون الالتزامات والعقود المتعلق بضمان عيوب الشيء المبيع، تكون قد بنت قرارها على غير أساس.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفرع الثالث: محل الالتزامات التعاقدية

الفصل 57

الأشياء والأفعال والحقوق المعنوية الداخلة في دائرة التعامل تصلح وحدها لأن تكون محلا للالتزام، ويدخل في دائرة التعامل جميع الأشياء التي لا يحرم القانون صراحة التعامل بشأنها.

الفصل 58

الشيء الذي هو محل الالتزام يجب أن يكون معيناً على الأقل بالنسبة إلى نوعه.

ويسوغ أن يكون مقدار الشيء غير محدد إذا كان قابلاً للتحديد فيما بعد.

الفصل 59

يبطل الالتزام الذي يكون محله شيئاً أو عملاً مستحيلاً، إما بحسب طبيعته أو بحكم القانون.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63

- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 67

القرار عدد 151

المؤرخ في : 16/3/2005

الملف الشرعي عدد : 675/2/1/2003

عقد الهبة - اعتصار الهبة

ليست للأب اعتصار الهبة إذا اشترط عدم الرجوع فيها. والمحكمة لما اعتبرت تضمين المتبرع عقد الهبة عدم الرجوع فيها في حكم الصدقة من حيث عدم جواز اعتصارها، فإنه ليس بقرارها أي خرق للقواعد الفقهية المنظمة لأحكام الهبة.

لكن حيث إن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما اعتبرت تضمين المتبرع عقد الهبة عدم الرجوع فيها في حكم الصدقة من حيث عدم جواز اعتصارها فإنه ليس بقرارها أي خرق للقواعد الفقهية المنظمة لأحكام الهبة وذلك عملاً بالقول المشهور في المذهب المالكي القائل بأن اشتراط الأب عدم اعتصار الهبة يلزمه هذا الشرط وقد قال الشيخان الخرشي والزرقاني "لا اعتصار لأحدهما (الأب والأم) في الهبة إذا شهدا عليها في المشهور" راجع الخرشي على خليل الجزء 7 والزرقاني الجزء 7 ومواهب الخلف على شرح التاودي للامية الزقاق ص 282. ولذلك فإن ما أثاره الطاعن غير مؤسس مما يتعين معه رفض الطلب.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 137

القرار عدد 1017

المؤرخ في : 22/9/2004

الملف التجاري عدد : 2003/1613

تبليغ الحكم - إجراء جوهري (نعم) - إجراءات التنفيذ.

إن تبليغ الحكم قبل مسطرة التنفيذ هو إجراء جوهري و ضروري ولو كان مشمولاً بالنفاذ المعجل، باستثناء الأوامر التي تأمر فيها المحكمة بتنفيذها بموجب الأصل في حالة الضرورة القصوى.

قانون المسطرة المدنية .

الفصل 153

تكون الأوامر الاستعجالية مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون ويمكن للقاضي مع ذلك أن يقيد التنفيذ بتقديم كفالة.

يمكن للقاضي في حالة الضرورة القصوى أن يأمر بالتنفيذ على أصل الأمر.

لا يطعن في هذه الأوامر بالتعرض.

يجب تقديم الاستئناف داخل خمسة عشر يوماً من تبليغ الأمر عدا في الحالات التي يقرر فيها القانون خلاف ذلك، ويفصل في الاستئناف بصفة استعجالية.

يقع التبليغ طبقاً لمقتضيات الفصل 54 غير أنه إذا حضر الأطراف وقت صدور الأمر كان التبليغ الواقع في ذلك الحين صحيحاً ويشار في الأمر إلى حضورهم ومعاينة هذا التبليغ.

الباب الثالث: مسطرة الأمر بالأداء

الفصل 162

يعتبر الأمر بالأداء كأن لم يكن إذا لم يبلغ داخل أجل سنة من تاريخ صدوره ويبقى للدائن الحق في اللجوء إلى المحكمة المختصة وفق الإجراءات العادية.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 234 .

القرار عدد 9/1648

المؤرخ في : 3/11/2004

الملف الجنحي عدد : 2002/11410

البحث التمهيدي - بطلان - دفع أولي - تقدير العقوبة - استئناف النيابة العامة - سلطة المحكمة

- يعد الدفع ببطلان مسطرة البحث التمهيدي من المسائل الأولية التي ينبغي إثارتها قبل كل دفع أو دفاع في جوهر الدعوى، وبالتالي فلا سبيل للطاعن لإثارة ما احتج به بعد أن فات أوان ذلك.

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

المادة 385

يقدم المتهم إلى الجلسة في الحالة المنصوص عليها في المادة 74 من هذا القانون بدون سابق استدعاء، وفي كل الأحوال داخل أجل ثلاثة أيام، وتشعره المحكمة بأن له الحق في طلب أجل قصد تهيئ دفاعه واختيار محام.

ينص في الحكم على هذا الإشعار وعلى جواب المتهم.

إذا استعمل المتهم الحق المخول له كما ذكر، منحت المحكمة لهذا الغرض أجلا لا يقل عن ثلاثة أيام، وتبت في طلب الإفراج المؤقت أو رفع المراقبة القضائية في حالة تقديمه.

يترتب البطلان عن مخالفة مقتضيات السابقة.

يمكن استدعاء الشهود شفويا بواسطة أي ضابط من ضباط الشرطة القضائية أو عون من أعوان القوة العمومية أو بواسطة عون قضائي أو أحد أعوان المحكمة، ويتعين على الشهود الحضور وإلا طبقت في حقهم مقتضيات المادة

128 أعلاه.

المادة 387

إذا تم التصريح بإدانة المتهم بارتكابه جنحة أو مخالفة، فإن المحكمة تحكم عليه بالعقوبة، وعند الاقتضاء، بالعقوبات الإضافية والتدابير الوقائية، وتبت إن اقتضى الحال، في المطالب المتعلقة برد ما يجب رده وبالتعويض عن الضرر، مع مراعاة مقتضيات المادة 366 أعلاه.

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 265

القرار عدد 565

الصادر بغرفتين بتاريخ: 2004/11/24 .

الملف الشرعي عدد :

2001/1/2/261 .

رسم الصدقة - الحيازة - معاينتها - عدم تسجيل الصدقة بالرسم العقاري

الحيازة شرط صحة في التبرعات وتثبت بمعاينة البينة الشاهدة بالتبرع بحصولها سواء كان العقار محفظا أو غير محفظ، وعقد الصدقة الذي عاين شهيداه حيازة الطالبة للمتصدق به فارغا من شواغل المتصدقة، وعدم تسجيله بالرسم العقاري في حياة المتصدقة لا أثر له على صحته ولا يؤدي إلى بطلانه مادام قد نشأ صحيحا.

.....
.....
مجلة قضاء قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد

62 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 109

القرار عدد 831

المؤرخ في : 02/07/2003

الملف التجاري عدد : 2001/854

التسوية القضائية – السنديك – إعفاء من أداء الرسوم القضائية (نعم) – الشركة الموجودة في حالة التسوية (لا) – التبليغ – مسطرة القيم .

لئن كان سنديك التسوية القضائية يستفيد من الإعفاء من أداء الرسوم القضائية، وتعطيه صفته الحق في القيام بسائر الأعمال التي تدخل في دائرة الإجراءات ومنها الطعن بالنقض، فإنه لا يوجد قانون يفيد إعفاء الشركة الخاضعة للتسوية القضائية من أداء الرسوم القضائية.

قانون المسطرة المدنية صيغة مهيئة بتاريخ 22 يوليو 2021

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله .

القسم الثالث: المسطرة أمام المحاكم الابتدائية

الباب الأول: تقييد الدعوى

الفصل 39

ترفق بالاستدعاء شهادة يبين فيها من سلم له الاستدعاء وفي أي تاريخ ويجب أن توقع هذه الشهادة من الطرف أو من الشخص الذي تسلمها في موطنه. وإذا عجز من تسلم الاستدعاء عن التوقيع أو رفضه أشار إلى ذلك العون أو السلطة المكلفة بالتبليغ ويوقع العون أو السلطة على هذه الشهادة في جميع الأحوال ويرسلها إلى كتابة ضبط المحكمة.

إذا تعذر على المكلف بالتبليغ أو السلطة الإدارية تسليم الاستدعاء لعدم العثور على الطرف أو على أي شخص في موطنه أو محل إقامته ألصق في الحين إشعاراً بذلك في موضع ظاهر بمكان التبليغ وأشار إلى ذلك في الشهادة التي ترجع إلى كتابة ضبط المحكمة المعنية بالأمر.

توجه حينئذ كتابة الضبط الاستدعاء بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل.

إذا رفض الطرف أو الشخص الذي له الصفة، تسلم الاستدعاء أشير إلى ذلك في الشهادة.

يعتبر الاستدعاء مسلماً تسليمياً صحيحاً في اليوم العاشر الموالي للرفض الصادر من الطرف أو الشخص الذي له الصفة في تسلم الاستدعاء.

يمكن للمحكمة من ناحية أخرى تبعا للظروف تمديد الأجل المذكورة أعلاه والأمر بتجديد الاستدعاء.

تعيين المحكمة في الأحوال التي يكون فيها موطن أو محل إقامة الطرف غير معروف عونا من كتابة الضبط بصفته فيما يبلغ إليه الاستدعاء.

يبحث هذا القيم عن الطرف بمساعدة النيابة العامة والسلطات الإدارية ويقدم كل المستندات والمعلومات المفيدة للدفاع عنه دون أن يكون الحكم الصادر نتيجة القيام بهذه الإجراءات حضوريا.

إذا عرف فيما بعد موطن أو محل إقامة الطرف الذي كان يجهل موطنه فإن القيم يخبر بذلك المحكمة التي عينته ويخطر الطرف برسالة مضمونة عن حالة المسطرة وتنتهي نيابته عنه بمجرد القيام بذلك.

الباب الثالث: القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للأحكام

الفصل 441

لا تسري آجال الاستئناف أو النقض في تبليغ الأحكام أو القرارات المبلغة إلى القيم إلا بعد تعليقها في لوحة معدة لهذا الغرض بالمحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار مدة ثلاثين يوما وإشهارها مقابل المصاريف المسبقة من المستفيد من الحكم أو القرار بكل وسائل الإشهار حسب أهمية القضية.

يضيء قيام كاتب الضبط بهذه الإجراءات وشهادته بها على الحكم الصبغة النهائية التي تسمح بتنفيذه.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 289

القرار عدد 3845

المؤرخ في : 30/12/2004

الملف المدني عدد : 3243/1/3/2001

مدير الأملاك المخزنية – الصفة – تمثيل الدولة في الدعوى (نعم)

صفة مدير الأملاك المخزنية في النيابة عن الدولة المغربية للطعن بإعادة النظر مستمدة من كونه مدعى عليه في الدعوى التي أقامها في مواجهته موروث المطلوبين، ثم بصفته مستأنفا للحكم الذي صدر ضده، ومطلوبا في النقض في نفس الدعوى، وأن عدم التنصيص في مقال الطعن بإعادة النظر على النيابة العامة لم يلحق المطلوبين أي ضرر.

يكون القرار المطعون فيه مخالفا للفصل 375 من قانون المسطرة المدنية موجبا لإعادة النظر فيه، عدم تعرضه لما أثارته الطاعنة في مذكرتها الجوابية بشأن العلاقة الكرائية التي كانت تربطها مع موروث المطلوبين على الرغم من تأثيره على البت في الدعوى.

العقد يخول طرفيه حق التقاضي ويكون لمديرية الأملاك المخزنية الصفة

دون حاجة إلى توكيل من الوزير الأول

قانون المسطرة المدنية صيغة محينة بتاريخ 22 يوليو 2021

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

القسم السابع: محكمة النقض

الباب الثاني: المسطرة

الفصل 375

تصدر محكمة النقض قراراتها في جلسة علنية باسم جلالة الملك وطبقا للقانون 6.

تكون هذه القرارات مغللة ويشار فيها إلى النصوص المطبقة وتتضمن لزاما البيانات الآتية:

1 - الأسماء العائلية والشخصية للأطراف وصفاتهم ومهنتهم وموطنهم الحقيقي؛

2 - المذكرات المدلى بها وكذا الوسائل المثارة ومستنتجات الأطراف؛

3 - أسماء القضاة الذين أصدروا القرار مع التنصيص على اسم المستشار المقرر؛

4 - اسم ممثل النيابة العامة؛

5 - تلاوة التقرير والاستماع إلى النيابة العامة؛

6 - أسماء المدافعين المقبولين أمام محكمة النقض الذين رافعوا في الدعوى مع الإشارة عند الاقتضاء إلى الاستماع إليهم.

يوقع على أصل القرار كل من الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط.

إن حصل مانع لأحد الموقعين طبقت مقتضيات الفصل 345.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 59-

60 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 252

القرار عدد 7/3672

المؤرخ في : 28/11/02

6 - تم تتميم الفقرة الأولى من الفصل 375 أعلاه بموجب القانون رقم 14.12 المتمم بمقتضاه الفصلان 50 و375 من قانون المسطرة المدنية الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.12.22 بتاريخ 13 من رمضان 1433 (2 أغسطس 2012)؛ الجريدة الرسمية عدد 6078 بتاريخ 11 شوال 1433 (30 أغسطس 2012)، ص 4632.

جريمة الاحتجاز - بيان الوقائع - أدلة الإثبات - مراقبة الوصف القانوني للفعل.

المحكمة ملزمة ببيان الوقائع التي أدانت بها المحكوم عليه لمعرفة صحة التكييف وقانونية العقوبة.

لما كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه واقع الدعوى، كما اقتنعت به المحكمة، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يورد الوقائع وأدلة الإثبات التي يقوم عليها قضاؤه وتؤدي كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييد لواقعة الدعوى فإنه يكون ناقص التعليل.

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 56
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 87

القرار عدد 3488

المؤرخ في : 14/10/98

الملف المدني عدد 95/3488

بطلان جزء من الالتزام - قيام الجزء متميزا عن العقد الأصلي.

- بطلان جزء من الالتزام لا يبطل الالتزام كله إذا أمكن قيامه بدون الجزء المذكور.

- اعتماد مبدأ انتقاص العقد المنصوص عليه في الفصل 308 من قانون الالتزامات والعقود.

حيث تنعى الطاعنة على القرار خرق الفصل 310 ق ل ع ذلك أن القرار

المطعون فيه اعتبر الفصل 17 باطلا ومبطلا للعقد بكامله بينما الأمر قد يتعلق

في أقصى الحالات، ببطلان جزئي، لأن الفصل 17 ما هو إلا بند من عقد وإبطال

الالتزام التابع لا يترتب عنه بطلان الالتزام الأصلي وأن بطلان جزء من الالتزام

لا يبطل الالتزام برمته، كما ينص على ذلك الفصلان 307 و308 ق ل ع وهو ما كان

يوجب على قاضي الدرجة الأولى أن يرتب فقط بطلانا جزئيا على الفصل 17 المذكور حتى تنتج العقدة أثارها في مواجهة الأطراف والقرار الذي اعتبرها مفسوخة يكون مستوجبا للإبطال.

حيث إنه بمقتضى الفصل 308 ق ل ع فإن بطلان جزء من الالتزام لا يبطل الالتزام كله إذا أمكن قيامه بدون الجزء المذكور، والقرار المطعون فيه الذي أبطل عقد 82/12/17 كله بعلّة "أن الفصل 17 منه المتعلق بالفسخ تضمن حالة (كلمة ثورة) تمس بالنظام العام وتستوجب إبطال العقد كله" رغم أن تلك الحالة قابلة للتجزئة عن باقي حالات الفسخ المذكورة فيه (هزة أرضية - قوة قاهرة ...) ولم يثبت أنها هي الدافع لإبرام عقد متوفر على كل أركانه المستجمة لكل شروطها، غير المندرج في الحالات الخاصة التي قرر فيها القانون البطلان (الفصل 18 من العقد الرابط بين الطرفين وموضوع الفصل 308 ق ل ع المذكور يكون خرقا لهذا الفصل وعرضة للنقض.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

القسم الخامس: بطلان الالتزامات وإبطالها

الباب الأول: بطلان الالتزامات

الفصل 306

الالتزام الباطل بقوة القانون لا يمكن أن ينتج أي أثر، إلا استرداد ما دفع بغير حق تنفيذا له. ويكون الالتزام باطلا بقوة القانون:

1 - إذا كان ينقصه أحد الأركان اللازمة لقيامه؛

2 - إذا قرر القانون في حالة خاصة بطلانه.

الفصل 307

بطلان الالتزام الأصلي يترتب عليه بطلان الالتزامات التابعة ما لم يظهر العكس من القانون أو من طبيعة الالتزام التابع.

بطلان الالتزام التابع لا يترتب عليه بطلان الالتزام الأصلي.

الفصل 308

بطلان جزء من الالتزام يبطل الالتزام في مجموعه، إلا إذا أمكن لهذا الالتزام أن يبقى قائما بدون الجزء الذي لحقه البطلان، وفي هذه الحالة الأخيرة يبقى الالتزام قائما باعتباره عقدا متميزا عن العقد الأصلي.

الفصل 309

إذا بطل الالتزام باعتبار ذاته وكان به من الشروط ما يصح به التزام آخر جرت عليه القواعد المقررة لهذا الالتزام الأخير.

الفصل 310

إجازة الالتزام الباطل بقوة القانون أو التصديق عليه لا يكون لهما أدنى أثر.

.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 55 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 128

القرار عدد 1428

المؤرخ في : 13/10/1999

الملف التجاري عدد 98/77

- دعوى إبطال إنذار بالإخلاء محل معد للتجارة - إخضاع دعوى إبطال إنذار بالإخلاء محل معد للتجارة لأحكام ظهير 55/5/24 (عدل) - لا - إخضاعها للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الالتزامات والعقود - نعم.-

يكون القرار غير معلل تعليلا كافيا وسليما إذا لم تتأكد المحكمة من قيام العلاقة الكرائية بين الطرفين ومن جدية أو عدم جدية ما يدعيه الطالب بخصوص شرائه للعقار المتواجد به في

محل النزاع، وبالتالي التأكد مما إذا كان الأمر يستلزم اتباع مسطرة ظهير 1955/5/24 (عدل) أو أن النازلة خاضعة للقواعد العامة .

أنظر: المقتضيات الجديدة : كراء العقارات والمحلات المخصصة

للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي

ظهير شريف رقم 1.16.99 صادر في 13 من شوال 1437 (18 يوليو 2016) بتنفيذ القانون رقم 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي

الباب العاشر: المسطرة

الفرع الأول: دعوى المصادقة على الإنذار

المادة 26

يجب على المكري الذي يرغب في وضع حد للعلاقة الكرائية، أن يوجه للمكثري إنذارا، يتضمن وجوبا السبب الذي يعتمده، وأن يمنحه أجلا للإفراغ اعتبارا من تاريخ التوصل.

يحدد هذا الأجل في:

- خمسة عشر يوما إذا كان الطلب مبنيا على عدم أداء واجبات الكراء أو على كون المحل آيلا للسقوط؛
 - ثلاثة أشهر إذا كان الطلب مبنيا على الرغبة في استرجاع المحل للاستعمال الشخصي، أو لهدمه وإعادة بنائه، أو توسعته، أو تعليته، أو على وجود سبب جدي يرجع لإخلال المكثري ببنود العقد.
- في حالة عدم استجابة المكثري للإنذار الموجه إليه، يحق للمكري اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة للمصادقة على الإنذار ابتداء من تاريخ انتهاء الأجل المحدد فيه.
- إذا تعذر تبليغ الإنذار بالإفراغ لكون المحل مغلقا باستمرار، جاز للمكري إقامة دعوى المصادقة على الإنذار بعد مرور الأجل المحدد في الإنذار اعتبارا من تاريخ تحرير محضر بذلك.
- يسقط حق المكري في طلب المصادقة على الإنذار بمرور ستة أشهر من تاريخ انتهاء الأجل الممنوح للمكثري في الإنذار.
- غير أنه يجوز للمكري رفع دعوى المصادقة بناء على إنذار جديد يوجه وفق نفس الشروط المنصوص عليها في هذه المادة.

قانون المسطرة المدنية صيغة مهيئة بتاريخ 22 يوليو 2021

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974)

بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

تتعقد الجلسات وتصدر قرارات غرف الاستئنافات بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف من ثلاثة قضاة بما فيهم الرئيس.

تحمل القرارات نفس العنوان الذي تحمله أحكام المحاكم الابتدائية.

ينص على أسماء القضاة الذين شاركوا في القرار والأسماء العائلية والشخصية للأطراف ووكلائهم وكذلك صفتهم أو حرفتهم ومحل سكنهم أو إقامتهم ووكلائهم. وإذا تعلق الأمر بشركة يذكر اسمها الكامل ونوعها ومركزها كما يذكر عند الاقتضاء أنه وقعت تلاوة التقرير أو لم تقع تلاوته بإعفاء من الرئيس وبدون معارضة من الأطراف وكذلك الإشارة إلى المستندات وعند الاقتضاء إلى محاضر إجراءات التحقيق التي تم إنجازها كما يجب أن تتضمن الإشارة إلى أهم المقتضيات القانونية التي طبقت.

تكون القرارات معللة. ويشار إلى أنها صدرت في جلسة علنية وأن المناقشات وقعت في جلسة علنية أو سرية أو بغرفة المشورة. وتشتمل أيضا عند الاقتضاء على ذكر سماع الأطراف أو وكلائهم والنيابة العامة في مستنتاجاتها.

يوقع أصل القرار من طرف الرئيس والمستشار المقرر وكاتب الضبط.

إذا عاق الرئيس مانع استحاله معه أن يوقع القرار وقعه خلال الثمانية والأربعين ساعة الموالية أقدم مستشار شارك في الجلسة، وكذلك الأمر إذا حصل المانع للمستشار المقرر، ما لم يكن هذا المستشار هو الأقدم حيث يوقع القرار من طرف المستشار الآخر.

ينص في أصل القرار على هذا الحل في التوقيع.

إذا حصل العذر لكاتب الضبط اكتفى الرئيس أو المستشار الذي يوقع عوضا عنه بالإشارة إلى ذلك عند التوقيع.

إذا حصل المانع للقضاة وكاتب الضبط أعيدت القضية إلى الجلسة من أجل المناقشة والحكم من جديد.

الفصل 50

تصدر الأحكام في جلسة علنية وتحمل في رأسها العنوان التالي:

المملكة المغربية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون.

تشتمل على اسم القاضي الذي أصدر الحكم، واسم ممثل النيابة العامة عند حضوره واسم كاتب الضبط وكذا أسماء المستشارين عند الاقتضاء في القضايا الاجتماعية.

تتضمن أسماء الأطراف الشخصية والعائلية وصفاتهم وموطنهم أو محل إقامتهم وكذا عند الاقتضاء أسماء وصفات وموطن الوكلاء.

توضح حضور الأطراف أو تخلفهم مع الإشارة إلى شهادات التسليم.

تتضمن أيضا الاستماع إلى الأطراف الحاضرين أو إلى وكلائهم وكذا مستنتاجات النيابة العامة عند الاقتضاء.

يشار فيها إلى مستنتاجات الأطراف مع تحليل موجز لوسائل دفاعهم والتنصيص على المستندات المدلى بها والمقتضيات القانونية المطبقة.

تنص الأحكام على أن المناقشات قد وقعت في جلسة علنية أو سرية وأن الحكم قد صدر في جلسة علنية.

يجب أن تكون الأحكام دائما معلقة.

يبلغ كاتب الضبط حالا عند صدور الحكم حضوريا ومعاينة حضور الأطراف أو وكلائهم بالجلسة الحكم الذي صدر ويسلم لهم نسخة من منطوق الحكم ويشار في آخره إلى أن التبليغ والتسليم قد وقعا، ويشعر الرئيس علاوة على ذلك إذا كان الحكم قابلا لاستئناف الأطراف أو وكلائهم بأن لهم أجلا قدره ثلاثون يوما من يوم صدور الحكم للطعن فيه بالاستئناف، ويضمن هذا الإشعار من طرف الكاتب في الحكم بعد التبليغ.

تؤرخ الأحكام وتوقع حسب الحالات من طرف رئيس الجلسة، والقاضي المقرر، وكاتب الضبط، أو من القاضي المكلف بالقضية، وكاتب الضبط.

إذا عاق القاضي مانع أصبح معه غير قادر على توقيع الحكم وجب إمضاؤه من طرف رئيس المحكمة داخل أربع وعشرين ساعة من التحقق من وجود هذا المانع وبعد الإشارة إلى أن منطوق الحكم مطابق للصيغة التي صدر عليها من القاضي الذي لم يتمكن من الإمضاء عليه ومصادق عليه من طرف كاتب الضبط.

إذا حصل المانع لرئيس المحكمة اتخذ نفس الإجراء وتولى التوقيع عن الحكم أقدم القضاة.

إذا حصل المانع لكاتب الضبط ذكر ذلك القاضي عند الإمضاء.

إذا حصل المانع للقاضي وللكتاب في آن واحد أعيدت القضية إلى الجلسة من أجل المناقشة وإصدار الحكم.

الإبطال لا بد من تقريره بالتراضي أو بالتقاضي، فإن لم يتم الاتفاق على إبطال العقد

فهو لا يبطل حتى يرفع ذو المصلحة من المتعاقدين دعوى الإبطال.

القرار عدد: 8/87 المؤرخ في:

2014/03/04 الصادر عن محكمة النقض في ملف مدني عدد :

2013/8 /1/5082 .

- الإبطال لا بد من تقريره بالتراضي أو بالتقاضي، فإن لم يتم الاتفاق على إبطال العقد

فهو لا يبطل حتى يرفع ذو المصلحة من المتعاقدين دعوى الإبطال، وأن محكمة الدرجة

الأولى تكون قد التزمت صحيح القانون لما اعتبرت أن حالة الشياح المتمسك بها منتفية

في نازلة الحال وقضت عن صواب بعدم صحة تعرض الطاعن" وهو تعليل غير منتقد، الأمر

الذي يكون معه القرار معللا بما فيه الكفاية، وما بالوسيلة بالتالي غير جدير بالاعتبار.

إثبات ما يفيد وجود منازع أو معارض يبطل شرط الحيابة الهادئة لمدة عشر سنوات على الأقل.

قرار المجلس الأعلى (محكمة).

النفذ (عدد 3684 المؤرخ في : 29-10-2008 .

ملف مدني عدد : 2008-1-1-1126 .

- لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه استندت فيما قضت به إلى الحيابة القاطعة لحجة القائم وعللت قرارها بأن "الحائز والمتصرف في العقار هم ورثة طالب التحفيظ بعد وفاته واستنادا لذلك فإن الحيابة المكسبة للملك متوفرة لجميع شروطها بالنسبة لطالب التحفيظ سميا وأنه لم يثبت ما يفيد وجود منازع أو معارض يبطل شرط الحيابة الهادئة لمدة عشر سنوات على الأقل ابتداء من سنة 1974 حيث استمرت الحيابة إلى أن تخللها نزاع حسب القرار الاستينافي المدلى به من طرف المتعرضين

الصادر بتاريخ 23-10-1993 الذي يفيد رفعهم دعوى سنة 1991 ترمي إلى استحقاق عقار لم يبين ذلك القرار اسمه وحدوده ومساحته وبالتالي لا يفيدهم في شيء علما أنه قضى بعدم قبول الدعوى. وأن ملكية الطرف المستأنف عليه المتعرض غير منتجة في الدعوى لكونها تشهد فقط بالحوز والملك لمدة عشر سنوات قبل 1954 ولم تثبت حيازته للمدعى فيه بعد ذلك بأي دليل وأن حيازة طالب التحفيظ قاطعة لحيازة الطرف المتعرض وهذا التعليل غير منتقد. وأن المحكمة غير ملزمة بمناقشة إلا ما له تأثير على قضائها مما يكون معه القرار المطعون فيه معطلا والوسيلة على غير أساس.

عدد شهود اللفيق يقدر في الغالب باثني عشر شاهدا، فإن العمل جرى على التساهل فيما دون هذا العدد وقبول لفيق يضم ثمانية أو عشرة شهود إذا حفت بالنازلة قرائن مجتمعة تؤدي إلى حصول العلم والتواتر لقول صاحب العمل الفاسي: وربما تساهلوا لما يقل ---- كالعشر والثمان فيما يشتمل .

القرار عدد : 25 المؤرخ في :

18/01/2006

صادر عن المجلس الأعلى (محكمة النقض) في ملف شرعي عدد :

. 2003/1/2/45

- لكن حيث إنه لئن كان عدد شهود اللفيق يقدر في الغالب باثني عشر شاهدا، فإن العمل جرى على التساهل فيما دون هذا العدد وقبول لفيق يضم ثمانية أو عشرة شهود إذا حفت بالنازلة قرائن مجتمعة تؤدي إلى حصول العلم والتواتر لقول صاحب العمل الفاسي: وربما تساهلوا لما يقل ---- كالعشر والثمان فيما يشتمل . والمحكمة لما ناقشت موجب إثبات

الإرثاة عدد 5238 المطلوب ابطاله واعتبرته عاملا لا يؤثر في صحته رجوع شاهدين من شهوده مادام قد انجر مباشرة بعد وفاة الموروث وعلم ما لم تعلمه الإرثاة التي أدلى بها الطالبون التي أنجزت بعد عشر سنوات من الوفاة تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما وطبقت قواعد الترجيح المقررة ، مما يجعل الوسيلة بدون أساس.

القرار عدد: 8/127 المؤرخ في:

2018/03/06 صادر عن محكمة النقض في ملف مدني عدد :

2016/8 /1/5207.

- عللت المحكمة المطعون في قرارها بأن "المستأنف عاب على محكمة أول درجة

انعدام التعليل بعدما اعتبرت أن رسم الهبة المعتمد من طالبتى التحفيظ هو رسم مستوف

لكافة شروطه المعتمدة شرعا، والحال أنه تقدم بدعوى إبطاله التي لا تزال رائجة في طور

الاستئناف، غير أنه أمام عدم ثبوت صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضى به بخصوص ما

ادعاه المستأنف من بطلان رسم الهبة المستند عليه من طرف المستأنف عليهما، فإنه لا

مجال لمناقشة زوريتها من عدمها لأن طالب التحفيظ مدعى عليه لا تناقش حججه إلا إذا

أدلى المتعرض باعتباره مدعيا بحجج سليمة قابلة للمناقشة" فإنه نتيجة لكل ما ذكر يكون

القرار معلال تعليلا سليما والوسيلتان بالتالي غير جديرتين بالإعتبار إلا ما كان منها غامضا فهو غير مقبول.

.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 53-
54 مركز النشر و التوثيق القضائي ص 350

القرار عدد 2698

المؤرخ في 26 مايو 1999

الملف المدني عدد 94/2848

الغرفة المدنية (القسم الثامن)

إن دعوى الإبطال بسبب الأمية حق شخصي لا يرتبط بالدفاع عن حقوق الشركة ، و لا يجوز تقديمها إلا من طرف الشخص الأمي وحده ، و الذي شرعت له هذه الحماية الخاصة ، و لا يحق لورثته أن يتمسكوا بنص الفصل 427 من قانون الالتزامات و العقود .

.....
.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 53-
54 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 356

القرار عدد 2731

المؤرخ في : 07/05/98

الملف المدني عدد : 833/1/4/96 .

-حقوق الأقلية - شركة المساهمة - مراقب الحسابات - مهامه.

- مقتضيات الفصل 1028 من قانون الالتزامات و العقود هو نص عام لا

يطبق عند وجود نص خاص.

لكن حيث ان القرار المطعون فيه أوضح في صلبه " ان المطلوبة شركة

مجهولة الإسم " و لم يجعل الفصل 345 من ق ، م ، م ، المحتج بخرقه من بين
بياناته " ذكر الممثل القانوني للشركة في قرارات محكمة الاستئناف " فلم يخرق
القرار أي مقتضى و تبقى الوسيلة على غير أساس .

قانون الالتزامات و العقود

الفصل 1028

للشركاء غير المتصرفين الحق في أن يطلبوا إخبارهم بكل ما يتعلق بإدارة شؤون الشركة
و حالة أموالها كما يحق لهم الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها وأخذ نسخ منها وكل
شرط يقضى بخلاف ذلك يكون عديم الأثر، وهذا الحق خاص بالشريك شخصيا فلا تسوغ
مباشرته بوساطة وكيل أو نائب مع استثناء حالة ناقصي الأهلية الذين يمثلهم قانونا نوابهم
القانونيون، والحالة التي يحول فيها دون مباشرة الشريك الحق بنفسه عائق مشروع
ومقبول.

شركات المساهمة صيغة محينة بتاريخ 29 أبريل 2019

قانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع
الآخر 1417 (30 أغسطس 1996)-7-

كما تم تغييره و تتميمه.

المادة 62 -8

يمنع على المتصرفين غير الأشخاص المعنويين تحت طائلة بطلان العقد، الاقتراض بأي شكل من الأشكال من الشركة أو
من إحدى شركاتها التابعة أو من شركة أخرى مراقبة من طرفها حسب مدلول المادة 144 أدناه، كما يمنع عليهم العمل
على أن تمنح لهم الشركة تغطية في الحساب الجاري أو بأية طريقة أخرى وأن تكفل أو تضمن احتياطيًا التزاماتهم تجاه
الأغيار.

غير أنه إذا كانت الشركة تستغل مؤسسة بنكية أو مالية، لا يطبق هذا المنع على العمليات المعتادة لتلك المؤسسة
والمبرمة وفق شروط عادية.

يسري نفس المنع على المديرين العامين والمديرين العامين المنتدبين والممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين
المتصرفين وعلى مراقبي الحسابات، كما يطبق على أزواج الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة وأصولهم وفروعهم
إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية وعلى كل شخص وسيط.

7 - الجريدة الرسمية عدد 4422 بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1417 (17 أكتوبر 1996)، ص 2320.

8 - تم تغيير و تتميم المادة 62 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 20.05.

المادة 61

يمكن إبطال الاتفاقات المشار إليها في المادة 56 المبرمة دون سابق ترخيص من مجلس الإدارة إذا ترتبت عنها نتائج مضرّة بالشركة، بصرف النظر عن مسؤولية المتصرف أو المدير العام أو المدير العام المنتدب أو المساهم المعنى بالأمر--
-9-

تتقادم دعوى الإبطال بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إبرام الاتفاق. غير أنه إذا تم كتمان حقيقة وجود الاتفاق، فإن أجل التقادم يبتدئ من تاريخ اكتشاف وجوده.

يمكن تفادي الإبطال عن طريق تصويت تقوم به الجمعية العامة بعد أن يعرض عليها مراقب أو مراقبو الحسابات تقريراً خاصاً يتناول الظروف التي لم يتبع من أجلها إجراء الحصول على الترخيص. وتظل مقتضيات الفقرة الرابعة من المادة 58 قابلة للتطبيق.

ولا يحول قرار الجمعية العامة العادية دون ممارسة دعوى التعويض الرامية إلى إصلاح الضرر الذي لحق بالشركة.

المادة 63

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه وفق النصاب والأغلبية المنصوص عليهما في المادة 50 رئيساً يكون، تحت طائلة بطلان تعيينه، شخصاً طبيعياً.

يعين الرئيس لمدة لا يمكن أن تتجاوز مدة مأموريته كمتصرف. ويمكن تجديد انتخابه.

يمكن لمجلس الإدارة عزله في أي وقت. وكل شرط مخالف يعد كأن لم يكن.

المادة 64

يعين مجلس الإدارة كاتباً للمجلس، باقتراح من الرئيس، يكلف بتنظيم الاجتماعات تحت سلطة الرئيس وبتحرير محاضر الجلسات وتضمينها وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 52 و53. ويمكن أن يكون هذا الكاتب أجييراً للشركة أو شخصاً من ذوي الاختصاص يتم اختياره من خارج الشركة على أن لا يكون من مراقبي الحسابات.

المادة 67

يتولى الإدارة العامة للشركة تحت مسؤوليته إما رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيساً مديراً عاماً أو أي شخص طبيعى آخر يعينه مجلس الإدارة بصفة مدير عام.

يختار مجلس الإدارة وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي إحدى الطريقتين لمزاولة مهام الإدارة العامة المشار إليهما في الفقرة الأولى ويتم إخبار المساهمين بهذا الاختيار في الجمعية العامة المقبلة ويخضع لإجراءات الإيداع والنشر والتقييد في السجل التجاري وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

إذا تولى رئيس مجلس الإدارة، الإدارة العامة للشركة تطبق عليه الأحكام المتعلقة بالمدير العام.

وفي حالة عدم تنصيب النظام الأساسي على أي اختيار يتولى رئيس مجلس الإدارة، تحت مسؤوليته، مهام الإدارة العامة. عندما يكون المدير العام متصرفاً فإن مدة مهامه لا يمكن أن تتجاوز مدة انتدابه.

9 - تم تغيير وتميم المادة 61 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 20.05،

يعتبر متصرفين غير تنفيذيين المتصرفون الذين لا يمارسون مهام الرئيس أو مهام المدير العام أو المدير العام المنتدب و ليسوا أجراء للشركة يمارسون مهام الإدارة. و يجب أن يفوق عددهم عدد المتصرفين الذين يحملون إحدى هذه الصفات.

المادة 68

لا يمكن للشركة ولا للغير من أجل التحلل من التزاماتهم، الاحتجاج بعدم قانونية تعيين أشخاص مكلفين بتسيير الشركة أو إدارتها، إذا تم نشر ذلك التعيين بصفة قانونية.

لا يمكن للشركة أن تحتج في مواجهة الغير بتعيين الأشخاص المشار إليهم أعلاه وانتهاء مهامهم ما لم يتم نشرها بصفة قانونية.

المادة 74

يتمتع المدير العام في حدود غرض الشركة بأوسع السلط للتصرف باسمها في جميع الظروف مع مراعاة السلطات التي يخولها القانون صراحة لجمعيات المساهمين ولمجلس الإدارة.

كما يمثل الشركة في علاقاتها مع الأعيان، وتلتزم الشركة حتى بتصرفات المدير العام التي لا تدخل ضمن غرضها ما لم تثبت أن الغير كان على علم بأن تلك التصرفات تتجاوز هذا الغرض أو لم يكن ليجهله نظرا للظروف ولا يكفي مجرد نشر النظام الأساسي لإقامة هذه الحجة.

لا يحتج ضد الأعيان بمقتضيات النظام الأساسي أو بقرارات مجلس الإدارة التي تحد من سلط المدير العام.

المادة 87

يعد باطلا كل تعيين تم خرقا للمقتضيات السابقة باستثناء التعيينات التي يمكن القيام بها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 89.

المادة 89

في حالة شغور مقعد أو عدة مقاعد لأعضاء مجلس الرقابة بسبب الوفاة أو الاستقالة أو لأي عائق آخر، يمكن لذلك المجلس القيام أثناء الفترة الفاصلة بين جمعيتين عامتين بتعيينات مؤقتة.

المادة 1095

يخضع للترخيص المسبق لمجلس الرقابة كل اتفاق أبرم بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها الجماعية أو مجلس الرقابة فيها أو أحد المساهمين فيها الذي يملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من خمسة في المائة من رأس المال أو من حقوق التصويت.

ينطبق نفس الأمر على الاتفاقات التي يكون معناها بصورة غير مباشرة أحد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة أو التي يتعاقد بموجبها مع الشركة عن طريق شخص وسيط.

10 - تم تغيير وتنظيم المادة 95 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 20.05، السالف الذكر.

تخضع الاتفاقات المبرمة بين شركة وإحدى المقاولات لنفس الترخيص إذا كان أحد أعضاء مجلس الإدارة الجماعية أو مجلس الرقابة في الشركة، مالكا لتلك المقاوله أو شريكا فيها مسؤولا بصفة غير محدودة أو مسيرا لها أو متصرفا فيها أو مديرا عاما لها أو عضوا في جهاز إدارتها الجماعية أو في مجلس الرقابة فيها.

المادة 99

يمكن إبطال الاتفاقات المشار إليها في المادة 95 والمبرمة دون سابق ترخيص من مجلس الرقابة إذا ترتبت عنها نتائج مضره بالشركة وذلك دون المساس بمسؤولية المعنى بالأمر.

تتقادم دعوى الإبطال بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الاتفاق. غير أنه إذا تم كتمانها فيسرى أجل التقادم من اليوم الذي تم فيه كشف وجوده.

ويمكن تدارك الإبطال بتصويت للجمعية العام يتم تبعا لتقرير خاص من مراقب أو مراقبي الحسابات يعرض للظروف التي لم تتبع من أجلها مسطرة الترخيص. وتطبق الفقرة الرابعة من المادة 97.

ولا يحول قرار الجمعية العامة العادية دون ممارسة دعوى التعويض الرامية إلى إصلاح الضرر الذي لحق الشركة.

المادة 100-11

يمنع، تحت طائلة بطلان العقد، على أعضاء مجلس الإدارة الجماعية وأعضاء مجلس الرقابة غير الأشخاص المعنويين، أن يحصلوا على قروض مهما كان شكلها من الشركة أو من إحدى الشركات التابعة لها أو من شركة أخرى تخضع لمراقبتها حسب مدلول المادة 144 أدناه أو أن يعملوا على أن تمنح لهم تغطية في الحساب الجاري أو بأي طريقة أخرى أو أن يجعلوا الشركة تضمن أو تكفل التزاماتهم تجاه الغير.

غير أنه إذا كانت الشركة تستغل مؤسسة بنكية أو مالية، لا يطبق هذا المنع على العمليات المعتادة لهذه المؤسسة والمبرمة وفق شروط عادية.

يطبق نفس المنع على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنويين الأعضاء في مجلس الرقابة وعلى مراقبي الحسابات، كما يطبق على أزواج الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة وأصولهم وفروعهم إلى الدرجة الثانية بإدخال الغاية وكذا على كل شخص وسيط.

القسم الرابع: جمعيات المساهمين

المادة 110 -12-

لا يمكن تغيير النظام الأساسي تغييرا يمس أي مقتضى من مقتضياته والترخيص بالتفويت أو التفويتات لأكثر من 50% من أصول الشركة الوارد في المادتين 70 و104 من هذا القانون إلا من طرف الجمعية العامة غير العادية. ويعتبر كل شرط مخالف كأن لم يكن.

غير أنه لا يمكن للجمعية العامة غير العادية، كما ورد في المادة الأولى، الزيادة في أعباء المساهمين ماعدا العمليات المترتبة عن تجميع لأسهم تم القيام به بصفة صحيحة؛ كما لا يمكنها تغيير جنسية الشركة.

11 - تم تغيير وتنظيم المادة 100 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 20.05، السالف الذكر.

12 - تم تغيير وتنظيم المادة 110 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 20.19،

لا تكون مداوات الجمعية صحيحة إلا إذا كان المساهمون الحاضرون أو الممثلون يملكون في الدعوة الأولى للانعقاد ما لا يقل عن نصف الأسهم المألقة لحق التصويت وفي الدعوة الثانية ربع تلك الأسهم. وفي حالة عدم اكتمال هذا النصاب، يمكن تمديد الجمعية الثانية إلى تاريخ لاحق لا يفصله أكثر من شهرين عن التاريخ الذي دعيت فيه للانعقاد. تبت الجمعية بأغلبية ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين أو الممثلين.

المادة 196

حينما لا تدعو الشركة الجمهور للاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، يتم إخبار المساهمين بإصدار أسهم جديدة عن طريق إعلان ينشر قبل تاريخ الاكتتاب بستة أيام على الأقل في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

إذا كانت الشركة تدعو الجمهور للاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، يدرج ذلك الإعلان كذلك في بيان ينشر في الجريدة الرسمية. ويلحق بهذا البيان آخر القوائم التركيبية للشركة مصادق عليها.

حينما تكون الأسهم إسمية، يتم بدل القيام بالإعلان توجيه رسالة مضمونة إلى المساهمين خمسة عشر يوماً على الأقل قبل تاريخ افتتاح الاكتتاب.

يجب أن يحيط الإعلان المساهمين علماً بوجود حق الأفضلية لفاندهم وبشروط ممارسة هذا الحق وكيفيته وبمكان وزمان افتتاح واختتام الاكتتاب وبسعر الأسهم عند الإصدار وبالمبلغ الذي يجب أن تحرر به.

دفاتر المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي - فبراير 2009 - العمل القضائي
و التحكيم التجاري - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 135

ملاحظة :

المحكمة أصدرت الحكم المذكور قد قضت بانعدام قرار التحكيم الصادر بتاريخ 86/1/22 واعتباره كأن لم يكن بعلّة أن شركة روجي كانطاريل التي تقدمت بطلب التحكيم في إطار البروتكول المبرم بينها وبين الساسي صالح كانت منعدمة في وقت تقديم المقال لهيئة الحكم مما يكون معه المقال المذكور قد قدم من شخص معدوم وبعلّة أن طلب انعدام الحكم متفق عليه فقها وقضاءً ويجوز تقديمه بدعوى أصلية لدى المحكمة الابتدائية بمالها من ولاية عامة.

المشرع قد احتاط لمصالح الغير وضمنها عندما نص على حقوقه في إمكانية تعرض الغير الخارج عن الخصومة على حكم المحكمين .

لكن حيث انه إذا كان التحكيم يعتبر نظاما قانونيا وقضائيا تميزا له عن نظام القضاء الرسمي أو الإلزامي فإنه يظل نظاما اختياريًا يقوم إلى جانب مؤسسة القضاء العادي يلجأ إليه لبساطة الإجراءات وسرعة البت في القضايا

وحيث إنه رغم الطابع الاختياري لنظام التحكيم فإن اتفاق الطرفين على اللجوء إلى مبدأ التحكيم لفض النزاعات القائمة بينهما يضمن على هذا الاتفاق الصبغة القانونية الملزمة وتبعاً لذلك فإن حكم المحكمين يصير قابلاً للتنفيذ بأمر من رئيس المحكمة الابتدائية التي صدر في دائرة نفوذها.

وحيث تناول قانون المسطرة المدنية كل الجوانب المتعلقة بمادة التحكيم وتعرض لطرق الطعن التي يمكن تقديمها ضد حكم المحكمين وهكذا وبعد أن

نص الفصل 319 من القانون المذكور على أن حكم المحكمين لا يقبل الطعن في أية حالة، تعرض الفصل 326 إلى حالة فريدة أجاز فيها الطعن بإعادة النظر

ضد حكم المحكمين أمام المحكمة التي قد تكون مختصة في القضية لو لم يتم فيها التحكيم.

وحيث إنه في النازلة المعروضة فإنه من الثابت والذي لا نزاع فيه ان السيدة

محجوبة ساسي وكما اعترفت به في مذكراتها ومستنتجاتها لم تكن طرفا في عقد التحكيم ولا في حكم المحكمين كما أنها لم تكن ممثلة في حكم المحكمين

المذكورين والذي صدر بين فريق شركة كونطريل من جهة وفريقه صالح الساسي من جهة أخرى.

وحيث انه إذا كانت تتوفر فعلا على حقوق في الشركة التي موضوعها التجزئة العقارية التي كانت مشتركة بين أطرا التحكيم فإن المشرع قد صان حقوق الغير الذي لم يشملهم حكم المحكمين والحالة أنهم يطالبون بحقوق على موضوع التحكيم (حين) عندما نص في الفصل 325 من قانون المسطرة المدنية على ان آثار أحكام المحكمين لا تسري ولو ذيلت بأمر أو قرار الصيغة التنفيذية بالنسبة للغير الذي يمكن له مع ذلك أن يقدم تعرض الغير الخارج عن الخصومة ضمن الشروط المقررة في الفصول 303 إلى 305 من قانون المسطرة المدنية.

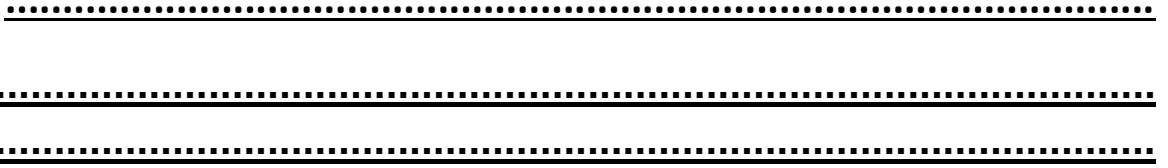
وحيث انه إذا كانت محجوبة ساسي لا تتوفر على أية صفة للطعن في حكم المحكمين المشار إليه أمام المحكمة الابتدائية بالنسبة لحقوق أطراف التحكيم أي صالح الساسي وفريق كونطريل لأنها لم تكن طرفا في اتفاق التحكيم ولا في الحكم الصادر في حكم المحكمين فإنها على العكس من ذلك كانت تتوفر على الصفة للطعن في حكم المحكمين انطلاقا من أن الحكم المذكور تجاهل

بصورة كلية الحقوق الراجعة لورثة عبد الله الساسي ومن بينهم الطاعنة المذكورة حسب الإرادة التي أدلت بها أمام القضاء والتي لم تكن موضوع جدال أو نقاش .

وحيث إن هذه الحقوق تتمثل حسب بروتكول الاتفاق المبرم بين أطراف التحكيم وحسبما نص عليه قرار التحكيم نفسه في 20 % من عائدات أرباح الشركة حسبما اعترف به أطراف التحكيم أنفسهم.

وحيث أن حكم المحكمين وإن أشار إلى الحقوق الثابتة لورثة عبد الله الساسي المذكورين إلا أنه لم يعط أي اثر لهذه الحقوق عندما نص على تصفية على الشركة المبرمة بين الطرفين وتوزيع أعيانها وأرباحها عليهم مع العلم بأن الطاعنة المذكورة لم تكن ممثلة من طرف أخيها أحد أطراف عقد التحكيم صالح الساسي.

وحيث أن المشرع قد احتاط لمصالح الغير وضمنها عندما نص على حقوقه في إمكانية تعرض الغير الخارج عن الخصومة على حكم المحكمين .



قانون المسطرة المدنية صيغة مهيئة بتاريخ 22 يوليو 2021 .

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما تم تعديله

الباب الثامن: التحكيم والوساطة الاتفاقية

الفرع الأول: التحكيم الداخلي

الجزء الفرعي الأول: التعريف والقواعد العامة

الفصل 306

يراد بالتحكيم حل نزاع من لدن هيئة تحكيمية تتلقى من الأطراف مهمة الفصل في النزاع بناء على اتفاق تحكيم.

الفصل 307

اتفاق التحكيم هو التزام الأطراف باللجوء إلى التحكيم قصد حل نزاع نشأ أو قد ينشأ عن علاقة قانونية معينة، تعاقدية أو غير تعاقدية.

يكتسي اتفاق التحكيم شكل عقد تحكيم أو شرط تحكيم.

الفصل 308

يجوز لجميع الأشخاص من ذوي الأهلية الكاملة سواء كانوا طبيعيين أو معنويين أن يبرموا اتفاق تحكيم في الحقوق التي يملكون حرية التصرف فيها ضمن الحدود ووفق الإجراءات والمساطر المنصوص عليها في هذا الباب وذلك مع التقيد بمقتضيات الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما الفصل 62 منه.

يمكن بوجه خاص أن تكون محل اتفاق تحكيم النزاعات الداخلة في اختصاص المحاكم التجارية عملا بالمادة 5 من القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية .

الفصل 319

يكون التحكيم إما خاصا أو مؤسساتيا.

في حالة تحكيم خاص، تتكفل الهيئة التحكيمية بتنظيمه مع تحديد المسطرة الواجب اتباعها ما عدا إذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك أو اختاروا نظام تحكيم معين.

عندما يعرض التحكيم على مؤسسة تحكيمية، فإن هذه الأخيرة تتولى تنظيمه وضمن حسن سيره طبقا لنظامها.

تحتزم في جميع الأحوال القواعد المتعلقة بحقوق الدفاع.

الفصل 325

عندما تنتهي مهمة محكم لأي سبب من الأسباب يجب أن يعين محكم لتعويضه وفقا لنفس القواعد المطبقة على تعيين المحكم الذي تم تعويضه.

إذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو لم يباشرها أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى تأخير غير مبرر لإجراءات التحكيم ولم يتتح ولم يتفق الأطراف على عزله، يجوز لرئيس المحكمة المختصة الأمر بإنهاء مهمته بناء على طلب أي من الطرفين بقرار غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

قانون المسطرة الجنائية إنما أوجب بيان هوية المتابع دون بقية الأطراف .

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 35-

36 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 200

القرار 3481

الصادر بتاريخ 7 يونيو 1983

ملف جنائي 679

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 25

- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 28

القرار رقم 528

الصادر عن الغرفة المدنية

بتاريخ 21 شتنبر 1977

- بطلان التصرف الذي يجريه المدين على الأموال المحجوزة قضاءا يحتج به دائنوا هذا الأخير إذا أضر بمصالحهم.

أما الخلف العام للمدين، فإن التصرف يبقى صحيحا في حقهم و لا يجوز لهم أن يحتجوا ببطلانه.

- دعوى صحة البيع هي التي تتقدم أما إجراء تسجيل البيع على الرسم العقاري، فلا يتقدم.

- دعوى صحة البيع ضد الورثة لا يبتدئ أمد تقادمها إلا من تاريخ تسجيلهم كورثة على الرسم العقاري.

لكن حيث إن التصرفات التي يجريها المحجوز عليه و الضارة بالغير هي وحدها التي تكون باطلة، أما إذا لم يتضرر أحد من الغير من تصرف المحجوز عليه فيبقى التصرف صحيحا و ينتج مفعوله بين الطرفين الهيئة و بما أن الطالبين هم خلفاء للهالك في العقار محل النزاع فلا حق لهم في التمسك بالحجز كسبب لإبطال العقد لأنهم ليسوا من الغير و حلوا محل الهالك كطرف في العقد و لا يمكنهم التحلل من التزامات موروثهم بدعوى الحجز على العقار المبيع، فالوسيلة إذن غير مرتكزة على أساس.

إجراء التسجيل بالمحافظة العقارية لا يدركه التقادم .

.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 25 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 72

القرار رقم 425

الصادر عن الغرفة المدنية

بتاريخ 21 مايو 1977

في الملف المدني رقم 58507

القاعدة

- يترتب على النقض و الإحالة رد النزاع و الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور الحكم المنقوض.

- يترتب على النقض كذلك و بحكم التبعية بطلان جميع الأحكام و القرارات التي ترتبط بالقرار المنقوض و التي تكون نتيجة له فيما يتعلق بالوسيلة المثارة تلقائيا لتعلقها بالنظام العام:

بناء على الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية المؤرخ ب 28 شتنبر 1974 .

حيث إن كل حكم أو قرار يرتبط ارتباطا وثيقا بحكم منقوض و يكون نتيجة له يعتبر باطلا بحكم التبعية.

و حيث إن النتيجة الحتمية لقرار بالنقض صادر عن المجلس الأعلى (محكمة النقض) هي رد القضية و الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور الحكم المنقوض.

و حيث إن يترتب على ذلك اعتبار الأحكام أو القرارات الجديدة التي تعتبر

نتيجة أو تنفيذا للقرار المنقوض كان لم تكن إذا كانت تربط ارتباطا وثيقا بهذا

الحكم و تابعة له.

دفاتر المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي - فبراير 2009 - العمل القضائي و التحكيم التجاري جميع الحقوق محفوظة لمركز النشر و التوثيق القضائي ص 126

القرار رقم 16

صادر بتاريخ : 05-01-2000

في الملف التجاري رقم 94/3538

تعيين محكم - أمر رئيس المحكمة - حكم المحكمين - الأمر بالتنفيذ.

الأمر الصادر عن رئيس المحكمة بتعيين محكم في نطاق الفصل 309 ق م م (فقرة أخيرة) يكون في حدود الطلبات وبأمر مبني على طلب لم ينص المشرع على أنه استعجالي، وأن مراقبة كون حكم المحكمين غير معيب بالبطلان المتعلق بالنظام العام يختص فيها رئيس المحكمة المطلوب منه إصدار الأمر بالتنفيذ بصريح الفصل 321 من نفس القانون، وليس الرئيس المطلوب منه تعيين المحكم.

لكن، حيث إن تعيين محكم في نطاق الفصل 309 من ق م م الذي هو نص خاص يكون في حدود الطلبات وبأمر بات مبني على طلب لم ينص المشروع على أنه استعجالي وأن مراقبة كون حكم المحكمين غير معيب بالبطلان المتعلق بالنظام العام تكون لرئيس المحكمة المطلوب منه إصدار الأمر بالتنفيذ حسب صريح الفصل 321 من نفس القانون وليس المطلوب منه تعيين المحكم، فيكون القرار المطعون فيه الذي لم يقبل الطعن الموجه ضد أمر تعيين المحكم لأنه لا يقبل الطعن غير خارق لأي مقتضى ومجيباً عن الدفع ويغني عن باقي الجواب المنتقد والوسيلة غير ذات أثر في هذا الخصوص وعلى غير أساس في الباقي.

لكن حيث إنه بمقتضى الفصل 318 من ق م م المتضمن لبيانات حكم المحكمين فإنه يجب أن يكون مكتوباً ومتضمناً بياناً لادعاءات الأطراف ونقط النزاع التي تناولها ويوقع الحكم من لدن المحكمين وتحدد فيه هويتهم ويبين

تاريخ ومحل إصداره ولم يجعل الفصل المذكور من بياناته إصداره باسم السيادة فيكون الفرع من الوسيلة على غير أساس.

لكن حيث إن الثابت من حكم المحكمين أنه لم يبت في نزاع يهم تطبيق قانون جنائي وإنما قضى على الطالبة بالعمل على تسوية الملف الضريبي و تمكين المطلوب من وثيقة الإبراء من الضرائب فلم يبت لا في وجود دين ضريبي ولا في أدائه، والقرار المطعون فيه الذي أوضح أن حكم المحكمة لم يتطرق لكيفية وجود الدين وإنما اقتصر على تطبيق مقتضيات عقدية صريحة لم يخرق أي مقتضى وجاء معللاً بما فيه الكفاية والفرع على غير أساس.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 23 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 66

الحكم الجنائي عدد 87) س 15 ()

الصادر بتاريخ 11 نونبر 1971

بين محمد بن محمد و بين النيابة العامة

إثبات - محضر رجال الجمارك في المسائل المالية - حجيته - الطعن فيه

بشهادة الشهود (لا) .

إن المحاضر التي تحرر من طرف شخصين على الأقل من رجال الجمارك في المسائل المالية يوثق بها إلى أن يدعى فيها الزور و لهذا يتعرض للنقض الحكم الذي اعتبر محضراً من

هذا النوع باطلا استنادا إلى إثبات ما يخالفه عن طريق شهادة الشهود و عن طريق القرائن.
لا.

.....
ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية .

المادة 290

المحاضر والتقارير التي يحررها ضباط الشرطة القضائية في شأن التثبت من الجنج والمخالفات، يوثق بمضمونها إلى أن يثبت العكس بأي وسيلة من وسائل الإثبات.

المادة 291

لا يعتبر ما عدا ذلك من المحاضر أو التقارير إلا مجرد معلومات.

المادة 292

إذا نص قانون خاص على أنه لا يمكن الطعن في مضمون بعض المحاضر أو التقارير إلا بالزور، فلا يمكن - تحت طائلة البطلان- إثبات عكسها بغير هذه الوسيلة.

.....
المادة 292

إذا نص قانون خاص على أنه لا يمكن الطعن في مضمون بعض المحاضر أو التقارير إلا بالزور، فلا يمكن - تحت طائلة البطلان- إثبات عكسها بغير هذه الوسيلة.

.....
مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما وقع تغييرها وتتميمها على الخصوص بمقتضى القانون رقم 99.02 المصادق عليه بالظهير رقم 1-00-222 بتاريخ 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000).

الفصل 240 - إن الأفعال المثبتة وأعمال الحجز المنجزة يجب أن تبين في محاضر متى أمكن.

ويجب أن تنص هذه المحاضر على :

- تاريخ ومكان تحريرها و اختتامها ؛

- أسماء وصفات ومساكن الأعوان محرري المحاضر؛

- تاريخ وساعة ومكان الحجز أو الإثبات؛

- التصريحات التي قد يدلي بها مرتكب أو مرتكبو الفعل الذي يكون خرقا للقوانين والأنظمة الجمركية.

ويجب أن توقع هذه المحاضر من طرف محرريها ومن طرف مرتكبي الفعل إذا كانوا حاضرين. وفي حالة استحالة توقيع مرتكبي الأفعال أو رفضهم هذا التوقيع ينص على ذلك في الوثائق المذكورة.

وتسلم نسخة من المحاضر إلى مرتكبي الأفعال الحاضرين.

ويجب علاوة على ذلك أن ينص في محاضر الحجز على :

- أسباب الحجز؛

- وصف الأشياء المحجوزة مع بيان نوعها وجودتها وكميتها؛

- الأوراق التجارية و وسائل الأداء و الأدوات المالية؛

- التدابير المتخذة لضمان إيداعها أو حراستها أو حفظها؛

- هوية الحارس المعين عند الاقتضاء مع موافقته وتوقيعه؛

- حضور أو غياب مرتكبي الأفعال عند وصف الأشياء المحجوزة والملاحظات التي قد يقدمها

- السماح عند الاقتضاء باستلام البضائع غير المحظورة أو وسائل النقل مقابل كفالة أو وديعة.

الفصل 240 المكرر - في جميع الحالات التي تحجز فيها البضائع غير المحظورة ووسائل النقل غير المهيأة لارتكاب الغش أو التي لا توجد في وضعية غير قانونية، يقدم أعوان الإدارة محررو المحاضر عرضا بالسماح باستلام هذه البضائع أو وسائل النقل مقابل كفالة أو وديعة تمثل قيمة هذه البضائع و/ أو وسائل النقل المحجوزة.

ويضمن هذا العرض وكذا الجواب عنه في محضر داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام ابتداء من تاريخ إثبات الجنحة أو المخالفة الجمركية.

الفصل 242 - إن المحاضر المحررة بشأن الجنحة أو المخالفة لأحكام هذه المدونة من طرف عونين للإدارة أو أكثر يعتمد عليها في الإثباتات المادية المضمنة في المحاضر الى أن يطعن في صحتها.

ويعتمد عليها في صحة وصدق الاقرارات والتصريحات المتلقاة إلى أن يثبت ما يخالفها .

أما المحاضر المحررة من طرف عون واحد للإدارة فيعتمد عليها إلى أن يثبت ما يخالفها وكذا الشأن بالنسبة للمحاضر المحررة من طرف الأعوان محرري المحاضر التابعين لإدارات أخرى ما لم تكن هناك نصوص خاصة.

الفصل 243 - 1 - لا يسوغ للمحاكم أن تقبل ضد محاضر الجمرک وجوه بطلان غير الناتجة عن إغفال الإجراءات المنصوص عليها في الفصل 240 أعلاه.

2 - غير أنه يعتبر باطلا وبدون مفعول كل حجز لبضائع غير محظورة عند الاستيراد أو التصدير تكون قد اجتازت مكتب جمرک لم توضع على واجهته اللوحة المشار إليها في الفصل 30 أعلاه.

الفصل 244 - يلزم الظنين الذي يريد الطعن بالتزوير في محضر ما أن يقدم التصريح بذلك شخصيا أو بواسطة وكيل يتوفر على تفويض تشهد بصحته السلطة المحلية إلى كتابة الضبط لدى المحكمة المرفوعة إليها القضية قبل الجلسة المعينة في الاستدعاء.

ويتلقى هذا التصريح كاتب الضبط ويوقعه الظنين أو وكيله وإذا كان لا يعرف أو لا يمكنه التوقيع نص على ذلك صراحة.

وفي اليوم المحدد للجلسة، تسجل المحكمة التصريح وتحدد أجلا لمدة ثلاثة أيام على الأقل وثمانية أيام على الأكثر يلزم الظنين خلاله بأن يودع لدى كتابة الضبط وسائل طعنه بالتزوير وأسماء وصفات ومساكن الشهود الذين يريد أن تستمع إليهم المحكمة.

وعند انصرام الأجل الذي لا يقبل أي تمديد ودون حاجة الى توجيه استدعاء جديد، تعرض القضية أمام المحكمة التي تنظر فيما إذا كانت الوسائل وأقوال الشهود قادرة على دحض مفعول المحضر وبيبت في التزوير طبقا للقانون.

وفي حالة العكس أو في حالة عدم استيفاء جميع الإجراءات المبينة أعلاه من طرف الظنين، تصرح المحكمة بعدم قبول وسائل الطعن في التزوير وتأمّر بالعدول عن إصدار الحكم.

وكل ظنين رفض طعنه بالتزوير يحكم عليه بغرامة مدنية لفائدة الخزينة يتراوح قدرها بين 500 و1.500 درهم.

الفصل 245 - يسمح للظنين الصادر عليه حكم غيابي بأن يقدم تصريحه بالطعن بالتزوير خلال الأجل الذي يمنحه إياه القانون للحضور في الجلسة من أجل التعرض الذي قدمه.

الفصل 246 - عندما يحزر محضر ضد عدة أظناء ويطعن فيه بالتزوير أحدهم أو عدد منهم فقط يواصل الإعتماد على المحضر فيما يخص الآخرين ما عدا إذا كان الفعل المطعون فيه غير قابل للتجزئة ومشتركا بين الأظناء الآخرين .

الفصل 247 - بغض النظر عن إثبات الأفعال التي تشكل خرقا للقوانين والأنظمة الجمركية بواسطة المحضر يمكن إثبات هذه الأفعال بجميع الطرق القانونية الأخرى حتى ولو لم تبد أية ملاحظة بخصوص البضائع المصرح بها.

من قرارات غرفة الأحوال الشخصية والميراث

مجلة قضاء محكمة النقض عدد 81 صفحة 77 .

القرار عدد 471

الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 14 يونيو 2016

في الملف الشرعي عدد 150/2/2/2015

بطلان عقد صدقة - الدفع بالتقادم - مرور 15 سنة على تاريخ عقد الصدقة-تقادم الدعوى الرامية إلى التصريح بالبطلان.

إن المحكمة لما ثبت لها أن المستأنف عليهم لم يتقدموا بدعواهم إلا بعد مرور 15 سنة على تاريخ إنجاز الصدقة، وأيدت الحكم الابتدائي القاضي برفض الطلب بعلّة أن العقد الباطل إذا كان لا يصححه التقادم فإن الدعوى الرامية إلى التصريح ببطلانه تتقادم، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما.

رفض الطلب

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الباب السابع: التقادم

الفصل 371

التقادم خلال المدة التي يحددها القانون يسقط الدعوى الناشئة عن الالتزام.

الفصل 372

التقادم لا يسقط الدعوى بقوة القانون، بل لا بد لمن له مصلحة فيه أن يحتج به.

وليس للقاضي أن يستند إلى التقادم من تلقاء نفسه.

الفصل 373

لا يسوغ التنازل مقدما عن التقادم، ولكن يسوغ التنازل عنه بعد حصوله.

الفصل 374

يسوغ للدانن ولكل شخص آخر له مصلحة في التمسك بالتقادم، كالكفيل، أن يتمسك به ولو تنازل عنه المدين الأصلي.

الفصل 375

لا يسوغ للمتعاقدين، بمقتضى اتفاقات خاصة، تمديد أجل التقادم إلى أكثر من الخمس عشرة سنة التي يحددها القانون.

الفصل 376

التقادم يسقط الدعاوى المتعلقة بالالتزامات التبعية في نفس الوقت الذي يسقط فيه الدعوى المتعلقة بالالتزام الأصلي، ولو كان الزمن المحدد لتقادم الالتزامات التبعية لم ينقض بعد.

الفصل 377

لا محل للتقادم إذا كان الالتزام مضمونا برهن حيازي أو برهن بدون حيازة أو برهن رسمي¹³.

الفصل 378

لا محل لأي تقادم:

1 - بين الأزواج خلال مدة الزواج¹⁴؛

13 - تم تغيير المادة 377 أعلاه، بمقتضى المادة 3 من القانون رقم 21.18،
14 - قارن مع المادة 195 من مدونة الأسرة التي تنص على أنه « يحكم للزوجة بالنفقة من تاريخ إمساك الزوج عن الإنفاق الواجب عليه، ولا تسقط بمضي المدة إلا إذا حكم عليها بالرجوع لبيت الزوجية وامتنعت».

2 - بين الأب أو الأم وأولادهما؛

3 - بين ناقص الأهلية أو الحُبس أو غيره من الأشخاص المعنوية والوصي أو المقدم أو المدير مادامت ولايتهم قائمة ولم يقدموا حساباتهم النهائية.

الفصل 379

لا يسري التقادم ضد القاصرين غير المرشدين وناقصي الأهلية الآخرين إذا لم يكن لهم وصي أو مساعد قضائي أو مقدم، وذلك إلى ما بعد بلوغهم سن الرشد أو ترشيدهم أو تعيين نائب قانوني لهم.

الفصل 380

لا يسري التقادم بالنسبة للحقوق إلا من يوم اكتسابها، وبناء على ذلك لا يكون للتقادم محل:

1 - بالنسبة إلى الحقوق المعلقة على شرط، حتى يتحقق الشرط؛

2 - بالنسبة لدعوى الضمان إلى أن يحصل الاستحقاق أو يتحقق الفعل الموجب للضمان؛

3 - بالنسبة إلى كل دعوى تتوقف مباشرتها على أجل إلى أن يحل ذلك الأجل؛

4 - ضد الغائبين إلى أن يثبت غيابهم ويعين نائب قانوني عنهم ويعتبر في حكم الغائب من يوجد بعيدا عن المكان الذي يتم فيه التقادم؛

5 - إذا وجد الدائن بالفعل في ظروف تجعل من المستحيل عليه المطالبة بحقوقه خلال الأجل المقرر للتقادم.

الفصل 381

ينقطع التقادم:

1 - بكل مطالبة قضائية أو غير قضائية يكون لها تاريخ ثابت ومن شأنها أن تجعل المدين في حالة مَطْل لتتفيذ التزامه، ولو رفعت أمام قاض غير مختص، أو قضي ببطلانها لعيب في الشكل؛

2 - بطلب قبول الدين في تفليسة المدين؛

3 - بكل إجراء تحفظي أو تنفيذي يباشر على أموال المدين أو بكل طلب يقدم للحصول على الإذن في مباشرة هذه الإجراءات.

الفصل 382

وينقطع التقادم أيضا بكل أمر يعترف المدين بمقتضاه بحق من بدأ التقادم يسري ضده، كما إذا جرى حساب عن الدين أو أدى المدين قسطا منه وكان هذا الأداء ناتجا عن سند ثابت التاريخ، أو طلب أجلا للوفاء، أو قدم كفيلا أو أي ضمان آخر، أو دفع بالتمسك بالمقاصة عند مطالبة الدائن له بالدين.

الفصل 383

إذا انقطع التقادم بوجه صحيح، لا يحسب في مدة التقادم الزمن السابق لحصول ما أدى إلى انقطاعه، وتبدأ مدة جديدة للتقادم من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع.

الفصل 384

انقطاع التقادم ضد الوارث الظاهر أو غيره ممن يحوز الحق، يسري على من يخلفه في حقوقه.

الفصل 385

يسوغ التمسك بانقطاع التقادم في مواجهة ورثة الدائن وخلفائه.

الفصل 386

يحسب التقادم بالأيام الكاملة لا بالساعات، ولا يحسب اليوم الذي يبدأ التقادم منه في الزمن اللازم لتمامه.

ويتم التقادم بانتهاء اليوم الأخير من الأجل.

الفصل 387

كل الدعاوى الناشئة عن الالتزام بتقادم بخمس عشرة سنة، فيما عدا الاستثناءات الواردة فيما بعد، والاستثناءات التي يقضي بها القانون في حالات خاصة.

الفصل 388

(معدل بظهير 8 أبريل 1938 و6 يوليوز 1954 و2 أبريل 1955)

تتقادم بخمس سنوات: دعوى التجار والموردين وأرباب المصانع بسبب التوريدات التي يقدمونها لغيرهم من التجار أو الموردين أو أرباب المصانع من أجل حاجات مهنتهم.

تتقادم بسنتين:

- 1 - دعوى الأطباء والجراحين والمولدين وأطباء الأسنان والبيطرة من أجل ما يقومون به من زيارات ويؤدونه من عمليات، وكذلك من أجل ما يوردونه من أشياء وما يقدمونه من نقود ابتداء من تاريخ حصوله؛
 - 2 - دعوى الصيدالة من أجل الأدوية التي يوردونها، ابتداء من تاريخ توريدها؛
 - 3 - دعوى المؤسسات الخاصة أو العامة المخصصة لعلاج الأمراض البدنية أو العقلية أو لرعاية المرضى، من أجل العلاج المقدم منها لمرضاهم والتوريدات والمصروفات الحاصلة منها لهم، ابتداء من تاريخ تقديم العلاج أو حصول التوريدات؛
 - 4 - دعوى المهندسين المعماريين وغيرهم من المهندسين والخبراء والمساحين من أجل مواصفاتهم أو عملياتهم والمصروفات المقدمة منهم ابتداء من تاريخ تقديم المواصفة أو إتمام العمليات أو إجراء المصروفات؛
 - 5 - دعوى التجار والموردين وأرباب المصانع من أجل التوريدات المقدمة منهم للأفراد لاستعمالهم الخاص؛
 - 6 - دعوى الفلاحين ومنتجي المواد الأولية من أجل التوريدات المقدمة منهم، إذا كانت قد استخدمت في الأغراض المنزلية للمدين، وذلك ابتداء من يوم وقوع التوريدات.
- تتقادم بسنة ذات ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً:

- 1 - دعوى المعلمين والأساتذة وأصحاب المؤسسات المخصصة لإقامة التلاميذ العامة منها والخاصة، من أجل أتعابهم المستحقة على تلاميذهم وكذلك من أجل التوريدات المقدمة منهم إليهم، وذلك ابتداء من حلول الأجل المحدد لدفع أتعابهم؛

2 - دعوى الخدم 15 من أجل أجورهم وما قاموا به من مصروفات وغير ذلك من الأدعاءات المستحقة لهم بمقتضى عقد إجازة العمل، وكذلك دعوى المخدومين ضد خدامهم من أجل المبالغ التي يسبقونها لهم على أساس تلك الرابطة؛

3 - دعوى العمال والمستخدمين والمتعلمين والمتجولين ومندوبي التجارة والصناعة 16، من أجل رواتبهم وعمولاتهم، وما أدوه من مصروفات بسبب وظائفهم، وما يستحقونه من عطلة سنوية مؤدى عنها أو ما يعوضها وذلك عن السنة الجارية وعند ثبوت الحق في عطل مجتمعة، عن السنة أو السنتين الماضيتين؛

دعوى أرباب الحرف من أجل توريداتهم ومياوماتهم وما أنفقوه بسبب خدماتهم؛

دعوى المخدوم أو رب العمل من أجل المبالغ المسبقة للعمال والمستخدمين والمتعلمين والمتجولين والمندوبين من أجورهم أو عمولاتهم أو المبالغ التي أنفقوها بسبب خدماتهم؛

4 - دعوى أصحاب الفنادق والمطاعم، من أجل الإقامة والطعام وما يصرفونه لحساب زبائنهم؛

5 - دعوى مكري المنقولات من أجل أجرتها.

الفصل 389

(ظهير 8 أبريل 1938 وظهير 17 يبرابر 1939).

تتقادم أيضا بسنة ذات ثلاثمائة وخمسة وستين يوما:

1 - دعوى وكلاء الخصومة، من أجل الأتعاب، والمبالغ التي يصرفونها وذلك ابتداء من الحكم النهائي أو من عزلهم من الوكالة 17؛

2 - دعوى الوسطاء من أجل استيفاء السمسرة، ابتداء من إبرام الصفقة؛

3 - دعوى المتعاقدين ضد الأشخاص المذكورين فيما سبق، من أجل ما سبقوه لهم، لأداء ما أنيط بهم من أعمال، وذلك ابتداء من نفس التاريخ المقرر لكل طائفة منهم؛

4 - الدعاوى التي تثبت من أجل العوار والضياح والتأخير وغيرها من الدعاوى التي يمكن أن تنشأ عن عقد النقل، سواء أكانت ضد الناقل أو الوكيل بالعمولة أو ضد المرسل أو المرسل إليه، وكذلك الدعاوى التي تنشأ بمناسبة عقد النقل.

وتحسب مدة هذا التقادم، في حالة الهلاك الكلي، ابتداء من اليوم الذي كان يجب فيه تسليم البضاعة، وفي غير ذلك من الأحوال، ابتداء من يوم تسليم البضاعة للمرسل إليه أو عرضها عليه.

الأجل لرفع كل دعوى من دعاوى الرجوع هو شهر، ولا يبدأ هذا التقادم إلا من يوم مباشرة الدعوى ضد الشخص الذي يثبت له الضمان.

15 - قارن مع الأجل الوارد في المادة 395 من مدونة الشغل الذي ينص على أنه « تتقادم بمرور سنتين كل الحقوق الناتجة عن عقود الشغل الفردية، وعن عقود التدريب من أجل الإدماج المهني، وعن عقود التدرج المهني، وعن الخلافات الفردية التي لها علاقة بهذه العقود، أي كانت طبيعة هذه الحقوق، سواء كانت نابعة عن تنفيذ هذه العقود أو عن إنهاؤها. »

16 - قارن مع الأجل الوارد في المادة 395 من مدونة الشغل الذي ينص على أنه « تتقادم بمرور سنتين كل الحقوق الناتجة عن عقود الشغل الفردية، وعن عقود التدريب من أجل الإدماج المهني، وعن عقود التدرج المهني، وعن الخلافات الفردية التي لها علاقة بهذه العقود، أي كانت طبيعة هذه الحقوق، سواء كانت نابعة عن تنفيذ هذه العقود أو عن إنهاؤها. »

17 - قارن مع الفقرة الأخيرة من المادة 50 من القانون المنظم لقانون المحاماة التي تنص على أنه « تتقادم جميع الطلبات والمنازعات المتعلقة بالأتعاب بمرور خمس سنوات من انتهاء تاريخ انتهاء التوكيل »؛ القانون رقم 28.08 المتعلق بتعديل القانون المنظم لقانون المحاماة الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.08.101 بتاريخ 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008)، الجريدة الرسمية عدد 5680 بتاريخ 7 ذو القعدة 1429 (6 نوفمبر 2008) ص 4044.

في حالة النقل الحاصل لحساب الدولة، لا يبدأ التقادم إلا من يوم تبليغ القرار الإداري المتضمن للتصفية النهائية أو للأمر النهائي بالأداء.

الفصل 390

يسري التقادم المنصوص عليه في الفصولين 388 و389 السابقين ولو حصل الاستمرار في التوريدات أو التسليم أو الخدمات أو الأعمال.

(ظهير 6 يوليوز 1954) ومع ذلك يحق للأشخاص الذين يحتج ضدّهم بالتقادم المنصوص عليه في الفصولين 388 و389 المذكورين آنفاً أن يوجهوا اليمين للأشخاص الذين يتمسكون به، ليقسموا أن الدين قد دفع فعلاً، ويسوغ توجيه اليمين لأرامل هؤلاء ولورثتهم ولأوصيائهم إن كانوا قاصرين ليصرحوا بما إذا كانوا لا يعلمون بأن الدين مستحق.

الفصل 391

الحقوق الدورية والمعاشات وأكزية الأراضي والمباني والفوائد وغيرها من الأداءات المماثلة تتقادم في مواجهة أي شخص كان بخمس سنوات ابتداء من حلول كل قسط.

الفصل 392

جميع الدعاوى بين الشركاء بعضهم مع بعض أو بينهم وبين الغير بسبب الالتزامات الناشئة عن عقد الشركة، تتقادم بخمس سنوات، ابتداء من يوم نشر سند حل الشركة، أو من يوم نشر انفصال الشريك عنها.

وإذا كان حق دائن الشركة لا يحل أجله إلا بعد النشر فإن التقادم لا يبدأ إلا بعد هذا الحل.

وذلك كله دون إخلال بما يقرره القانون من تقادم أقصر في موضوع الشركة.

مؤلف البطلان و الإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي

الجزء الثالث

ملخص

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

.....
.....
**إذا سلم المحكوم عليه غيابيا نفسه للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته بالتقادم
فانه يسقط بموجب القانون الحكم و الإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء المسطرة
الغيبية .**

القرار عدد 1707L9

المؤرخ في 2021/11/03

الصادر عن محكمة النقض في ملف جنائي عدد 3870L6L9L2021

بناء على الفصل 453 من قانون المسطرة الجنائية -18- - إذا سلم المحكوم عليه غيابيا نفسه
للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته بالتقادم فانه يسقط بموجب القانون الحكم و

18 -

قانون المسطرة الجنائية

صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو 2019

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق
بالمسطرة الجنائية

المادة 453

إذا سلم المحكوم عليه غيابيا نفسه للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته بالتقادم، يقع اعتقاله بموجب الأمر
المنصوص عليه في المادة 443 أعلاه.

يسري نفس الحكم إذا أُلقي القبض على المتهم الهارب، أو قدم نفسه ليسجن، قبل صدور الأمر بإجراء المسطرة الغيبية
وبعد صدور قرار الإحالة.

في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، يسقط بموجب القانون الحكم والإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء
المسطرة الغيبية.

الإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء المسطرة الغيابية و عليه فإنه من الثابت من وثائق الملف أن القرار الابتدائي صدر غيابيا في حق الطاعن بعد إجراء المسطرة الغيابية و أدانته من أجل جنائية و أنه بعد الطعن بالاستئناف من طرف النيابة العامة حضر المطلوب في النقض أمام المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه و ناقشت القضية بحضوره و أصدرت قرارها في الموضوع دون تقيدها بمقتضيات المادة 453 المذكورة التي تنص على أنه ، يسقط بموجب القانون الحكم والإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء المسطرة الغيابية في حالة إذا سلم المحكوم عليه غيابيا نفسه للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته و بالتالي فإنه لم يكن للمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه البت في موضوع القضية طالما أن القرار الابتدائي قد سقط بموجب القانون بعدما مثل أمامها ، و القرار المطعون فيه لما صدر على النحو المذكور يكون خارقا للإجراءات الجوهرية للمسطرة مما يوجب نقضه .

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه.

قانون المسطرة الجنائية

صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو 2019

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق
بالمسطرة الجنائية

المادة 453

إذا سلم المحكوم عليه غيابيا نفسه للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته بالتقادم، يقع اعتقاله بموجب الأمر المنصوص عليه في المادة 443 أعلاه.

يسري نفس الحكم إذا أُلقي القبض على المتهم الهارب، أو قدم نفسه ليسجن، قبل صدور الأمر بإجراء المسطرة الغيابية وبعد صدور قرار الإحالة.

في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، يسقط بموجب القانون الحكم والإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء المسطرة الغيابية.

إذا ظهر من الضروري إجراء تحقيق تكميلي، تعين أن يقوم به مستشار تعينه غرفة الجنايات ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 439 من هذا القانون.

إذا ادعى المتهم أن الحكم الغيابي لا يتعلق به، تتخذ الإجراءات حسبما ورد في المواد 592 إلى 595 بعده.

إذا تعذر لسبب من الأسباب الاستماع إلى الشهود خلال المناقشات، تليت بالجلسة شهادتهم المكتوبة، كما تتلى عند الاقتضاء الأجوبة المكتوبة لباقي المتهمين المتابعين بنفس الجنائية وكذا الشأن فيما يرجع لبقية المستندات التي يعتبر الرئيس أنها صالحة لإظهار الحقيقة.

إذا ظهر من الضروري إجراء تحقيق تكميلي، تعين أن يقوم به مستشار تعينه غرفة الجنايات ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 439 من هذا القانون.

إذا ادعى المتهم أن الحكم الغيابي لا يتعلق به، تتخذ الإجراءات حسبما ورد في المواد 592 إلى 595 بعده.

إذا تعذر لسبب من الأسباب الاستماع إلى الشهود خلال المناقشات، تليت بالجلسة شهاداتهم المكتوبة، كما تتلى عند الاقتضاء الأجوبة المكتوبة لباقي المتهمين المتابعين بنفس الجناية وكذا الشأن فيما يرجع لبقية المستندات التي يعتبر الرئيس أنها صالحة لإظهار الحقيقة.

قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض)

- ان الحق في استفسار شهود البينة يرجع لتقدير قضاة الموضوع لان الأصل في الشهادة استمرارها وعدم وجود ما يبطلها ولا يتعلق بالنظام العام وفضلا عن ذلك فإن الفقهاء استحسنا ترك الاستفسار إذا مر نصف عام عن الأداء لقول صاحب ناظم العمل الفاسي : وستة الأشهر حد استفسار ** البيئات قاله في المعيار .

قرار عدد : 490

المؤرخ في 2003/10/29 .

ملف عقاري عدد : 561/2/1/ 2002 .

افتتاح السنة القضائية 2016 لمحكمة النقض

وفي سياق آثار العولمة على البنيات الاجتماعية والاقتصادية للدول وتنقل اليد العاملة عبر العالم وضبطا منها لعملية تشغيل الأجانب وما أصبحت تثيره من إشكاليات يتعين مقاربتها بشكل متوازن فقد ذهبت محكمة النقض إلى أن تشغيل الأجنبي يقتضي الحصول على رخصة من السلطة الحكومية المكلفة بالشغل تسلم على شكل تأشيرة توضع على العقد ومتى انعدمت هذه التأشيرة بطل هذا العقد، وهي محددة في الزمان وبالتالي فإن استمرار الأجير في العمل بعد انتهاء أجلها لا يجعل من عقد عمله غير محدد المدة بل يكون الالتزام باطلا وعديم الأثر .

وتفعيلا لدور النيابة العامة في ممارسة رقابتها الإيجابية لفائدة القانون أجازت محكمة النقض لمحكمة الاستئناف تدارك الإغفال الذي وقع في المرحلة الابتدائية بإحالة الملف على النيابة العامة للإدلاء بمستنتاجاتها الكتابية الرامية إلى تطبيق القانون وذلك دون إبطال الحكم وإرجاع الملف إلى المحكمة الابتدائية من جديد على أساس أن النيابة العامة وحدة لا تتجزأ .

وتفعيلاً لحقوق الدفاع في المادة الضريبية التي تكتسي أهمية بالغة في تكريس الثقة قررت محكمة النقض أن مسطرة الفرض التلقائي للضريبة تستلزم احترام إجراءات التبليغ في إطار مسطرة تواجيهية حقيقية واعتبرت تبعاً لذلك رجوع الإشعار البريدي بملاحظة " منطقة لا يشملها التوزيع"، بأنها لا تفيد لتوصل الملزم بالضريبة .

وتأكيداً منها لجدية الإثبات الإلكتروني وتفاعلاً مع التطورات المتسارعة التي فرضتها العولمة وتكنولوجيا الاتصال أكدت محكمة النقض مرة أخرى توجهها السابق حيث جاء في قرارها أن الوثيقة المحررة على دعامة إلكترونية تعد وسيلة إثبات مقبولة متى كان متوفراً بصفة قانونية التعرف على الشخص الذي صدرت عنه وتكون معدة ومفوضة وفق شروط من شأنها ضمان تماميتها.

وتفعيلاً للحماية القانونية للملك الحبسي و حفظاً له من التواطؤ والاستيلاء فقد اعتبرت محكمة النقض أن وزارة الأوقاف لها الصفة والمصلحة في تتبع الدعوى التي صدر الحكم بمحضرها، باعتبارها هي المكلفة للدفاع عن الملك الحبسي وتتبع الدعوى الجارية بشأنه . وفي إطار ضبط المعاملات المتعلقة بالتجزئات العقارية، فقد استقر قضاء محكمة النقض على أن قسمة تصفية عقار خاضع لقانون التجزئات يستوجب البحث في مدى قابلية هذا العقار للقسمة العينية وفقاً لضوابط هذا القانون ولتصاميم التهيئة والتنطبق .

كما أن تطهير المعاملات الكرائية المنصبة على أراضي الجموع جعل محكمة النقض تقرر بأن هناك ضوابط وشروط يتعين احترامها عند إبرام هذه العقود ومنها إذن جمعية المندوبين وموافقة الجهة الوصية، وإلا كانت تلك العقود غير منتجة في الدعوى .

القاعدة:

إن محضر التنفيذ المعتبر بمثابة ورقة رسمية يمكن المطالبة ببطلانه دون سلوك مسطرة الزور وذلك طبقاً لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 419 من قانون الالتزامات والعقود إذا ما ثبت وقوع العون المكلف بالتنفيذ في خطأ مادي نتيجة تنفيذ الإفراغ على عقار دون العقار المعني بسبب عدم استعانته بخبير.

القرار الصادر عن هذه محكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2016/03/07 في الملف رقم:
2014/1201/446.

القرار عدد 8/728

الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 2018/4/26

في ملف جنحي عدد 2017/8/6/20272

حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المطلوب في النقض من جنحة الغش في البضائع الغير المستجمة للمواصفات القانونية للبيع بعلّة عدم احترام الأجل القانوني في إنجاز الخبرة و كذا في إحالة العينات على المختبر من دون اعتبار منها أن مشروع ظهير 1984/10/05 و إن نص على تلك الاحالات إنما أراد من سنّها ضمان الفورية تلافياً لاندثار الخصائص الطبيعية للمادة موضوع العينة من غير أن يرتب البطلان عن عدم احترام الأجل المذكور جاء قضاؤها فاسداً التعليل موازياً لانعدامه عرضة للنقض .

قضت بنقض و ابطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 2017/7/19 في القضية عدد 2017/2602/727 عن غرفة الجرح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس .

إجراءات التحقيق - الخبرة - حضور أحد الأطراف - الوكالة (لا)

عدم استدعاء باقي الاطراف - بطلان الخبرة(نعم).

التاريخ 19 - 05 - 2004 :محكمة النقض (المجلس الأعلى)

أشار إلى حضور الطالب أصالة عن نفسه ونيابة عن اخوانه وأخواته، دون تبيان الوكالة المعتمد عليها في ذلك ولم يشر إلى استدعاء باقي الطالبين بواسطة البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل حسبما يوجبه الفصل 63 المذكور أعلاه، وأن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتمدت في قضائها على الخبرة المذكورة رغم عدم احترامها المقتضيات القانونية الواجبة التطبيق.

القرار عدد 1644

محاضر ... إجراء غير قانوني ... اثر ... الخبرة ... حراسة ... نظرية ... كل
إجراء أمر به هذا القانون و لم يثبت إنجازه على الوجه القانوني يعد كأن لم يكن...

الفصل 765 من ق.م.ج.

إن عدم إنجاز إجراء مسطري على الوجه القانوني في محاضر الضابطة القضائية لا يؤدي إلى بطلانها من أساسها و إنما يعتبر الإجراء كأن لم ينجز و يبقى العمل بالمحاضر على سبيل البيان عملا بالفصلين 293 و 765
الخبرة وسيلة إثبات تملك معها المحكمة سلطة تقديرية لا تخضع فيها لرقابة المجلس (محكمة النقض) و أن عدم الاستجابة لطلب اجراء خبرة لا يؤثر في قرار المحكمة و أن السكوت عنه يعد جوابا ضمنيا برفضه.
لا يقبل من المتهم ادعائه أمام المحكمة أنه وقع تجاوز في مدة الحراسة النظرية لدى الشرطة و الحال أن محضر الضابطة القضائية الذي وقع عليه يفيد أن مدة حراسته كانت قانونية.

قرار بتاريخ تاريخ 29 - 05 - 1984

القرار عدد 4963

الصادر عن المجلس الاعلى (محكمة النقض) في ملف جنائي عدد. 9381 / 1984

قانون المسطرة الجنائية صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو 2019

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003)، ص 315.

القسم الثالث: بشأن عقد الجلسات وصدور الأحكام

الباب الأول: الجلسات

الفرع الأول: وسائل الإثبات

المادة 290

المحاضر والتقارير التي يحررها ضباط الشرطة القضائية في شأن التثبت من الجرح والمخالفات، يوثق بمضمونها إلى أن يثبت العكس بأي وسيلة من وسائل الإثبات.

المادة 291

لا يعتبر ما عدا ذلك من المحاضر أو التقارير إلا مجرد معلومات.

المادة 442

يحرر كاتب الضبط في كل قضية محضرا يلخص فيه أهم ما جاء في أجوبة المتهمين وتصريحات الشهود، ويذكر فيه باختصار المسائل العارضة التي قد تكون نشأت أثناء المناقشات ويشير فيه إلى المطالب الملتزم تسجيلها و المرافعات ووسائل الدفاع المثارة من قبل الأطراف أو دفاعهم وما آلت إليه تلك المطالب، ويضمنه منطوق المقررات الصادرة عن الهيئة. ويوقع على المحضر كل من الرئيس وكاتب الضبط.

يمكن للنياحة العامة والأطراف أو دفاعهم، أن يطلبوا من الرئيس أمر كاتب الضبط بتلاوة المحضر أو جزء منه وتضمين المحضر ما وقع إغفاله.

يفترض أن الإجراءات المقررة قانونيا لسير جلسات غرفة الجنايات قد استكملت ولا تسقط هذه القرينة إلا إذا ورد في المحضر أو في القرار أو في طلب يرمي إلى تسجيل ذلك ما يستنتج منه صراحة عدم استكمال تلك الإجراءات.

الكتاب الثامن: أحكام مختلفة وختامية

المادة 751

كل إجراء يأمر به هذا القانون ولم يثبت إنجازه على الوجه القانوني يعد كأنه لم ينجز، وذلك مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 442 المتعلقة بجلسات غرفة الجنايات.

محاضر ... إجراء غير قانوني ... اثر ... الخبرة ... حراسة ... نظرية

كل إجراء أمر به هذا القانون ولم يثبت إنجازه على الوجه القانوني يعد كأن لم يكن...

الفصل 765 من ق.م.ج." (عدل)

إن عدم إنجاز إجراء مسطري على الوجه القانوني في محاضر الضابطة القضائية

لا يؤدي إلى بطلانها من أساسها و إنما يعتبر الإجراء كأن لم ينجز و يبقى العمل

بالمحاضر على سبيل البيان عملا بالفصلين 293 و. 765 (عدل)
الخبرة وسيلة إثبات تملك معها المحكمة سلطة تقديرية لا تخضع فيها لرقابة المجلس
(محكمة النقض) و أن عدم الاستجابة لطلب اجراء خبرة لا يؤثر في قرار
المحكمة و أن السكوت عنه يعد جوابا ضمنيا برفضه.
لا يقبل من المتهم ادعائه أمام المحكمة أنه وقع تجاوز في مدة الحراسة النظرية لدى
الشرطة و الحال أن محضر الضابطة القضائية الذي وقع عليه يفيد أن مدة حراسته
كانت قانونية.

قرار بتاريخ 29 - 05 - 1984

القرار عدد 4963

الصادر عن المجلس الأعلى (محكمة النقض) في ملف جنائي عدد. 9381 / 1984

إجراءات التحقيق - الخبرة - حضور أحد الأطراف - الوكالة (لا)

عدم استدعاء باقي الاطراف - بطلان الخبرة (نعم).

قرار بتاريخ 19 - 05 - 2004

محكمة النقض (المجلس الأعلى)

أشار إلى حضور الطالب أصالة عن نفسه ونيابة عن اخوانه وأخواته، دون
تبيان الوكالة المعتمد عليها في ذلك ولم يشر إلى استدعاء باقي الطالبين بواسطة البريد
المضمون مع الإشعار بالتوصل حسبما يوجبه الفصل 63 المذكور أعلاه، وأن
المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتمدت في قضائها على الخبرة المذكورة
رغم عدم احترامها للمقتضيات القانونية الواجبة التطبيق.

القرار عدد 1644

إجراءات التحقيق - الخبرة - حضور أحد الأطراف - الوكالة (لا)

عدم استدعاء باقي الاطراف - بطلان الخبرة(نعم.)

التاريخ 19 - 05 - 2004 :محكمة النقض (المجلس الأعلى)

أشار إلى حضور الطالب أصالة عن نفسه ونيابة عن اخوانه وأخواته، دون تبيان الوكالة المعتمد عليها في ذلك ولم يشر إلى استدعاء باقي الطالبين بواسطة البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل حسبما يوجبه الفصل 63 المذكور أعلاه، وأن المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما اعتمدت في قضائها على الخبرة المذكورة رغم عدم احترامها للمقتضيات القانونية الواجبة التطبيق.

القرار عدد1644

- ما يترتب على بطلان الوكالة التي لم تتوافر فيها الشروط :

أن الوكالة لا تجوز إلا في تصرف ممكن ومعين أو قابل للتعيين ومشروع ، فإذا كانت الوكالة في تصرف مستحيل أو غير معين أو غير مشروع كانت باطلة . ويترتب على البطلان أن تعتبر الوكالة كأن لم تكن ، وأن كلا من المتعاقدين يستطيع أن يتمسك بالبطلان .

فإذا لم ينفذ الوكيل الوكالة الباطلة ، لم يستطيع الموكل أن يطالبه بتنفيذها ، كما لا يستطيع الوكيل أن يطالب الموكل بالتزامه بدفع الأجر إذا كان هناك اتفاق على أجر (19) . وإذا كان

(19) بودري وقال في الوكالة فقرة 453 - فقرة 454 - بلانيول وريبير وسافاتييه 11 فقرة 1457 ص 891 .

الموكل قد دفع للوكيل أجراً أو قدم له نقوداً ينفذ بها الوكالة ، جاز له أن يسترد منه ما دفعه حتى لو كانت الوكالة غير مشروعة . وقد قدمنا في النظرية العامة للعقد أن الاسترداد جائز حتى في العقود غير المشروعة ، وأن القاعدة الرومانية *Nemo auditor propriam turpitudinem allegans* لم يأخذ بها التقنين المدني الجديد (20) .

وإذا نفذ الوكيل الوكالة - والمفروض أنها وكالة غير مشروعة لأنها دون الوكالة المستحيلة والوكالة غير المعينة هي القابلة للتنفيذ - بقيت الوكالة باطلة بالرغم من تنفيذها . فإذا وكل شخص شخصاً آخر في مقامرة وفي قبض أو دفع ما يكسبه أو يخسره ، وقامر الوكيل فكسب أو خسر ، ولم يكن للموكل أن يطالب الوكيل بالمكسب ، كما لا يكون للوكيل أن يطالب الموكل بالخسارة (21) . \$ 430 وفيما بين الوكيل ومن قامر معه لا يستطيع الأول أن يجبر الثاني على دفع المكسب ، ولا يستطيع الثاني أن يجبر الأول على دفع الخسارة . وإذا دفع أحدهما للآخر ما خسره ، كان له أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ما خسره ولو كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك ، وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق (م 739 مدني) (22) . وإذا كان الموكل قد اتفق مع الوكيل على أجر ونفذ الوكيل الوكالة ، فإن هذا لا يستطيع أن يطالب الموكل بالأجر ، وإذا كان قد تقاضاه أو تقاضى مبلغاً آخر من الموكل للمقامرة به وجب عليه رد ما تقاضاه (23) .

الوسيط

في شرح القانون المدني

(7)

(20) انظر الوسيط 1 فقرة 338 .
(21) بودري وقال في الوكالة فقرة 454 - فقرة 455 - بلانيول وريبير وسافاتييه 11 فقرة 1457 ص 891 - وانظر آنفاً فقرة 235 .
(22) بودري وقال في الوكالة فقرة 458 ص 240 .
(23) نقض فرنسي 12 نوفمبر سنة 1884 داللو 85 - 1 - 469 - 22 مايو سنة 1895 داللو 97 - 1 - 49 - 9 فبراير سنة 1910 داللو 1910 - 1 - 455 - وإذا استولى الوكيل بموجب وكالة غير مشروعة على مبالغ للموكل واستعملها لمصلحة نفسه ، فإنه يعتبر مبدداً (نقض فرنسي 12 نوفمبر سنة 1909 سيريه 1913 - 1 - 285 - وانظر في هذه المسألة بلانيول وريبير وسافاتييه 11 فقرة 1457 ص 891) - على أنه إذا كان الوكيل يجهل عدم مشروعية الوكالة ، ونفذها معتقداً أنها مشروعة ، فله أن يرجع بأجره وبالمصروفات التي أنفقتها في تنفيذ الوكالة على الموكل كما لو كانت الوكالة مشروعة . والفروض أن الوكيل حسن النية لا يعلم عدم مشروعية الوكالة ، والموكل هو الذي يحمل عبء إثبات علم الوكيل بعدم المشروعية (نقض فرنسي 16 يونيو سنة 1885 سيريه 85 - 1 - 251 - 6 أبريل سنة 1886 سيريه 88 - 1 - 207 - ترولون فقرة 34 - بون 1 فقرة 816 - بودري وقال في الوكالة فقرة 458 ص 240 - بلانيول وريبير وسافاتييه 11 فقرة 1457 ص 891 - محمد علي عرفة ص 366) .

المجلد الثاني

عقود الغرر

عقود المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة

وعقد التأمين

تأليف

عبد الرزاق السنهوري

دكتور في العلوم القانونية ودكتور في العلوم السياسية والاقتصادية

ودبلوماسية من معهد القانون الدولي بجامعة باريس

1964

الناشر

دار النهضة العربية

32 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

503 - جواز الاسترداد من النظام العام : وما أن بطلان عقد المقامرة أو الرهان مقرر للنظام العام ، كذلك جواز استرداد الخاسر ما دفعه من خسارة مقرر للنظام العام . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف قاعدة جواز الاسترداد ، ويبقى للخاسر حق استرداد ما دفع حتى لو كان هناك اتفاق بينه وبين من كسب على أنه لا يجوز له أن يسترد ما دفع ، ويعتبر هذا الاتفاق باطلاً لمخالفته للنظام العام . والنص صريح في هذا المعنى ، إذ تقول المادة

2/739 مدني كما رأينا : "ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه . . ولو كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك" .

الوسيط

في شرح القانون المدني

(7)

المجلد الأول

العقود الواردة على العمل

المقاوله والوكالة

والوديعة والحراسة

تأليف

عبدالرازق أحمد السنهوري

دكتور في العلوم القانونية ودكتور في العلوم السياسية والاقتصادية

ودبلوماسية من معهد القانون الدولي بجامعة باريس

1964

الناشر

دار النهضة العربية

32 شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

القسم الثاني: أوصاف الالتزام

الباب الأول: الشرط

الفصل 107

الشرط تعبير عن الإرادة يعلق على أمر مستقبل وغير محقق الوقوع، إما وجود الالتزام أو زواله. والأمر الذي وقع في الماضي أو الواقع حالا لا يصلح أن يكون شرطا، وإن كان مجهولا من الطرفين.

الفصل 108

كل شرط يقوم على شيء مستحيل أو مخالف للأخلاق الحميدة أو للقانون يكون باطلا ويؤدي إلى بطلان الالتزام الذي يعلق عليه. ولا يصير الالتزام صحيحا إذا أصبح الشرط ممكنا فيما بعد.

الفصل 109

كل شرط من شأنه أن يمنع أو يحد من مباشرة الحقوق والرخص الثابتة لكل إنسان كحق الإنسان في أن يتزوج، وحقه في أن يباشر حقوقه المدنية، يكون باطلا ويؤدي إلى بطلان الالتزام الذي يعلق عليه.

ولا يطبق هذا الحكم على الحالة التي يمنع فيها أحد الطرفين نفسه من مباشرة حرفة معينة خلال وقت وفي منطقة محددتين.

الفصل 110

الشرط الذي ينافي طبيعة الفعل القانوني الذي أضيف إليه يكون باطلا ويبطل الالتزام الذي يعلق عليه. ومع ذلك، يجوز تصحيح هذا الالتزام إذا تنازل صراحة عن التمسك بالشرط الطرف الذي وضع لصالحه.

الفصل 111

يبطل ويعتبر كأن لم يكن الشرط الذي تنعدم فيه كل فائدة ذات بال، سواء بالنسبة إلى من وضعه أو إلى شخص آخر غيره، أو بالنسبة إلى مادة الالتزام.

الفصل 112

يبطل الالتزام إذا كان وجوده معلقا على محض إرادة الملتزم (الشرط الإرادي). ومع ذلك، يجوز لكل من الطرفين أو لأحدهما أن يحتفظ لنفسه بالحق في أن يصرح خلال أجل محدد، بما إذا كان يريد الإبقاء على العقد أو يريد فسخه. ولا يسوغ اشتراط الاحتفاظ بهذا الحق في الاعتراف بالدين ولا في الهبة ولا في الإبراء من الدين ولا في بيع الأشياء المستقبلية المسمى بالسلم.

الباب الثاني: الأجل

الفصل 127

إذا لم يحدد للوفاء بالالتزام أجل معين، وجب تنفيذه حالاً ما لم ينتج الأجل من طبيعة الالتزام، أو من طريقة تنفيذه، أو من المكان المعين لهذا التنفيذ.

وفي هذه الحالة يعين الأجل القاضي.

الفصل 128

لا يسوغ للقاضي أن يمنح أجلاً أو أن ينظر إلى ميسرة، ما لم يمنح هذا الحق بمقتضى الاتفاق أو القانون. إذا كان الأجل محددًا بمقتضى الاتفاق أو القانون، لم يسغ للقاضي أن يمدده، ما لم يسمح له القانون بذلك.

الفصل 129

يبطل الالتزام إذا ترك تحديد الأجل لإرادة المدين، أو كان مناطاً بأمر يتوقف حصوله على مشيئته.

القسم الخامس: بطلان الالتزامات وإبطالها

الباب الأول: بطلان الالتزامات

الفصل 306

الالتزام الباطل بقوة القانون لا يمكن أن ينتج أي أثر، إلا استرداد ما دفع بغير حق تنفيذاً له.

ويكون الالتزام باطلاً بقوة القانون:

1 - إذا كان ينقصه أحد الأركان اللازمة لقيامه؛

2 - إذا قرر القانون في حالة خاصة بطلانه.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 2 -

مركز النشر و التوثيق القضائي ص 35

الحكم الشرعي عدد 13

الصادر في 20 رجب 1387 الموافق 24 أكتوبر 1967

استدعاء : شرط أساسي – وجوب التوصل به

- استدعاء الخصم شرط أساسي لإصدار الحكم عليه كي يسمع ما عنده و يعذر إليه و إلا

كان الحكم باطلاً.

حيث إنه ليس من بين أوراق الملف ما يدل على أن المحكمة وجهت استدعاء آخر لطالب النقض مثبتة فيه ما ذكر.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 2 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 44

الحكم الشرعي عدد 37

الصادر في 4 شعبان 87 موافق 7 نونبر 1967

دعوى : أسماء الطرفين

لابد في كل دعوى من أن تشتمل على أركانها التي منها معرفة المدعى و المدعى عليه و
المدعى فيه

نظرا إلى ما تقرر فقها من أن كل دعوى لابد أن تشتمل على أركانها التي منها معرفة
المدعى و المدعى عليه و المدعى فيه.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 2 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 54

الحكم الشرعي عدد 59

الصادر في 18 شعبان 1387 موافق 21 نونبر 1967

إعذار : الإعذار في الحجة

الإعذار الكلي لا يغني عن الجزئي و لا العكس

من حيث الموضوع :

و حيث إن طالبي النقض يطعنان في الحكم الاستئنافي بما ورد في السبب
الثالث، من كون القسم رجح لمخالفتها حجة المستأنف على حجة المستأنف
عليهما رغم بطلانها شرعا و قانونا و ذلك لمخالفتها للمقال حدودا و تسمية

يضاف لذلك أنه لم يقع الإعذار لطالبي النقض في حجة المستأنف حيث يتجلى من نسخة الحكم المطعون فيه أن قسم الاستئناف حينما أدلى المستأنف لديه بالحجة عدد 658 صحيفة 318 لم يعذر فيها للمستأنف عليهما وإن كان قد أعذر للطرفين بالإعذار الكلي لأنه لا يغني عن الجزئي و لا العكس مما أدى بذلك إلى خرق قاعدة جوهرية من قواعد المرافعات و أدى بالتالي إلى بطلان الحكم.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 2 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 86

الحكم الجنائي عدد 70) س 9 (

الصادر في 16 رجب 1385 موافق 10 نونبر 1965

استئناف - التصريح بطلب الاستئناف - قيمته - التثبت من وجوده و صحته.

يعد محضر التصريح بطلب الاستئناف من الأوراق الرسمية التي تكون حجة بما ورد فيها سواء فيما يخص صفة المصرح أو تاريخ التصريح و مكانه و شكله.

يتعرض للبطلان الحكم القاضي بقبول طلب استئناف في حين أن المحكمة المصدرة له لم تتثبت من وجود الطلب و صحته.

حيث إن محضر التصريح بطلب الاستئناف من الأوراق الرسمية التي تكون حجة بما ورد فيها سواء فيما يخص صفة المصرح أو تاريخ التصريح و مكانه و شكله.

و حيث إنه لا يوجد بالملف ما يفيد أن المرأة فاطمة بنت عمر بن الحاج

قاسم و ممثل النيابة العامة بالمنزل قد قاما بهذا الإجراء الجوهري.

حيث إن الفصل 765 من قانون المسطرة الجنائية (عدل) ينص على أن كل إجراء يأمر به هذا القانون و لم يثبت إنجازه على الوجه القانوني يعد كأنه لم ينجز. و عليه فإن محكمة الموضوع بقبولها طلبي استئناف لم تثبت من وجودهما و صحتها تكون قد خرقت مقتضيات الفصلين 385 و 765 المشار إليهما (عدل) و عرضت حكمها للبطلان.

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية .

الكتاب الثامن: أحكام مختلفة وختامية

المادة 750

جميع الآجال المنصوص عليها في هذا القانون آجال كاملة لا تشمل اليوم الأول ولا اليوم الأخير، وتستثنى من ذلك الآجال التي تكون محددة بعدد الساعات.

إذا كان اليوم الأخير للأجل يوم عطلة امتد الأجل إلى أول يوم عمل بعده.

تعتبر أيام عطل جميع الأيام المصرح بأنها كذلك بمقتضى نص خاص.

المادة 751

كل إجراء يأمر به هذا القانون ولم يثبت إنجازه على الوجه القانوني يعد كأنه لم ينجز، وذلك مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 442 المتعلقة بجلسات غرفة الجنايات.

المادة 442

يحرر كاتب الضبط في كل قضية محضرا يلخص فيه أهم ما جاء في أجوبة المتهمين وتصريحات الشهود، ويذكر فيه باختصار المسائل العارضة التي قد تكون نشأت أثناء المناقشات ويشير فيه إلى المطالب الملتمس تسجيلها و المرافعات ووسائل الدفاع المثارة من قبل الأطراف أو دفاعهم وما آلت إليه تلك المطالب، ويضمنه منطوق المقررات الصادرة عن الهيئة. ويوقع على المحضر كل من الرئيس وكاتب الضبط.

يمكن للنياحة العامة والأطراف أو دفاعهم، أن يطلبوا من الرئيس أمر كاتب الضبط بتلاوة المحضر أو جزء منه وتضمين المحضر ما وقع إغفاله.

يفترض أن الإجراءات المقررة قانونيا لسير جلسات غرفة الجنايات قد استكملت ولا تسقط هذه القرينة إلا إذا ورد في المحضر أو في القرار أو في طلب يرمي إلى تسجيل ذلك ما يستنتج منه صراحة عدم استكمال تلك الإجراءات.

المادة 399

يعرض الاستئناف على نظر غرفة الجناح الاستئنافية التي تتكون تحت طائلة البطلان من رئيس ومن مستشارين اثنين بحضور ممثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط.

يقدم الاستئناف بتصريح إلى كتابة الضبط بالمحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف.

غير أنه إذا كان المحكوم عليه معتقلاً، فإن التصريح بالاستئناف المقدم لكتابة الضبط بالمؤسسة السجنية يعد صحيحاً ويتلقى حالاً ويضمن بالسجل الخاص المنصوص عليه في المادة 223.

يتعين على رئيس المؤسسة السجنية أن يبعث نسخة من هذا التصريح داخل أجل لا يتجاوز أربعاً وعشرين ساعة لكتابة ضبط المحكمة المصدرة للحكم، وإلا تعرض لعقوبات تأديبية بغض النظر عما يتعرض له من متابعات جنائية.



مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 1 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 77
الحكم الجنائي عدد 283)س8 (

الصادر في 25 شعبان 1384 موافق 30 دجنبر 1964

محكمة استئنافية (أنظر التنظيم القضائي للمملكة) - تشكيلها - حضور قاض مثل النيابة العامة في الطور الابتدائي - خرق لقواعد النظام العام .

يتعرض للنقض الحكم الاستئنافي الصادر عن هيئة حاكمة سبق لأحد أعضائها أن مثل النيابة العامة في الطور الابتدائي من المحاكمة في نفس الدعوى الجنائية الأمر الذي ترتب عنه أن المحكمة الاستئنافية شكلت بكيفية مخالفة للنظام العام .

فيما يخص وجه النقض المتعلق بالنظام العام والمثار تلقائياً من طرف المجلس الأعلى (محكمة النقض) .

حيث إن تشكيل المحاكم يعد من النظام العام.

و حيث إن الأحكام الصادرة عن محاكم مشكلة بكيفية غير قانونية تكون معرضة للبطلان .
و أنه لا يجوز لنفس الشخص أن يقوم في قضية واحدة بدور الخصم و دور القاضي الذي يفصل فيها .

و حيث إن وظيفة تمثيل النيابة العامة في الطور الابتدائي من المحاكمة

تتنافى مع وظيفة قاض في الطور الاستئنافي في الدعوى الجنائية نفسها

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الفرع الثاني: تشكيل الهيئات القضائية

المادة 297

يشترط لصحة انعقاد الجلسات أن تشكل كل هيئة قضائية طبقا للقانون المؤسس لها.

يجب تحت طائلة البطلان أن تصدر مقرراتها عن قضاة شاركوا في جميع المناقشات. إذا تعذر حضور قاض أو أكثر أثناء النظر في القضية، تعاد المناقشات من جديد.

بصرف النظر عن المقتضيات المنصوص عليها في المادة 52 المتعلقة بقاضي التحقيق، لا يمكن تحت طائلة البطلان لأي قاض من النيابة العامة عين أو انتدب لمهام قضاء الحكم أن يشارك في البت في قضايا سبق له أن مارس فيها الدعوى العمومية، وعلاوة على ذلك وتحت طائلة نفس الجزاء، لا يمكن لقضاة الحكم أن يشاركوا في الحكم في قضية سبق لهم البت في موضوعها.

قرار جنائي – التعرض عليه – الأجل

القاعدة:

– من المبادئ العامة في قانون الإجراءات أن شكل الطعن في الأحكام وأجله من النظام العام.

– لا يبتدئ أجل التعرض على الأحكام الغيابية إلا من تاريخ تبليغ منطوق الحكم لصاحبه شخصيا أو إذا ثبت من إحدى وثائق تنفيذ الحكم أن المتهم قد اطلع عليه وإلا فإن أجل التعرض يمتد إلى يوم انتهاء أمد تقادم العقوبة.

– شهادة كتابة الضبط التي أفادت أن المتهم حضر إلى شعبه التنفيذ واطلع على الحكم الغيابي وطلب مهلة للأداء لا يكون لها مفعول وثيقة التنفيذ في هذا الشأن.

القرار رقم 305 س 4

الصادر بتاريخ 30 مارس 1981 في الملف الجنحي رقم 82858 الغرفة الجنائية القسم الثاني

وحيث إن من المبادئ العامة في قانون الإجراءات أن شكل التعرض وأجله من النظام العام

المقتضيات المنظمة للقرارات الصادرة في القضايا الجنائية المنصوص عليها في المواد 416 الى 457-24- لا تنص لا صراحة ولا ضمناً على إمكانية الطعن بالتعرض في هذه

- 24

الباب الثاني: الهيئة المختصة في قضايا الجنايات

الفرع الأول: اختصاص الهيئة وتأليفها

المادة 416

تختص غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالنظر تطبيقاً للمادة 254 أعلاه، في الجنايات والجرائم التي لا يمكن فصلها عنها أو المرتبطة بها وفقاً لمقتضيات المواد من 255 إلى 257 من هذا القانون.

المادة 417

تتألف غرفة الجنايات من رئيس من بين رؤساء الغرف ومستشارين إثنين تعينهم الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف لكل سنة قضائية، كما تعين الجمعية العامة للمحكمة من بين أعضائها رئيساً نائباً ومستشارين إضافيين.

ويمكن لغرفة الجنايات في القضايا التي تستوجب مناقشات طويلة أن تضم إليها، بالإضافة إلى أعضائها المذكورين، مستشاراً أو أكثر يعينه الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف، ولا يمكن تحت طائلة البطلان أن يكون بين أعضائها أحد القضاة الذين قاموا بأي إجراء من إجراءات المتابعة أو التحقيق في القضية أو شاركوا في البت فيها.

تعقد غرفة الجنايات جلساتها بحضور النيابة العامة و بمساعدة كاتب الضبط، وذلك تحت طائلة البطلان.

المادة 418

تبت غرفة الجنايات ابتدائياً، ولا يمكن لها أن تصرح بعدم الاختصاص ما عدا في القضايا التي يرجع النظر فيها إلى محكمة متخصصة.

الفرع الثاني: رفع القضية إلى غرفة الجنايات

المادة 419

تحال القضية على غرفة الجنايات على النحو التالي:

1- بقرار الإحالة الصادر عن قاضي التحقيق؛

2- بإحالة من الوكيل العام للملك طبقاً للمادتين 49 و 73 من هذا القانون؛

3- بإحالة من الغرفة الجنحية عند إلغاء قرار قاضي التحقيق بعدم المتابعة.

المادة 420

يستدعى في كافة الأحوال المتهم، والمسؤول المدني والطرف المدني إن وجدا طبقاً لما هو منصوص عليه في المادتين 308 و309 أعلاه.

ويتضمن الاستدعاء تحت طائلة البطلان، ملخصاً للوقائع والتكليف القانوني لها والمواد القانونية التي تعاقب عليها. ويخفض الأجل المنصوص عليه في المادة 309 أعلاه إلى خمسة أيام إذا تعلق الأمر بإحالة من الوكيل العام للملك.

المادة 421

يحق لمحامي المتهم أن يتصل بموكله بكل حرية.

يمكنه أن يطلع على جميع محتويات الملف والحصول على نسخ من وثائقه على نفقته.

يحق للطرف المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية الإطلاع على الملف والحصول على نسخة منه على نفقته.

الفرع الثالث: الجلسة وصدور الحكم

المادة 422

يدير الرئيس المناقشات ويسهر على النظام وعلى احترام المقتضيات المتعلقة بسير الجلسات المنصوص عليها في هذا القانون.

يخول الرئيس سلطة تقديرية يمكنه بمقتضاها، وتبعاً لما تمليه عليه قواعد الشرف والضمير، أن يتخذ جميع المقررات ويأمر بجميع التدابير التي يراها مفيدة للكشف عن الحقيقة، ما لم يمنعها القانون.

المادة 423

يعلن الرئيس عن افتتاح الجلسة ويأمر بإدخال المتهم.

يمثل المتهم حراً ومرفوقاً فقط بحراس لمنعه من الفرار.

إذا رفض المتهم الموجود بمقر المحكمة الحضور أو تعذر عليه ذلك، يوجه إليه الرئيس إنذاراً بواسطة عون من القوة العمومية يسخره الوكيل العام للملك، فإن لم يمثل المتهم للإنذار جاز للرئيس في الحالة الأولى أن يأمر بإحضاره للجلسة بواسطة القوة العمومية. وفي جميع الحالات، يمكن للرئيس أن يأمر بمواصلة المناقشات في غيبة المتهم، وإذا كان معتقلاً تعين على كاتب الضبط أن يتلو عليه محضر المناقشات وملتمسات النيابة العامة والأحكام والقرارات التمهيدية الصادرة في غيبته. وينقل المتهم من جديد إلى الجلسة عند انتهاء المناقشات حيث يصدر القرار بحضوره. وإذا تعذر حضوره تعين على كاتب الضبط أن يتلو عليه منطوق القرار.

يطلب الرئيس من المتهم الإدلاء باسميه العائلي والشخصي وبسنه ومهنته ومحل سكنه ومكان ولادته وسوابقه.

يتأكد الرئيس من حضور محامي المتهم، وفي حالة تغيبه يعين تلقائياً من يقوم مقامه.

يتأكد أيضاً من حضور المترجمان في الحالة التي يكون من اللازم الاستعانة به.

المادة 424

يمكن لرئيس غرفة الجنايات أن يستدعي خلال المناقشات، ولو بأمر بالإحضار، كل شخص للاستماع إليه أو أن يطلب الإدلاء بكل دليل جديد ظهر له من عرض القضية في الجلسة أنه مفيد لإظهار الحقيقة.

غير أنه إذا عارضت النيابة العامة أو دفاع المتهم أو الطرف المدني أو المسؤول عن الحقوق المدنية في أن يؤدي الشهود، المستدعون على الصفة المشار إليها، اليمين، فإن تصريحات هؤلاء لا تتلقى إلا كمجرد معلومات.

المادة 425

إذا ظهر من المناقشات وجود قرائن زور خطيرة في شهادة ما، فلغرفة الجنايات إما تلقانياً أو بطلب من النيابة العامة أو الأطراف أن تأمر بوضع الشاهد تحت الحراسة.

يتعين على الرئيس، قبل الإعلان عن اختتام المناقشات، سواء توبعت مناقشة القضية الرئيسية، أو ظهر من الضروري تأجيلها لجلسة مقبلة نظراً لأهمية الشهادة المظنون زورها، أن يحث للمرة الأخيرة الشاهد على قول الحقيقة وينبهه بعد ذلك إلى أن تصريحاته ستعتبر من الآن نهائية، مع ما يمكن أن يطبق عليها من العقوبات المقررة لشهادة الزور.

تأمر غرفة الجنايات، عند الاقتضاء، بإحالة المعني بالأمر والمستندات فوراً بواسطة القوة العمومية إلى النيابة العامة المختصة.

المادة 426

إذا طرأ نزاع عارض خلال الجلسة، بنت فيه غرفة الجنايات حالاً.

غير أنه إذا لاحظت غرفة الجنايات أن النزاع العارض يطعن في سلطة الرئيس التقديرية، فإنها تصرح بعدم اختصاصها بشأنه.

لا يمكن الطعن في أي قرار من القرارات التي تصدرها غرفة الجنايات بشأن نزاع عارض إلا مع الطعن في الجوهر.

المادة 427

عند انتهاء بحث القضية تستمع المحكمة إلى الطرف المدني أو محاميه ثم تقدم النيابة العامة لمتمساتها.

يعرض المتهم أو محاميه وسائل الدفاع.

يسمح بالتعقيب للطرف المدني وللنيابة العامة وتكون الكلمة الأخيرة دائماً للمتهم أو محاميه، ويعلن الرئيس عن انتهاء المناقشات.

المادة 428

يأمر الرئيس بإخراج المتهم من قاعة الجلسة ويعلن عن توقيفها.

يدعو القضاة المستشارين لمرافقته إلى قاعة المداولات.

إذا استعان الرئيس بمستشارين إضافيين نظراً لطول المناقشات وتبين له أن مشاركتهم في المداولة غير ضرورية، فإنه يدعوهم إلى الانسحاب من الهيئة مع البقاء ببنية المحكمة طيلة مدة المداولات.

المادة 429

لا يجوز لأعضاء غرفة الجنايات أن يغادروا قاعة المداولات، إلا للرجوع إلى قاعة الجلسات لإصدار قرارهم في جلسة علنية.

ولا يمكن لأحد أن يدخل تلك القاعة خلال المداولات لأي سبب كان بدون إذن من الرئيس، وكل من خالف هذا المنع يمكن أن يطرد بأمر من الرئيس.

إذا تعذرت مشاركة أحد أعضاء المحكمة في المداولات، ولم يكن قد وقع تعيين أعضاء إضافيين، فيجب تأخير القضية إلى جلسة مقبلة وتعاد المناقشات بكاملها.

في حالة ما إذا وقع تعيين أعضاء إضافيين، يدعى أقدمهم بحسب الترتيب ليحل محل العضو الأصلي الذي حدث له مانع، ثم تعاد المداولات بكاملها.

يجب تحرير محضر يضمن فيه هذا الحادث من طرف كاتب الضبط الذي يدعى لهذه الغاية.

المادة 430

يتداول أعضاء غرفة الجنايات في شأن إدانة المتهم وفي العقوبة، معتبرين على الأخص الظروف المشددة وحالات الأعدار القانونية إن وجدت.

يجب على الرئيس أن يدعو الهيئة كلما قررت إدانة المتهم، أن تثبت في وجود ظروف مخففة أو عدم وجودها.

تنظر غرفة الجنايات، عند الاقتضاء، في منح المحكوم عليه إيقاف تنفيذ العقوبة وفي تطبيق العقوبات الإضافية أو اتخاذ تدابير وقائية.

يتخذ القرار في جميع الأحوال بالأغلبية، ويقع التصويت على التوالي بخصوص كل نقطة على حدة.

المادة 431

يمكن لغرفة الجنايات في حالة الحكم بعقوبة جنائية سالبة للحرية، أن تأمر بإبقاء القبض حالاً على المحكوم عليه الذي حضر حراً إلى الجلسة. وينفذ الأمر الصادر ضده رغم كل طعن.

المادة 432

لا ترتبط غرفة الجنايات بتكييف الجريمة المحال عليها، ويجب عليها أن تكيف قانونياً الأفعال التي تحال إليها، وأن تطبق عليها النصوص الجنائية المتلائمة مع نتيجة بحث القضية بالجلسة.

غير أنه إذا تبين من البحث المذكور وجود ظرف أو عدة ظروف مشددة لم تضمن في القرار بالإحالة، فلا يجوز لغرفة الجنايات أن تأخذ بها إلا بعد الاستماع لمطالب النيابة العامة وإيضاحات الدفاع.

المادة 433

إذا تبين لغرفة الجنايات أثناء المناقشات وجود أدلة ضد المتهم بسبب أفعال أخرى، وطلبت النيابة العامة الإشهاد بالاحتفاظ بحقها في المتابعة، يأمر الرئيس بتقديم المتهم الحاضر بالجلسة الذي صدر لفائدته حكم بالبراءة أو الإعفاء، بواسطة القوة العمومية إلى ممثل النيابة العامة.

المادة 434

إذا تبين من المناقشات أن الفعل الجرمي لا ينسب إلى المتهم، أو أن الفعل المنسوب إليه لا يعاقب عليه القانون الجنائي، أو لم يعد يعاقب عليه، فإن غرفة الجنايات تحكم بالبراءة.

إذا استفاد المتهم من عذر معف، فإن غرفة الجنايات تحكم بالإعفاء.

يطلق فوراً سراح المتهم الذي صدر في حقه قرار بالبراءة أو الإعفاء أو سقوط الدعوى العمومية أو إيقاف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية أو بالغرامة فقط، ما لم يكن معتقلاً من أجل سبب آخر، أو ترفع تدابير المراقبة القضائية عنه.

المادة 435

إذا تبين لغرفة الجنايات، من خلال المناقشات، أن المتهم كان وقت ارتكابه الأفعال مصاباً بخلل في قواه العقلية أو أن الخلل حصل له أثناء المحاكمة، فإنها تطبق حسب الأحوال مقتضيات الفصولين 76 و78 أو الفصل 79 من القانون الجنائي.

المادة 436

إذا قدم الطرف المدني مطالبته المدنية، فإن غرفة الجنايات تبت بموجب نفس القرار الصادر عنها بإدانة المتهم في قبول الطلب وفي منح التعويض عن الضرر إن اقتضى الحال.

تبقى غرفة الجنايات مختصة بالبت طبقاً للفقرة السابقة في حالة سقوط الدعوى العمومية لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة الرابعة أو في حالة صدور حكم بالإعفاء تطبيقاً للفصولين 76 و 145 من القانون الجنائي.

تصرح الغرفة بعدم اختصاصها في حال إصدارها قراراً ببراءة المتهم.

المادة 437

يجوز للمتهم الذي صدر في شأنه حكم بالبراءة أن يرفع ضد الطرف المدني دعوى حسب الإجراءات العادية يطلب فيها التعويض عن الضرر.

المادة 438

يجوز لغرفة الجنايات أن تأمر ولو تلقائياً، برد الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة ما لم تكن خطيرة أو محل مصادرة. غير أنه إذا صدر حكم بالإدانة، فلا يقع رد الأشياء إلا بعد أن يثبت مالكاها أن المحكوم عليه لم يتقدم بطلب النقض أو فاته أجل الطعن به، أو أنه قد طلبه وبتت فيه محكمة النقض بقرار مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

إذا تم الطعن بالنقض، فيمكن لغرفة الجنايات أن تأمر برد الأشياء مع مراعاة التزام المالك أو الحائز بأن يعيد تقديم الأشياء الصالحة كأدوات اقتناع أمام المحكمة التي قد تعرض عليها القضية من جديد.

يمكن للغرفة أن تأمر في كل وقت بإتلاف الأشياء الفاسدة، كما يمكنها أن تأمر ببيع الأشياء التي يخشى فسادها أو تلفها أو تدهور قيمتها أو التي يتعذر الاحتفاظ بها. وفي هذه الحالة، لا يمكن سوى استرداد الثمن المحصل عليه من بيعها.

المادة 439

تعود هيئة غرفة الجنايات بعد انتهاء المداومات إلى قاعة الجلسات بحضور النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط.

يأمر الرئيس بإحضار المتهم، ويتحقق من توفر شروط العلنية.

يتلو الرئيس القرار القاضي بالإدانة أو بالإعفاء أو بالبراءة أو يأمر بتأجيل القضية لجلسة لاحقة أو لإجراء تحقيق تكميلي، ويعلن في هذه الحالة عن اسم المستشار الذي عينته الغرفة للقيام بالتحقيق وفقاً لمقتضيات القسم الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون الخاص بالتحقيق الإعدادي.

تأمر غرفة الجنايات، عند الاقتضاء، بالإفراج المؤقت عن المتهم بكفالة أو بدونها أو بوضع حد لتدابير المراقبة القضائية كلاً أو بعضاً.

المادة 440

بعد تلاوة القرار، يشعر الرئيس المتهم أن له ابتداء من يوم صدور القرار أجلا مدته عشرة أيام كاملة للطعن بالاستئناف.

المادة 441

يجب أن يتضمن قرار غرفة الجنايات المقتضيات المقررة في المادة 365 والإشارة إلى تداول الهيئة وفقاً لمقتضيات المادة 430 أعلاه، ويبين المتحمل للمصاريف إعمالاً للمادتين 367 و368 من هذا القانون.

المادة 442

يحرر كاتب الضبط في كل قضية محضراً يلخص فيه أهم ما جاء في أجوبة المتهمين وتصريحات الشهود، ويذكر فيه باختصار المسائل العارضة التي قد تكون نشأت أثناء المناقشات ويشير فيه إلى المطالب الملتمس تسجيلها والمرافعات ووسائل الدفاع المثارة من قبل الأطراف أو دفاعهم وما آلت إليه تلك المطالب، ويضمنه منطوق المقررات الصادرة عن الهيئة. ويوقع على المحضر كل من الرئيس وكاتب الضبط.

يمكن للنيابة العامة والأطراف أو دفاعهم، أن يطلبوا من الرئيس أمر كاتب الضبط بتلاوة المحضر أو جزء منه وتضمين المحضر ما وقع إغفاله.

يفترض أن الإجراءات المقررة قانونياً لسير جلسات غرفة الجنايات قد استكملت ولا تسقط هذه القرينة إلا إذا ورد في المحضر أو في القرار أو في طلب يرمي إلى تسجيل ذلك ما يستنتج منه صراحة عدم استكمال تلك الإجراءات.

الفرع الرابع: المسطرة الغيابية

المادة 443

إذا تعذر القبض على المتهم بعد الإحالة أو إذا لاذ بالفرار بعد القبض عليه أو إذا كان في حالة الإفراج المؤقت أو الوضع تحت المراقبة القضائية، ولم يستجب إلى الاستدعاء بالمثل المسلم إليه، فإن رئيس غرفة الجنايات أو المستشار المنتدب من طرفه يصدر أمراً بإجراء المسطرة الغيابية.

ينص هذا الأمر على أنه يتعين على المتهم أن يحضر داخل أجل ثمانية أيام، وإلا فيصرح بأنه عاص للقانون ويوقف عن مزاوله حقوقه المدنية وتعقل أملاكه خلال مدة التحقيق الغيابي ويمنع من رفع أية دعوى قضائية طيلة نفس المدة ويصرح بأنه سيحاكم رغم تغيبه وأن على كل شخص أن يدل على المكان الذي يوجد فيه.

يشير هذا الأمر، زيادة على ما تقدم، إلى هوية المتهم وأوصافه وإلى وصف الجناية المتهم بها وإلى الأمر بالقاء القبض عليه.

المادة 444

يلقى الأمر بإجراء المسطرة الغيابية بباب آخر مسكن للمتهم، وعند عدم معرفة هذا المسكن، بباب المحكمة الجنائية وترسل نسخة منه إلى مدير الأملاك المخزنية بالدائرة التي كان يوجد فيها آخر مسكن للمتهم، وعند عدم معرفة هذا المسكن إلى مدير الأملاك المخزنية بالمكان الذي تتعقد فيه المحكمة الجنائية.

المادة 445

علاوة على ما تقدم، يذاع ثلاث مرات داخل أجل ثمانية أيام الإعلان التالي بواسطة الإذاعة الوطنية:

« صدر عن غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف ب-... أمر بإجراء المسطرة الغيابية ضد « فلان (الهوية) الذي كان يوجد مسكنه الأخير ب-... والمتهم ب-...»

« وأوصاف المتهم فلان هي... ».

« يتعين على فلان أن يقدم نفسه حالاً إلى أية سلطة قضائية أو شرطية.

« ويتحتم على كل شخص يعرف المكان الذي يوجد به المتهم أن يعلم بذلك نفس «السلطات.»

المادة 446

إذا لم يحضر المتهم شخصياً داخل الثمانية أيام الموالية لإعلان الأمر كما جاء في المادة السابقة، فإن غرفة الجنايات تباشر محاكمته بدون حضور أي محام.

غير أنه إذا تعذر على المتهم مطلقاً أن يحضر شخصياً، فيمكن لمحاميهِ أو لذويه أو أصدقائه أن يعرضوا على غرفة الجنايات الأسباب المبررة لغيابه.

المادة 447

إذا قبلت المحكمة العذر المقدم فإنها تأمر بإجراء محاكمة المتهم كما تأمر عند الاقتضاء برفع العقل عن أملاكه لأجل تحدد.

المادة 448

إذا لم يقدم عذر أو قدم ولم يقبل، يتلو كاتب الضبط بالجلسة القرار بالإحالة والأمر بإجراء المسطرة الغيابية.

تستمع المحكمة بعد تلاوة ما تقدم إلى الطرف المدني، إن كان طرفاً في الدعوى، وإلى التماسات النيابة العامة.

في حالة إغفال أحد الإجراءات المنصوص عليها في المادتين 443 و 444 أعلاه، تصرح المحكمة ببطلان المسطرة الغيابية وتأمّر بإعادتها ابتداء من الإجراء الذي تم إغفاله.

إذا كانت المسطرة صحيحة، بتت غرفة الجنايات في التهمة وعند الاقتضاء في الحقوق المدنية.

المادة 449

إذا صدر الحكم بإدانة المتهم المتغيب، فإن أملاكه تبقى تحت العقل، ويمكن طيلة العقل فرض نفقات لزوجهِ ولأصولهِ وفروعهِ ولكل شخص تجب نفقته على المتهم المتغيب طبقاً لمقتضيات مدونة الأحوال الشخصية في الموضوع.

ويعرض حساب العقل النهائي على المحكوم عليه بمقتضى المسطرة الغيابية إذا زال أثر الحكم الغيابي بحضوره أو تقادمت العقوبة.

ويعرض الحساب على ذوي حقوقه بعد موته حقيقة أو حكماً.

المادة 450

ينشر في أقرب أجل بالجريدة الرسمية بمسعى من النيابة العامة ملخص القرار الصادر بناء على المسطرة الغيابية، كما يعلق علوة على ذلك ويبلغ لإدارة الأملاك المخزنية طبقاً للمادة 444 أعلاه.

بعد القيام بهذه التدابير، يصبح التجريد من الحقوق التي ينص عليها القانون سارياً على المحكوم عليه.

المادة 451

لا يقبل الطعن في القرار الصادر غيابياً إلا من النيابة العامة ومن الطرف المدني فيما يتعلق بحقوقه.

المادة 452

لا يجوز في أي حال أن يترتب عن وجود أحد المتهمين في حالة غياب إيقاف أو تأجيل التحقيق في حق الحاضرين من المساهمين أو المشاركين معه في الجريمة.

يمكن لغرفة الجنايات بعد الحكم على الحاضرين، أن تأمر برد الأشياء المودعة بكتابة الضبط بصفتها أدوات اقتناع، كما يمكنها أن تأمر برد تلك الأشياء بشرط تقديمها من جديد إذا اقتضى الحال ذلك.

ويضع كاتب الضبط قبل الرد محضراً يصف فيه الأشياء المسلمة.

المادة 453

إذا سلم المحكوم عليه غيابياً نفسه للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته بالتقادم، يقع اعتقاله بموجب الأمر المنصوص عليه في المادة 443 أعلاه.

يسري نفس الحكم إذا أُلقي القبض على المتهم الهارب، أو قدم نفسه ليسجن، قبل صدور الأمر بإجراء المسطرة الغيابية وبعد صدور قرار الإحالة.

في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، يسقط بموجب القانون الحكم والإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء المسطرة الغيابية.

إذا ظهر من الضروري إجراء تحقيق تكميلي، تعين أن يقوم به مستشار تعينه غرفة الجنايات ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 439 من هذا القانون.

إذا ادعى المتهم أن الحكم الغيابي لا يتعلق به، تتخذ الإجراءات حسبما ورد في المواد 592 إلى 595 بعده.

إذا تعذر لسبب من الأسباب الاستماع إلى الشهود خلال المناقشات، تليت بالجلسة شهاداتهم المكتوبة، كما تتلى عند الاقتضاء الأجوبة المكتوبة لباقي المتهمين المتابعين بنفس الجناية وكذا الشأن فيما يرجع لبقية المستندات التي يعتبر الرئيس أنها صالحة لإظهار الحقيقة.

المادة 454

إذا حضر المحكوم عليه غيابياً وحكم من جديد ببراءته أو إعفائه، فيحكم عليه بالمصاريف المترتبة عن المحاكمة الغيابية، ما لم تعفه غرفة الجنايات من ذلك.

القرارات ، و أن المتهم المحكوم عليه غيابيا في القضايا الجنائية لا يحق له ممارسة طرق الطعن ضد القرار الصادر غيابيا في حقه .

نشرة قرارات محكمة النقض – الغرفة الجنائية العدد 32.

القرار عدد 169

يمكن للغرفة كذلك أن تأمر بتعليق قرارها حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 444 أعلاه.

الفرع الخامس: المحاكمة من أجل الجرائم المرتبطة بالجنايات

المادة 455

إذا لم يحضر المتهم المتابع أمام غرفة الجنايات من أجل جريمة مرتبطة بجناية بعد استدعائه بصفة صحيحة، فإنه يحاكم حسب القواعد العادية المطبقة على نوع الجريمة ويوصف الحكم تبعاً لمقتضيات المادة 314 من هذا القانون.

المادة 456

تطبق أمام غرفة الجنايات، في المتابعة من أجل الاتهام بجنحة، مقتضيات المادة 392 من هذا القانون.

الفرع السادس: استئناف قرارات غرف الجنايات

المادة 457

يمكن للمتهم وللنيابة العامة والمطالب بالحق المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية استئناف القرارات الباتة في الجوهر الصادرة عن غرف الجنايات أمام نفس المحكمة، مع مراعاة المادة 382 والفقرة الأولى من المادة 401 من هذا القانون.

يقدم الاستئناف وفق الكيفية المنصوص عليها في الفقرات 2 و3 و4 من المادة 399 أعلاه.

تسري على آجال الطعن بالاستئناف وآثاره مقتضيات المواد 400 و401 و403 و404 و406 و408 و409 و410 و411 و412 من هذا القانون.

ويمكن أيضاً الطعن بالاستئناف في القرارات الباتة في الاعتقال الاحتياطي أو المراقبة القضائية.

تنظر في الطعن بالاستئناف غرفة الجنايات الاستئنافية لدى نفس المحكمة، وهي مكونة من هيئة أخرى مشكلة من رئيس غرفة وأربعة مستشارين لم يسبق لهم المشاركة في البت في القضية، بحضور ممثل النيابة العامة ومساعدة كاتب الضبط تحت طائلة البطلان.

يمكن أن يضاف إلى تشكيلة الهيئة، مستشار أو أكثر وفقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة 417 من هذا القانون.

خلافاً للمقتضيات السالفة، يمكن للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف أن يترأس شخصياً غرفة الجنايات الاستئنافية.

وتبت غرفة الجنايات التي تنظر في الطعن بقرار نهائي وفقاً للإجراءات المقررة في المواد 417 و418 ومن 420 إلى 442 من هذا القانون.

بعد تلاوة القرار، يشعر الرئيس المتهم أن له ابتداء من يوم صدور القرار أجلاً مدته عشرة أيام للطعن بالنقض.

الصادر بتاريخ 2017/01/31

في الملف الجنائي عدد 2016/3/6/334

في شأن وسيلة النقض المثارة تلقائياً من طرف محكمة النقض لتعلقها بالنظام العام المتخذة من خرق مقتضيات المواد 312 و 393 و 451 من قانون المسطرة الجنائية . -25-

25

قانون المسطرة الجنائية صيغة محينة بتاريخ 18 يوليو 2019

القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية كما تم تعديله

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

- الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003)، ص 315.

المادة 312

يتعين على كل متهم أن يحضر في الجلسة، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 311 والفقرة الثانية من المادة 314 بعده.

إذا تخلف المتهم عن الحضور، طبقت بشأنه المادة 314 والمادة 391 وما يليها إلى غاية المادة 395 بعده أو المسطرة الغيابية في القضايا الجنائية.

يمكن في القضايا الجنحية إحضار المتهم المعتقل للجلسة بدون سابق استدعاء وإصدار حكم حضوري في حقه.

غير أنه إذا كان المتهم في وضعية صحية يتعذر عليه فيها حضور الجلسة، ووجدت أسباب خطيرة لا يمكن معها تأجيل الحكم في القضية، فإن المحكمة تكلف بمقتضى مقرر خاص ومعلل أحد أعضائها بمساعدة كاتب الضبط، لاستنطاق المتهم في المكان الذي يوجد به.

تحدد المحكمة عند الاقتضاء الأسئلة التي يقترحها القضاة والنيابة العامة والأطراف.

يتم الاستنطاق بمحضر محامي المتهم عند الاقتضاء.

يطرح القاضي على المتهم الأسئلة التي يراها ضرورية والأسئلة التي حددتها هيئة المحكمة والأسئلة التي يمكن أن يتقدم بها دفاع المتهم.

تستأنف المناقشات بعد تحديد جلسة يستدعى لها المتهم أو يشعر بها من طرف القاضي الذي قام باستنطاقه. ويشار إلى الإشعار بمحضر الاستنطاق.

إذا لم يحضر المتهم للجلسة المذكورة، يكون المقرر الصادر في حقه بمثابة حضوري.

يحرر كاتب الضبط محضر استنطاق ويتلوه بالجلسة بأمر من الرئيس، ويكون محتواه محل مناقشة علنية.

الفرع الرابع: التعرض

وحيث بمقتضى المادة 312 المذكورة التي جاءت ضمن الفرع الرابع من الباب الأول من القسم الثالث المتعلق بالقواعد العامة لمختلف الهيئات القضائية بشأن عقد الجلسات وصدور

المادة 393

يجوز التعرض على الحكم الغيابي بتصريح يقدمه المحكوم عليه أو دفاعه لكتابة الضبط في ظرف العشرة أيام التي تلي التبليغ.

لا يقبل تعرض المحكوم عليه بعقوبة قبل تبليغه الحكم الصادر في حقه طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 391 أعلاه، ويتعين الإدلاء بما يفيد التبليغ عند التصريح بالتعرض ما لم يتنازل عن حقه في التبليغ ويسلم في الحين استدعاء جديد وفقاً للفقرة الثالثة من المادة 394 الآتية بعده.

إذا رفض كاتب الضبط تلقي التصريح، يمكن رفع النزاع إلى رئيس المحكمة وتسري في هذه الحالة مقتضيات الفقرات 2 و3 و4 من المادة 401 بعده.

غير أنه فيما يتعلق بالدعوى العمومية، إذا لم يتم التبليغ إلى المتهم شخصياً ولم يتبين من أية وثيقة من وثائق التنفيذ أن هذا الأخير علم بالحكم الزجري الصادر في حقه، فإن تعرضه على هذا الحكم يبقى مقبولاً إلى غاية انتهاء آجال تقادم العقوبة.

تبت في التعرض المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي.

الفرع الرابع: المسطرة الغيابية

المادة 451

لا يقبل الطعن في القرار الصادر غيابياً إلا من النيابة العامة ومن الطرف المدني فيما يتعلق بحقوقه.

الأحكام فإن المتهم الذي يتخلف عن الحضور للجلسة تطبق بشأنه المادة 314 -26- والمادة 391 وما يليها إلى غاية المادة 395 بعده -27- أو المسطرة الغيابية في القضايا الجنائية.

- 26 -

الفرع الرابع: الاستدعاء وحضور المتهمين

المادة 314

إذا لم يحضر الشخص المستدعى قانونياً في اليوم والساعة المحددين في الاستدعاء، حوكم غيابياً ما عدا في الأحوال الآتية:

- إذا طلب المتهم شخصياً أو بواسطة محاميه أن تجرى المناقشات في غيبته، وارتأت المحكمة عدم ضرورة حضوره شخصياً، فإنها تستغني عن حضوره ويكون حكمها بمثابة حضوري؛

- لا يمكن أن يقبل من أي شخص اعتباره غائباً إذا كان حاضراً في الجلسة؛

- إذا تسلم المتهم الاستدعاء شخصياً بصفة قانونية وتغيب عن الحضور من غير أن يبرر تخلفه بعذر مشروع، يمكن أن يحكم عليه ويكون الحكم الصادر بمثابة حضوري؛

- إذا صرح المتهم بعد صدور حكم تمهيدي حضوري قضى برفض مطالبه في نزاع عارض بأنه يعتبر نفسه متغيباً قبل الاستماع إلى النيابة العامة، فإن الحكم الذي يصدر في جوهر الدعوى يكون حضورياً؛

- يسري نفس الحكم في حالة المتابعة بعدة تهم إذا قبل المتهم حضور المناقشة في شأن تهمة واحدة أو عدة تهم، وصرح بأنه يعتبر نفسه بمثابة المتغيب فيما يتعلق بالتهم الأخرى، وكذلك إذا أعلم بتأجيل القضية قصد النطق بالحكم لجلسة محددة التاريخ؛

- تطبق مقتضيات هذه المادة على الطرف المدني وعلى المسؤول عن الحقوق المدنية.

- 27 -

القسم الرابع: القواعد الخاصة بمختلف درجات المحاكم

الباب الأول: المحاكم المختصة في قضايا الجرح والمخالفات

الفرع الثالث: انعقاد الجلسة وصدور الحكم

المادة 391

يبلغ منطوق الحكم الصادر غيابياً إلى علم الطرف المتغيب طبق الكيفيات المنصوص عليها في الفصول 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية، وينص في التبليغ على أن أجل التعرض هو عشرة أيام.

المادة 392

يمكن للمحكمة بناء على ملتمس من النيابة العامة إذا كانت العقوبة المحكوم بها تعادل سنة حبساً أو تفوقها، أن تصدر مقررراً خاصاً معللاً تأمر فيه بإيداع المتهم في السجن أو بإلقاء القبض عليه.

خلافاً لما تضمنته مقتضيات المادتين 398 و532، فإن الأمر القضائي المذكور يبقى نافذ المفعول رغم كل طعن.

في حالة صدور حكم تمهيدي بإجراء بحث أو خبرة، يمكن للمحكمة التي قبلت مبدأ مسؤولية مرتكب الجريمة أن تمنح للطرف المدني تعويضا مسبقا يخصم من التعويض النهائي، يشمل بالخصوص تسديد المصاريف المؤداة من طرفه أو المتوقع أدائها، وتكون هذه المقتضيات قابلة للتنفيذ رغم كل تعرض أو استئناف.

عندما تبت المحكمة في الجوهر وتحدد مبلغ التعويض الكلي الذي تمنحه للمتضرر من الجريمة أو لذوي حقوقه، يمكنها أن تأمر بالتنفيذ المعجل لجزء من التعويضات يتناسب والحاجيات الفورية للطرف المدني بشرط أن تعطل ذلك تعليلاً خاصاً، مراعية جسامة الضرر واحتياج المتضرر.

يمكن طلب إيقاف تنفيذ مقتضيات الأحكام الصادرة وفقاً للفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة المتعلقة بالتعويض أمام غرفة الجنتح الاستئنافية وهي تبت في غرفة المشورة.

الفرع الرابع: التعرض

المادة 393

يجوز التعرض على الحكم الغيابي بتصريح يقدمه المحكوم عليه أو دفاعه لكتابة الضبط في ظرف العشرة أيام التي تلي التبليغ.

لا يقبل تعرض المحكوم عليه بعقوبة قبل تبليغه الحكم الصادر في حقه طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 391 أعلاه، ويتعين الإدلاء بما يفيد التبليغ عند التصريح بالتعرض ما لم يتنازل عن حقه في التبليغ ويسلم في الحين استدعاء جديد وفقاً للفقرة الثالثة من المادة 394 الآتية بعده.

إذا رفض كاتب الضبط تلقي التصريح، يمكن رفع النزاع إلى رئيس المحكمة وتسري في هذه الحالة مقتضيات الفقرات 2 و3 و4 من المادة 401 بعده.

غير أنه فيما يتعلق بالدعوى العمومية، إذا لم يتم التبليغ إلى المتهم شخصياً ولم يتبين من أية وثيقة من وثائق التنفيذ أن هذا الأخير علم بالحكم الزجري الصادر في حقه، فإن تعرضه على هذا الحكم يبقى مقبولاً إلى غاية انتهاء آجال تقادم العقوبة.

تبت في التعرض المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي.

المادة 394

يترتب عن التعرض المقدم من طرف المتهم بطلان الحكم الصادر عليه غيابياً في مقتضياته الصادرة بالإدانة. لا يصح التعرض المقدم من الطرف المدني أو من الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية.

في حالة التعرض يسلم استدعاء جديد للطرف المتعرض في الحين، ويستدعى باقي الأطراف لحضور الجلسة.

يلغى التعرض إن لم يحضر المتعرض في التاريخ المحدد في هذا الاستدعاء الجديد.

لا يقبل التعرض على الحكم الصادر بناء على تعرض سابق.

المادة 395

يمكن أن يحكم في سائر الأحوال على الطرف المتعرض بتحملة مصاريف تبليغ الحكم الغيابي والتعرض.

و حيث إنه بمقتضى المادة 393 من فإن الأحكام التي تكون قابلة للطعن بالتعرض هي تلك التي تكون صادرة في قضايا الجرح و المخالفات المنصوص عليها في الباب الأول من القسم الرابع من الكتاب الثاني من قانون المسطرة الجنائية .

و حيث إن المقتضيات المنظمة للقرارات الصادرة في القضايا الجنائية المنصوص عليها في المواد 416 الى 457 -28- لا تنص لا صراحة و لا ضمناً على إمكانية الطعن بالتعرض في

- 28 -

الباب الثاني: الهيئة المختصة في قضايا الجنايات

الفرع الأول: اختصاص الهيئة وتأليفها

المادة 416

تختص غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالنظر تطبيقاً للمادة 254 أعلاه، في الجنايات والجرائم التي لا يمكن فصلها عنها أو المرتبطة بها وفقاً لمقتضيات المواد من 255 إلى 257 من هذا القانون.

المادة 417

تتألف غرفة الجنايات من رئيس من بين رؤساء الغرف ومستشارين إثنين تعينهم الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف لكل سنة قضائية، كما تعين الجمعية العامة للمحكمة من بين أعضائها رئيساً نائباً ومستشارين إضافيين.

ويمكن لغرفة الجنايات في القضايا التي تستوجب مناقشات طويلة أن تضم إليها، بالإضافة إلى أعضائها المذكورين، مستشاراً أو أكثر يعينه الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف، ولا يمكن تحت طائلة البطلان أن يكون بين أعضائها أحد القضاة الذين قاموا بأي إجراء من إجراءات المتابعة أو التحقيق في القضية أو شاركوا في البت فيها.

تعقد غرفة الجنايات جلساتها بحضور النيابة العامة و بمساعدة كاتب الضبط، وذلك تحت طائلة البطلان.

المادة 418

تبت غرفة الجنايات ابتدائياً، ولا يمكن لها أن تصرح بعدم الاختصاص ما عدا في القضايا التي يرجع النظر فيها إلى محكمة متخصصة.

الفرع الثاني: رفع القضية إلى غرفة الجنايات

المادة 419

تحال القضية على غرفة الجنايات على النحو التالي:

1- بقرار الإحالة الصادر عن قاضي التحقيق؛

2- بإحالة من الوكيل العام للملك طبقاً للمادتين 49 و 73 من هذا القانون؛

3- بإحالة من الغرفة الجنحية عند إلغاء قرار قاضي التحقيق بعدم المتابعة.

المادة 420

يستدعى في كافة الأحوال المتهم، والمسؤول المدني والطرف المدني إن وجدا طبقاً لما هو منصوص عليه في المادتين 308 و309 أعلاه.

ويتضمن الاستدعاء تحت طائلة البطلان، ملخصاً للوقائع والتكييف القانوني لها والمواد القانونية التي تعاقب عليها. ويخفض الأجل المنصوص عليه في المادة 309 أعلاه إلى خمسة أيام إذا تعلق الأمر بإحالة من الوكيل العام للملك.

المادة 421

يحق لمحامي المتهم أن يتصل بموكله بكل حرية.

يمكنه أن يطلع على جميع محتويات الملف والحصول على نسخ من وثائقه على نفقته.

يحق للطرف المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية الإطلاع على الملف والحصول على نسخة منه على نفقته.

الفرع الثالث: الجلسة وصدور الحكم

المادة 422

يدير الرئيس المناقشات ويسهر على النظام وعلى احترام المقتضيات المتعلقة بسير الجلسات المنصوص عليها في هذا القانون.

يخول الرئيس سلطة تقديرية يمكنه بمقتضاها، وتبعاً لما تمليه عليه قواعد الشرف والضمير، أن يتخذ جميع المقررات ويأمر بجميع التدابير التي يراها مفيدة للكشف عن الحقيقة، ما لم يمنعها القانون.

المادة 423

يعطن الرئيس عن افتتاح الجلسة ويأمر بإدخال المتهم.

يمثل المتهم حراً ومرفوقاً فقط بحراس لمنعه من الفرار.

إذا رفض المتهم الموجود بمقر المحكمة الحضور أو تعذر عليه ذلك، يوجه إليه الرئيس إنذاراً بواسطة عون من القوة العمومية يسخره الوكيل العام للملك، فإن لم يمتثل المتهم للإنذار جاز للرئيس في الحالة الأولى أن يأمر بإحضاره للجلسة بواسطة القوة العمومية. وفي جميع الحالات، يمكن للرئيس أن يأمر بمواصلة المناقشات في غيبة المتهم، وإذا كان معتقلاً تعين على كاتب الضبط أن يتلو عليه محضر المناقشات وملتمسات النيابة العامة والأحكام والقرارات التمهيدية الصادرة في غيبته. وينقل المتهم من جديد إلى الجلسة عند انتهاء المناقشات حيث يصدر القرار بحضوره. وإذا تعذر حضوره تعين على كاتب الضبط أن يتلو عليه منطوق القرار.

يطلب الرئيس من المتهم الإدلاء باسمه العائلي والشخصي وبسنه ومهنته ومحل سكنه ومكان ولادته وسوابقه.

يتأكد الرئيس من حضور محامي المتهم، وفي حالة تغيبه يعين تلقائياً من يقوم مقامه.

يتأكد أيضاً من حضور المترجمان في الحالة التي يكون من اللازم الاستعانة به.

المادة 424

يمكن لرئيس غرفة الجنايات أن يستدعي خلال المناقشات، ولو بأمر بالإحضار، كل شخص للاستماع إليه أو أن يطلب الإدلاء بكل دليل جديد ظهر له من عرض القضية في الجلسة أنه مفيد لإظهار الحقيقة.

غير أنه إذا عارضت النيابة العامة أو دفاع المتهم أو الطرف المدني أو المسؤول عن الحقوق المدنية في أن يؤدي الشهود، المستدعون على الصفة المشار إليها، اليمين، فإن تصريحات هؤلاء لا تتلقى إلا كمجرد معلومات.

المادة 425

إذا ظهر من المناقشات وجود قرائن زور خطيرة في شهادة ما، فلغرفة الجنايات إما تلقانياً أو بطلب من النيابة العامة أو الأطراف أن تأمر بوضع الشاهد تحت الحراسة.

يتعين على الرئيس، قبل الإعلان عن اختتام المناقشات، سواء توبعت مناقشة القضية الرئيسية، أو ظهر من الضروري تأجيلها لجلسة مقبلة نظراً لأهمية الشهادة المظنون زورها، أن يحث للمرة الأخيرة الشاهد على قول الحقيقة وينبهه بعد ذلك إلى أن تصريحاته ستعتبر من الآن نهائية، مع ما يمكن أن يطبق عليها من العقوبات المقررة لشهادة الزور.

تأمر غرفة الجنايات، عند الاقتضاء، بإحالة المعني بالأمر والمستندات فوراً بواسطة القوة العمومية إلى النيابة العامة المختصة.

المادة 426

إذا طرأ نزاع عارض خلال الجلسة، بنت فيه غرفة الجنايات حالاً.

غير أنه إذا لاحظت غرفة الجنايات أن النزاع العارض يطعن في سلطة الرئيس التقديرية، فإنها تصرح بعدم اختصاصها بشأنه.

لا يمكن الطعن في أي قرار من القرارات التي تصدرها غرفة الجنايات بشأن نزاع عارض إلا مع الطعن في الجوهر.

المادة 427

عند انتهاء بحث القضية تستمع المحكمة إلى الطرف المدني أو محاميه ثم تقدم النيابة العامة لمتمساتها.

يعرض المتهم أو محاميه وسائل الدفاع.

يسمح بالتعقيب للطرف المدني وللنيابة العامة وتكون الكلمة الأخيرة دائماً للمتهم أو محاميه، ويعلن الرئيس عن انتهاء المناقشات.

المادة 428

يأمر الرئيس بإخراج المتهم من قاعة الجلسة ويعلن عن توقيفها.

يدعو القضاة المستشارين لمرافقته إلى قاعة المداولات.

إذا استعان الرئيس بمستشارين إضافيين نظراً لطول المناقشات وتبين له أن مشاركتهم في المداولة غير ضرورية، فإنه يدعوهم إلى الانسحاب من الهيئة مع البقاء ببنائة المحكمة طيلة مدة المداولات.

المادة 429

لا يجوز لأعضاء غرفة الجنايات أن يغادروا قاعة المداولات، إلا للرجوع إلى قاعة الجلسات لإصدار قرارهم في جلسة علنية.

ولا يمكن لأحد أن يدخل تلك القاعة خلال المداولات لأي سبب كان بدون إذن من الرئيس، وكل من خالف هذا المنع يمكن أن يطرد بأمر من الرئيس.

إذا تعذرت مشاركة أحد أعضاء المحكمة في المداولات، ولم يكن قد وقع تعيين أعضاء إضافيين، فيجب تأخير القضية إلى جلسة مقبلة وتعاد المناقشات بكاملها.

في حالة ما إذا وقع تعيين أعضاء إضافيين، يدعى أقدمهم بحسب الترتيب ليحل محل العضو الأصلي الذي حدث له مانع، ثم تعاد المداولات بكاملها.

يجب تحرير محضر يضمن فيه هذا الحادث من طرف كاتب الضبط الذي يدعى لهذه الغاية.

المادة 430

يتداول أعضاء غرفة الجنايات في شأن إدانة المتهم وفي العقوبة، معتبرين على الأخص الظروف المشددة وحالات الأعدار القانونية إن وجدت.

يجب على الرئيس أن يدعو الهيئة كلما قررت إدانة المتهم، أن تثبت في وجود ظروف مخففة أو عدم وجودها.

تنظر غرفة الجنايات، عند الاقتضاء، في منح المحكوم عليه إيقاف تنفيذ العقوبة وفي تطبيق العقوبات الإضافية أو اتخاذ تدابير وقائية.

يتخذ القرار في جميع الأحوال بالأغلبية، ويقع التصويت على التوالي بخصوص كل نقطة على حدة.

المادة 431

يمكن لغرفة الجنايات في حالة الحكم بعقوبة جنائية سالبة للحرية، أن تأمر بالبقاء القبض حالاً على المحكوم عليه الذي حضر حراً إلى الجلسة. وينفذ الأمر الصادر ضده رغم كل طعن.

المادة 432

لا ترتبط غرفة الجنايات بتكليف الجريمة المحال عليها، ويجب عليها أن تكيف قانونياً الأفعال التي تحال إليها، وأن تطبق عليها النصوص الجنائية المتلائمة مع نتيجة بحث القضية بالجلسة.

غير أنه إذا تبين من البحث المذكور وجود ظرف أو عدة ظروف مشددة لم تضمن في القرار بالإحالة، فلا يجوز لغرفة الجنايات أن تأخذ بها إلا بعد الاستماع لمطالب النيابة العامة ولإيضاحات الدفاع.

المادة 433

إذا تبين لغرفة الجنايات أثناء المناقشات وجود أدلة ضد المتهم بسبب أفعال أخرى، وطلبت النيابة العامة الإشهاد بالاحتفاظ بحقها في المتابعة، يأمر الرئيس بتقديم المتهم الحاضر بالجلسة الذي صدر لفائدته حكم بالبراءة أو الإعفاء، بواسطة القوة العمومية إلى ممثل النيابة العامة.

المادة 434

إذا تبين من المناقشات أن الفعل الجرمي لا ينسب إلى المتهم، أو أن الفعل المنسوب إليه لا يعاقب عليه القانون الجنائي، أو لم يعد يعاقب عليه، فإن غرفة الجنايات تحكم بالبراءة.

إذا استفاد المتهم من عذر معف، فإن غرفة الجنايات تحكم بالإعفاء.

يطلق فوراً سراح المتهم الذي صدر في حقه قرار بالبراءة أو الإعفاء أو سقوط الدعوى العمومية أو إيقاف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية أو بالغرامة فقط، ما لم يكن معتقلاً من أجل سبب آخر، أو ترفع تدابير المراقبة القضائية عنه.

المادة 435

إذا تبين لغرفة الجنايات، من خلال المناقشات، أن المتهم كان وقت ارتكابه الأفعال مصاباً بخلل في قواه العقلية أو أن الخلل حصل له أثناء المحاكمة، فإنها تطبق حسب الأحوال مقتضيات الفصولين 76 و78 أو الفصل 79 من القانون الجنائي.

المادة 436

إذا قدم الطرف المدني مطالبه المدنية، فإن غرفة الجنايات تبت بموجب نفس القرار الصادر عنها بإدانة المتهم في قبول الطلب وفي منح التعويض عن الضرر إن اقتضى الحال.

تبقى غرفة الجنايات مختصة بالبت طبقاً للفقرة السابقة في حالة سقوط الدعوى العمومية لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة الرابعة أو في حالة صدور حكم بالإعفاء تطبيقاً للفصلين 76 و 145 من القانون الجنائي.

تصرح الغرفة بعدم اختصاصها في حال إصدارها قراراً ببراءة المتهم.

المادة 437

يجوز للمتهم الذي صدر في شأنه حكم بالبراءة أن يرفع ضد الطرف المدني دعوى حسب الإجراءات العادية يطلب فيها التعويض عن الضرر.

المادة 438

يجوز لغرفة الجنايات أن تأمر ولو تلقائياً، برد الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة ما لم تكن خطيرة أو محل مصادرة.

غير أنه إذا صدر حكم بالإدانة، فلا يقع رد الأشياء إلا بعد أن يثبت مالكوها أن المحكوم عليه لم يتقدم بطلب النقض أو فاته أجل الطعن به، أو أنه قد طلبه وبتت فيه محكمة النقض بقرار مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

إذا تم الطعن بالنقض، فيمكن لغرفة الجنايات أن تأمر برد الأشياء مع مراعاة التزام المالك أو الحائز بأن يعيد تقديم الأشياء الصالحة كأدوات اقتناع أمام المحكمة التي قد تعرض عليها القضية من جديد.

يمكن للغرفة أن تأمر في كل وقت باتلاف الأشياء الفاسدة، كما يمكنها أن تأمر ببيع الأشياء التي يخشى فسادها أو تلفها أو تدهور قيمتها أو التي يتعذر الاحتفاظ بها. وفي هذه الحالة، لا يمكن سوى استرداد الثمن المحصل عليه من بيعها.

المادة 439

تعود هيئة غرفة الجنايات بعد انتهاء المداولات إلى قاعة الجلسات بحضور النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط.

يأمر الرئيس بإحضار المتهم، ويتحقق من توفر شروط العلنية.

يتلو الرئيس القرار القاضي بالإدانة أو بالإعفاء أو بالبراءة أو يأمر بتأجيل القضية لجلسة لاحقة أو لإجراء تحقيق تكميلي، ويعلن في هذه الحالة عن اسم المستشار الذي عينته الغرفة للقيام بالتحقيق وفقاً لمقتضيات القسم الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون الخاص بالتحقيق الإعدادي.

تأمر غرفة الجنايات، عند الاقتضاء، بالإفراج المؤقت عن المتهم بكفالة أو بدونها أو بوضع حد لتدابير المراقبة القضائية كلاً أو بعضاً.

المادة 440

بعد تلاوة القرار، يشعر الرئيس المتهم أن له ابتداء من يوم صدور القرار أجلا مدته عشرة أيام كاملة للطعن بالاستئناف.

المادة 441

يجب أن يتضمن قرار غرفة الجنايات المقتضيات المقررة في المادة 365 والإشارة إلى تداول الهيئة وفقاً لمقتضيات المادة 430 أعلاه، وبيين المتحمل للمصاريف إعمالاً للمادتين 367 و368 من هذا القانون.

المادة 442

يحرر كاتب الضبط في كل قضية محضرا يلخص فيه أهم ما جاء في أجوبة المتهمين وتصريحات الشهود، ويذكر فيه باختصار المسائل العارضة التي قد تكون نشأت أثناء المناقشات ويشير فيه إلى المطالب الملتزم تسجيلها و المرافعات ووسائل الدفاع المثارة من قبل الأطراف أو دفاعهم وما آلت إليه تلك المطالب، ويضمنه منطوق المقررات الصادرة عن الهيئة. ويوقع على المحضر كل من الرئيس وكاتب الضبط.

يمكن للنيابة العامة والأطراف أو دفاعهم، أن يطلبوا من الرئيس أمر كاتب الضبط بتلاوة المحضر أو جزء منه وتضمين المحضر ما وقع إغفاله.

يفترض أن الإجراءات المقررة قانونيا لسير جلسات غرفة الجنايات قد استكملت ولا تسقط هذه القرينة إلا إذا ورد في المحضر أو في القرار أو في طلب يرمي إلى تسجيل ذلك ما يستنتج منه صراحة عدم استكمال تلك الإجراءات.

الفرع الرابع: المسطرة الغيابية

المادة 443

إذا تعذر القبض على المتهم بعد الإحالة أو إذا لاذ بالفرار بعد القبض عليه أو إذا كان في حالة الإفراج الموقت أو الوضع تحت المراقبة القضائية، ولم يستجب إلى الاستدعاء بالمثل المسلم إليه، فإن رئيس غرفة الجنايات أو المستشار المنتدب من طرفه يصدر أمرا بإجراء المسطرة الغيابية.

ينص هذا الأمر على أنه يتعين على المتهم أن يحضر داخل أجل ثمانية أيام، وإلا فيصرح بأنه عاص للقانون ويوقف عن مزاوله حقوقه المدنية وتعقل أملاكه خلال مدة التحقيق الغيابي ويمنع من رفع أية دعوى قضائية طيلة نفس المدة ويصرح بأنه سيحاكم رغم تغيبه وأن على كل شخص أن يدل على المكان الذي يوجد فيه.

يشير هذا الأمر، زيادة على ما تقدم، إلى هوية المتهم وأوصافه وإلى وصف الجناية المتهم بها وإلى الأمر بإلقاء القبض عليه.

المادة 444

يلحق الأمر بإجراء المسطرة الغيابية بباب آخر مسكن للمتهم، وعند عدم معرفة هذا المسكن، بباب المحكمة الجنائية وترسل نسخة منه إلى مدير الأملاك المخزنية بالدائرة التي كان يوجد فيها آخر مسكن للمتهم، وعند عدم معرفة هذا المسكن إلى مدير الأملاك المخزنية بالمكان الذي تنعقد فيه المحكمة الجنائية.

المادة 445

علاوة على ما تقدم، يذاع ثلاث مرات داخل أجل ثمانية أيام الإعلان التالي بواسطة الإذاعة الوطنية:

« صدر عن غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف ب-... أمر بإجراء المسطرة الغيابية ضد « فلان (الهوية) الذي كان يوجد مسكنه الأخير ب-... والمتهم ب-...»

« وأوصاف المتهم فلان هي... ».

« يتعين على فلان أن يقدم نفسه حالاً إلى أية سلطة قضائية أو شرطية.

« ويتحتم على كل شخص يعرف المكان الذي يوجد به المتهم أن يعلم بذلك نفس «السلطات.»

المادة 446

إذا لم يحضر المتهم شخصياً داخل الثمانية أيام الموالية لإعلان الأمر كما جاء في المادة السابقة، فإن غرفة الجنايات تباشر محاكمته بدون حضور أي محام.

غير أنه إذا تعذر على المتهم مطلقاً أن يحضر شخصياً، فيمكن لمحاميهِ أو لذويه أو أصدقائه أن يعرضوا على غرفة الجنايات الأسباب المبررة لغيابه.

المادة 447

إذا قبلت المحكمة العذر المقدم فإنها تأمر بإجراء محاكمة المتهم كما تأمر عند الاقتضاء برفع العقل عن أملاكه لأجل تحلده.

المادة 448

إذا لم يقدم عذر أو قدم ولم يقبل، يتلو كاتب الضبط بالجلسة القرار بالإحالة والأمر بإجراء المسطرة الغيابية.

تستمع المحكمة بعد تلاوة ما تقدم إلى الطرف المدني، إن كان طرفاً في الدعوى، وإلى التماسات النيابة العامة.

في حالة إغفال أحد الإجراءات المنصوص عليها في المادتين 443 و 444 أعلاه، تصرح المحكمة ببطلان المسطرة الغيابية وتأمّر بإعادتها ابتداءً من الإجراء الذي تم إغفاله.

إذا كانت المسطرة صحيحة، بتت غرفة الجنايات في التهمة وعند الاقتضاء في الحقوق المدنية.

المادة 449

إذا صدر الحكم بإدانة المتهم المتغيب، فإن أملاكه تبقى تحت العقل، ويمكن طيلة العقل فرض نفقات لزوجهِ ولأصولهِ وفروعهِ ولكل شخص تجب نفقته على المتهم المتغيب طبقاً لمقتضيات مدونة الأحوال الشخصية في الموضوع.

ويعرض حساب العقل النهائي على المحكوم عليه بمقتضى المسطرة الغيابية إذا زال أثر الحكم الغيابي بحضورهِ أو تقادمت العقوبة.

ويعرض الحساب على ذوي حقوقهِ بعد موته حقيقةً أو حكماً.

المادة 450

ينشر في أقرب أجل بالجريدة الرسمية بمسعى من النيابة العامة ملخص القرار الصادر بناءً على المسطرة الغيابية، كما يعطى علوة على ذلك ويبلغ لإدارة الأملاك المخزنية طبقاً للمادة 444 أعلاه.

بعد القيام بهذه التدابير، يصبح التجريد من الحقوق التي ينص عليها القانون سارياً على المحكوم عليه.

المادة 451

لا يقبل الطعن في القرار الصادر غيابيا إلا من النيابة العامة ومن الطرف المدني فيما يتعلق بحقوقه.

المادة 452

لا يجوز في أي حال أن يترتب عن وجود أحد المتهمين في حالة غياب إيقاف أو تأجيل التحقيق في حق الحاضرين من المساهمين أو المشاركين معه في الجريمة.

يمكن لغرفة الجنايات بعد الحكم على الحاضرين، أن تأمر برد الأشياء المودعة بكتابة الضبط بصفتها أدوات اقتناع، كما يمكنها أن تأمر برد تلك الأشياء بشرط تقديمها من جديد إذا اقتضى الحال ذلك.

ويضع كاتب الضبط قبل الرد محضرا يصف فيه الأشياء المسلمة.

المادة 453

إذا سلم المحكوم عليه غيابيا نفسه للسجن، أو إذا قبض عليه قبل سقوط عقوبته بالتقادم، يقع اعتقاله بموجب الأمر المنصوص عليه في المادة 443 أعلاه.

يسري نفس الحكم إذا أُلقي القبض على المتهم الهارب، أو قدم نفسه ليسجن، قبل صدور الأمر بإجراء المسطرة الغيابية وبعد صدور قرار الإحالة.

في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، يسقط بموجب القانون الحكم والإجراءات المتخذة منذ الأمر بإجراء المسطرة الغيابية.

إذا ظهر من الضروري إجراء تحقيق تكميلي، تعين أن يقوم به مستشار تعينه غرفة الجنايات ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 439 من هذا القانون.

إذا ادعى المتهم أن الحكم الغيابي لا يتعلق به، تتخذ الإجراءات حسبما ورد في المواد 592 إلى 595 بعده.

إذا تعذر لسبب من الأسباب الاستماع إلى الشهود خلال المناقشات، تليت بالجلسة شهاداتهم المكتوبة، كما تتلى عند الاقتضاء الأجوبة المكتوبة لباقي المتهمين المتابعين بنفس الجناية وكذا الشأن فيما يرجع لبقية المستندات التي يعتبر الرئيس أنها صالحة لإظهار الحقيقة.

المادة 454

إذا حضر المحكوم عليه غيابيا وحكم من جديد ببراءته أو إعفائه، فيحكم عليه بالمصاريف المترتبة عن المحاكمة الغيابية، ما لم تعفه غرفة الجنايات من ذلك.

يمكن للغرفة كذلك أن تأمر بتعليق قرارها حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 444 أعلاه.

الفرع الخامس: المحاكمة من أجل الجرائم المرتبطة بالجنايات

المادة 455

إذا لم يحضر المتهم المتابع أمام غرفة الجنايات من أجل جريمة مرتبطة بجناية بعد استدعائه بصفة صحيحة، فإنه يحاكم حسب القواعد العادية المطبقة على نوع الجريمة ويوصف الحكم تبعاً لمقتضيات المادة 314 من هذا القانون.

هذه القرارات ، و أن المتهم المحكوم عليه غيابيا في القضايا الجنائية لا يحق له ممارسة طرق الطعن ضد القرار الصادر غيابيا في حقه .

و حيث إنه من الثابت من تنسيقات القرار المطعون فيه تحدد أن الطاعن محكوم عليه من طرف غرفة الجنايات الاستئنافية غيابيا من أجل جنائية هتك عرض قاصرة بالعنف نتج عنه افتضاض ز و أن محكمة القرار بالرغم من ذلك قضت بقبول تعرضه استنادا على قرار سابق لمحكمة النقض صدر بتاريخ 2010/11/25 في الملف الجنائي عدد 2010/9/6/10199 لا علاقة له بالقضية ، خلافا لما تقتضيه المقتضيات القانونية المشار إليها أعلاه ، و أحدثت بذلك طعنا جديدا بالتعرض على القرارات الصادرة في القضايا الجنائية لم ينص عليها المشرع المغربي ، مما يشكل خرقا للإجراءات الجوهرية للمسطرة و يستوجب النقض و الإبطال .

المادة 456

تطبق أمام غرفة الجنايات، في المتابعة من أجل الاتهام بجنحة، مقتضيات المادة 392 من هذا القانون.

الفرع السادس: استئناف قرارات غرف الجنايات

المادة 457

يمكن للمتهم وللنيابة العامة والمطالب بالحق المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية استئناف القرارات الباتة في الجوهر الصادرة عن غرف الجنايات أمام نفس المحكمة، مع مراعاة المادة 382 والفقرة الأولى من المادة 401 من هذا القانون.

يقدم الاستئناف وفق الكيفية المنصوص عليها في الفقرات 2 و3 و4 من المادة 399 أعلاه.

تسري على آجال الطعن بالاستئناف وآثاره مقتضيات المواد 400 و401 و403 و404 و406 و408 و409 و410 و411 و412 من هذا القانون.

ويمكن أيضاً الطعن بالاستئناف في القرارات الباتة في الاعتقال الاحتياطي أو المراقبة القضائية.

تنظر في الطعن بالاستئناف غرفة الجنايات الاستئنافية لدى نفس المحكمة، وهي مكونة من هيئة أخرى مشكلة من رئيس غرفة وأربعة مستشارين لم يسبق لهم المشاركة في البت في القضية، بحضور ممثل النيابة العامة ومساعدة كاتب الضبط تحت طائلة البطلان.

يمكن أن يضاف إلى تشكيلة الهيئة، مستشار أو أكثر وفقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة 417 من هذا القانون.

خلافاً للمقتضيات السالفة، يمكن للرئيس الأول لمحكمة الاستئناف أن يترأس شخصياً غرفة الجنايات الاستئنافية.

وتبت غرفة الجنايات التي تنظر في الطعن بقرار نهائي وفقاً للإجراءات المقررة في المواد 417 و418 ومن 420 إلى 442 من هذا القانون.

بعد تلاوة القرار، يشعر الرئيس المتهم أن له ابتداء من يوم صدور القرار أجلاً مدته عشرة أيام للطعن بالنقض.

مؤلف البطلان و الإبطال في الاجتهاد القضائي المغربي

الجزء الرابع

ملخص

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

.....
.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 3 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 75
الحكم الاجتماعي عدد 71

الصادر في 18 ربيع الثاني 1388 موافق 15 يوليوز 1968

دعوى: طرفي الدعوى عقد: شرط وارد في العقد.

- الزوجة لم تكن طرفا في دعوى النازلة والنزاع في غير مالها ويتعلق بحالة شخصية،
والشرط المشار إليه - اشترط أبوها على زوجها أن لا يدخل بها إلا بعد أن تحصل على
شهادة البكالوريا - في عقد النكاح يعني طرفي العقد و هما الزوج و الزوجة مما اقتضى
إلغاء الجزء من الحكم القاضي بإبطال الشرط.

لكن حيث إن الغرفة الاستئنافية تبنت الحكم الابتدائي الذي كان معللا تعليلا كافيا مما
يجعل السبب الأول مخالفا للواقع.

لكن حيث إن المقال الافتتاحي بقصد الزفاف هو يرمي بالذات إلى إبطال الشرط غير أن
الذي يعنيه الشرط صحة و عدما و هو الزوجة لم تكن طرفا في النزاع.

و حيث إن الحكم ببطلان الشرط المشار إليه في عقد النكاح يعني طرفي العقد فيه و هما
الزوج و الزوجة.

و حيث إن الزوجة لم تكن طرفا في دعوى النازلة و النزاع في غير مالها ويتعلق بحالة
شخصية.

.....
.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 4 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 55
الحكم الاجتماعي عدد 32

الصادر في 15 ذي القعدة 1387 الموافق 14 فبراير 1968

بين احمد بن محمد الدكالي - و حادة بنت لحسن

إعذار: الإعذار الأخير - الاستدعاء لذلك .

ليس في الإجراء الاستئنافي ما يدل على وقوع الإعذار الأخير للمحكوم عليه

استئنافيا.. ولا في أوراق الملف ما يفيد استدعاءه لذلك كما يجب قانونا وفقها .. و قول الحكم " لم يحضر رغم استدعائه قانونا " لا يكفي في الموضوع مادامت الحالة ما ذكر (النقض).

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 4 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 102

الحكم الإداري عدد 73

الصادر في 9 صفر 1387 الموافق 19 ماي 1967

بين الشركة الكهربائية المغربية و بين وزير الأشغال العمومية

إبطال مقرر إداري - أوامر بالأداء متخذة تنفيذا له - إبطالها نتيجة إبطال المقرر.

إن حكم المجلس الأعلى (محكمة النقض) بإلغاء مقرر وزير الأشغال العمومية اتخذت
أوامر بالأداء تنفيذا له يستوجب الحكم بإبطالها بدورها و ذلك نتيجة لإلغاء المقرر
المذكور.

فيما يخص مشروعية القرارات المطعون فيها .

حيث يستفاد من أوراق الملف أن الكاتب العام لوزارة الأشغال العمومية وجه لشركة " الكتراس مروكيس " ثلاثة أوامر مؤرخة برابع أبريل 1966 بدفع مبلغ الرسوم المترتبة عن صوائر مراقبة الخطوط الكهربائية المرتفعة التيار عن

سنوات 1963 و 1964 و 1965 و ذلك بناء على الفصلين 8 و 12 من ظهير 24 أكتوبر 1962 المتعلق بضبط شروط تسليم الرخص و الامتيازات الخاصة بمنشآت توزيع القوة الكهربائية و كذا شروط تسييرها و مراقبتها.

و حيث إن الشركة المذكورة تطلب بسبب الشطط في استعمال السلطة إلغاء الأوامر الثلاثة المشار إليها معتمدة على أن مقتضيات الفصلين 8 و 12 من

ظهير 24 أكتوبر 1962 (حين) لا تنص على وجوب أداء رسم عن صوائر مراقبة الخطوط الكهربائية المرتفعة التيار.

و حيث يستفاد من مذكرة جواب الإدارة أن تلك الأوامر بالأداء اتخذت تنفيذا للمقرر الصادر في 8 يناير 1966 عن وزير الأشغال العمومية الذي فرض على الشركة الطاعنة بناء مقتضيات الفصلين 8 و 12 من ظهير 24 أكتوبر 1962 (حين) أداء رسم قدره 10 دراهم في السنة عن كل كيلو متر من الخطوط الكهربائية المستغلة أو في طور الإنشاء و المحتلة للملك العمومي.

و حيث سبق للمجلس الأعلى (محكمة النقض) أن قضى بتاريخ 12 ماي 1967 بإلغاء مقرر وزير الأشغال العمومية المؤرخ بثمان يناير 1966 (حين) الذي اتخذت الأوامر بالأداء المذكورة تنفيذا له مما يستوجب الحكم بإبطالها بدورها و ذلك نتيجة لإلغاء المقرر المذكور .

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بإلغاء الأوامر بالأداء المطعون فيها الصادرة في 4 أبريل 1966 عن الكاتب العام لوزارة الأشغال العمومية.

و به صدر الحكم بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) بالمشور و كانت الهيئة الحاكمة مترتبة من معالي الرئيس الأول السيد احمد أبا حنيني و رئيس الغرفة السيد مكسيم أزولاي و المستشارين السادة امحمد بن يخلف و امحمد عمور و عبد الرحمان بن عبد

النبي و بمحضر المحامي العام السيد أحمد الوزاني و بمساعدة كاتب الضبط السيد الصديق خليفة.

(المحاميان : الأستاذان كاييصوص و بوسته) .

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 4 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 107

الصادر في 10 ربيع الأول 1387 الموافق يونيه 1967

بين الشركة الكهربائية المغربية و بين معالي وزير الأشغال العمومية و من معه

دعوى الإبطال بسبب الشطط في استعمال السلطة - الأعمال القابلة للطعن - عمل تحضيري (لا)

لا يكون قابلا للطعن عن طريق دعوى الإبطال بسبب الشطط في استعمال السلطة مجرد عمل تحضيري لا يؤثر في الوضع القانوني للطالب الذي يحتفظ بحقه في إقامة دعوى الإبطال عند صدور قرار نهائي نافذ.

و حيث إن مضمون هذه الرسالة ليس إلا إفصاح عن نية السلطة المختصة في جعل حد في المستقبل لامتيازات تلك الشركة أي افصاح عن موقف غير نهائي يتمثل في عرض الإدارة على صاحبة الامتياز إبرام اتفاق خاص باسترداد المرفق، و أن هذا العرض أعقبه اتصال بالشركة على أمل الوصول إلى اتفاق ودي يحقق أغراض الطرفين .

و حيث إن سكوت الإدارة بعد الرسالة التي بعثت بها الشركة في 22 يناير 1966 و التي تذكرها فيها بموقفها فيما يخص الاتفاق المراد إبرامه في شأن الاسترداد و تطلب منها جواباً عن اقتراحات الشركة، لا يعني أن الإدارة اتخذت موقفها نهائياً في الموضوع مخالفاً لما جاء في رسالتها المؤرخة في 20 يناير 1965 بل إن وزارة الأشغال العمومية في مذكرتها الأخيرة المودعة في 19 مايو 1967 صرحت " بأن الإدارة لم تكن ترمي إلى دفع الشركة الكهربائية المغربية إلى فتح مفاوضات ينتج عنها استرداد الدولة للامتيازات الممنوحة لها، حسب الإجراءات المتبعة سابقاً فيما يخص الشركات الأخرى صاحبات الامتيازات".

و حيث يستنتج مما سبق أن المقرر المطعون فيه مجرد عمل تحضيري لا يؤثر في الوضع القانوني للشركة الكهربائية المغربية التي تحتفظ بحقها في إقامة دعوى إلغاء عند صدور قرار نهائي نافذ في هذا الشأن.

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 5 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 25

الحكم الشرعي عدد 70

الصادر في 3 رمضان 1387 الموافق 5 دجنبر 1967

بين ورثة عبد الرحمن بن حيدة - و أبناء أحمد بن حيدة

تناقض: من شرطه اتحاد الزمن

التناقض البين الذي تبطل به الدعاوى هو توارد النفي والإثبات على محل واحد، و من شرطه اتحاد الزمن، و لا اتحاد هنا (النقض).

حيث يتضح من نسخة الحكم المطعون فيه ان ما بنت عليه محكمة الموضوع حكمها من التناقض بين المقال الذي ينص على أن المدعى فيه كان مشتركا مع موروث المدعى عليهم عبد الرحمن بن حيدة و بين رسم الإحصاء عدد 246 الذي يفيد أن جميع ما تركه الموروث المذكور هو للمدعين مع أنه لا تناقض بين ما كان مشتركا و ما أصبح جميعه ملكا لموروث المدعين لأن التناقض الذي تبطل به الدعاوى هو التناقض البين و من شرطه اتحاد الزمن و لا اتحاد هنا زيادة على أن محكمة الموضوع لم تبين الاضطراب و التناقض الواردين في بعض أسماء البقع المطلوبة في المقال و المحصاة في المتخلف مما أصبح الحكم غير معطل و صح معه ما نعاها طالبوا النقض.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 6
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 5

الحكم الشرعي عدد 311

الصادر في 2 ذي الحجة 1386 الموافق 14 مارس 1967

بين حادة بنت اسماعيل و من معها - و علي بن أحمد بن الحسين المتوفى أثناء

الترافع عن زوجه يزة بنت موحا و من معها

تعلييل - عدم ارتكازه على أساس شرعي - خرق قواعد الإثبات.

- خرق قسم الاستئناف قواعد الإثبات حينما حول عبء الإثبات عن كاهل المدعى عليه في وجه حيازته للأملك الموجودة بملكية المدعيتين، و ألقاه على كاهل المدعيتين و ركز حكمه على غير أساس حين علل عدم اعتبار ملكية المدعيتين بكون المشهود فيها بتقاعده على

الأمالك المذكورة فيها لا ذكر له في مقال الدعوى و بخلوها من معرفة شهودها لذلك المتقاعد و الحال أنه لم يبق لذلك أي أثر و لا يضر الملكية في شيء حينما صرح المدعى عليه بأن الأمالك المذكورة في الملكية هي تحت يده و قصرت المدعيتان عليه الدعوى و هي لا تكون إلا مع من الشيء بيده .

(النقض) .

حيث يطعن الطالب في الحكم :

بأن الغرفة عللت كون الملكية غير نافعة بأن المذكور متقاعدا فيها هو غير المدعى عليه و هذا لا أثر له لأن المدعى عليه قد اعترف بأن المدعى فيه تحت يده و قد ثبت بالملكية تملك موروث المدعيتين له بجميع شروط الملك فيكون تعليلها لا يرتكز على أساس شرعي.

بناء على البند الثاني من الفصل 13 من ظهير تأسيس المجلس الأعلى (محكمة النقض) (أنظر قانون المسطرة المدنية) .

- خرق القواعد الجوهرية للمرافعات.

و حيث يتجلى من الحكم المطلوب نقضه أن الحكم الابتدائي في هذه القضية صدر ضد المدعى عليه بأن يمكن بنتي عمه المدعيتين من واجبهما في بلدة أبيهما على حسب ما في ملكيتهما و رسم إرثتهما مستندا إلى كون المدعى عليه عرضت عليه تلك الملكية فصرح بأن الأمالك المذكورة فيها موجودة تحت يده و لكن عنده ما ينفعه شرعا فكلف بالإدلاء به و أدلى برسم مؤرخ بعام 1322 مرفوع عليه عام 1361 أبطله القاضي بوجوه منها الضمان بجعل و الجهل بالمبيع و كلاهما ممنوع.

و حيث إن قسم الاستئناف لم يبق أمامه إلا أن يجري المسطرة مع المستأنف للإتيان بما ينفعه في وجه حيازته لتلك الأمالك الموجودة بالملكية والتي اعترف بأنها تحت يده و أن بيده ما ينفعه في ذلك.

و حيث إن القسم عوضا عن أن يلقي عبء الإثبات على كاهل المستأنف

المدعى عليه لوجه حيازته لتلك الأمالك - حوله على كاهل المدعيتين طالبا

منهما الإدلاء بحجة أخرى غير الملكية عدد 669 المدلى بها لأنها تشير إلى أن

المتقاعد على أملاك الدعوى هو الحسين و لا ذكر لهذا الاسم في مقالهما و لخلوها من ذكر معرفة هذا المتقاعد، و قد أجاب المدعيتان عن ذلك بأن المدعى عليه اعترف بأن أملاك النزاع المذكورة في ملكيتهما عدد 669 تحت يده و لأجل ذلك قصرنا الدعوى عليه و أنه ادعى انتقال و اجب المدعيتين إليه بحجة أدلى بها و حكم القاضي ببطلانها.

و حيث إن عدم اعتبار الملكية بما علل به قسم الاستئناف من كون المشهود بتقاعده في الملكية لا ذكر له في مقال الدعوى و لخلوها من معرفة شهودها لذلك المتقاعد لم يبق له أي أثر و لا يضر الملكية في شيء حينما صرح المدعى عليه بأن الأملاك المذكورة في الملكية هي تحت يده و قصرت المدعيتان عليه الدعوى و هي لا تكون إلا مع من الشيء بيده.

و حيث إن قسم الاستئناف بصنيعه هذا قد خرق قواعد الإثبات و خرق القواعد الجوهرية للمرافعات.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 6
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 9

الحكم الشرعي عدد 317

الصادر في 2 ذي الحجة 1386 الموافق 14 مارس 1967

بين عابد بن عبد الله بن الحاج عابد - و عبد الرحمان بن محمد بن أحمد

عن أمه مماسة بنت أحمد

إثبات: قواعد الإثبات - تكليف المدعى عليه بالإثبات (لا)

- قاعدة الإثبات: البينة على المدعى و اليمين على من أنكر.

- خرق قسم الاستئناف قاعدة الإثبات المشار إليها حين صرح المدعى في مقاله بأن المدعى فيه مرهون للمدعى عليه الذي أجاب عن الدعوى بالحوز و الملك و إنكار الرهنية و عجز المدعى عن الإثبات، فحول قسم الاستئناف عبء الإثبات عن كاهل المدعى الذي عجز عنه إلى المدعى عليه ليثبت أصل حيازته و مدخله، و ذلك خرق للقاعدة.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 7 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 34

الحكم الشرعي عدد 384

الصادر في 9 ذي الحجة 1386 الموافق 21 مارس 1967

بين المصطفى بن أحمد بن خلوq و من معه - و رابحة بنت أحمد بن خلوq

حكم: إبطاله - لصالح المستأنف

**- إبطال حكم الدرجة الأولى لا يكون إلا لصالح المستأنف لا ضده ما لم يكن طلب
الاستئناف مقدما من الطرفين،**

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 8 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 78

الحكم الجنائي عدد 442 (س 12)

الصادر في 20 مارس سنة 1969

بين وكيل الدولة العام وبين الحاج بوبكري بن المهدي

**استئناف - استئناف حكم صادر في مسألة عارضة - البت فيه قبل النظر في جوهر
الدعوى.**

ينص الفصل 386 من قانون المسطرة الجنائية (عدل) على أنه لا يقبل استئناف الأحكام
الإعدادية أو التمهيدية أو الصادرة في مسائل عارضة أو في وسائل الدفع إلا بعد صدور
الحكم في جوهر الدعوى و في نفس الوقت الذي يطلب فيه استئناف هذا الحكم و لهذا
تكون محكمة الاستئناف قد خرقت النص المذكور عندما قبلت النظر في استئناف حكم بت
في مسألة عارضة قبل النظر في جوهر الدعوى.

ينحصر في موضوع طلب النقض و في صفة الطالب له .

المحكمة الزجرية التي تحال عليها القضية بعد النقض الجزئي لا يمكن لها بحال أن تعيد النظر في مقتضيات لم يقع إبطالها و أصبحت بهذه الصفة نهائية .

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 9 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 68 .

الحكم الجنائي عدد 526 (س 12)

الصادر في 17 أبريل سنة 1969

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق
بالمسطرة الجنائية

المادة 401

لا يقبل استئناف الأحكام التمهيدية أو الصادرة في نزاع عارض أو دفع أو إلاب بعد صدور الحكم في جوهر الدعوى وفي نفس الوقت الذي يطلب فيه استئناف هذا الحكم، وكذلك الشأن في الأحكام الصادرة في مسألة الاختصاص ما لم يكن الأمر متعلقاً بعدم الاختصاص النوعي وكان الدفع به قد أثير قبل كل دفاع في الجوهر.

في حالة النزاع بشأن نوع الحكم، فإن للطرف الذي يرفض كاتب الضبط طلبه، أن يلتمس في ظرف أربع وعشرين ساعة من رئيس المحكمة بواسطة مذكرة، أن يأمر كاتب الضبط بتسجيل التصريح باستئنافه، ويتعين على كاتب الضبط أن يمتثل لهذا الأمر.

يعتبر تاريخ تقديم هذا الطلب في حالة الموافقة عليه تاريخاً للتصريح بالاستئناف.

لا يمكن أن يكون أمر الرئيس موضوعاً لأي طعن.

لا يمكن الاحتجاج بالتنفيذ الطوعي للأحكام المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه كوسيلة لعدم قبول الاستئناف.

المادة 406

إذا ألغي الحكم بسبب خرق الإجراءات الشكلية التي يقرها القانون، أو بسبب الإغفال، ولم يقع تدارك الأمر تلافياً للبطان، فإن هيئة الاستئناف تتصدى للقضية وتبت في جوهرها.

تتصدى كذلك في حالة إلغاء حكم صرحت بمقتضاه محكمة الدرجة الأولى خطأ باختصاصها أو بعدم اختصاصها محلياً.

المادة 522

لا تقبل المقررات الإعدائية أو التمهيدية أو الصادرة بشأن نزاع عارض أو دفع، الطعن بالنقض إلا في آن واحد مع الطعن بالنقض في المقرر النهائي الصادر في الجوهر.

يسري نفس الحكم على المقررات الصادرة بشأن الاختصاص، ما لم تكن متعلقة بعدم الاختصاص النوعي شريطة إثارتها قبل كل دفاع في الجوهر.

غير أنه إذا كان الطعن منصبا على الدعوى المدنية وحدها فإن الملف لا يرفع إلى محكمة النقض إلا بعد الفصل في موضوعها بكامله.

في حالة وقوع نزاع في نوع الحكم، تطبق المقتضيات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 401 من هذا القانون.

لا يمكن التمسك، لأجل عدم قبول طلب النقض، بالتنفيذ الطوعي للمقررات الصادرة طبقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، أو الأحكام الصادرة في الدفوع أو الاختصاص طبقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 533

ينحصر أثر الطعن بالنقض المرفوع من النيابة العامة فيما يرجع لنظر محكمة النقض، في المقتضيات المتعلقة بالدعوى العمومية ولا يمكن التنازل عنه بعد رفعه.

ينحصر أثر الطعن بالنقض المرفوع من الطرف المدني أو المسؤول عن الحقوق المدنية فيما يرجع لنظر محكمة النقض، في المقتضيات المتعلقة بالدعوى المدنية.

يترتب عن الطعن بالنقض الذي يرفعه المحكوم عليه عرض الحكم الصادر على محكمة النقض، سواء فيما يرجع للدعوى العمومية أو للدعوى المدنية وذلك في حدود مصلحة الطالب، إلا إذا كانت هناك قيود منصوص عليها في القانون أو في التصريح بالطعن بالنقض.

.....
.....
ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

الباب الثاني: الأحكام والقرارات والأوامر وآثارها

المادة 362

إذا كانت القضية غير جاهزة للحكم، أمرت المحكمة بتأجيلها لمتابعة دراستها بجلسة أخرى يحدد تاريخها، ولا يجوز تأجيل النظر في القضية دون مبرر جدي مقبول.

يمكن للمحكمة أن تأمر بإجراء تحقيق تكميلي، وفي هذه الحالة تعين أحد أعضائها للقيام بالتحقيق وفقاً لمقتضيات القسم الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون.

يبت في شأن الإفراج المؤقت وفي شأن الوضع تحت المراقبة القضائية ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 178 أعلاه.

المادة 363

تصدر مقررات الهيئات الجماعية بأغلبية أعضاء الهيئة.

إذا تعذر إصدار الحكم في الحال، يتعين جعل القضية في المداولة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وفي هذه الحالة يحدد الرئيس تاريخ النطق بالحكم ويعلم به الأطراف ويصدر حكمه في الموعد المحدد.

المادة 364

تكون الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة عن هيئات الحكم محررة ومعللة بأسباب.
يتلى منطوق كل حكم أو قرار أو أمر في جلسة علنية، ما لم تنص على خلاف ذلك مقتضيات خاصة.
يقصد بمصطلح مقرر في مفهوم هذا القانون كل حكم أو قرار أو أمر صادر عن هيئة قضائية.

المادة 365

يجب أن يستهل كل حكم أو قرار أو أمر بالصيغة الآتية:

المملكة المغربية - باسم جلالته الملك وطبقاً للقانون.

ويجب أن يحتوي على ما يأتي:

1- بيان الهيئة القضائية التي أصدرته؛

2- تاريخ صدوره؛

3- بيان أطراف الدعوى المحكوم فيها مع تعيين الاسم العائلي والشخصي للمتهم وتاريخ ومحل ولادته وقبيلته وفخذته ومهنته ومحل إقامته وسوابقه القضائية ورقم بطاقة تعريفه عند الاقتضاء؛

4- كيفية وتاريخ الاستدعاء الموجه للأطراف إن اقتضى الحال؛

5- بيان الوقائع موضوع المتابعة وتاريخها ومكان اقترافها؛

6- حضور الأطراف أو غيابهم وكذا تمثيلهم إن اقتضى الحال والصفة التي حضروا بها وموازرة المحامي؛

7- حضور الشهود والخبراء والتراجمة عند الاقتضاء؛

8- الأسباب الواقعية والقانونية التي يبنى عليها الحكم أو القرار أو الأمر ولو في حالة البراءة؛

9- بيان مختلف أنواع الضرر التي قبل التعويض عنها في حالة مطالبة طرف مدني بالتعويض عن الضرر الحاصل بسبب الجريمة؛

10- منطوق الحكم أو القرار أو الأمر؛

11- تصفية المصاريف مع تحديد مدة الإكراه البدني إن اقتضى الحال؛

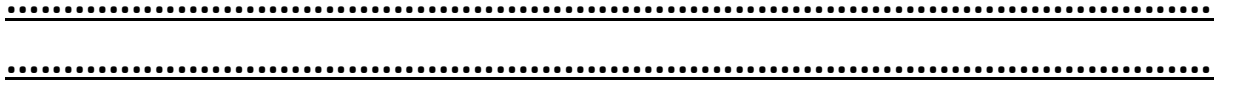
12- اسم القاضي أو القضاة الذين أصدروا الحكم أو القرار أو الأمر واسم ممثل النيابة العامة وكاتب الضبط؛

13- توقيع الرئيس الذي تلا الحكم أو القرار أو الأمر وتوقيع كاتب الضبط الذي حضر الجلسة..

المادة 370

تبطل الأحكام أو القرارات أو الأوامر:

- 1- إذا لم تكن تحمل الصيغة المنصوص عليها في مستهل المادة 365؛
- 2- إذا لم تكن هيئة الحكم مشكلة طبق القانون المنظم لها، أو إذا صدر الحكم عن قضاة لم يحضروا في جميع الجلسات التي درست فيها الدعوى؛
- 3- إذا لم تكن معللة أو إذا كانت تحتوي على تعليقات متناقضة؛
- 4- إذا أغفل منطوق الحكم أو القرار أو الأمر أو إذا لم يكن يحتوي على البيانات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 366؛
- 5- إذا لم تصدر في جلسة علنية خرقا لمقتضيات المادة 364؛
- 6- إذا لم تكن تحمل تاريخ النطق بالحكم أو القرار أو الأمر و التوقيعات التي تتطلبها المادة 365، مع مراعاة مقتضيات المادة 371 بعده.



مجلة قضاء قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 17 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 9 الحكم المدني عدد 171

الصادر في 24 محرم 1390 - فاتح أبريل 1970

1- إن قضاة الموضوع يقدرون بما لديهم من كامل السلطة ضرورة الأمر بإجراء خبرة جديدة أو بحث آخر و أن المحكمة عندما صرحت بتصديقها على مستنتجات تقرير الخبير تكون قد اعتبرت أنها على علم كاف للبت في جوهر القضية.

2 - ليس للقاضي- بناء على الفقرة الثانية من الفصل 372 من قانون العقود و الالتزامات - أن يستند إلى التقادم من تلقاء نفسه.

3-إن الدعوى الفرعية المدنية بالطعن بالزور غير قابلة للتقادم.

4-إن قضاة الموضوع ليسوا ملزمين بتتبع الأطراف في جميع منادى أقوالهم بل يكفيهم ليكون حكمهم معللا تعليلا كافيا أو صحيحا البت بتدقيق في

جميع المطالب الواردة في المستنتجات.

5-عندما قضت المحكمة بتصحيح تقرير الخبير و حكمت في جوهر القضية

تكون قد اعتبرت أن الخبير قد قام بمهمته على الوجه الصحيح و أنها

وجدت في هذا التقرير العناصر الكافية لتكوين اقتناعها مما يجعلها قد

أجابت ضمنيا و بالضرورة على انتقادات الطاعن.

6- إن معاينة البطلان الخاص برسم متعلق بمجرد مصالح شخصية تفلت من مراقبة قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) طالما أنها لم تكن موضوع انتقاد من طالب النقض و تجعل غير ذي جدوى مطاعن الطالب الرامية إلى إنكار وجود تزوير معنوي.

مجلة قضاء قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 17 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 13.

الحكم المدني عدد 181

الصادر في فاتح صفر 1390-8 أبريل 1970 .

1 - يكون غير مرتكز على أساس الوجه المستدل به من عدم ذكر للتاريخ الهجري لأن ذكر التاريخ الميلادي كاف لرفع كل التباس.

2 - يكون غير مرتكز على أساس الوجه المستدل به من عدم ذكر الحكم أنه استئنافي إذ ورد في منطوقه " قبول الاستئناف شكلا إلقاء الاستئناف موضوعا و على المستأنفة بالصائر " و هذا كاف لإثبات أن المحكمة بثت استئنافيا.

3 - لا تأثير لوجود العبارتين حضوريا و يعتبر حضوريا لأن ذلك إنما هو غلط مادي خصوصا أن العبرة بالصفة الحقيقية للحكم التي يحددها القانون.

4 - لا يمكن أن يعاب على المحكمة عدم التأكد من سبب تخلف الطالب لأنها غير ملزمة بالبحث بنفسها عن سبب التخلف.

و فيما يتعلق بالوجه الثالث:

وحيث تطعن بالتناقض لوجود العبارتين حضوريا ويعتبر حضوريا وكلاهما
ذا مفهوم قانوني خاص.

لكن حيث إن ذلك إنما هو غلط مادي خصوصا أن العبرة بالصفة الحقيقية
للحكم و التي يحددها القانون فيكون هذا الوجه غير مبني على أساس.
لكن حيث إن ذكر التاريخ الميلادي كاف لرفع كل التباس مما يكون معه
الوجه غير مرتكز على أساس.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 14
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 95

الحكم الإداري عدد 8

الصادر في 22 ذي القعدة 1389-30 يناير 1970

1 -ينص الفصل 14 من ظهير تأسيس المجلس الأعلى (محكمة النقض) - أنظر مقتضيات
المسطرة المدنية - على أنه إذا كانت المقتضيات المعمول بها تنص على مسطرة
خصوصية للتظلم الإداري فإن طلب الإلغاء لا يقبل إلا بعد استنفاد هذه المسطرة و بما أن
الفصل 15 من الظهير المتعلق بتنظيم و مراقبة الأسعار يفرض على المعاقب إداريا أن
يرفع تظلمه إلى الوزير الأول و أن الطالب اتبع هذه المسطرة فإن الدفع بعدم تقديمه تظلما
تمهيدا لوزير الداخلية غير جدير بالاعتبار .

2 -إن الظهير المتعلق بتنظيم و مراقبة الأسعار الذي اعتمدت عليه الإدارة لاتخاذ المقرر
المطعون فيه يعتبر التدليس في صفة المواد كزيادة

غير مشروعة في الأسعار شرط الاحتفاظ بنفس الثمن أما الظهير المتعلق بقمع الغش فإنه
يمنع التدليس و الغش في الثمار الفلاحية المخصصة

للبيع كزيت الزيتون بقطع النظر عن الثمن المطلوب من الزبون و لهذا

فإن الإدارة عندما اعتمدت على ظهير مراقبة الأسعار لقمع التدليس دون

أن تبين الثمن المطلوب من الزبناء فإنها لم تبرر تطبيق مقتضيات هذا

الظهير عوض مقتضيات ظهير 14 غشت 1914 المتعلق بقمع الغش .

3- تكون الإدارة قد أخفت المضمن الحقيقي للمقرر المطعون فيه وراء

مظهر الزيادة غير المشروعة في الأسعار بسلوها مسطرة العقوبة الإدارية

- التي خصصها القانون لغاية غير التي توختها الإدارة في هذه النازلة -

بغية تجنب المسطرة القضائية و إلغاء بعض الضمانات و لهذا يتعرض للبطلان القرار القاضي بعقوبة إدارية بناء على مسطرة غير الواجب سلوكها.

و فيما يخص مشروعية القرار المطعون فيه :

حيث يطلب محمد فرج ، بسبب الشطط في استعمال السلطة، إلغاء القرار

الصادر في 20 مارس 1968 عن عامل إقليم فاس و القاضي عليه بذعيرة قدرها 750

درهما ، مستندا بالأخص إلى أن القرار المطلوب إلغاؤه متناقض الأسباب إذ أشار في

الطليعة إلى أن محمد فرج قد ارتكب مخالفة رفع غير مشروع للأسعار ثم قرر في

المنطوق معاقبته لبيعته زيت الزيتون باعتبارها صافية في حين أنه أضاف لها زيتا نباتية

ليست من الزيتون ، و يستند أيضا إلى أنه لم يقترف الأفعال المنسوبة إليه و أن الإدارة لم

تمكنه من التعبير عن وسائل دفاعه بإبداء وجهة نظره بشأن الخبرة المعتمد عليها ، عندما

لم تلب رغبته في إجراء خبرة مضادة

على النموذج من الزيت المسلم له ، مختوما ، من طرف مصلحة قمع الغش .

و حيث إن المخالفة المنسوبة للمدعى صدر بشأنها خاصة نصان الأول

ظهير 21 نونبر 1957 المتعلق بتنظيم و مراقبة الأسعار (عدل) الذي يعتبر فصله

الخامس (في فقرته حرف ت) زيادة غير مشروعة في الأسعار :

الاحتفاظ بنفس الثمن للمواد التي وقع انخفاض في صفتها أو كميتها .

كل تدليس في صفة أو كمية المواد بحيث يصبح الثمن المطلوب من الزبون،

مؤسسا ، بلا حق ، على مواد لم يستند منها فعلا هذا الأخير ، أما النص الثاني

فهو الظهير المؤرخ في 14 أكتوبر 1914 (عدل) المتعلق بقمع الغش في بيع البضائع و

التدليس في المواد الغذائية و الثمار الزراعية الذي يمنع في فصله الأول غش المتعاقد أو

محاولة غشه إما فيما يتعلق بطبيعة كل بضاعة أو بصفات الجوهرية أو بتركيبها... أو فيما

يخص نوعها أو أصلها إذا كان النوع أو الأصل المنسوبان زورا للبضائع يعتبران حسب التعاقد أو العرف السبب الرئيسي للبيع ، كما أنه يمنع بالأخص في فصله الثاني :

1 (كل تدليس في الثمار الزراعية أو الطبيعية المخصصة للبيع .

2 (عرض هذه الثمار للبيع مع العلم بأنها مزيفة .

و حيث إن الظهير المتعلق بتنظيم و مراقبة الأسعار الذي اعتمدت عليه

الإدارة لاتخاذ المقرر المطعون فيه يعتبر التدليس في صفة المواد كزيادة غير

مشروعة في الأسعار شرط الاحتفاظ بنفس الثمن ، أما الظهير المتعلق بقمع

الغش فإنه يمنع التدليس و الغش في الثمار الفلاحية المخصصة للبيع كزيت

الزيتون ، بقطع النظر عن الثمن المطلوب من الزبون .

و حيث إن الإدارة اعتمدت على ظهير مراقبة الأسعار (أنظر : ظهير شريف رقم 225-

00-1 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 99-06

المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة) لقمع التدليس المنسوب للمدعي دون أن تبين - لا في

المقرر المطعون فيه و لا في مذكرتي

جوابها لدى المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الثمن المطلوب من الزبناء حتى يمكنها

تبرير تطبيق مقتضيات هذا الظهير عوض مقتضيات ظهير 14 غشت 1914 المتعلق

بقمع الغش (نسخ) .

و حيث يؤخذ من أوراق الملف و من ظروف الحال و ملابساته أن الإدارة

أخفت المضمن الحقيقي للمقرر المطعون فيه وراء مظهر الزيادة غير المشروعة

في الأسعار بسلوكها مسطرة العقوبة الإدارية - التي خصصها القانون لغاية غير التي

توختها الإدارة في هذه النازلة - بغية تجنب المسطرة القضائية المنصوص عليها وحدها في

ظهير 14 غشت 1914 (عدل) خلافا لظهير 21 نونبر 1957 (عدل) الذي يسمح أيضا

بالعقوبة الإدارية) و إلغاء بعض الضمانات منها ما ينص عليه الفصل 28

من نفس الظهير من إجراء خبرة مضادة بطلب من المعني بالأمر أثناء التحقيق

القضائي أو في جلسة الحكم إذا وقع نزاع في نتائج الخبرة الرسمية كما هو الحال في النازلة

و حيث بسبب ذلك تعذر على الطالب إجراء خبرة مضادة على ما كان بيده من النموذج من

الزيت الموضوع تحت الأختام ، و فوت عليه بذلك ممارسة حق الدفاع ، مما يستتبع أن القرار المطعون فيه مشوب بالشطط في استعمال السلطة .

أنظر : ظهير شريف رقم 1.83.108 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع، الجريدة الرسمية عدد 3777 بتاريخ 1985/03/20 الصفحة 395.

ظهير شريف رقم 1-00-225 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 99-06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة .

ظهير شريف رقم 1.09.237 صادر في 18 من محرم 1431 (4 يناير 2010) بتنفيذ القانون رقم 30.08 المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة .

الباب السابع : أحكام خاصة تتعلق بالمنتجات أو الخدمات المنظمة أسعارها

المادة 56 :

يمكن أن تحدد الأسعار إما بالقيمة المطلقة وإما بتطبيق هامش ربح مطبق على منتج أو خدمة في مرحلة التسويق المقصودة وإما بأية طريقة أخرى.

تضاف هوامش الربح عندما يعبر عنها بالقيمة المطلقة إلى سعر التكلفة وعندما يعبر عنها بالنسبة المئوية تطبق على سعر البيع ما لم ينص على خلاف ذلك.

تحدد إجراءات تطبيق أحكام هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 57 :

يمكن أن تعتبر إجبارية وتخضع للتصريح بها الحيابة بأي وجه من الوجوه لبضائع أو منتجات منظمة أسعارها تطبيقا لهذا القانون وذلك كيفما كان منشؤها أو مصدرها أو وجهتها.

يمكن أن تستفيد البضائع والمنتجات المذكورة من تعويضات يرجعها صندوق الموازنة أو أن تخضع لاقتطاعات تعويضية تصرف إلى الصندوق المذكور.

تحدد الإدارة إجراءات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 58 :

يمكن أن تحدد الإدارة شروط حيابة البضائع أو المنتجات المنظمة أسعارها تطبيقا لهذا القانون وإن اقتضى الحال طريقة تقديمها لأجل عرضها أو عرضها للبيع.

المادة 59 :

تمنع وتعتبر ادخارا سريا حيازة المدخرات من البضائع أو المنتوجات التي لم يصرح بها في حين كان من الواجب التصريح بها تطبيقا للمادة 57 أعلاه.

المادة 60 :

تعتبر زيادات غير مشروعة في الأسعار فيما يخص البضائع أو المنتوجات أو الخدمات المنظمة أسعارها :

1- البيوع وعروض البيع واقتراحات البيع واتفاقات البيع المنجزة أو المبرمة بسعر يفوق السعر المحدد ؛

2- الشراء وعروض الشراء واقتراحات الشراء واتفاقات الشراء المنجزة عمدا بسعر يفوق السعر المحدد ؛

3- مقاسمة عدة وسطاء لربح يتجاوز قدره نسبة الربح القصوى المأذون فيها بخصوص مرحلة من مراحل التسويق عندما يتدخلون في هذه المرحلة. وفي هذه الحالة يعتبر الوسطاء المذكورون مسؤولين على وجه التضامن.

الفصل الثاني: الجزاءات الجنائية

المادة 67 :

يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من 10.000 إلى 500.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل شخص طبيعى شارك على سبيل التدليس أو عن علم مشاركة شخصية في تخطيط الممارسات المشار إليها في المادتين 6 و7 أعلاه أو تنظيمها أو تنفيذها أو مراقبتها.

المادة 68 :

يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 10.000 إلى 500.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من افتعل أو حاول افتعال رفع أو تخفيض سعر سلع أو خدمات أو سندات عامة أو خاصة ، باستعمال أية وسيلة كانت لنشر معلومات كاذبة أو افتراءات أو بتقديم عروض في السوق قصد الإخلال بسير الأسعار أو عروض مزايده على الأسعار التي طلبها الباعة أو باستخدام أية وسيلة أخرى من وسائل التدليس.

عندما يتعلق رفع أو تخفيض الأسعار المفتعل بالمواد الغذائية أو الحبوب أو الدقيق أو المواد الطحينية أو المشروبات أو العقاقير الطبية أو الوقود أو السماد التجاري ، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا يزيد مبلغها على 800.000 درهم.

يمكن أن ترفع مدة الحبس إلى خمس سنوات والغرامة إلى 1.000.000 درهم إذا تعلق المصاهرة بمواد غذائية أو بضائع لا تدخل في الممارسة الاعتيادية لمهنة المخالف.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 17

- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 21

الحكم المدني عدد 198

الصادر في 8 صفر 1390 - 15 أبريل 1970

بين حميدة بن الحاج وبين بوبكر برادة

1 -بطلان- بطلان بيع بسبب أمية البائع-حق التمسك به للبائع وحده.

2 -تعليل- تناقض- مصلحة في إقامة دعوى و عدم حق التمسك بالفصل

427 - تناقض (لا).

3-أمي- تعريفه- من يجهل الإمضاء.

1- على فرض ثبوت أمية البائعين فإن البطلان الذي يشوب البيوع المتنازع

فيها له طابع نسبي يحق للبائعين وحدهم الاستظهار به.

2 -في وسع المحكمة أن تصرح من جهة بأن للطالب مصلحة في إقامة

دعواه و من جهة أخرى بأنه لا يملك حق التمسك بالفصل 427 من قانون

العقود و الالتزامات دون أن تتناقض مع نفسها.

3 -لم تخرق المحكمة الفصل 427 المشار إليه أعلاه بتأييدها للحكم

الابتدائي الذي صادف الصواب عندما عرف الأميين بجهلهم بالإمضاء و

اعتبر غير أميين من وضع إمضاءه على عقود.

لكن حيث إن قضاة الاستئناف اقتصروا على التصريح بأنه على فرض ثبوت أمية البائعة فإن البطلان الذي يشوب البيوع المتنازع فيها له طابع نسبي، و أنه كان من حق البائعين وحدهم الاستظهار به، و بالتالي تكون الوسيلة - حسب صيغتها- مخالفة للواقع.

لكن حيث إنه في وسع المحكمة أن تصرح من جهة بأن للطالب مصلحة في إقامة دعواه و من جهة أخرى بأنه لا يملك حق التمسك بالفصل المستدل به، دون أن تتناقض مع نفسها.

و حيث أن دعوى البطلان المقدمة من حميدة بن الحاج الحسين، كان مآلها الرفض حتى و لو كانت مقبولة شكلا، فإن الوسيلة غير جدية بالاعتبار لانعدام المصلحة.

و فيما يرجع للوسيلة الثانية المتخذة من خرق القانون و انعدام الأساس القانوني و عدم التعليل الكافي:

حيث يعيب الطاعن على الحكم كونه، بتأييده للحكم المستأنف، خرق

الفصل 427 من قانون الالتزامات و العقود باعتباره أميين لا الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة و لا الكتابة بل الأشخاص الذين لا يعرفون الإمضاء فقط، و لكونه أغفل الجواب على ما استدل به في الاستئناف من أن شركاءه لم يكونوا يعرفون حتى الإمضاء.

لكن حيث إن قضاة الدرجة الثانية أسسوا حكمهم على أن حميدة بن الحاج لم يكن من بين الأشخاص الذين لهم الصفة للتمسك ببطلان نسبي أنشئ لمصلحتهم، و لم يخرقوا الفصل 427 من قانون الالتزامات و العقود بتأييدهم للحكم الابتدائي الذي صادف الصواب عندما عرف الأميين بجهلهم الإمضاء و اعتبر غير أميين شركاء المستأنف الذين وضعوا إمضاءهم على العقود. و بالتالي تكون الوسيلة الثانية غير مرتكزة على أساس.

قانون الالتزامات و العقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفصل 427

المحررات المتضمنة لالتزامات أشخاص أميين لا تكون لها قيمة إلا إذا تلقاها موثقون أو موظفون عموميون مأذون لهم بذلك.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 17
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 54

الحكم الجنائي عدد 540 س 13

الصادر في 16 أبريل 1970

متابعة جنائية - حكم بالبراءة - متابعة ثانية من أجل نفس الوقائع (لا).

بمقتضى الفصل 351 من قانون المسطرة الجنائية (عدل) فإن كل شخص أبرئت ساحته أو حكم بإعفائه لا يمكن أن يتابع بعد ذلك من أجل نفس الوقائع و لو اتصفت بصفة قانونية

أخرى و لهذا يتعرض للنقض الحكم القاضي بإدانة المتهم من أجل مخالفة قانون السير و التسبب في جروح بغير عمد في حين أنه قد وقعت براءته بمقتضى حكم سابق.

ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية .

المادة 369

يطلق فوراً سراح المتهم المحكوم ببراءته أو بإعفائه أو بعقوبة حبسية موقوفة التنفيذ، ما لم يكن معتقلاً من أجل سبب آخر، أو ترفع عنه تدابير المراقبة القضائية وذلك رغم كل استئناف أو طعن بالنقض.

كل متهم حكم ببراءته أو بإعفائه، لا يمكن أن يتابع بعد ذلك من أجل نفس الوقائع ولو وصفت بوصف قانوني آخر.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 18
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 25

الحكم الجنائي عدد 765 س 13

الصادر في 4 يونيو 1970

بين صندوق مال الضمان و بين شركة التأمين لوربين و لاسين.

1 - تأمين - كتمان الحقيقة أو الإفضاء بتصريح غير صحيح من طرف المؤمن له -
بطلان عقد التأمين - عدم ثبوت سوء نية المؤمن له - زيادة في وجيبة التأمين أو فسخ
الوثيقة أو التخفيض من التعويض.

2 - تأمين - عدم التأمين كاف لتبرير إخراج الشركة المؤمنة من الدعوى.

1 - بمقتضى الفصل 21 من القرار الوزيري المؤرخ في 28 نونبر 1934 المتعلق

بعقود التأمين (عدل) فإن كل اتفاق يعد لاغيا فيما إذا ثبت أن المؤمن له كتم

الحقيقة أو أفضى بتصريح غير صحيح و ذلك إذا كان هذا الكتمان أو

التصريح غير الصحيح من شأنه أن يغير موضوع المجازفة أو يخفف منها

في نظر المؤمن وبمقتضى الفصل 22 من نفس القرار فإنه إن لم تقم حجة على سوء نية المؤمن له لا يمكن أن يترتب بطلان التأمين عن الإغفال أو التصريح غير الصحيح و لكن يترتب عنه حسب الأحوال إما الزيادة في وجيبة التأمين و إما فسخ الوثيقة أو التخفيض من التعويض.

2 - إن عدم التأمين الذي استقر عليه رأي قضاة الاستئناف يكفي لتبرير إخراج الشركة المؤمنة من الدعوى و أن صندوق مال الضمان للسيارات لا فائدة له في التمسك بأن المحكمة قد أغفلت أن تقرر بطلان وثيقة التأمين الأمر الذي من شأنه و بالأحرى أن يترتب عنه إخراج الشركة من الدعوى.

حيث إنه بمقتضى الفصل 21 من القرار الوزيري المؤرخ في 28 نونبر 1934 المتعلق بعقود التأمين (عدل) فإن كل اتفاق يعد لاغيا فيما إذا ثبت أن المؤمن له كتم الحقيقة أو أفضى بتصريح غير صحيح وذلك إذا كان هذا الكتمان أو التصريح الغير الصحيح من شأنه أن يغير موضوع المجازفة أو يخفف منها في نظر المؤمن.

و حيث إن الفصل 22 من نفس القرار ينص على أن كل إغفال أو تصريح غير صحيح من طرف المؤمن له الذي لم تقم حجة على سوء نيته لا يمكن أن يترتب عنه بطلان التأمين و لكن يترتب عنه حسب الأحوال إما الزيادة في وجيبة التأمين و إما فسخ الوثيقة أو التخفيض من التعويض.

القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات كما تم تعديله بالقانون رقم 87.18 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.110 بتاريخ 07 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6806 بتاريخ 20 ذو الحجة 1440 (22 أغسطس 2019)، ص 5787؛

ظهير الشريف رقم 1.02.238 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات .

المادة 14

مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها بالنسبة لتأمينات المسؤولية، فإن شروط العقد التي تنص على حالات البطلان المنصوص عليها في هذا الكتاب أو على حالات سقوط الحق أو الاستثناءات أو حالات انعدام التأمين، لا تكون صحيحة إلا إذا أُشير إليها بحروف جد بارزة.

المادة 20

يلزم المؤمن له:

- بأن يؤدي قسط التأمين أو الاشتراك في المواعيد المتفق عليها؛
- بأن يصرح بالضبط عند إبرام العقد بكل الظروف المعروفة لديه والتي من شأنها أن تمكن المؤمن من تقدير الأخطار التي يتحملها؛
- بأن يوجه إلى المؤمن في الآجال المحددة في العقد، التصريحات التي قد تكون ضرورية للمؤمن من أجل تحديد مبلغ قسط التأمين، إذا كان هذا القسط متغيراً؛
- بأن يصبح للمؤمن، طبقاً للمادة 24 من هذا القانون، بالظروف المنصوص عليها في بوليصة التأمين والتي ينتج عنها تفاقم الأخطار؛
- بأن يشعر المؤمن بكل حادث من شأنه أن يؤدي إلى إثارة ضمان المؤمن، وذلك بمجرد علمه به وعلى أبعد تقدير خلال الخمسة (5) أيام الموالية لوقوعه.

لا يمكن تخفيض آجال التصريح المذكورة أعلاه باتفاق مخالف، ويمكن تمديدتها باتفاق بين الأطراف المتعاقدة.

لا يمكن الاحتجاج بسقوط الحق الناشئ عن أحد شروط العقد تجاه المؤمن له الذي يثبت استحالة قيامه بالتصريح داخل الأجل المحدد بسبب حادث فجائي أو قوة قاهرة.

لا تطبق أحكام البنود (1) و(4) و(5) أعلاه على التأمينات على الحياة. لا تطبق أحكام البند (5) أعلاه على تأمينات عواقب الوقائع الكارثية المنصوص عليها في الباب الخامس من القسم الثاني من هذا الكتاب. ولا يطبق الأجل المنصوص عليه في البند (5) من هذه المادة على التأمينات ضد موت الماشية والسرقة.

المادة 30

بصرف النظر عن الأسباب العادية للبطلان ومع مراعاة أحكام المادة 94 بعده، يكون عقد التأمين باطلاً في حالة كتمان أو تصريح كاذب من طرف المؤمن له، إذا كان هذا الكتمان أو التصريح يغير موضوع الخطر أو ينقص من أهميته في نظر المؤمن ولو لم يكن للخطر الذي أغفله المؤمن له أو غير طبيعته تأثير على الحادث.

عندئذ، تبقى الأقساط المؤداة كسباً للمؤمن الذي له الحق في تحصيل كل الأقساط المستحقة على سبيل التعويض.

لا تطبق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة على التأمينات على الحياة.

المادة 31

لا يؤدي الإغفال أو التصريح الخاطئ من طرف المؤمن له الذي لم تثبت سوء نيته إلى بطلان التأمين.

إذا تمت معاينة هذا الإغفال أو التصريح الخاطئ قبل أي حادث، يحق للمؤمن إما الإبقاء على العقد مقابل زيادة في القسط يقبلها المؤمن له وإما فسخ العقد عشرة (10) أيام بعد تبليغ المؤمن له بذلك بواسطة رسالة مضمونة، مع إرجاع جزء القسط المؤدى عن الفترة التي لم يعد فيها التأمين سارياً.

في الحالة التي لم تتم فيها المعاينة إلا بعد الحادث، يخفض التعويض تناسبيا بين نسبة الأقساط المؤداة ونسبة الأقساط التي كان من المفروض أن تؤدي لو صرح بالأخطار كاملة وبدقة.

المادة 94

لا يترتب على الغلط في سن المؤمن له بطلان التأمين إلا إذا كانت سنه الحقيقية توجد خارج الحدود الموضوعية لإبرام العقود حسب تعريفات المؤمن.

في أي حالة أخرى، إذا كان القسط المدفوع أقل من القسط الذي كان من الواجب أدائه ناتجا على غلط يتعلق بسن المؤمن له، يخفض رأس المال أو الإيراد المؤمن عليه تناسبيا بين القسط المحصل والقسط الملائم للسن الحقيقية للمؤمن له. أما إذا حدث عكس ذلك، ودفع قسط جد مرتفع بسبب غلط في سن المؤمن له، يتعين على المؤمن أن يرجع بدون فوائد جزء القسط الزائد الذي توصل به.

المادة 95

في حالة الكتمان أو التصريح الكاذب المشار إليهما في المادة 30 أعلاه، فإن المؤمن يدفع للمتعاقد أو في حالة وفاة المؤمن له، للمستفيد مبلغا يساوي الاحتياطي الحسابي للعقد.

اعتراف المتهم المسجل بمحضر الشرطة الذي اقتصت المحكمة بما جاء فيه لأن ما حواه من الاعترافات يخضع تقديره لقضاة الموضوع في حدود سلطتهم المطلقة.

المجلس الأعلى (محكمة النقض)

الحكم الجنائي عدد 95 س 14

الصادر في 3 ديسمبر 1970

1- تكون محكمة الجنايات قد طبقت القانون تطبيقا سليما عندما ارتكزت

على اعتراف المتهم المسجل بمحضر الشرطة الذي اقتصت المحكمة بما

جاء فيه لأن ما حواه من الاعترافات يخضع تقديره لقضاة الموضوع في

حدود سلطتهم المطلقة.

2- إن عدم تقديم أداة الجريمة وعرضها على المتهم لا يقع تحت طائلة

البطلان لا سيما وأنه لم يثبت أن المتهم طالب بذلك.

3- إن أجزاء الحكم يكمل بعضها البعض الآخر لكون الحكم يكون وحدة

واحدة ولهذا فإن الحكم المطعون فيه لم يخرق القانون عندما لم يتعرض

منطوقه لبيان الجرائم المعاقب عنها إذا ورد ذلك البيان في باقى

تنصيصات الحكم.

.....
.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 26
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 59

القرار رقم 187

الصادر بتاريخ 8 يونيو 1979 في الملف المدني رقم 40903

القاعدة

* تطابق الحدود و ما يمكن أن يستنتج منه فيما يرجع لشهادة الشهود مسألة واقعية
محضة غير خاضعة لرقابة المجلس الأعلى (محكمة النقض) .

* المحكمة غير ملزمة بأن تشير في حكمها إلى أن التعرض على التحفيظ وقع داخل الأجل
القانونى.

* عدم مخاطبة القاضي على استفسار شهود الملكية ليس من الأسباب الموجبة لبطلانها.

.....
.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 29
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 141

القرار رقم 2305 س 21

الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 1978

في الملف الجنحي رقم 42754

قاعدة :

- أجزاء الحكم يكمل بعضها بعضا و ما قد يرد ناقصا فى المنطوق يكمل بالحيثيات
المبررة لذلك المنطوق.

- إغفال الحكم لنص من نصوص القانون المتعلق بالإدانة لا يؤدي إلى البطلان ما دامت المحكمة قد أبرزت الأفعال المرتكبة و أعطتها الوصف القانوني المنطبق عليها.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 29
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 38

القرار رقم 85

الصادر بتاريخ 17 فبراير 1981

في الملف الشرعي رقم 78667

اليمين المتممة ... توجيها ... حجة ناقصة، لا

قاعدة :

- ثانية توجب حقا مع قسم في المال أو ما آل للمال تؤم. شهادة العدل ...

الخ تحفة ابن عاصم

- إذا كانت حجة المدعى ناقصة شرعا و جب استبعادها و لا تزكى باليمين

المتممة، إذ اليمين المتممة إنما تتوجه في الحالات التي تكون فيه الحجة

شهادة ينقصها النصاب القانوني، لهذا تكون المحكمة قد خالفت قواعد

الفقه هذه حين أعملت حجة اعتبرتها ناقصة و دعمتها باليمين المتممة.

الوسيلة الثالثة : انعدام التعليل.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 29
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 81

القرار رقم 263

الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 1981

في الملف الشرعي رقم 80044

الشفعة،، الإقالة،، أثرها :

قاعدة :

- الدفع المبني على القول بأن المحكمة الابتدائية اعتمدت حجة أدلى بها بعد إسناد النظر ولم تعرض على الطاعن ليقول فيها كلمته،، كان يجب أن يثار أمام محكمة الاستئناف فآثارته لأول مرة أمام المجلس الأعلى (محكمة النقض) يكون غير مقبول.

- لا أثر للإقالة على طلب الشفعة.

لكن حيث إن هذا السبب كسابقه أثير لأول مرة فإنه غير مقبول أيضا.

الفرع الثالث : حيث إنه جاء في عقدة البيع بين المدعى عليه البائع و المدعى عليه العارض بأن المدعى عليه العارض فوت جزءا من نصيبه على الشياح بمقتضى عقد عرفي للسيد وزيدي علي و أن هذه القطعة الأرضية معدة للبناء و بما أن هذه الأرضية توجد بمكان لا يتوفر على طرف و لا على خنادق مما لا تكون صالحة للبناء خلافا لما جاء في عقد البيع تم اتفاق الطرفين على فسخ البيع تقاديا لكل نزاع يطرأ بينهما لما ذكر يكون البيع أصبح منعدهما من أساسه حسب عقد الفسخ و هو ما يجعل رب الملك يمارس تصرفه و حيازته كما كان قبل تحرير العقد العرفي للبيع و حيث أن انعدام البيع لا يمكن أن ينبني عليه إلا انعدام الشفعة حسب المقرر فقها و حيث أن وزيدي علي لم يكن بيده العقار المطلوب شفخته لأنه رجع لمالكه الأصلي و بذلك أصبح النزاع لا يعني من طلبت منه الشفعة.

لكن حيث إن الحكم المطعون فيه أجاب بأن الإقالة لا أثر لها على طلب الشفعة لذلك كان ما بالسبب لا أثر له.

أنظر : مدونة الحقوق العينية

صيغة محينة بتاريخ 12 مارس 2018

القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)

كما تم تنميته بالقانون رقم 13.18 القاضي بتعديل المادة 316 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.18 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)؛ الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص 1448؛

ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432

(22 نوفمبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية

فصل تمهيدي: أحكام عامة

المادة 1

تسري مقتضيات هذا القانون على الملكية العقارية والحقوق العينية ما لم تتعارض مع تشريعات خاصة بالعقار.

تطبق مقتضيات الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود في ما لم يرد به نص في هذا القانون. فإن لم يوجد نص يرجع إلى الراجح والمشهور وما جرى به العمل من الفقه المالكي.

المادة 2

إن الرسوم العقارية وما تتضمنه من تقييدات تابعة لإنشائها تحفظ الحق الذي تنص عليه وتكون حجة في مواجهة الغير على أن الشخص المعين بها هو فعلا صاحب الحقوق المبينة فيها.

إن ما يقع على التقييدات من إبطال أو تغيير أو تشطيب من الرسم العقاري لا يمكن التمسك به في مواجهة الغير المقيد عن حسن نية، كما لا يمكن أن يلحق به أي ضرر، إلا إذا كان صاحب الحق قد تضرر بسبب تدليس أو زور أو استعماله شريطة أن يرفع الدعوى للمطالبة بحقه داخل أجل أربع سنوات من تاريخ التقييد المطلوب إبطاله أو تغييره أو التشطيب عليه.

المادة 4

يجب أن تحرر- تحت طائلة البطلان - جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها وكذا الوكالات الخاصة بها بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض ما لن ينص قانون خاص على خلاف ذلك.

يجب أن يتم توقيع العقد المحرر من طرف المحامي والتأشير على جميع صفحاته من الأطراف ومن الجهة التي حررتة.

تصح إمضاءات الأطراف من لدن السلطات المحلية المختصة ويتم التعريف بإمضاء المحامي المحرر للعقد من لدن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يمارس بدانرتها.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفرع الثاني: في تمام البيع

الفصل 488

يكون البيع تاما بمجرد تراضي عقديه، أحدهما بالبيع والآخر بالشراء، وباتفاقهما على المبيع والتمن وشروط العقد الأخرى.

الفصل 489

إذا كان المبيع عقارا أو حقوقا عقارية أو أشياء أخرى يمكن رهنها رهنا رسميا، وجب أن يجري البيع كتابة في محرر ثابت التاريخ. ولا يكون له أثر في مواجهة الغير إلا إذا سجل في الشكل المحدد بمقتضى القانون.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 30
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 12

القرار 534

الصادر بتاريخ 11 يونيو 1980

ملف مدني 81663

التوقيع بالبصمة،، الإلزام،، لا،،، إنكار التوقيع بالبصمة .

الوكالة الخاصة،،، لا.

-التوقيع بالبصمة لا يشكل إمضاء يلزم صاحبه فتكون المحكمة على صواب لما

استبعدت العقد الذي تحمله.

-إنكار البصمة من طرف المحامي ليس إنكارا لتوقيع منوبه حتى يستلزم وجود توكيل خاص بذلك.

حيث يعيب الطاعن أن كلا من الحكم الابتدائي و القرار موضوع الطعن لا يشير إلى أن المحامي النائب عن المطلوبة ضدها النقض يتوفر على وكالة كتابية من منيبتة تخوله إنكار توقيعها و أن القرار بذلك لم يراع مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل الثاني من الظهير المنظم لمزاولة مهنة المحاماة (عدل) .

لكن حيث إن البصمة ليست بتوقيع و أن إنكار المحامي للبصمة ليس بإنكار

الإمضاء و أن العقد لم يحمل أي إمضاء فهو باطل و أن المحكمة كانت على صواب حينما صرحت ببطلانه فالوسيلة غير مرتكزة على أساس.
و فيما يخص الوسيلة الثانية.

حيث ينعى الطاعن على المحكمة عدم اتخاذها لقرار التخلي و بذلك تكون قد خرقت مقتضيات الفصلين 335، 38 من قانون المسطرة المدنية.
لكن حيث إن عدم اتخاذ قرار بالتخلي يترك الباب مفتوحا في وجه الطرفين لإبداء ما يعن لهم إبدائه إلى حين حجز الملف للمداولة كما أن التنصيص على تاريخ حجز الملف للمداولة ليس من البيانات الإلزامية المشار لها في الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية فتكون الوسيلة في فرعها غير مرتكزة على أساس.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 30
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 32

القرار 210

الصادر 13 مارس 1982

ملف مدني 93304

النيابة العامة دعاوى النظام العام.. مستنتجات النيابة.

تبلغ إلى النيابة العامة الدعاوى المتعلقة بالنظام العام و يشار في الحكم إلى إيداع مستنتجاتها أو تلاوتها بالجلسة و إلا كان باطلا.

الدعاوى المتعلقة بالإيراد التكميلي الخاضعة لمقتضيات ظهير سادس فبراير 1963 (أنظر : ظهير شريف رقم 1-14-190 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 12-18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.) تتعلق بالنظام العام فكان على المحكمة أن تبلغها إلى النيابة و إذا لم تفعل تكون قد عرضت قرارها للنقض .

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 31

- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 122

القرار 175

الصادر بتاريخ 29 مايو 1981

ملف اداري 58520

الدولة ... تمثيلها،، الأحكام،، عدم التنفيذ .

للووزير الأول وحده صلاحية تمثيل الدولة أمام القضاء ما لم يوجد نص خاص يقضى
بخلاف ذلك .

تبليغ الحكم في هذه الحالة إلى وزير الداخلية يعتبر تبليغا لغير ذي صفة فلا أثر له على
تحريك أجل الاستئناف .

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 31 -

مركز النشر و التوثيق القضائي ص 45

القرار 809

25-12-1982 بتاريخ الصادر

ملف مدني 47497

- يعتبر الرسم العدلي الذي يشهد فيه العدلان بأتمية المشهود عليه حجة رسمية على أنه
لم يكن وقت الإشهاد مريضا مرض الموت .

- لا يكفي لبطلان العقد محاباة الوارث بل لابد أن يكون مقرونا بمرض الموت .

- يعتبر الليف من حيث الشكل ورقة رسمية و إن كان من حيث المحتوى مجرد شهادة .

لكن طبقا للفصل 414 من قانون العقود و الالتزامات فإن الورقة الرسمية تعتبر حجة قاطعة في الوقائع التي يشهد الموثق بحصولها إلى أن يطعن فيها بالزور و بالتالي فإن رسم البيع الذي يشهد فيه العدلان بأن البائع كان وقت البيع بأتمه يعتبر حجة قاطعة على أن البائع لم يكن مريضا وقت البيع لا يمكن إثبات عكسها بشهادة اللفيف الذي و أن كان يعتبر من حيث الشكل من الأوراق الرسمية فإن محتواه مجرد شهادة و أن هذه العلة القانونية المستمدة من الوقائع الثابتة أمام قضاة الموضوع تحل محل العلة المنتقدة في الوسيلة عديمة الجدوى.

عقد – مساسه بحقوق الغير – بطلان

قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) عدد: 1683، صادر بتاريخ: 2009/11/04 في ملف تجاري عدد: 2008/2/3/1221
القاعدة

- من لم يكن طرفا في العقد، يحق له أن يطلب الحكم ببطلانه إن وقع المساس بحقوقه.**
- يتعين على المحكمة أن تقضى ببطلان العقد تلقائيا، إن مس بحقوق من لم يكن طرفا فيه لتعلقه بالنظام العام.**
- قيام عقد كراء سابق في التاريخ، يجعل عقد الكراء المنصب على نفس العقار باطلا.**
- وبعد المداولة طبقا للقانون.**

مرض الموت – التمييز والإدراك – المحاباة والتوليغ – بطلان العقد

القرار عدد 155/7

الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 02/04/2013

في الملف رقم 1729/1/7/2011

القاعدة:

المقصود بما يوجبه الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية من تقييد محكمة الإحالة بقرار المجلس الأعلى هو التزامها بالنقطة القانونية التي بت فيها وعدم مخالفتها، ولا يمنعها من النظر في النقط القانونية والواقعية التي لم يسبق للمجلس أن بت فيها

الثابت فقها وقضاء أن مرض الموت هو أن يكون المرض مخوفاً أي من الأمراض الخطيرة التي لا يرجى منها أي شفاء من الناحية الطبية وتؤدي بصاحبها غالباً إلى الوفاة.

الأصل أن جميع التصرفات المبنية على المعاوضة من المريض في مرض موته نافذة مادام تام العقل والتمييز ولو بلغت خطورة المرض ما بلغت ما لم تكن تصرفاته مشوبة بالمحاباة أو التوليح.

السلامة العقلية للمريض مرض الموت لا تأثير لها على قيام شروط المرض.

كون العقود المبرمة من المريض مرض الموت عقود رسمية ولا يمكن الطعن فيها إلا بالزور لا يمنع المحكمة من مناقشتها على ضوء مفهوم التوليح، بمقتضى الفصل 419 من ق ل ع يمكن الطعن في الأوراق الرسمية بسبب الصورية، ويمكن إثبات ذلك بواسطة القرائن القوية المنضبطة المتلائمة دون احتياج إلى القيام بدعوى الزور.

من كلمة الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية القاعة الكبرى بمقر محكمة النقض- 2019 .

• ضماناً للأمن العقاري، باعتباره دعامة أساسية للاستقرار والاستثمار، وتحصينا للرسم العقاري من أي طعن، فقد اعتبرت محكمة النقض أنه لا مجال للتمسك بمقتضيات الفصل 118 من الدستور للطعن في قرار المحافظ على الأملاك العقارية بتأسيس الرسم العقاري، ما دام المشرع قد أضفى صفة مطلقة على مبدأ التطهير، وخول للمتضررين في حالة التدليس فقط أن يقيموا على مرتكب التدليس دعوى شخصية بأداء التعويض.

• وفي نفس السياق وضمناً لعدالة عقارية، تحمي الممتلكات، وتكرس الثقة في الرسم العقاري، أكدت محكمة النقض مشروعية موقف المحافظ على الأملاك العقارية الرامي إلى رفض تقييد عقد البيع بالرسم العقاري، بعلّة عدم صحة عقد الوكالة المعتمدة في إبرام عقد البيع المطلوب تقييده، ما دام أن المشرع أوكل إليه صلاحية مراقبة صحة الوثائق تحت مسؤوليته الشخصية.

• وفي مجال بيع العقارات في طور الإنجاز ورغبة في مواجهة الاختلالات الحاصلة بالبيوعات العقارية، اعتبرت محكمة النقض عقود البيع الابتدائي غير المحررة من طرف الجهة المنصوص عليها قانونا باطلة وغير منتجة لأي أثر.

• وضمنا لاحترام المسطرة التوجيهية في التقاضي بين جميع الخصوم، اعتبرت محكمة النقض أن استدعاء الأطراف وإخبارهم بتاريخ انعقاد الجلسة، يعتبر إجراء مسطري جوهريا يترتب عن الإخلال به المساس بحقوق الدفاع، واعتبار الحكم الذي سيصدر مخالفا للقانون.

كلمة السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف القنيطرة بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2018 القاعدة: بطلان تصرف المورث لأحد ورثته المؤسس على حالة المحاباة أو التوليج لا يؤخذ به إلا إذا كان مقرونا بمرض الموت المتفق عليه فقها و قضاء.

القرار الصادر بتاريخ 2016/12/26 في الملف عدد: 2014/1201/454.

القاعدة: إن محضر التنفيذ المعتمد بمثابة ورقة رسمية يمكن المطالبة ببطلانه دون سلوك مسطرة الزور و ذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 419 من قانون الالتزامات و العقود إذا ما ثبت وقوع العون المكلف بالتنفيذ في خطأ مادي نتيجة تنفيذ الإفراغ على عقار دون العقار المعني بسبب عدم استعانهه بخبير.

القرار الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ 2016/03/07 في الملف رقم: 2014/1201/446.

القاعدة: تبقى صحيحة و منتجة لآثارها الاجراءات المنجزة قبل النقض و التي يترتب عنها وصف القرار بالحضوري و أن عدم إدلاء أحد الطرفين بمستنتاجاته لما بعد النقض و الإحالة لا يجعل القرار الصادر على إثره غيايبا في حقه و بالتالي لا يحق له الطعن فيه بالتعرض.

القرار الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ : 2016/12/19 في الملف رقم: 2016/1201/1331

القاعدة: تبقى صحيحة و منتجة لآثارها الاجراءات المنجزة قبل النقض و التي يترتب عنها وصف القرار بالحضوري و أن عدم إدلاء أحد الطرفين بمستنتاجاته لما بعد النقض و الإحالة لا يجعل القرار الصادر على إثره غيايبا في حقه و بالتالي لا يحق له الطعن فيه بالتعرض.

القرار الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ : 2016/12/19 في الملف
رقم: 2016/1201/1331.

القاعدة: يعتبر البيع المنصب على عقار من ضمن أراضي الجيش باطلا بقوة القانون و لا
ينتج أي أثر إلا استرداد ما دفع بغير حق.

القرار الصادر بتاريخ 2016/02/23 تحت عدد: 58 في الملف عدد: 2015/1401/178.

القاعدة: ارتكاب المتهم لنفس الأفعال خلال مدة زمنية مسترسلة لم يفصل بينها حكم قضائي
لكن في أماكن مختلفة، و صدور حكم بإدائته عن بعضها دون البعض الآخر يجعل قاعدة
سببية البت قائمة إذا أصبح الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به.

القرار عدد: 1610 الصادر بتاريخ 2016/08/03 في الملف عدد: 2016/2601/1527.

محكمة الاستئناف بتطوان

محضر افتتاح السنة القضائية 2015 .

- القرار عدد 20 الصادر عن جميع غرف المجلس الأعلى بتاريخ 2011/01/04 في الملف
المدني عدد 9/1881 (منشور بالتقرير السنوي بمحكمة النقض بسنة 2011 ص 91) اعتبر
بأن محكمة الموضوع حين استخلصت أن إرادة طرفي العقد لم تتطابق بشأن ركن الثمن
الذي لم يعين في عقد الوعد بالبيع فإن قضاءها الذي انتهى إلى أن البيع لم ينعقد لفقده ركن
جوهريا من أركان العقد الذي هو الثمن، وصرحت من تلقاء نفسها ببطلان الوعد بالبيع
بطلانا بقوة القانون لا الحكم بفسخه (عملا بمقتضيات الفصول 19 و 487 و 489 من قانون
الالتزامات والعقود) يكون قرارها مرتكزا على أساس قانوني ولم تكن في حاجة إلى إجراء
تحقيق في الخلاف الحاصل في الثمن، مادام أن عدم حصول التراضي على الثمن يؤدي الى
البطلان المطلق الذي يستتبع اعتبار العقد معدوما.

- والقرار عدد 4/757 بتاريخ 2010/08/11 ملف عدد 2010/4/6/6335 بخصوص
اعتبار المحاضر الاستجوابية المنجزة من طرف المفوض القضائي بناء على أمر المحكمة
وسيلة إثبات قانونية يمكن الاعتماد عليها في الإثبات.

- وكذا القرار عدد 987 ملف مدني 332/60 بتاريخ 2008/03/12 بخصوص حجية محاضر الضابطة القضائية كوسيلة إثبات في القضايا المدنية واعتبارها ورقة رسمية صادرة عن موظف عمومي في نطاق صلاحياته القانونية.

القرار الصادر بتاريخ 2014/11/11 في الملف المدني عدد 20014/1/1/1268 والذي أبرم قرارا صادرا، عن هذه المحكمة اعتبر دعوى إبطال محضر البيع بالمزاد العلني قدمت في غير من رسا عليه المزداد غير مقبولة ، وذلك بعلة أن (عدم إدخال الشخص الذي رسا عليه المزداد من شأنه أن يلحق ضررا بهذا الأخير ويحرمه من حق الدفاع عن حقوقه، ومنها حق الملكية الذي أصبح مكتسبا له بمقتضى محضر المزايمة المطلوب إبطاله ...) و أضافت محكمة النقض بكون الأمر يتعلق بشرط الصفة الذي يجوز للمحكمة إثارتها تلقائيا باعتباره من النظام العام.

- وكذلك القرار الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 2014/10/28 في الملف المدني عدد 2013/6/1/3290 والذي أبرم قرارا صادرا عن هذه المحكمة بتاريخ 2013/1/22 في الملف عدد 12/1302/374 أكدت فيه انقضاء عقد كراء مآذونيات سيارات الأجرة بحلول الأجل المتفق عليه ولا ضرورة لتوجيه أي إشعار للمكثري وأن استمرار هذا الأخير بالانتفاع بالمآذونية لا يؤدي إلى التجديد الضمني للكراء إذا كان قد فضل التنبيه بالإنتهاء أو اي عمل يعادله يدل على رغبة أحد المتعاقدين في عدم تجديد العقد، وبذلك تم تكريس خضوع كراء المآذونيات لمقتضيات الفصلين 687 و 690 من قانون الالتزامات والعقود المتعلقة بكراء الأشياء لا لغيرها من الفصول .

واعتبرت محكمة النقض في قرارها عدد 7/1989 الصادر بتاريخ 2012/10/31 في الملف الجنائي عدد 2012/2345 : "أنه لئن كان من المقرر بمقتضى المادة 12 من قانون المسطرة الجنائية أن وقوع سبب مسقط للدعوى العمومية يترك الدعوى المدنية قائمة وتبقى خاضعة لاختصاص المحكمة الجزرية، فإنه ليس لهذه الأخيرة أن تتعرض للدعوى العمومية من جديد وإدانة المتهم من أجل نفس الوقائع وإن وصفت بوصف قانوني آخر، وعليه فإنه لما قضت المحكمة المطعون في قرارها بإدانة الطاعن من أجل تصدير المخدرات وحركة وحيازة المخدرات داخل الدائرة الجمركية وقضت عليه بعقوبة حبسية وغرامة لفائدة الخزينة العامة، وذلك بعد تصريحها بسقوط الدعوى العمومية في حقه، تكون قد خرقت القانون وعرضت قرارها للنقض".

كما اعتبرت محكمة النقض في قرارها عدد 3/332 الصادر بتاريخ 2012/03/14 في الملف عدد 2012/3/6/795 على إثر الطعن بالنقض الذي تقدمت به إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ما يلي : "حيث إن القرار المطعون فيه رفض طلب إدارة الجمارك

بأدائها ذعيرة مالية قدرها 96.000 درهم التي تعادل خمس مرات قيمة البضائع المرتكب الغش بشأنها، بعلّة أنه ليس بالملف ما يثبت أن هذه المادة ذات منشأ أجنبي وتؤدي عنها الرسوم الجمركية. وهو تعليل مخالف لمقتضيات المادة 181 من مدونة الجمارك المذكورة، إذ أن المطلوب في نازلة الحال هو الذي يقع عليه إثبات صحة حيازته للمادة المذكورة وسنده القانوني في ذلك، الأمر الذي يعرض القرار المطعون فيه للنقض والإبطال فيما قضى به من رفض طلب إدارة الجمارك".

إذا أثار المتهم بطلان الدفوع ببطلان الاستدعاء و إجراءات البحث التمهيدى و قررت المحكمة بصفة استثنائية تأجيل النظر فيها إلى حين البت فى الجوهر، تعين على من يثير هذا الدفع أن يطعن فى حكم أو قرار العارض الذى ضم الدفوع الشكلية إلى الجوهر.

قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) عدد : 1/506 المؤرخ فى : 2008/05/21 ملف جنحي عدد : 2542.

يترتب عن التعرض المقدم من طرف المتهم بطلان الحكم الصادر عليه غيابيا فى مقتضياته الصادرة بالإدانة.

أن قبول التعرض من طرف المحكمة، ما نع لها من تأييد الحكم القرار المتعرض عليه لأنه فى حكم العدم القانونى بصريح النص التشريعى.

قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) عدد : 1/677 المؤرخ فى : 2005/05/25 ملف جنائي عدد : 2005/4614.

قاعدة :

إذا بطل الشيء بطل ما فى ضمنه.

إذا بلغ لعلم الوكيل العام بالمجلس الأعلى أن حكما غير قابل للاستئناف صدر خرقا للقانون أو للصيغ الجوهرية المتعلقة بالإجراءات ، ولم يتقدم أحد من المترافعين بطلب نقض هذا الحكم داخل الأجل المقرر ، تولى الوكيل العام للملك رفع هذا الطلب إلى المجلس (محكمة النقض) بصفة تلقائية .

قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) عدد : 1/2296 المؤرخ في : 2003/10/29
ملف جنائي عدد : 98/13041 .

يتعين تحت طائلة بطلان المقرر القضائي أن تصدر هذه الأخيرة عن قضاة شاركوا في جميع المناقشات.

قرار المجلس الأعلى (محكمة النقض) عدد : 5/1535 المؤرخ في : 2006/05/24 .
ملف جنحي عدد : 05 /20509 .

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي : 6937

التجارية

القرار عدد 1877 المؤرخ في 99/12/22 الملف التجاري عدد 98/508 .

عقد القرض-الفائدة الاتفاقية – أساس الضمان والتعويض.

الفائدة الاتفاقية بين المسلمين باطلة ومبطللة للعقد ولو اتخذت شكل هدية أو نفع للمقرض أو وسيطة. عقد القرض المتضمن التزام المقرض بإرجاع مبلغ القرض تحت طائلة تحمله تعويضا عن التأخير في الأداء

1877/1999

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 56
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 169

القرار عدد 1877

المؤرخ في : 22/12/99

الملف التجاري عدد 98/508

عقد القرض-الفائدة الاتفاقية – أساس الضمان والتعويض.

الفائدة الاتفاقية بين المسلمين باطلة ومبطللة للعقد ولو اتخذت شكل هدية أو نفع للمقرض أو وسيطة.

عقد القرض المتضمن التزام المقرض بإرجاع مبلغ القرض تحت طائلة
تحمله تعويضا عن التأخير في الأداء ومنح المقرض عقارات المدين
كضمانة يشكل قرضا مضمونا برهن عقار لم يعط للدائن حق الانتفاع
بريعه فلا يعتبر في حكم النفع المنصوص عليه في الفصل 870 من ق.ل.ع
كما أن التعويض المشار اليه يهم التعويض عن التأخير وليس عن القرض
والقرار المطعون فيه الذي أبطل العقد المذكور بخصوص التعويض
والرهن بعلة أنه يتضمن سلفا جر منفعا دون بيان ذلك يكون ناقص التعليل.
حيث انه بمقتضى الفصل 870 من قانون الالتزامات والعقود فإن الفائدة
الاتفاقية بين المسلمين ولو اتخذت شكل هدية أو أي نفع للمقرض أو وسيطة
باطلة ومبطللة للعقد المتضمن لها، وأن الثابت لمحكمة الموضوع أن العقد
الرابط بين الطرفين المؤرخ في 1987/6/23 تضمن "قرض الطالب للمطلوب
مبلغ 500000 درهم التزم هذا الأخير بإرجاعه في 87/12/31 وإلا تحمل تعويضا
عن التأخير وضمانا للمدين تم رهن عقارات المدين لفائدة الدائن عن طريق
تسلمه سند ملكيتها" وأن هذا يشكل قرضا مضمونا برهن سند ملكية عقارات
المدين الذي لم يعط للدائن حق الانتفاع بريعتها، فلا يدخل ذلك في حكم النفع

المنصوص عليه في الفصل المذكور كما أن التعويض موضوع العقد يهمل التعويض عن التأخير وليس عن القرض، والقرار المطعون فيه الذي أبطل العقد المذكور بخصوص التعويض والرهن بعلّة: "انه يتضمن سلفاً جر نفعاً" دون بيان وجه اعتبار الرهن المقدم لضمان إرجاع المبلغ والتعويض عن التأخير سلفاً جر نفعاً يكون ناقص التعليل وعرضة للنقض جزئياً فيما قضى به من رفض طلب التعويض.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الباب الثالث: القرض بفائدة

الفصل 870

اشتراط الفائدة بين المسلمين باطل ومبطل للعقد الذي يتضمنه سواء جاء صريحاً، أو اتخذ شكل هدية أو أي نفع آخر للمقرض أو لأي شخص غيره يتخذ وسيطاً له.

الفصل 871

وفي الحالات الأخرى، لا تستحق الفوائد إلا إذا كانت قد اشترطت كتابة.

ويفترض هذا الاشتراط إذا كان أحد الطرفين تاجراً.

الفصل 872

فوائد المبالغ التي تتضمنها الحسابات الجارية تستحق بقوة القانون على من يكون مديناً بها من الطرفين، ابتداء من يوم ثبوت تقديمها.

الفصل 873

لا يسوغ حساب الفوائد إلا على أساس سعر يعين عن سنة كاملة.

ويسوغ، في الشؤون التجارية، احتساب الفوائد بالشهر. ولكن لا يسوغ اعتبارها من رأس المال المنتج للفوائد، حتى في الحسابات الجارية إلا بعد انتهاء كل نصف سنة.

الفصل 874

يكون باطلاً، بين كل الناس اشتراط كون الفوائد غير المدفوعة تضم في آخر كل عام إلى رأس المال الأصلي، لتصبح هي نفسها منتجة للفوائد.

الفصل 875

في الشؤون المدنية والتجارية، يحدد السعر القانوني للفوائد والحد الأقصى للفوائد الاتفاقية بمقتضى نص قانوني خاص.

الفصل 876

إذا تجاوزت الفوائد الاتفاقية الحد الأقصى المحدد على نحو ما هو مبين في الفصل السابق، كان للمقترض الحق في أن يدفع أصل الدين بعد عام من تاريخ العقد. وكل شرط يخالف ذلك يكون عديم الأثر، غير أنه يجب على المقترض إخطار الدائن كتابة بعزمه على الدفع قبل إجرائه بثلاثة أشهر على الأقل. ويتضمن هذا الإخطار بقوة القانون تنازلاً من المقترض عما يكون قد منح له من أجل أطول.

ولا يسري هذا الفصل على الديون المعقودة من الدولة والبلديات وغيرها من الأشخاص المعنوية على نحو ما هو مقرر بمقتضى القانون.

الفصل 877

يسري حكم الفصل 876 سواء اشترطت الفوائد مباشرة، أو اتخذ اشتراطها شكل الرهن الحيازي العقاري أو شكل بيع التئناً الذي يستر الربا، أو شكل اقتطاع من رأس المال وقت القرض أو شكل عمولة أخذت زيادة على الفوائد.

الفصل 878

من يستغل حاجة شخص آخر أو ضعف إدراكه أو عدم تجربته فيجعله يرتضي من أجل الحصول على قرض أو لتجديد قرض قديم عند حلول أجله فوائد أو منافع أخرى تتجاوز إلى حد كبير السعر العادي للفوائد وقيمة الخدمة المؤداة، وفقاً لمقتضيات المكان وظروف التعامل، يمكن أن يكون محلاً للمتابعة الجنائية. ويسوغ إبطال الشروط والاتفاقيات المعقودة بمخالفة حكم هذا الفصل بناء على طلب الخصم، بل حتى من تلقاء نفس المحكمة. ويجوز إنقاص السعر المشتراط، ويحق للمدين استرداد ما دفعه زيادة على السعر الذي تحدده المحكمة على أساس أنه دفع ما ليس مستحقاً عليه وإذا تعدد الدائنون، كانوا مسؤولين على سبيل التضامن.

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 56

- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 1

القرار عدد 180

المؤرخ في : 28/2/1979

الملف المدني عدد 63843

بطلان المحضر - اجتماع المجلس الإداري للشركة - استدعاء الشريك بالهاتف - حضور

الإجماع - الغلط المخول للإبطال.

- استدعاء الشريك لاجتماع المجلس الإداري للشركة بالهاتف عوض الاستدعاء المكتوب وحضوره الاجتماع لم يلحق به ضرر.

- الغلط المخول للإبطال هو الغلط الواقع في ذات الشيء أو نوعه أو صفته.

- الاستحالة المؤدية لانقضاء الالتزام الذي نشأ ممكنا هي الاستحالة

المطلقة التي تجعل الالتزام غير ممكن التنفيذ.

- حصول ظروف تجعل من الالتزام مرهقا ليس من شأنه أن يجعله

مستحيل التنفيذ. اثبات الأداء الجزئي بدليل كتابي (نعم) - إجراء بحث (لا) .

1235/2001

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 57-
58 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 18

القرار عدد 1235

المؤرخ في : 4/4/2001

الملف المدني عدد : 2016/1/2/2000 .

عقد القرض - الفائدة بين المسلمين (لا) - اثبات الأداء الجزئي بدليل كتابي (نعم) - إجراء بحث (لا) .

اشتراط الفائدة في عقد القرض بين المسلمين باطل ومبطل للعقد الذي يتضمنه.

تكون المحكمة على صواب لما قضت على المدين بأداء أصل الدين ورفضت الفوائد المترتبة عنه.

الالتزام الثابت كتابة لا يمكن اثبات عكسه إلا بحجة كتابية.

عدم جواب المحكمة عن إجراء بحث لاثبات عكس ما ثبت كتابة يعد رفضا ضمنيا له.

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى - الإصدار الرقمي دجنبر 2004 - العدد 56 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 1

القرار عدد 180

المؤرخ في : 28/2/1979

الملف المدني عدد 63843

بطلان المحضر - اجتماع المجلس الإداري للشركة - استدعاء الشريك

بالهاتف - حضور الإجماع - الغلط المخول للإبطال.

- استدعاء الشريك لاجتماع المجلس الإداري للشركة بالهاتف عوض

الاستدعاء المكتوب وحضوره الاجتماع لم يلحق به ضرر.

- الغلط المخول للإبطال هو الغلط الواقع في ذات الشيء أو نوعه أو

صفته.

- الاستحالة المؤدية لانقضاء الالتزام الذي نشأ ممكنا هي الاستحالة

المطلقة التي تجعل الالتزام غير ممكن التنفيذ.

- حصول ظروف تجعل من الالتزام مرهقا ليس من شأنه أن يجعله

مستحيل التنفيذ.

لكن حيث إن الطاعن قد حضر اجتماع المجلس الإداري للشركة الذي

تضمن بالفعل جدول أعماله والمتعلق باستقالة مسيرين وتعيين منتدب وتحديد

تاريخ انعقاد الجمعية العامة للشركة وقضايا أخرى وقام بمهام كاتب المجلس

فإن استدعاءه لهذا المجلس عن طريق الهاتف عوضا عن الاستدعاء المكتوب لم

يلحق به أي ضرر ولهذا فإن الدفع ببطلان المحضر لهذا السبب كان دافعا غير

جدي ولم تكن المحكمة ملزمة بجواب على دفع لا أثر له على قضائها وهذا

الجزء من الوسيلة يكون من جهة خلافا للواقع وغير مرتكز على أساس من جهة

أخرى.

لكن حيث إن المحكمة وهي غير ملزمة بتتبع الخصوم في جميع مناحي أقوالهم تكون قد أجابت عن الدفع ببطلان الاتفاقية لوقوع الطاعن في الغلط كما أجابت عن الدفع بالغبن حين قالت عن صواب بأن دفع كادوش بالغلط لا أساس له لأن الغلط الذي يخول الإبطال هو الغلط الواقع في ذات الشيء أو في نوعه أو في صفته والذي يكون السبب الدافع وأن هذه الحالات المنصوص عليها في الفصل 41 لا وجود لها وأن كادوش كان على علم بأحوال الشركة كما تؤكد ذلك نصوص الاتفاقية ولم يثبت وقوعه تحت تأثير أي تدليس، أن ادعاء الغبن من طرفه وهو كامل الأهلية يكون غير مرتكز على أساس فالوسيلة غير ذات جدوى.

فيما يتعلق بالوسيلة الثالثة:

لكن حيث إن الاستحالة التي تؤدي إلى انقضاء الالتزام الذي نشأ ممكنا طبقا للفصل 335 وما بعده من قانون الالتزامات والعقود هي الاستحالة المطلقة التي تجعل تنفيذ الالتزام غير ممكن البتة أما إذا طرأت ظروف تجعل هذا الالتزام مرهقا فلا يكون ذلك سببا للدفع باستحالة التنفيذ وأن التزام الطاعن باستدعاء الجمعية العامة للشركة والتصويت لفائدة براءة المطلوبين في النقض ليس مستحيل التنفيذ بالمعنى المذكور حتى في الظروف التي يزعم أن الشركة قد وقعت فيها ولهذا فإن المحكمة لم تخرق المقنضيات المذكورة حين قضت على الطاعن بتنفيذ هذا الالتزام فالوسيلة غير ذات أساس.

فيما يتعلق بالوسيلة الرابعة:

لكن حيث إن عدم أداء الرسوم القضائية ليس من أسباب النقض.

فيما يتعلق بالوسيلة الأخيرة:

لكن حيث إن المحكمة وقد استبعدت الدفع ببطلان الاتفاقية لعدم توافر شروط البطلان والغبن معا لم تكن في حاجة إلى الرد على طلب إجراء الخبرة الذي لم يكن يرمي إلا إلى إظهار عدم قيام التوازن بين الالتزامات المتقابلة وبالتالي إلى إثبات وجود غلط أو غبن بالمعنى المالي في هذه الالتزامات وهو أمر غير كافي في هذا الشأن فالوسيلة غير ذات أساس.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021 :

الباب الثاني: الأجل

الفصل 127

إذا لم يحدد للوفاء بالالتزام أجل معين، وجب تنفيذه حالا ما لم ينتج الأجل من طبيعة الالتزام، أو من طريقة تنفيذه، أو من المكان المعين لهذا التنفيذ.
وفي هذه الحالة يعين الأجل القاضي.

الفصل 128

لا يسوغ للقاضي أن يمنح أجلا أو أن ينظر إلى ميسرة، ما لم يمنح هذا الحق بمقتضى الاتفاق أو القانون.
إذا كان الأجل محددًا بمقتضى الاتفاق أو القانون، لم يسغ للقاضي أن يمدده، ما لم يسمح له القانون بذلك.

الفصل 129

يبطل الالتزام إذا ترك تحديد الأجل لإرادة المدين، أو كان مناطا بأمر يتوقف حصوله على مشيئته.

الفصل 130

يبدأ سريان الأجل من تاريخ العقد، ما لم يحدد المتعاقدان أو القانون وقتا آخر. وفي الالتزامات الناتجة من جريمة أو شبه جريمة يبدأ سريان الأجل من يوم الحكم الذي يحدد التعويض الواجب على المدين أدائه.

الفصل 131

اليوم الذي يبدأ منه العد لا يحسب في الأجل.

الأجل المقدر بعدد من الأيام ينقضي بانتهاء يومه الأخير.

الفصل 132

عندما يكون الأجل مقدرًا بالأسابيع أو بالأشهر أو بالسنة، يكون المقصود بالأسبوع مدة سبعة أيام كاملة، وبالشهر مدة ثلاثين يومًا كاملة، وبالسنة مدة ثلاثمائة وخمسة وستين يومًا كاملة.

الفصل 133

إذا وافق حلول الأجل يوم عطلة رسمية قام مقامه أول يوم من أيام العمل يأتي بعده.

الفصل 134

الأجل الواقف ينتج آثار الشرط الواقف، والأجل الفاسخ ينتج آثار الشرط الفاسخ.

الفصل 135

يفترض في الأجل أنه مشروط لصالح المدين، ويجوز للمدين أن ينفذ الالتزام ولو قبل حلول أجله، إذا كان محله نقودًا ولم تكن للدائن ثمة مضرة في استيفائه. وإذا لم يكن محل الالتزام نقودًا، لم يجبر الدائن على استيفائه قبل حلول الأجل، ما لم يرتضه، ويطبق كل ما سبق ما لم يقض القانون أو العقد بخلافه.

الفصل 136

لا يسوغ للمدين أن يسترد ما دفعه قبل حلول الأجل، ولو كان جاهلاً بوجود هذا الأجل.

الفصل 137

إذا تقرر بطلان أو إلغاء الوفاء الحاصل قبل حلول الأجل، وترتب على ذلك استرداد المبالغ المدفوعة، فإن الالتزام يعود. وفي هذه الحالة يستطيع المدين أن يتمسك بمزية الأجل المشروط، فيما بقي من مدته.

الباب الثاني: استحالة التنفيذ

الفصل 335

ينقضي الالتزام إذا نشأ ثم أصبح محله مستحيلًا، استحالة طبيعية أو قانونية بغير فعل المدين أو خطئه وقبل أن يصير في حالة مَطْل.

الفصل 336

إذا كانت الاستحالة جزئية لم ينقض الالتزام إلا جزئياً. فإذا كان من طبيعة هذا الالتزام أن لا يقبل الانقسام إلا مع ضرر للدائن، كان له الخيار بين أن يقبل الوفاء الجزئي وبين أن يفسخ الالتزام في مجموعه.

الفصل 337

إذا انقضى الالتزام لاستحالة تنفيذه، بغير خطأ المدين فإن الحقوق والدعاوى المتعلقة بالشيء المستحق والعائدة للمدين تنتقل منه للدائن.

الفصل 338

إذا كان عدم تنفيذ الالتزام راجعاً إلى سبب خارج عن إرادة المتعاقدين وبدون أن يكون المدين في حالة مَطْل، برنت ذمة هذا الأخير، ولكن لا يكون له الحق في أن يطلب أداء ما كان مستحقاً على الطرف الآخر.

فإذا كان الطرف الآخر قد أدى فعلاً التزامه، كان له الحق في استرداد ما أداه، كلاً أو جزءاً بحسب الأحوال، باعتبار أنه غير مستحق.

إذا كانت استحالة التنفيذ راجعة إلى فعل الدائن أو إلى أي سبب آخر يعزى إليه بقي للمدين الحق في أن يطلب تنفيذ الالتزام بالنسبة إلى ما هو مستحق له على شرط أن يرد للطرف الآخر ما وفره بسبب عدم تنفيذ التزامه أو ما استفاده من الشيء محل الالتزام.

اجتهادات محكمة النقض

الغرفة المدنية

القرار (.....) الصادر بتاريخ (.....) ملف مدني: (.....) .

بيع المحجوز ... بطلان،، طبيعته... أثره . بناء على الفصل 453 من ق . م . م . فإن التصرفات التي يجريها المحجوز عليه و الضارة بالغير هي التي تكون باطلة أما التصرفات التي لم يتضرر منها الغير فتبقى صحيحة و تنتج أثرها بين الطرفين،

528/1982

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر - 2000 العدد 24 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 54

الحكم الجنائي عدد (299) س) 15

الصادر في 20 يناير 1972

هيئة الحكم - تشكيلها - هل هي من النظام العام ؟

إن تشكيل هيئة الحكم يعتبر من النظام العام للمجلس الأعلى إثارته تلقائيا إذا كان الحكم المطعون فيه لا يوجد فيه ما يدل على أن الهيئة التي أصدرته هي نفس الهيئة التي ناقشت القضية و يتعرض الحكم بسبب ذلك للنقض.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 2976 :

العقارية

القرار 819 الصادر بتاريخ 23 نونبر 1982 ملف عقاري. 76449

التنزيل ... إثبات.

لما كان رسم التنزيل خاليا من معرفة الشاهد للمشهود عليه بالتنزيل أو التعريف به فإنه يصير باطلا لا يصح الاحتجاج به لقول خليل : . و لا على من لا يعرف إلا عينه . و لقول صاحب البهجة : . إذا لم يتعرض الشاهد لمعرفة و لا تعريف

819/1982

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 31 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص76

القرار 819

الصادر بتاريخ 23 نونبر 1982

ملف عقاري 76449

التنزيل ... إثبات.

لما كان رسم التنزيل خاليا من معرفة الشاهد للمشهود عليه بالتنزيلا أو التعريف به فإنه يصير باطلا لا يصح الاحتجاج به لقول خليل . :

و لا على من لا يعرف إلا عينه .

و لقول صاحب البهجة . :

إذا لم يتعرض الشاهد لمعرفة و لا تعريف و لا صفة و تعذر أدائه

على عينه و لم يكن من أهل الضبط و التحري سقطت شهادته .

لا يكفي في الشهادة بالتنزيل المستند العام بل لا بد فيها من المستند

الخاص و هو الحضور و إقرار المشهود عليه على الشهود بالتنزيل لقول

صاحب البهجة . :

و لا بد في الاسترغائية من قوله لدينا أو بحضرتنا و إلا سقطت.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 3279 :

العقارية

القرار (.....614) الصادر بتاريخ (.....1983) ملف عقاري. (.....)

البينة ... تكذيبها... اختلاف أقوال المدعى ... الأثر من المقرر أن من أكذب بينة فقد أبطل
العمل بها، إن الباطل لا يصح الاحتجاج به لكونه منعدما شرعا و المنعدم شرعا كالمنعدم
حسابا.

من اختلفت أقواله سقطت دعواه و بينته.

باسم جلالة الملك إن المجلس

1983/614

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 33-

34 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص70

القرار 614

الصادر بتاريخ 26 أبريل 1983

ملف عقاري 85136

البينة ... تكذيبها... اختلاف أقوال المدعى ... الأثر

من المقرر أن من أكذب بينة فقد أبطل العمل بها، إن الباطل لا

يصح الاحتجاج به لكونه منعدما شرعا و المنعدم شرعا كالمندم حسا .

من اختلفت أقواله سقطت دعواه و بينته.

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي 124 :

الشرعية

الحكم الشرعي عدد 13 الصادر في 20 رجب 1387 موافق 24 أكتوبر 1967.

استدعاء : شرط أساسي - وجوب التوصل به - استدعاء الخصم شرط أساسي لإصدار

الحكم عليه كي يسمع ما عنده و يعذر إليه و إلا كان الحكم باطلا.

باسم جلالة الملك بعد الاطلاع على طلب النقض الذي قدمه لكتابة ضبط المحكمة الإقليمية

ب. (.....)

13/1967

اجتهادات محكمة النقض

الرقم الترتيبي :

الغرفة التجارية

القرار عدد 686 المؤرخ في : 2004/6/9 الملف التجاري عدد. 1308/2003 :

التزام - الضامن الاحتياطي - الوفاء (نعم) يلتزم الضامن الاحتياطي تجاه حامل التزاما
صرفيا ومستقلا عن الالتزامات الناشئة عن التوقيعات الأخرى في الورقة التجارية.

يعتبر التزامه صحيحا ولو كان التزام المضمون باطلا لأي سبب غير العيب في ال

686/2004

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 63
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص128

القرار عدد686

المؤرخ في 2004/6/9 :

الملف التجاري عدد1308/2003 :

التزام - الضامن الاحتياطي - الوفاء (نعم)

يلتزم الضامن الاحتياطي تجاه حامل التزاما صرفيا ومستقلا عن الالتزامات الناشئة عن
التوقيعات الأخرى في الورقة التجارية.

يعتبر التزامه صحيحا ولو كان التزام المضمون باطلا لأي سبب غير العيب في الشكل.

يخول حامل حق مطالبته بالوفاء قبل مطالبة المضمون ولو كان هذا

الأخير في حالة يسر.

ومن جهة أخرى فإنه لما كان الطاعن في مقاله المضاد المقرون بإدخال
الغير في الدعوى يهدف إلى إخراج من النزاع بالحكم على المدخلين على وجه
التضامن بأدائهم المبلغ المطلوب الحكم به عليه في المقال الافتتاحي خلافا
لقواعد القانون الصرفي التي تجعل الضامن الاحتياطي يلتزم بنفس الكيفية التي
يلتزم بها المضمون. وهذا الالتزام يخول حامل الكمبيالة حق مطالبة الضامن
الاحتياطي بالأداء ولا يستطيع هذا الأخير التمسك ضده بحق التجريد أو

التقسيم في حالة تعدد الموقعين على الكمبيالة أو أن يطالبه بالرجوع أو لا على المضمون أو على باقي الموقعين على الكمبيالة – وذلك خلافا للقواعد المقررة في القانون المدني - وتكون هذه العلة القانونية المحضة المطبقة على الوقائع الثابتة لقضاة الموضوع محل العلة المنتقدة وبكون ما انتهى إليه القرار من عدم قبول مقال الإدخال مصادفا للصواب ويكون ما بهذا الجانب على غير أساس. وبخصوص ما عابه الطاعن من وقوع البت في النزاع قبل معرفة مآل إجراءات تنصيب قيم في حق المدخلين في الدعوى فإن محكمة الاستئناف لما تبين لها وجه البت في مقال الإدخال بالحكم فيه بعدم القبول صرفت النظر عن الإجراء ولم تكن بحاجة إلى انتظار مآل هذا الإجراء ويكون ما بهذا الشق غير جدير بالاعتبار.

كما أن ما عابه الطاعن من إضفاء صبغة صدور القرار حضوريا بالنسبة للمدخلين في الدعوى فإنه لا صفة للطاعن في أثارته لتعلق هذا الوصف بغيره ولعدم بيان الضرر اللاحق به ويكون ما بهذا الشق غير جدير بالاعتبار.

مدونة التجارة صيغة محينة بتاريخ 22 أبريل 2019

القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة

كما تم تعديله بالقانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.76 بتاريخ في 11 شعبان 1440 (17 أبريل 2019)؛ الجريدة الرسمية عدد 6771 بتاريخ 16 شعبان 1440 (22 أبريل 2019)، ص 2058؛

ظهير شريف رقم 1.96.83 صادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

الباب الخامس: الضمان الاحتياطي

يجوز أن يضمن وفاء الكميالة كليا أو جزئيا ضامن احتياطي.

يقدم هذا الضمان من الغير، كما يجوز أن يكون ولو من أحد الموقعين على الكميالة.

يكتب الضمان الاحتياطي على الكميالة ذاتها أو على وصلة أو في محرر مستقل يذكر فيه مكان صدوره.

ويعبر عنه بعبارة "على سبيل الضمان الاحتياطي" أو أية عبارة أخرى مماثلة لها على أن يوقعه الضامن الاحتياطي.

ويعتبر الضمان الاحتياطي حاصلا بمجرد توقيع الضامن على صدر الكميالة، ما لم يتعلق الأمر بتوقيع المسحوب عليه أو الساحب.

يجب أن يعين في الضمان الاحتياطي الطرف الذي قدم لفائدته، وإلا اعتبر مقدما لصالح الساحب.

يلتزم الضامن الاحتياطي بنفس الكيفية التي يلتزم بها المضمون.

يكون تعهد الضامن الاحتياطي صحيحا ولو كان الالتزام المضمون باطلا لأي سبب كان غير العيب في الشكل.

يكتسب الضامن الاحتياطي عند وفائه للكميالة الحقوق الناشئة عنها تجاه المضمون وتجاه الأشخاص الملزمين نحو هذا الأخير بموجب الكميالة.

.....
.....
مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 75 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 94

القرار عدد 439

الصادر بتاريخ 23 غشت 2011

في الملف الشرعي عدد 2011/1/2/154

تعدد الزوجات - تدليس - المطالبة بفسخ عقد زواج الضرة.

لئن ثبت تدليس الزوج بإدلائه بتصريح كاذب بخصوص وضعيته الاجتماعية تسهيباً لعقده على امرأة ثانية دون احترام مسطرة التعدد، فإن القانون، وإن جرم فعله، لم يخول الزوجة الأولى طلب فسخ عقد زواج ضررتها، ويبقى للزوجة الثانية وحدها الحق في المطالبة ببطلان عقد زواجها، إذا ما ارتأت ذلك، وأثبتت أن رضاها شابه عيب من عيوب الرضى.

مدونة الأسرة صيغة محينة بتاريخ 29 يوليو 2021 .

القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة

كما تم تعديله بالقانون رقم 65.21 القاضي بتغيير وتتميم المادة 15 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.73 بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7008 بتاريخ 18 ذو الحجة 1442 (29 يوليو 2021)، ص 5774؛

ظهير الشريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة .

الباب الثاني: الزواج

المادة 10

ينعقد الزواج بإيجاب من أحد المتعاقدين وقبول من الآخر، بألفاظ تفيد معنى الزواج لغة أو عرفاً.

يصح الإيجاب والقبول من العاجز عن النطق بالكتابة إن كان يكتب، وإلا فبإشارته المفهومة من الطرف الآخر ومن الشاهدين.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 75 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 110

القرار عدد 362

الصادر بتاريخ 21 يونيو 2011

في الملف الشرعي عدد 2010/1/2/185

الصدائق - استحقاق - ادعاء إبرام الزواج تحت الإكراه.

إن منازعة الزوج في استحقاق زوجته مؤخر صداقها، بزعم إبرامه عقد الزواج تحت الإكراه، واستكثار قيمته لعدم مراعاة صداق المثل، لا يلتفت إليها مادام قد ثبت أن إبرام عقد الزواج حال كونه بالسجن تم بناء على طلبه.

رفض الطلب

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - في المواد المدنية - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 61 .

الحكم عدد 164 / 1960 ب

الحكم - بيان السيادة التي يصدرها باسمها -

يجب التنصيص في طليعة الحكم على صدوره باسم جلالة الملك و إلا كان باطلا.

تاريخ الحكم : 3 رجب 1380 موافق 22 دجنبر 1960 .

ملف عدد 4779

و بعد المداولة طبقا للقانون

بناء على الفصل الأول من الظهير المؤرخ بواحد و عشري رمضان عام

1376 موافق 22 أبريل 1957 الذي ينص على أن جميع المحاكم على اختلاف

أنواعها المؤسسة فوق تراب الايالة الشريفة (المملكة المغربية) تصدر أحكامها باسم جلالة الملك.

و حيث إن التنصيص في صدر الحكم على صدوره باسم جلالة الملك (و طبقا للقانون) له صبغة أساسية و حيث إن الحكم المطعون فيه أغفل النص عما ذكر و ترتب عن ذلك بطلانه.

.....
.....

أنظر : ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية كما تم تعديله

بالقانون رقم 35.11 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.169 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5990 بتاريخ 29 ذو القعدة 1432 (27 أكتوبر 2011)، ص 5235؛

و بالقانون 58.11 المتعلق بمحكمة النقض المغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.57.223 الصادر في 2 ربيع الأول 1377 (27 سبتمبر 1957) بشأن المجلس الأعلى، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.170 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1432 (25 أكتوبر 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5989 مكرر بتاريخ 28 ذو القعدة 1432 (26 أكتوبر 2011)، ص 5228؛

المادة 365

يجب أن يستهل كل حكم أو قرار أو أمر بالصيغة الآتية:

المملكة المغربية - باسم جلاله الملك وطبقا للقانون

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - في المواد المدنية - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 92
الحكم عدد 281 / 1961

الخبير - وجوب استدعائه الفريقين - يجب على الخبير المعين من طرف المحكمة أن يستدعي الفريقين ليحضرا أثناء قيامه بالمهمة المنوطة به .

تاريخ الحكم : 25 رمضان 1380 موافق 13 مارس 1961 .

ملف عدد 6312

.....
.....

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - في المواد المدنية - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 107.

الحكم عدد 349 / 1961

الشكاية الجنائية - حفظها - إجراء إداري.

إن القرار الصادر عن ممثل النيابة العامة بحفظ ملف الشكاية ليس بحكم قضائي متمتع
بسلطة الشيء المقضي به وإنما هو تدبير إداري .

تاريخ : 6 ذي الحجة 1380 الموافق 22 ماي 1961

ملف مدني عدد 4907

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 73 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 168

القرار عدد 987

الصادر بتاريخ 17 يونيو 2009

في الملف التجاري عدد 2008/1/3/797

تسوية قضائية - توقف عن الدفع- تفويت احد الأصول- بطلان- مسالة واقع

تقدير حالات بطلان العقود الجوازي موضوع المادة 682 من مدونة التجارة ، التي تجيز
للمحكمة أن تبطل كل عقد بمقابل أو كل أداء أوكل تأسيس لضمان أو كفالة ، إذ قام به
المدين بعد تاريخ التوقف عن الدفع ، يعد من مسائل الواقع التي تستقل بنظرها محكمة
الموضوع ، ولا رقابة عليها في ذلك من طرف المجلس الأعلى (محكمة النقض) متى كان
تعليها مبررا . فالمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم المستأنف القاضي
بإبطال عقد التفويت ثبت لها بان ذلك التصرف فيه خرق لمبدأ المساواة بين

الدائنين لان مسير الشركة قام بنقل ملكية العقار لبعض دائنيها المفترضين الذين هم في
نفس الوقت شركاء له في ذات الشركة مقابل التنازل عن ديونهم وهذا فيه تفضيل البعض
عن البعض وفي وقت كانت فيه المقاوله متوقفة عن أداء ديونها الشيء الذي طبع التصرف
بسوء النية و الإجحاف بدائني المقاوله.

رفض الطلب

ظهير شريف رقم 1.96.83 صادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة

الفصل الثاني: بطلان بعض العقود

المادة 714

يعتبر باطلا كل عقد بدون مقابل قام به المدين بعد تاريخ التوقف عن الدفع.

يمكن كذلك للمحكمة أن تبطل العقود بدون مقابل المبرمة في الستة أشهر السابقة لتاريخ التوقف عن الدفع.

المادة 715

يمكن للمحكمة أن تبطل كل عقد بمقابل أو كل أداء أو كل تأسيس لضمان أو كفالة إذا قام به المدين بعد تاريخ التوقف عن الدفع.

المادة 716

غير أنه، واستثناء من مقتضيات المادة السابقة، لا يمكن إبطال الكفالات أو الضمانات مهما كانت طبيعتها والمؤسسة قبل أو بتزامن مع نشوء الدين المضمون.

المادة 717

لا تمس مقتضيات المادة 715 أعلاه بصحة أداء كمبيالة أو سند لأمر أو شيك أو دين تم تفويته طبقا لمقتضيات المادة 529 وما بعدها.

غير أنه يمكن للسند أن يرفع دعوى لاسترداد المدفوع ضد صاحب الكمبيالة أو في حالة سحب لحساب الغير، ضد الأمر بالسحب وكذا ضد المستفيد من الشيك والمظهر الأول لسند لأمر والمستفيد من الدين المفوت طبقا للمادة 529 وما بعدها، إذا ثبت أن هؤلاء الساحبين كانوا على علم بالتوقف عن الدفع، وقت اكتساب الورقة التجارية أو تحويل الدين.

الباب السابع: حوالة الديون المهنية

المادة 529

يمكن لكل شخص طبيعي أثناء مزاولته نشاطه المهني أو لكل شخص معنوي خاضع للقانون الخاص أو للقانون العام، تحويل كل دين مسوك على أحد الأعيان، سواء أكان شخصا طبيعيا أثناء مزاولته نشاطه المهني أم شخصا معنويا خاضعا للقانون الخاص أو القانون العام، بمجرد تسليم قائمة لمؤسسة بنكية.

ينقل التفويت للمؤسسة المفوت لها ملكية الدين المحال سواء مقابل تسبيق كلي أو جزئي لمبلغه أو ضمانا لكل انتمان سلمته المؤسسة أو ستسلمه للمحيل.

يحتج بحوالة الديون المهنية على سبيل الضمان في مواجهة الغير، ابتداء من تاريخ تقييدها في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة.

المادة 530

خلافًا لمقتضيات الفصلين 190 و192 من الظهير الشريف المتعلق بالالتزامات والعقود، يكون كل دين قابلا للتحويل حتى وإن نتج عن تصرف متوقع الحدوث وكان مبلغه وتاريخ حلوله غير محددتين.

الفصل 76 من القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي :

“تتقدم دعوى التحصيل المقامة منفصلة عن الدعوى العمومية بمضي أربع سنوات تبتدئ من اليوم الأول من الشهر الذي يلي شهر صدور البيان الحسابي السنوي الذي يوجهه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى المدين وفقا للشروط المحددة في النظام الداخلي.

ومن أجل تطبيق أحكام الفقرة السابقة يجب على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن يوجه إلى المدين قبل 31 دجنبر من كل سنة وإلا سقط حقه بيانا حسابيا يتضمن العمليات المتعلقة بما له وما عليه فيما يخص السنة المالية السابقة”.

القرار رقم 786 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 2015/4/30 في الملف الإداري رقم 2012/1/4/1897 .

“حيث صح ما عاب به الطاعن القرار المطعون فيه، ذلك أن مقتضيات الفصل 76 من ظهير 1972/07/27 المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المحتج به في القرار لسقوط حق الصندوق في استخلاص الاشتراك عن السنوات 1989 إلى غاية 2004 تتصل بدعوى التحصيل التي يرفعها الصندوق لاستخلاص ديونه بحسب ما نص عليه في الفقرة الأولى وبسقوط حقه في استخلاص الدين بحسب ما نص عليه في الفقرة الثانية، وفي الحالة المعروضة على المحكمة فإن الصندوق ليس طرفا مدعيا في هذه الدعوى وإنما مدعي عليه، ولما قضت المحكمة مصدرة القرار في قرارها المطعون فيه بسقوط حق القابض في استخلاص الواجبات موضوع النزاع باعتماد مقتضيات الفصل 76 المذكور تكون قد علنت قرارها تعليلا فاسدا مستوجبا للنقض”.

الفصل 76 من ظهير 1972/07/27 :

” تتقدم دعوى التحصيل المقامة منفصلة عن الدعوى العمومية بمضي أربع سنوات تبتدئ من اليوم الأول من الشهر الذي يلي صدور البيان الحسابي السنوي الذي يوجهه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى المدين وفقا للشروط المحددة في النظام الداخلي.

مدونة تحصيل الديون العمومية

صيغة محينة بتاريخ 20 ديسمبر 2021

ظهير شريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية.

الباب التاسع: التقادم

المادة 123

تتقادم إجراءات تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية وحقوق التسجيل والتمبر بمضي أربع سنوات (4) من تاريخ الشروع في تحصيلها.

تتقادم الديون الأخرى المعهود باستخلاصها للمحاسبين المكلفين بالتحصيل، وفق القواعد المقررة في النصوص المتعلقة بها، وعند انعدامها، وفق القواعد المنصوص عليها في الظهير الشريف المؤرخ في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

ينقطع التقادم المشار إليه في الفقرتين السابقتين بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من المحاسب المكلف بالتحصيل، أو بإحدى الإجراءات المنصوص عليها في الفصلين 381 و382 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود السالف الذكر.

القسم الثالث: أحكام خاصة

الباب الأول: الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

المادة 131

تستخلص الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية من طرف المحاسبين المكلفين بالتحصيل التابعين لإدارة المالية، ومن طرف مأموري كتابات الضبط بمحاكم المملكة في آن واحد.

المادة 132

تستحق الإيرادات المشار إليها في المادة 131 أعلاه، بمجرد أن يستنفذ قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

إلا أن الإدانات النقدية في ميدان الجمرك والضرائب غير المباشرة وفي ميدان الصرف التي تكتسي طابع تعويض مدني تكون قابلة للتنفيذ بمجرد ما يصبح نهائيا القرار المتعلق بها والذي لا يقبل أي طريق من طرق الطعن العادية.

المادة 133

بمجرد التكفل بمستخرجات الأحكام أو سندات المداخيل، يقوم المحاسب المكلف بالتحصيل بدعوة المدينين للوفاء بالمبالغ الملقاة على كاهلهم بواسطة إشعار بدون صائر.

عند عدم الأداء، يباشر التحصيل عن طريق الإنذار فالحجز ثم البيع، وفق الشروط المحددة في هذا القانون.

المادة 134

يبقى الإكراه البدني في ميدان تحصيل الغرامات والإدانات النقدية خاضعا للفصول 675 إلى 687 من قانون المسطرة الجنائية.

المادة 135

تحصل طبق نفس الشروط التي يتم وفقها تحصيل أصل الغرامات والإدانات النقدية، صوائر التحصيل والصوائر التابعة الأخرى الملقاة على كاهل المحكوم عليهم والمنصوص عليها في القانون رقم 23.86 المتعلق بتنظيم المصاريف القضائية في الميدان الجنائي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.86.238 بتاريخ 28 من ربيع الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986) وفي الملحق الأول بالمرسوم رقم 2.58.1151 بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1378 (24 ديسمبر 1958) المدونة بموجبه النصوص المتعلقة بالتسجيل والتمبر.

المادة 136

إذا كانت أموال المحكوم عليه غير كافية لضمان استيفاء الصوائر والغرامات والاستردادات أو التعويضات عن الضرر، يخصص القدر المستوفى حسب ترتيب الأفضلية الآتي:

• للمصاريف القضائية؛

• لصوائر التحصيل الجبري؛

• للاستردادات؛

• للتعويضات عن الضرر؛

• لأصل الغرامة.

المادة 137

تتمتع الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية في تحصيلها بالامتياز العام المنصوص عليه في المادة 109 من هذا القانون.

المادة 138

تتقدم دعوى التحصيل :

• فيما يخص الغرامات والإدانات النقدية غير الجمركية بمضي:

• خمسة عشر سنة (15) بالنسبة للعقوبات الجنائية؛

• أربع سنوات (4) بالنسبة للعقوبات الجنحية؛

• سنة (1) بالنسبة للعقوبات عن المخالفات.

• فيما يخص المصاريف القضائية بمضي خمسة عشر سنة (15).

وتسري آجال التقدم المنصوص عليها أعلاه ابتداء من استنفاد قرار الإدانة طرق الطعن العادية.

ينقطع التقدم المشار إليه في الفقرات السابقة بكل إجراء من إجراءات التحصيل الجبري يتم بمسعى من إدارة المالية أو مصالح كتابات الضبط بمحاكم المملكة.

يتم اقتراح إلغاء الغرامات والإدانات النقدية المعتبرة غير قابلة للاستخلاص بواسطة قوائم معززة بالحجج اللازمة. يتم اتخاذ قرار قبول الإلغاء من طرف الوزير المكلف بالمالية، أو الشخص الذي يفوضه لذلك.

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفصل 381

ينقطع التقادم:

- 1 - بكل مطالبة قضائية أو غير قضائية يكون لها تاريخ ثابت ومن شأنها أن تجعل المدين في حالة مَطْل لتنفيذ التزامه، ولو رفعت أمام قاض غير مختص، أو قضي ببطئها لعيب في الشكل؛
- 2 - بطلب قبول الدين في تفضيصة المدين؛
- 3 - بكل إجراء تحفظي أو تنفيذي يباشر على أموال المدين أو بكل طلب يقدم للحصول على الإذن في مباشرة هذه الإجراءات.

الفصل 382

وينقطع التقادم أيضا بكل أمر يعترف المدين بمقتضاه بحق من بدأ التقادم يسري ضده، كما إذا جرى حساب عن الدين أو أدى المدين قسطا منه وكان هذا الأداء ناتجا عن سند ثابت التاريخ، أو طلب أجلا للوفاء، أو قدم كفيلا أو أي ضمان آخر، أو دفع بالتمسك بالمقاصة عند مطالبة الدائن له بالدين.

الفصل 387

كل الدعاوى الناشئة عن الالتزام تتقادم بخمس عشرة سنة، فيما عدا الاستثناءات الواردة فيما بعد، والاستثناءات التي يقضي بها القانون في حالات خاصة.

الفصل 388

(معدل بظواهر 8 أبريل 1938 و6 يوليوز 1954 و2 أبريل 1955)

تتقادم بخمس سنوات: دعوى التجار والموردين وأرباب المصانع بسبب التوريدات التي يقدمونها لغيرهم من التجار أو الموردين أو أرباب المصانع من أجل حاجات مهنتهم.

تتقادم بسنتين:

1 - دعوى الأطباء والجراحين والمولدين وأطباء الأسنان والبيطرة من أجل ما يقومون به من زيارات ويؤدونه من عمليات، وكذلك من أجل ما يوردونه من أشياء وما يقدمونه من نقود ابتداء من تاريخ حصوله؛

2 - دعوى الصيادلة من أجل الأدوية التي يوردونها، ابتداء من تاريخ توريدها؛

3 - دعوى المؤسسات الخاصة أو العامة المخصصة لعلاج الأمراض البدنية أو العقلية أو لرعاية المرضى، من أجل العلاج المقدم منها لمرضاها والتوريدات والمصروفات الحاصلة منها لهم، ابتداء من تاريخ تقديم العلاج أو حصول التوريدات؛

4 - دعوى المهندسين المعماريين وغيرهم من المهندسين والخبراء والمساحين من أجل مواصفاتهم أو عملياتهم والمصروفات المقدمة منهم ابتداء من تاريخ تقديم المواصفة أو إتمام العمليات أو إجراء المصروفات؛

5 - دعوى التجار والموردين وأرباب المصانع من أجل التوريدات المقدمة منهم للأفراد لاستعمالهم الخاص؛

6 - دعوى الفلاحين ومنتجي المواد الأولية من أجل التوريدات المقدمة منهم، إذا كانت قد استخدمت في الأغراض المنزلية للمدين، وذلك ابتداء من يوم وقوع التوريدات.

تتقادم بسنة ذات ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً:

1 - دعوى المعلمين والأساتذة وأصحاب المؤسسات المخصصة لإقامة التلاميذ العامة منها والخاصة، من أجل أتعابهم المستحقة على تلاميذهم وكذلك من أجل التوريدات المقدمة منهم إليهم، وذلك ابتداء من حلول الأجل المحدد لدفع أتعابهم؛

2 - دعوى الخدم من أجل أجورهم وما قاموا به من مصروفات وغير ذلك من الأدعاءات المستحقة لهم بمقتضى عقد إجارة العمل، وكذلك دعوى المخدمين ضد خدامهم من أجل المبالغ التي يسبقونها لهم على أساس تلك الرابطة؛

3 - دعوى العمال والمستخدمين والمتعلمين والمتجولين ومندوبي التجارة والصناعة، من أجل رواتبهم وعمولاتهم، وما أدوه من مصروفات بسبب وظائفهم، وما يستحقونه من عطلة سنوية مؤدى عنها أو ما يعوضها وذلك عن السنة الجارية وعند ثبوت الحق في عطل مجتمعة، عن السنة أو السنتين الماضيتين؛

دعوى أرباب الحرف من أجل توريداتهم ومياوماتهم وما أنفقوه بسبب خدماتهم؛

دعوى المخدم أو رب العمل من أجل المبالغ المسبقة للعمال والمستخدمين والمتعلمين والمتجولين والمندوبين من أجورهم أو عمولاتهم أو المبالغ التي أنفقوها بسبب خدماتهم؛

4 - دعوى أصحاب الفنادق والمطاعم، من أجل الإقامة والطعام وما يصرفونه لحساب زبائنهم؛

5 - دعوى مكري المنقولات من أجل أجرتها.

الفصل 389

(ظهير 8 أبريل 1938 وظهير 17 يبرابر 1939).

تتقادم أيضاً بسنة ذات ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً:

1 - دعوى وكلاء الخصومة، من أجل الأتعاب، والمبالغ التي يصرفونها وذلك ابتداء من الحكم النهائي أو من عزلهم من الوكالة؛

2 - دعوى الوسطاء من أجل استيفاء السمسرة، ابتداء من إبرام الصفقة؛

3 - دعوى المتعاقدين ضد الأشخاص المذكورين فيما سبق، من أجل ما سبقوه لهم، لأداء ما أنيط بهم من أعمال، وذلك ابتداء من نفس التاريخ المقرر لكل طائفة منهم؛

4 - الدعاوى التي تثبت من أجل العوار والضياح والتأخير وغيرها من الدعاوى التي يمكن أن تنشأ عن عقد النقل، سواء أكانت ضد الناقل أو الوكيل بالعمولة أو ضد المرسل أو المرسل إليه، وكذلك الدعاوى التي تنشأ بمناسبة عقد النقل.

وتحسب مدة هذا التقادم، في حالة الهلاك الكلي، ابتداء من اليوم الذي كان يجب فيه تسليم البضاعة، وفي غير ذلك من الأحوال، ابتداء من يوم تسليم البضاعة للمرسل إليه أو عرضها عليه.

الأجل لرفع كل دعوى من دعاوى الرجوع هو شهر، ولا يبدأ هذا التقادم إلا من يوم مباشرة الدعوى ضد الشخص الذي يثبت له الضمان.

في حالة النقل الحاصل لحساب الدولة، لا يبدأ التقادم إلا من يوم تبليغ القرار الإداري المتضمن للتصفية النهائية أو للأمر النهائي بالأداء.

الفصل 390

يسري التقادم المنصوص عليه في الفصلين 388 و389 السابقين ولو حصل الاستمرار في التوريدات أو التسليم أو الخدمات أو الأعمال.

(ظهير 6 يوليوز 1954) ومع ذلك يحق للأشخاص الذين يحتج ضدهم بالتقادم المنصوص عليه في الفصلين 388 و389 المذكورين أنفاً أن يوجهوا اليمين للأشخاص الذين يتمسكون به، ليقسموا أن الدين قد دفع فعلاً، ويسوغ توجيه اليمين لأرامل هولاء ولورثتهم ولأوصيائهم إن كانوا قاصرين ليصرحوا بما إذا كانوا لا يعلمون بأن الدين مستحق.

الفصل 391

الحقوق الدورية والمعاشات وأكزية الأراضي والمباني والفوائد وغيرها من الأداءات المماثلة تتقادم في مواجهة أي شخص كان بخمس سنوات ابتداء من حلول كل قسط.

الفصل 392

جميع الدعاوى بين الشركاء بعضهم مع بعض أو بينهم وبين الغير بسبب الالتزامات الناشئة عن عقد الشركة، تتقادم بخمس سنوات، ابتداء من يوم نشر سند حل الشركة، أو من يوم نشر انفصال الشريك عنها.

وإذا كان حق دائن الشركة لا يحل أجله إلا بعد النشر فإن التقادم لا يبدأ إلا بعد هذا الحل.

وذلك كله دون إخلال بما يقرره القانون من تقادم أقصر في موضوع الشركة.

المدونة العامة للضرائب

المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم

06.43 للسنة المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف

1427 الحجة ذي 10 بتاريخ 1.06.232 رقم

(2006 ديسمبر 31)

2022

الباب الرابع

آجال التقادم

الفرع الأول

أحكام عامة

المادة 232-

.أحكام عامة متعلقة بآجال التقادم

IV -.

يسري أجل التقادم المحددة مدته بأربع (4) سنوات، فيما يتعلق بواجبات التسجيل، ابتداء من تاريخ تسجيل العقد أو التفاق.

V -

ينقطع التقادم بالتبليغ المنصوص عليه في المادة 220 - I و المادة 221 - I و المادة 221

II و I

(المكررة 1

) والمادة 222" - ألف" و المادة 224 و المادة 228 - I و الفقرة الأولى من المادة

229 أعلاه.

وينقطع كذلك التقادم بإرسال طلبات الحصول على المعلومات المنصوص عليها في المادة 212-

I - الفقرة الحادية عشر أعلاه

-2-

.

VI -

.يوقف التقادم طوال الفترة الممتدة :

تم تتميم هذا البند بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2017 -1

تم تتميم هذا البند بمقتضى البند I من المادة 6 من قانون المالية لسنة 21

من تاريخ تقديم الطعن أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة أو أمام اللجنة الجهوية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة

-1-

أو أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة إلى غاية

2 انصرام أجل الثالثة (3) أشهر الموالي لتاريخ تبليغ المقرر الصادر عن اللجان المذكورة

.

- و من تاريخ تقديم الطعن القضائي إلى غاية انصرام أجل الثالثة (3) أشهر الموالي لتاريخ تبليغ

الحكم أو القرار القضائي الحائز لقوة الشيء المقضي به، مع مراعاة أحكام البند VI من المادة 220

أعلاه

-3-

.

VII - يمكن أن تصحح أوجه النقصان في استيفاء الضريبة والأخطاء والإغفالات الكلية أو الجزئية

الملاحظة من لدن الإدارة في تصفية وفرض الضرائب أو الواجبات أو الرسوم داخل أجل التقادم

المنصوص عليه في هذه المادة.

ينقطع أجل التقادم بوضع جدول الضرائب أو قائمة الإيرادات أو الأمر بالاستخلاص موضع التحصيل.

VIII-

.استثناء من الأحكام المتعلقة بأجال التقادم المشار إليها أعلاه :

1° -تصدر وتستحق حالا جميع الواجبات التكميلية وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة

على الخاضعين للضريبة المخالفين، المشار إليهم في المادة 164 - II أعلاه بالنسبة لجميع السنوات

التي كانت موضع إعفاء أو تخفيض، ولو تم انقضاء أجل التقادم.

غير أنه تصدر وتستحق حالا ، المبالغ المشار إليها في الفقرة أعلاه من هذا البند قبل انصرام أجل

-4-

عشر (10) سنوات

؛

2° -يجوز لإدارة إصدار الضريبة وكذا الغرامات والذعانر والزيادات المرتبطة بها، المستحقة على

الخاضعين للضريبة المخالفين المشار إليهم في المادة 191- II أعلاه، وذلك خلال الأربع (4)

سنوات الموالية للسنة المحددة لإنجاز برنامج بناء السكن الاجتماعي أو عملية بناء أحياء وإقامات

ومبان جامعية موضوع الاتفاقية المبرمة مع الدولة؛

تم إدراج "اللجنة الجهوية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة" في هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 6 من قانون المالية لسنة 2022-1-

تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من قانون المالية لسنة 2008-2-

تم إدراج هذه الفقرة بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2018-3-

تمت صياغة هذا البند و تتميمه بالاحالة على المادة 221 المكررة بمقتضى البند 1 من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2016 .

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 73 - مركز النشر و التوثيق
القضائي ص 206

القرار عدد 207

الصادر بتاريخ 24 مارس 2011

في الملف الإداري عدد 2010/1/4/7

منازعات انتخابية

-الانتخابات الجماعية - الترحال السياسي - بطلان الانتخاب-

إن مدونة الانتخابات ليست هي الإطار القانوني الوحيد المنظم لشروط قبول الترشيحات وموانعه، فقانون الأحزاب السياسية وخاصة مادته 5 الواردة ضمن الحكام العامة يندرج هو كذلك ضمن القوانين الانتخابية، بدليل أن التصريحات الفردية بالترشيح أو لوائح المرشحين بالنسبة لذوي الانتماء السياسي تتضمن وجوبا بيان الانتماء السياسي وترفق بالتزكية المسلمة من الهيئة السياسية التي يتقدمون باسمها، وأن تلك الترشيحات ترفض عند مخالفتها للقانون ومن مقتضياته الإدلاء بتزكية مخالفة لأحكام المادة 26 من قانون الأحزاب السياسية التي تمنع من الانخراط في أكثر من حزب سياسي واحد، ما لم يتم الانسحاب منه طبقا لنظامه الأساسي تحت طائلة العقوبة الجنائية، وأنه لا يمكن لترشيح ينطوي على خرق للإجراءات المقررة أن يعتبر مطابقا للقانون

طبقا للمادة 74 من الانتخابات، إذ مؤدى ذلك انتخاب مرشحين تختلف انتماءاتهم بين عضويتهم في البرلمان وعضويتهم بالجماعات المحلية، مما يعتبر خرقا للقانون، والمحكمة مصدره القرار المطعون في لما اعتبرت أن مقتضيات المادة 5 من قانون الأحزاب السياسية غير قابلة للتطبيق في نازلة الحال التي تتعلق بطعن الحزب الذي ينتمي إليه البرلماني في ترشيحه للانتخابات الجماعية باسم حزب آخر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وعرضت قرارها للنقض.

نقض و إحالة.

مدونة الانتخابات صيغة محينة بتاريخ 5 أبريل 2021

ظهير شريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) بتنفيذ القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات

الجزء الثاني: الحملة الانتخابية

المادة 49

تعقد الاجتماعات الانتخابية وفق الشروط المحددة في الظهير الشريف رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) في شأن التجمعات العمومية.

تطبق على الدعاية الانتخابية أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.378 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) المعتبر بمثابة قانون الصحافة.

المادة 50

تقوم السلطة الإدارية المحلية في كل جماعة ابتداء من تاريخ انتهاء أجل وضع التصريحات بالترشيح بتعيين أماكن خاصة تعلق بها الإعلانات الانتخابية.

تخصص في كل من هذه الأماكن مساحات متساوية للمرشحين أو للوائح المرشحين.

يجب ألا يتعدى عدد هذه الأماكن بصرف النظر عن الأماكن المعينة بجانب مكاتب التصويت:

• 12 في الجماعات الحضرية أو القروية التي تضم 2.500 ناخب أو أقل؛

• 18 في غيرها من الجماعات الحضرية أو القروية أو مقاطعات الجماعات مع زيادة مكان واحد عن كل 3.000 ناخب أو جزء يتجاوز 2.000 ناخب في الجماعات الحضرية أو القروية أو المقاطعات الموجودة بها أكثر من 5.000 ناخب.

المادة 51

لا يجوز لأي مرشح أو وكيل كل لائحة أن يضع في الأماكن المشار إليها في المادة 50 أعلاه :

- أكثر من إعلانين انتخابيين يجب ألا يتجاوز حجمهما 80 على 120 سنتيمتر.
- أكثر من إعلانين حجمهما 25 على 50 سنتيمترا للاخبار بانعقاد الاجتماعات الانتخابية، ويجب ألا يتضمن هذان الإعلانان إلا تاريخ الاجتماع ومكانه وأسماء الذين سيخطبون فيه وأسماء المرشحين.
- يحظر تعليق إعلانات انتخابية خارج الأماكن المعينة لذلك، ولو كانت في شكل ملصقات مدموغة.

المادة 52

لا يجوز أن تتضمن الإعلانات غير الرسمية التي يكون لها غرض أو طابع انتخابي وكذا برامج المرشحين ومنشوراتهم على اللونين الأحمر والأخضر أو الجمع بينهما.

المادة 53

لا يجوز:

- لأي موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة محلية أن يقوم خلال الحملة الانتخابية أثناء مزاوله عمله بتوزيع منشورات المرشحين أو برامجهم أو غير ذلك من وثائقهم الانتخابية؛
- لأي شخص أن يقوم يوم الاقتراع بنفسه أو بواسطة غيره بتوزيع برامج أو منشورات أو غير ذلك من الوثائق الانتخابية.

المادة 54

يمنع بأي شكل من الأشكال تسخير الوسائل والأدوات المملوكة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وشبه العامة في الحملة الانتخابية للمرشح. ولا يدخل ضمن ذلك أماكن التجمعات التي تضعها الدولة والجماعات المحلية رهن إشارة المرشحين والأحزاب السياسية على قدم المساواة.

المادة 74

لا يحكم ببطلان الانتخابات جزئيا أو مطلقا إلا في الحالات الآتية :

- إذا لم يجر الانتخاب وفق الإجراءات المقررة في القانون؛
- إذا لم يكن الاقتراع حرا أو شابتة مناورات تدليسية ؛
- إذا كان المنتخب أو المنتخبون من الأشخاص الذين لا يجوز لهم الترشح للانتخابات بمقتضى القانون أو بموجب حكم قضائي.

• الفرع الثالث: إيداع وتسجيل الترشيحات

المادة 45

يجب أن تودع التصريحات بالترشيح من طرف كل مرشح أو وكيل كل لائحة بمقر السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات، ولا تقبل الترشيحات الموجهة بواسطة البريد أو بأية وسيلة أخرى.

تقدم التصريحات الفردية بالترشيح أو لوائح المرشحين في ثلاث نسخ ويجب أن تحمل:

• إمضاءات المرشحين مصادقا عليها ؛

• اسم المرشح أو أسماء المرشحين الشخصية والعائلية وجنسهم وتاريخ ومكان ولادتهم ومهنتهم ومكان سكنهم والدائرة الانتخابية التي قيدوا بها وتلك المرشح فيها أو الهيئة المنتمين إليها وانتماءاتهم السياسية عند الاقتضاء ؛

• صورة المرشح أو المرشحين الشخصية؛

• بيان تسمية اللانحة واسم وكيلها في حالة الاقتراع باللانحة وكذا ترتيب المرشحين في اللانحة؛

• شهادة القيد في اللوائح الانتخابية مسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية التابعة

• لدائرة نفوذها الجماعة أو المقاطعة المقيد فيها أو نسخة من القرار القضائي القائم مقامها.

يجب أن ترفق لوائح المرشحين أو التصريحات الفردية بالترشيح بنسخة من بطاقة السوابق لكل مرشح مسلمة من طرف الإدارة العامة للأمن الوطني منذ أقل من ثلاثة أشهر أو بنسخة من السجل العدلي مسلمة منذ أقل من ثلاثة أشهر. كما يجب أن ترفق لوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح المقدمة من طرف المرشحين ذوي انتماء سياسي بتزكية مسلمة لهذه الغاية من لدن الجهاز المختص في الهيئة السياسية التي تتقدم باسمها اللانحة أو المرشح.

.....
.....

أنظر : - القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011).

- القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.118 بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016).

- القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.39 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021).

- القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011).

- القانون التنظيمي رقم 33.15 القاضي بتغيير وتتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.89 بتاريخ 29 من رمضان 1436 (16 يوليو 2015).

- القانون التنظيمي رقم 21.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.119 بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016).

- القانون التنظيمي رقم 07.21 القاضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.37 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021).

.....
.....

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 70 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 203

القرار عدد 1379

المؤرخ في : 5/11/2008

الملف التجاري عدد : 104/3/2/2008 .

عقد - طلب إبطاله - الجهة المؤهلة لذلك

حق الدفع بعدم احترام عقد بيع الأصل التجاري للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في المواد 81 الى 90 من مدونة التجارة يخول للمشتري في تقديم طلب بإبطال العقد المذكور في حالة تضرره من جراء عدم تضمينه للبيانات المنصوص عليها في المادة 81 من مدونة التجارة ولا صفة للبائع في التمسك به .

مدونة التجارة صيغة محينة بتاريخ 22 أبريل 2019.

ظهير شريف رقم 1.96.83 صادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة .

القسم الثاني: العقود المتعلقة بالأصل التجاري

الباب الأول: بيع الأصل التجاري

المادة 81

يتم بيع الأصل التجاري أو تفويته وكذا تقديمه حصة في شركة أو تخصيصه بالقسمة أو بالمزاد، بعقد رسمي أو عرفي. ويودع ثمن البيع لدى جهة مؤهلة قانونا للاحتفاظ بالودائع.

ينص العقد على:

• اسم البائع وتاريخ عقد التفويت ونوعيته وثمانته وثمانته مع تمييز ثمن العناصر المعنوية والبضائع والمعدات؛

• حالة تقييد الامتيازات والرهن المقامة على الأصل؛

• وعند الاقتضاء، الكراء وتاريخه ومدته ومبلغ الكراء الحالي واسم وعنوان المكري؛

• مصدر ملكية الأصل التجاري.

المادة 82

إذا لم يشتمل عقد البيع على أحد البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة جاز للمشتري أن يطلب التصريح بإبطال العقد في حالة تضرره من جراء ذلك.

إذا كانت البيانات المذكورة في العقد غير صحيحة جاز للمشتري أن يطلب التصريح بإبطال العقد أو بتخفيض الثمن في حالة تضرره من جراء ذلك.

يجب في كلتا الحالتين إقامة الدعوى في أجل لا يتعدى سنة من تاريخ عقد البيع.

المادة 83

بعد التسجيل، يجب إيداع نسخة من العقد الرسمي أو نظير من العقد العرفي لدى كتابة ضبط المحكمة التي يستغل في دائرتها الأصل التجاري أو المؤسسة الرئيسية للأصل، داخل أجل خمسة عشر يوماً من تاريخه، إذا كان البيع يشمل فروعا.

يقيّد مستخرج من هذا العقد في السجل التجاري.

يتضمن المستخرج تاريخ العقد والأسماء الشخصية والعائلية للمالك الجديد والمالك القديم وموطنهما وكذا نوع الأصل التجاري ومقره والتمن المحدد وبيان الفروع التي قد يشملها البيع ومقر كل منها وبيان أجل التعرضات المحددة في المادة 84 وكذا اختيار موطن في دائرة المحكمة.

يقوم كاتب الضبط بنشر المستخرج المقيد بالسجل التجاري بكامله وبدون أجل في الجريدة الرسمية وفي إحدى الجرائد المخول لها نشر الإعلانات القانونية على نفقة الأطراف.

يجدد هذا النشر بسعي من المشتري بين اليوم الثامن والخامس عشر بعد النشر الأول.

المادة 84

يجوز لدائني البائع سواء كان الدين واجب الأداء أم لا، أن يتعرضوا داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوماً بعد النشر الثاني، على أداء ثمن البيع برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل توجه إلى كتابة ضبط المحكمة التي تم إيداع العقد بها أو بإيداع التعرض بتلك الكتابة مقابل وصل.

يجب أن يبين التعرض، تحت طائلة البطلان، مبلغ الدين وأسبابه والموطن المختار داخل دائرة المحكمة.

لا يجوز للمكري، بالرغم من كل شرط مخالف، أن يتعرض من أجل استيفاء أكرية جارية أو مستحقة مستقبلاً.

لا يمكن الاحتجاج بأي انتقال سواء كان رضانياً أو قضائياً لثمن البيع أو لجزء منه تجاه الدائنين الذين تعرضوا داخل الأجل المحدد بالفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 85

يجوز للبائع عند وجود تعرض على أداء الثمن وفي كل الأحوال، وبعد انصرام أجل عشرة أيام على الأجل المحدد للتعرض، أن يطلب من قاضي المستعجلات الإذن بقبض الثمن رغم التعرض، شرط أن يودع لدى كتابة الضبط مبلغاً كافياً يحدده قاضي المستعجلات لتغطية ما يحتمل من ديون عن هذا التعرض قد يعترف بها البائع أو يصدر حكم بثبوتها في ذمته.

المادة 86

تخصص المبالغ المودعة أساسا لضمان الديون التي وقع التعرض من أجل تأمينها. ويعطى لهذه الديون دون غيرها امتياز خاص على الإيداع من دون أن ينتج مع ذلك انتقال قضائي لصالح المتعرض أو المتعرضين المعنيين تجاه دائني البائع الآخرين الذين تعرضوا، إن وجدوا.

تبرأ ذمة المشتري ابتداء من تنفيذ الأمر الاستعجالي وتنتقل آثار التعرض إلى كتابة الضبط.

المادة 87

لا يمنح قاضي المستعجلات الإذن المطلوب إلا بعد تقديم المشتري المدخل في الدعوى تصريحاً يسجل تحت مسؤوليته الشخصية بعدم وجود دائنين آخرين قدموا تعرضاً غير الذين بوشرت المسطرة ضدهم.

ولا يبرئ تنفيذ الأمر الاستعجالي ذمة المشتري تجاه الدائنين الذين تعرضوا قبل هذا الأمر، إن وجدوا.

المادة 88

إذا كان التعرض بدون سند أو بدون سبب أو باطلا من حيث الشكل ولم تقم دعوى في الموضوع، جاز للبائع أن يطلب من قاضي المستعجلات الإذن بقبض ثمن البيع بالرغم من وجود التعرض.

المادة 89

لا تبرأ ذمة المشتري تجاه الأغيار إذا دفع الثمن للبائع من دون أن يباشر النشر وفق الشكل المحدد أو قبل انصرام أجل خمسة عشر يوماً أو من دون أن يراعي التقييدات والتعرضات.

المادة 90

تبقى براءات الاختراع وعلامات الصنع والتجارة والخدمة والرسوم والنماذج الصناعية التي شملها بيع أصل تجاري خاضعة للتشريع المتعلق بحماية الملكية الصناعية فيما يخص طرق انتقالها.

كما أن حقوق الملكية الأدبية والفنية التي شملها بيع أصل تجاري تبقى خاضعة للتشريع المتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية فيما يخص طرق انتقالها.

مجلة قضاء محكمة النقض - الإصدار الرقمي 2012 - العدد 69 - مركز النشر و التوثيق

القضائي ص 20

القرار عدد 3311

المؤرخ في : 17/10/2007 .

الملف المدني عدد : 2609/1/3/2006 .

أراضي الجيش – ملكية خاصة للدولة – تفويتها – خضوعها لظهير 27 أبريل 1919 -

عدل - (نعم).

الأصل في أراضي الجيش أنها ملكية خاصة للدولة، اقتطعتها لقبائل الجيش في مقابل الخدمات العسكرية لأعضائها مع أداء تعويض مالي لها، فتنقى على هذا الأساس رقبتها ملكية خاصة للدولة، وليس لقبيلة الجيش إلا حق الانتفاع، ومن ثم لا تخضع لأحكام ظهير 1919/4/27 المتعلق بالأراضي الجماعية (عدل) لأن الضابط فيها ملكية الجماعة لرقبتها، فضلا عن الإنشاء الصريح لها من تطبيق أحكامه في الفصل 16 من الظهير، أما إذا تحقق ضابط الملكية الجماعية فيها بأن انتقلت ملكية رقبتها لقبيلة الجيش أصبح ضابط الظهير متحققا فيها وخضعت بالتالي لأحكامه من وصاية على الجماعة فيها واختصاصات جمعية المندوبين ومجلس الوصاية، والتفويت الإنشائي. والطالبة جماعة جيش الأوداية لما تملك أرض الجيش موضوع الدعوى ملكية جماعية لرقبتها بمقتضى رسمها العقاري أصبحت بذلك خاضعة لظهير 1919/4/27 (عدل) المذكور، فكان تفويتها وفق المسطرة المنصوص عليها فيه تفويتا صحيحا.

لكن حيث إن أراضي الجيش تملكها الدولة ملكية خاصة، وتم إقطاعها لقبائل الجيش مقابل الخدمات العسكرية لأفرادها، من أجل الانتفاع بها مقابل أداء عوض مالي للدولة، إلا أن طبيعة هذه الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، أصبحت بعض القبائل تملكها ملكية جماعية، وهذا هو شأن جماعة جيش الأوداية الطالبة التي تملك العقار المدعى فيه بمقتضى تسجيلها في الرسم العقاري المتعلق به عدد 22747ر فانتقل ملك الرقبة والانتفاع لها، وأصبح بذلك خاضعا لظهير 1919/4/27 (عدل) لتتحقق ضابط الملكية الجماعية في الظهير، مما ينطبق عليه أحكام الوصاية، والتفويت الاستثنائي، واختصاصات مجلس الوصاية، ولما كان الثابت من وقائع القضية المعروضة على قضاة الموضوع، والأدلة المدلى بها

أمامهم أن العقار موضوع الدعوى أصبح ملكا جماعيا بمقتضى رسمه العقاري المذكور، وحصل تفويته طبقا لمسطرة ظهير 1919/4/27 (عدل) بإصدار قرار مجلس الوصاية بالإذن بالتفويت، وتم عقد التفويت بواسطة وصي الجماعة وذلك لفائدة عمالة الصخيرات تماره بصفتها جماعة محلية، وهذه الأخيرة أنجزت تجزئة على العقار واستفاد البائع للمطلوب بالبقعة المبيعة إليه، فإن ما ذهبت إليه المحكمة من صحة التفويت مصادف للصواب، مما ركزت معه قضاءها على أساس، وما بالوسيلة غير مؤسس.

.....
.....
المادة 36 من ظهير شريف رقم 1.19.115 صادر في 7 ذو الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها :

" يعاقب بالحبس ستة أشهر إلى سنة وغرامة من 5000 درهم إلى 20.000 درهم أو بإحدى العقوبتين مع إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، كل من اعتدى أو احتل بدون موجب عقارا تابعا لجماعة سلالية..

المادة 20 من مرسوم رقم 2.19.973 صادر في 113 من جمادى الأولى 1441 (9 يناير 2020) بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها.

" يمكن تملك قطع أرضية فلاحية مملوكة للجماعات السلالية لفائدة عضو أو عدة أعضاء الجماعة السلالية، ذكورا وإناثا المستوفون للشروط التالي:

* أن يكونوا مقيدين في لائحة أعضاء الجماعة السلالية المصادق عليه؛

* أن يكونوا منتفعين بحصة جماعية بصفة مستمرة ومباشرة؛

* أن يلتزموا بانجاز مشروع استثماري فلاحي فوق الحصة الجماعية التي يستقلونها."

.....
.....
مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 51
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 81

قرار رقم 1253

صادر بتاريخ : 24/9/97

الملف الإداري عدد : 1276/5/1/97

الفصل 26 من قانون إحداث المحاكم الإدارية و تحديد طبيعته - حصر

الطعون الانتخابية الموكولة للمحاكم الإدارية الطعن في انتخاب رئيس

فرع العلوم الاقتصادية بكلية الحقوق - عدم اندراجه في هذه الطعون -

اختصاص المحاكم العادية للنظر فيها.

- الطعون الانتخابية التي تنظر فيها المحاكم الإدارية محددة على سبيل

الحصر في الفصل 26 من قانون 90-41 المنشئ للمحاكم الإدارية.

- الطعن موضوع النزاع المتعلق بانتخاب رئيس فرع العلوم الاقتصادية

لكلية الحقوق لا يندرج ضمن هذه الطعون و يبقى من اختصاص المحكمة

العادية.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 51

- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 107

قرار رقم 1289

صادر بتاريخ 24/9/1997

الملف الإداري عدد : 1400/5/1/97

البطلان الكلي أو الجزئي للعملية الانتخابية :

الخرق الحاصل بمكتب إذا كان غير مؤثر لا يبطل الانتخاب.

- العملية الانتخابية قد تبطل كليا أو جزئيا حسب الحالات.

- البطلان الجزئي لا يصرح به القاضي إلا إذا كان له تأثير على النتيجة الانتخابية.

- حصول المرشح الفائز على نسبة كبيرة من الأصوات من المكاتب الأخرى لم يتخلل العملية الانتخابية فيها أي إخلال مع المكتب الذي ثبت فيه الخرق، لا يؤدي إلى إبطال الانتخاب مادام الخرق الذي حصل بأحد المكاتب لا يشكل أي تأثير.

مجلة قضاء قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 -
العدد 51 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 113

قرار عدد 1315

صادر بتاريخ : 13/11/97

الملف الإداري عدد : 1600/5/1/97

عملية الفرز و الإحصاء – إجراؤها بعد انتهاء الوقت القانوني للاقتراع تحت طائلة
بطلان الانتخاب.

- فتح الصندوق و البدء بعملية الفرز و الإحصاء يجب أن يتم بعد انتهاء

الوقت القانوني للاقتراع. فتحه قبل هذا الوقت يعتبر مخالفا للقانون و يؤدي إلى بطلان
الانتخاب.

مدونة الانتخابات صيغة مهيئة بتاريخ 5 أبريل 2021

ظهير شريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) بتنفيذ القانون رقم 9.97 المتعلق
بمدونة الانتخابات .

القسم الثالث: الأحكام الخاصة بتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم
ومجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية

الجزء الأول: أحكام خاصة بتنظيم الاستفتاءات

نسخ.

الجزء الثاني: أحكام خاصة بانتخاب مستشاري الجهات

نسخ.

الجزء الثالث: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم

نسخ.

الجزء الرابع: أحكام خاصة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات

نسخ.

القانون رقم 11.57 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء

واستعمال وسائل الإتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية

والاستثنائية الصادر بتنفيذه الظهري الشريف رقم 171.11.1 بتاريخ 30 ذي

الحجة 1432 (28 أكتوبر 2011)، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم

21.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 28.21.1 بتاريخ 9 شعبان

1442 (23 مارس 2021)، ولاسيما القسم الأول منه؛

- المقتضيات المنصوص عليها في المواد 3 و4 و7 (الفقرتان الثانية والثالثة) و10

(الفقرة السادسة) و13 (الفقرتان الثانية والثالثة) و14 (البندان 4 و5) و16

من القانون رقم 14.88 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة

الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 191.14.1 بتاريخ 17 من صفر 1436

(10 ديسمبر 2014)؛

مجلة قضاء قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 -

العدد 51 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 121

قرار رقم 1317

صادر بتاريخ : 1/10/97

الملف الإداري عدد : 1432/5/1/97

عدم مراعاة الوقت المحدد لاختتام الاقتراع - إغلاق مكتب التصويت قبله - خرق جوهرى

للقانون - ترتيب بطلان الانتخاب عن ذلك.

إغلاق مكتب التصويت قبل الوقت المحدد قانونا يشكل خرقا جوهريا للقانون يترتب عنه

بطلان الانتخاب بقطع النظر عن عدد الناخبين الذين

لم يتمكنوا من التصويت و تأثيره على نتيجة الاقتراع.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 51
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 124

قرار رقم 1328

صادر بتاريخ : 1/10/1997

الملف الإداري عدد : 1445/5/1/97

طلب إجراء بحث

طلب إجراء بحث بخصوص المخالفات التي شابت العملية الانتخابية،
اشتراط الإدلاء بحجة أو قرينة - مضمن المحاضر - سلطة المحكمة في

تقييم عناصر الملف.

المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث حول المخالفات المنسوبة للعملية
الانتخابية مادام الطاعن لم يدل بعد بأية حجة أو قرينة على الأسباب
التي تمسك بها ومادامت المحاضر لا تشير إلى تلك المخالفات.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 51
- مركز النشر و التوثيق القضائي ص 129

قرار رقم 1322

صادر بتاريخ : 1/10/97

الملف الإداري عدد : 1438/5/97

- الفصل 5 فقرة 3 من مدونة الانتخابات :

- الترشيح للانتخابات - ممن صدرت في حقه عقوبة - اشتراط إدلائه بما يثبت تنفيذ العقوبة الصادرة في حقه - صيغة النظام العام للأهلية الانتخابية.

- الأهلية الانتخابية من النظام العام.

- عدم إدلاء المعنى بالأمر بما يثبت تنفيذه للعقوبة الصادرة في حقه يعني استمرار فقده لهذه الأهلية و حرمانه من الترشيح للانتخابات.

مدونة الانتخابات صيغة محينة بتاريخ 5 أبريل 2021

ظهير شريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) بتنفيذ القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات .

الجزء الرابع: المنازعات الانتخابية

الباب الأول: الطعون المتعلقة بالترشيحات

المادة 68

يفصل في النزاعات المتعلقة بإيداع الترشيحات وفق الأحكام الآتية مع مراعاة الأحكام الأخرى المحددة في هذا القانون.

لكل مرشح رفض ترشيحه أن يطعن في قرار الرفض خلال أجل يومين يبتدئ من تاريخ تبليغه إياه أمام المحكمة الإدارية التي يشمل نطاق اختصاصها الدائرة الانتخابية التي ترشح فيها صاحب الطعن.

يسجل الطعن مجانا وتبت فيه المحكمة الإدارية ابتدائيا وانتهائيا خلال الأجل المحدد حسب الحالة ابتداء من تاريخ إيداعه بكتابة ضبطها، وتبلغ حكمها فورا إلى المعني بالأمر وإلى السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات التي يجب عليها أن تسجل فورا الترشيحات التي حكمت المحكمة بقبولها وتعلنها للناخبين وفق الإجراءات المقررة في المادة 47 أعلاه.

الباب الثاني: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية

المادة 69

يمكن الطعن في القرارات الصادرة عن مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء التابعة للجماعات الحضرية أو المقاطعات ولجان الإحصاء أو التحقق التابعة للعمال أو الأقاليم واللجان الجهوية للإحصاء فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية وإحصاء الأصوات وإعلان نتائج الاقتراع وذلك طبقا لأحكام المقررة في هذا القانون.

يجوز للمرشحين المطعون في انتخابهم طبقا لأحكام هذا القانون الاطلاع على محاضر العمليات الانتخابية وأخذ نسخ منها حسب الحالة بمقر الدائرة الانتخابية أو الجماعة أو العمالة أو الإقليم التابعة له الدائرة الانتخابية أو العمالة أو الإقليم مركز الجهة داخل أجل ثمانية أيام يبتدئ من تاريخ تبليغهم بعريضة الطعن.

المادة 70

يمكن أن يتم الطعن المشار إليه في المادة السابقة كل من له مصلحة في ذلك وعامل العمالة أو الإقليم أو خليفته الأول أو الباشا أو رئيس الدائرة أو القائد الذين تقع الدائرة الانتخابية في نطاق اختصاصهم.

المادة 71

يقدم الطعن بعريضة كتابية في ظرف ثمانية أيام كاملة تبتدئ من يوم إيداع المحضر الذي يتضمن إعلان نتائج الاقتراع، ويكون غير مقبول إذا قدم خارج هذا الأجل.

تودع عريضة الطعن بكتابة ضبط المحكمة الإدارية المختصة وتسجل فيها مجانا، ويجب أن تتضمن أسباب الطعن المطلوب من المحكمة البت فيها.

المادة 74

لا يحكم ببطان الانتخابات جزئيا أو مطلقا إلا في الحالات الآتية :

إذا لم يجر الانتخاب وفق الإجراءات المقررة في القانون؛

إذا لم يكن الاقتراع حرا أو شابته مناورات تدليسية ؛

إذا كان المنتخب أو المنتخبون من الأشخاص الذين لا يجوز لهم الترشح للانتخابات بمقتضى القانون أو بموجب حكم قضائي.

.....
.....

مجلة قضاء الس الأعلى - الإصدار الرقمي دجنبر 2000 - العدد 51 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 139

قرار رقم 1337

المؤرخ في : 1/10/97

الملف الإداري عدد : 1455/5/1/97

- أطراف الطعن في مقررات مكاتب التصويت - الفصل 20 من مدونة الانتخابات.

- الأطراف في دعوى الطعن في مقررات مكاتب التصويت هم المرشح الفائز في الانتخابات و خصومه الآخرون و السلطة المحلية طبق للفصل 20 من مدونة الانتخابات.

- الطاعن ليس ملزما بتوجيه طعنه كذلك ضد رؤساء مكاتب التصويت.

.....
.....

مدونة الانتخابات صيغة محينة بتاريخ 5 أبريل 2021 .

ظهير شريف رقم 1.97.83 صادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) بتنفيذ القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات .

القسم الأول: وضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة

نسخ.

القسم الثاني: الأحكام المشتركة لتنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية ومجالس المقاطعات وأعضاء الغرف المهنية

المادة 38

تسري أحكام هذا القسم على تنظيم الاستفتاءات وانتخاب المستشارين الجهويين وأعضاء مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية والمقاطعات وأعضاء غرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري.

الباب التاسع: المنازعات الانتخابية

الفرع الأول: المنازعات المتعلقة بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية

المادة 278

تسوى الطعون المتعلقة بالتقييد في اللوائح الانتخابية لغرف الفلاحة وغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادتين 36 و 37 من هذا القانون.

الفرع الثاني: الطعون المتعلقة بالترشيحات

المادة 279

يسوى النزاع المتعلق بإيداع الترشيحات حسب الأحكام المقررة في المادة 68 من هذا القانون مع مراعاة ما يلي :
يجوز لكل مرشح أو لوكيل كل لائحة تم رفض إيداع ترشيحه أن يطعن في مقرر السلطة المكلفة بتسجيل الترشيحات أمام المحكمة الإدارية المختصة في ظرف ثلاثة أيام تبتدئ من تاريخ تبليغ الرفض؛

تبت المحكمة الإدارية نهائياً في ظرف يومين من تاريخ إيداع الطعن بكتابة ضبطها وتبلغ حكمها إلى السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات.

الفرع الثالث: الطعون المتعلقة بالعمليات الانتخابية

المادة 280

لا يحكم ببطان الانتخابات جزئياً أو مطلقاً إلا في الحالات المقررة في المادة 74 من هذا القانون.

المادة 281

يمكن أن تكون المقررات التي تتخذها مكاتب التصويت والمكاتب المركزية ولجان الإحصاء فيما يخص العمليات الانتخابية وإحصاء الأصوات والاعلان عن نتائج الاقتراع، موضوع دعوى طعن طبق الشروط المقررة في الجزء الرابع من القسم الثاني من هذا القانون.

المادة 74

لا يحكم ببطان الانتخابات جزئياً أو مطلقاً إلا في الحالات الآتية :

إذا لم يجر الانتخاب وفق الإجراءات المقررة في القانون؛

إذا لم يكن الاقتراع حراً أو شابتة مناورات تدليسية ؛

إذا كان المنتخب أو المنتخبون من الأشخاص الذين لا يجوز لهم الترشح للانتخابات بمقتضى القانون أو بموجب حكم قضائي.



مؤلف

القضائي الاجتهاد في الإبطال و البطلان
المغربي

الجزء الخامس

اعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

.....
.....
قانون الالتزامات والعقود

ظهر 9 رمضان 12) 1331 أغسطس (1913 صيغة محينة بتاريخ 11 يناير. 2021

ثالثا - عيوب الرضى

الفصل 39

يكون قابلا للإبطال الرضى الصادر عن غلط، أو الناتج عن تدليس، أو المنتزع بإكراه.

الفصل 40

الغلط في القانون يخول إبطال الالتزام:

- 1 إذا كان هو السبب الوحيد أو الأساسي؛

- 2 إذا أمكن العذر عنه.

الفصل 41

يخول الغلط الإبطال، إذا وقع في ذات الشيء أو في نوعه أو في صفة فيه كانت هي السبب

الدافع إلى الرضى.

الفصل 42

الغلط الواقع على شخص أحد المتعاقدين أو على صفته، لا يخول الفسخ إلا إذا كان هذا

الشخص أو هذه الصفة أحد الأسباب الدافعة إلى صدور الرضى من المتعاقد الآخر.

الفصل 43

مجرد غلطات الحساب لا تكون سببا للفسخ وإنما يجب تصحيحها .

الفصل 44

على القضاة، عند تقدير الغلط أو الجهل، سواء تعلق بالقانون أم بالواقع، أن يراعوا ظروف الحال، وسن الأشخاص وحالتهم وكونهم ذكورا أو إناثا .

الفصل 45

إذا وقع الغلط من الوسيط الذي استخدمه أحد المتعاقدين، كان لهذا المتعاقد أن يطلب فسخ الالتزام في الأحوال المنصوص عليها في الفصلين 41 و 42 السابقين وذلك دون إخلال بالقواعد العامة المتعلقة بالخطأ ولا بحكم الفصل 430 في الحالة الخاصة بالبرقيات.

الفصل 46

الإكراه إجبار مباشر من غير أن يسمح به القانون يحمل بواسطته شخص شخصا آخر على أن يعمل عملا بدون رضاه .

الفصل 47

الإكراه لا يخول إبطال الالتزام إلا:

- 1 إذا كان هو السبب الدافع إليه.

- 2 إذا قام على وقائع من طبيعتها أن تحدث لمن وقعت عليه إما ألما جسميا أو اضطرابا نفسيا . أو الخوف من تعريض نفسه أو شرفه أو أمواله لضرر كبير مع مراعاة السن والذكورة والأنوثة وحالة الأشخاص ودرجة تأثرهم.

الفصل 48

الخوف الناتج عن التهديد بالمطالبة القضائية أو عن الإجراءات القانونية الأخرى لا يخول الإبطال، إلا إذا استغلت حالة المتعاقد المهدد بحيث تنتزع منه فوائد مفرطة أو غير مستحقة وذلك ما لم يكن التهديد مصحوبا بوقائع تكون الإكراه بالمعنى الذي يقتضيه الفصل السابق.

الفصل 49

الإكراه يخول إبطال الالتزام وإن لم يباشره المتعاقد الذي وقع الاتفاق لمنفعته .

الفصل 50

الإكراه يخول الإبطال، ولو وقع على شخص يرتبط عن قرب مع المتعاقد بعلاقة الدم.

الفصل 51

الخوف الناشئ عن الاحترام لا يخول الإبطال، إلا إذا انضمت إليه تهديدات جسيمة أو أفعال مادية.

الفصل 52

التدليس يخول الإبطال، إذا كان ما لجأ إليه من الحيل أو الكتمان أحد المتعاقدين أو نائبه أو شخص آخر يعمل بالتواطؤ معه قد بلغت في طبيعتها حدا بحيث لولاها لما تعاقد الطرف الآخر. ويكون للتدليس الذي يباشره الغير نفس الحكم إذا كان الطرف الذي يستفيد منه عالما به.

الفصل 53

التدليس الذي يقع على توابع الالتزام من غير أن يدفع إلى التحمل به لا يمنح إلا الحق في التعويض.

الفصل 54

أسباب الإبطال المبنية على حالة المرض والحالات الأخرى المشابهة متروكة لتقدير القضاة.

الفصل 55

العَبْن لا يخول الإبطال إلا إذا نتج عن تدليس الطرف الآخر أو نائبه أو الشخص الذي تعامل من أجله، وذلك فيما عدا الاستثناء الوارد بعد.

الفصل 56

العَبْن يخول الإبطال إذا كان الطرف المغبون قاصرا أو ناقص الأهلية، ولو تعاقد بمعونة وصيه أو مساعده القضائي وفقا للأوضاع التي يحددها القانون، ولو لم يكن ثمة تدليس من الطرف الآخر. ويعتبر عَبْنًا كل فرق يزيد على الثلث بين الثمن المذكور في العقد والقيمة الحقيقية للشيء.

.....

عيب الغبن

تعريف الغبن: هو التفاوت وانتفاء التوازن بين ما يعطيه العاقد وما يأخذه مقابل ما يعطيه في عقود المعاوضة فالبيع بثمن بخس يلحق الغبن بالبائع وبثمن باهظ يلحق الغبن بالمشتري.

انواع الغبن

- الغبن المجرّد : الغبن المجرّد هو غبن يلحق الراشدين ولا يخول له امكانية المطالبة بابطال العقد المشرع المغربي لم يعتد بالغبن المجرّد والسبب ان الراشد يكون على جانب الادراك والتميز اللذين يؤهلانه لحماية مصالحه بنفسه والمشرع كان يهدف الى استقرار المعاملات وكان هذا التوجه محمودا.

الاستثناءات التي يخول فيها الغبن الابطال

الغبن المقرون بالتدليس : اذا اقترن الغبن بالتدليس فانه يعتد به ويصلح ويجعله اساسا للمطالبة بابطاله وهذا مانص عليه الفصل 55 من ق ل ع فاذا ما اشترى مثلا شخص قطعة ارضية بثمن يفوق ثمنها الحقيقية في السوق بكثير وذلك نتيجة وسائل احتيالية استعمالها البائع جاز لهذا البمشترى المطالبة بابطال العقد للغبن الذي لحقه نتيجة تدليس البائع.

الغبن الذي يصيب القاصر وناقص الاهلية:اي ان العقود التي يبرمها القاصر او ناقص الاهلية بمفرده مع الغير تكون باطلة او قابلة للابطال سواء تعلق الامر بعقد مشوب بغبن او غيره من العقود الاخرى ، الغبن الاستغلالي حالة المرض والحالات الاخرى المشابهة:

موقف المشرع المغربي من الغبن الاستغلالي:

استنادا الى ماورد في الفصل 54 من ق ل ع -من ان اسباب الابطال مبنية على حالة المرض والحالات الاخرى المشابهة متروكة لتقدير القضاة - وعلى ضوء هذا النص اذا كان احد المتعاقدين قد استغل مرض المتعاقد الاخر او ضعفه او طيشه البين و ابرم معه عقدا لا تتعادل فيه التزامات الطرفين بل ينطوي على غبن احدهما غبنا فاحشا فان الطرف المغبون غبنا استغلاليا يسوغ له المطالبة بابطال العقد ولا سيم ان المشرع منح القاضي السلطة الواسعة في هذا المجال وترك تقرير الابطال لرايه وتقديره.

.....
عمل المحاكم :

وزارة العدل والحريات

محكمة الإستئناف بفاس

المحكمة الابتدائية بفاس

حكم رقم : بتاريخ 29/10/2018:

ملف مدني عدد 1601/1201/2018:

أصل الحكم المحفوظ

بكتابة ضبط المحكمة الابتدائية بفاس

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 29 أكتوبر 2018

في جلستها العلنية وهي تبث في القضايا المدنية الحكم الآتي نصه:

بين : السيد مهدي الصقلي حسيني

عنوانه : رقم 34 حي ميموزا فاس

ينوب عنه الأستاذان محمد الدباغ وعبد الحميد بنمخلوف المحاميان بفاس

مدعي من جهة.

وبين: السيد الصقلي الحسيني فؤاد

عنوانه 38 : شارع علال بن عبدالله بفاس.

ينوب عنه الأستاذ امحمد أغربي المحامي بفاس

مدعى عليه من جهة أخرى

بمحضر : رئيس كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بفاس

حيث يهدف المدعي من خلال مقاله إلى إصدار حكم يقضي بإبطال إجراءات التنفيذ

موضوع الملف عدد. 2018/6107/28

وحيث أسس المدعي طلب الإبطال على خرق مقتضيات الفصلين 452 و 469 من قانون

المسطرة المدنية والفصل 217 من مدونة الحقوق العينية.

وحيث أنه فيما يتعلق بخرق مقتضيات الفصل 452 من قانون المسطرة المدنية فإنه بعد

اطلاع المحكمة على الملف التنفيذي عدد 2018/6107/28 اتضح لها بأن المفوض

القضائي عمرو لعمومري انتقل بتاريخ 2017/09/08 عند المدعي بعنوانه الكائن برقم 34

حي ميموزا المدينة الجديدة فاس حيث وجده شخصيا وسلمه نسخة من الأمر القضائي عدد

2017/1103/392 الصادر بتاريخ 2017/01/25 القاضي بإيقاع حجز تحفظي على

عقارات السيد الصقلي الحسيني المهدي وذلك وفق ما ينص عليه الفصل 452 أعلاه والذي

جاء فيه على أنه يجري تبليغ الأمر الصادر من الرئيس بالحجز التحفظي طبقاً للقواعد العادية وينفذ دون تأخير.

وحيث أن ادعاء المدعي عدم قيام المدعى عليه بأي إجراء يتعلق بالتنفيذ على المنقولات قبل اللجوء إلى حجز العقارات يدحضه محضر عدم وجود ما يحجز المحرر بتاريخ 2017/04/27 والذي أفاد من خلاله مأمور التنفيذ أن المنقولات التي وجدها بالمكان الذي يشغله المنفذ عليه تعتبر قيمتها غير كافية لتسديد مصاريف التنفيذ الجبري.

وحيث أنه بالرجوع إلى تقرير الخبرة المنجزة من طرف الخبير صفريوي مرشد عناية الله يتضح بأنه حدد قيمة العقار موضوع الرسم العقاري عدد 07/62591 في مبلغ 963.000 درهم وقيمة الرسم العقاري عدد 07/67144 في مبلغ 760.500 درهم وقيمة العقار موضوع الرسم العقاري عدد 07/67145 في مبلغ 549.000 درهم وقيمة العقار موضوع الرسم العقاري عدد 07/162832 في مبلغ 1.368.000 درهم أي ما مجموعه 3.640.500 درهم في حين أن قيمة الدين بلغت 2.724.120 ، 00 درهم.

وحيث أن المادة 217 من مدونة الحقوق العينية تنص على أنه في حالة رهن عدة أملاك لضمان أداء دين واحد فإن بيع كل واحد منها يتم بناء على إذن من رئيس المحكمة المختصة . . ويجب ان يقع بيع هذه الأملاك على التوالي وفي حدود ما يفي بأداء الدين بكامله وأن المدعي لم يثبت بأن العقارات المحجوزة قد وقع بيعها جملة واحدة على خلاف ما هو منصوص عليه في المادة أعلاه، مما تكون معه إجراءات الحجز التنفيذي صحيحة والطلب حول إبطالها غير مؤسس ويتعين الحكم برفضه.

وحيث أن خاسر الدعوى يتحمل صائرها.

المحكمة الابتدائية بفاس

حكم رقم : بتاريخ 07/06/2018 :

ملف عقاري رقم . 493-1401/17 :

وبعد المداولة طبقاً للقانون

في الشكل

حيث ان طلب المدعية المتعلق بتمكينها من استغلال نصيبها حسب الفريضة الشرعية من العقارين موضوع الدعوى فطلبها يروم الى توزيع حق الانتفاع للأراضي الجماعية التابعة للجماعة السلالية السجع فخذة اولاد كير حسب قرار الجماعة النيابية السجع عدد 9 وتاريخ 10/03/2016 باعتبارها من ذوي حقوق الهالك الجيلالي بروقي فانه طبقا للفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 4 من ظهير 27 أبريل 1919 كما تم تنميته وتعديله بظهير 19 أكتوبر 1937 وظهير 6 فبراير 1963 فان الاختصاص في هذا التوزيع بين أعضاء الجماعة وهم أطراف الدعوى يعود الى الجماعة السلالية السجع مما ينزع بالمقابل الاختصاص عن المحكمة للبت في هذا النوع من الطلبات الامر الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب في هذا الشق

وحيث ان باقي الطلب قدم على الشكل المتطلب قانونا مما يتعين التصريح بقبوله في الموضوع . حيث تهدف المدعية من خلال طلبها الحكم ببطلان عقدي التنازل عن حقي الاستغلال والتصرف الاول المؤرخ في 9/2/2007 والثاني المؤرخ في 21/10/2015 وبطلان جميع الاثار المترتبة عنهما

وحيث ثبت للمحكمة من بنود عقود الاشرية موضوع طلب البطلان ان العقار المبيع عبارة عن ارض فلاحية بورية عرشية وكذا من خلال قرار قرار الجماعة النيابية السجع عدد 9 وتاريخ 10/03/2016 والذي لم يكن محل طعن وبالتالي هناك اتفاق بين طرفيه على ان طبيعة المبيع هي ارض جماعية يخضع في تنظيمه الى الظهير الشريف المؤرخ يوم 27 أبريل 1919.

وحيث نص الفصل الرابع من الظهير المشار اليه بكون الأراضي الجماعية العرشية غير قابلة للتقادم ولا للتفويت والحجز والحال بان أقدم المدعي عليهم شراء المدعى فيه مع علمه بكونه ارض عرشية قد خالفوا القانون اعلاه اذ لا يجوز البيع والشراء في العقارات الجماعية وان المحكمة لا يمكن لها ان ترتب آثارا قانونية على عقود ابرمت مخالفة للظهير اعلاه , مما يكون طلب القو ببطلانها يجد سنده في القانون

ويتعين تبعا لذلك الاستجابة لطلب بطلان رسوم الاشرية المشار الى مراجعها اعلاه وحيث ان خاسر الدعوى يتحمل صائرها.

وتطبيقا للفصل 4 من ظهير 27 أبريل 1919 المتعلق بتنظيم الوصاية على الاراضي الجماعية .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا حضوريا

في الشكل بعدم قبول الطلب في الشق المتعلق بتمكين المدعية من استغلال نصيبها من العقارين موضوع الدعوى وبقبول باقي الطلب.

في الموضوع

الحكم ببطلان عقدي التنازل عن حقي الاستغلال والتصرف الاول المؤرخ في 9/2/2007 والثاني المؤرخ في 21/10/2015 وبطلان جميع الاثار المترتبة عنهما وتحميل المدعى عليهم الصائر والاجبار في الأدنى وبرفض باقي الطلب

قواعد فقهية في عدة قرارات صادرة عن المجلس الأعلى (محكمة النقض)

أ - قرار المجلس الأعلى الصادر بتاريخ 26/09/2002 في المتلف الشرعي 353/2/1/2001 المنشور بمجلة المحاكم المغربية عدد 134-133 الذي ينص على ما يلي يشترط لصحة التبرع بدار للسكنى حيازتها من لدن المتبرع له خالية من شواغله وأمتعته وألا يعود إليها على وجه الكراء في ظل سنة من تاريخ الصدقة/

ب - قرار المجلس الأعلى عدد 394 الصادر بتاريخ 25/06/2008 ملف شرعي 114/2/1/2007 والمنشور أيضا بمجلة المحاكم الغربية عدد (134-133 لا يكفي إقرار الواهب بالحيازة بلا لابد من إخلاء المعطي من شواغل العطية مادام الأمر يتعلق بدار للسكنى . "

المحكمة الابتدائية بفاس

حكم رقم 433 :

بتاريخ 19/6/2008:

ملف عقار رقم:

185/12/2008

وبعد المداولة طبقا للقانون

حول الدفع بعدم الاختصاص المكاني:

حيث انصب طلب المدعي على بطلان عقد البيع وامر المحافظ العقاري بطنجة بالتشطيب على تملك رشيد بنعمور للرسمين عدد 2544 و 1484 وتمكينه من مستحقاته من التعويض بسبب نزع الملكية مؤسسا ذلك على كون البيع صادر عن البائع وهو في مرض الموت.

وحيث دفع المدعى عليه بعدم الاختصاص المكاني.

وحيث ان طلب المدعي له طابع مختلط جميع بين بطلان عقد واسترجاع عقار عن طريق التشطيب على العقد المطعون فيه وليس له طابع عيني محض , وانه طبقا للفقرة الثانية من الفصل 28 ق م م نص على ان الاختصاص للدعاوى المختلطة يمكن رفعه حتى امام محكمة موطن او اقامة المدعى عليه لذلك يبقى الدفع غير مؤسس ويبقى الاختصاص منعقدا لهذه المحكمة.

حول طلب البطلان والتشطيب من الرسم العقاري:

- في الشكل : حيث قدمت الدعوى وفقا للشكل القانوني وعلى الصفة ومؤدى عنها الرسوم القضائية مما يتعين قبولها شكلا.

- في الموضوع : حيث التمس المدعي الحكم على المدعى عليه بما هو مسطر اعلاه.

وحيث اجاب المدعى عليه بان المدعى فيهما ملك خالص له ولا يعدان من ضمن تركة والدهما.

وحيث ان الاسس المعتمدة في طلب البطلان وهي استظهار المدعى عليه بعقد البيع بعد عدة سنوات من وفاة والده البائع له , وعدم البيان في العقد كيف ادى الثمن للبائع قيد حياته وانكار توقيع البائع على العقد وعدم صدوره عنه وان البائع قيد حياته ووقت البيع كان مريضا طريق الفراش مات على اثره غير قائمة في نازلة الحال لعدم اثبات هذه الاسس من جهة وعدم ارفاق إنكار التوقيع بتوكيل خاص.

وحيث انه فضلا عن ذلك فان ما يفند اسس المدعي هو انعقد البيع المطعون فيه مصحح الإمضاء سواء للبائع او المشتري ولا يمكن بذلك سوى الطعن فيه بالزور وهو ما لم يقم به

المدعي كما انه من جهة اخرى فقد صدر عن الحاجة زينب العلوي اعتراف مصحح
الامضاء من طرفها تقر فيه بكون البيع المطعون فيه صحيح وصادر عن البائع زوجها
لولده رشيد بنعمور وليس برسم زمام التركة ومخارجة 853 ص 647 توثيق فاس مما يفيد
ان العقارين المذكورين برسم الشراء من ضمن تركة والده لذلك يكون الطلب غير مؤسس
ويتعين رفضه.

وحيث ان خاسر الدعوى يتحمل صائرها.

وتطبيقا 1 و28 و32 ق م م .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا حضوريا

في الشكل: بقبول الدعوى

في الموضوع: برفض الطلب مع إبقاء الصائر على رافعه.

المحكمة الابتدائية

بفاس

حكم رقم:

بتاريخ 09/07/2018:

ملف مدني عدد 1453/1201/2018:

أصل الحكم المحفوظ

بكتابة ضبط المحكمة الابتدائية بفاس

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ تاسع يوليوز 2018

في جلستها العلنية وهي تبث في القضايا المدنية الحكم الآتي نصه:

في الشكل: حيث قدم الطلب وفق الشروط الشكلية المتطلبة قانونا الأمر الذي يتعين معه قبوله شكلا.

وفي الموضوع: حيث يهدف المدعون من خلال مقالهم إلى إصدار حكم يقضي ببطلان جميع إجراءات التبليغ و التنفيذ المنجزة في الملف التنفيذي عدد 1383/6204/ 2017 بما في ذلك محضر إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه والمبالغ المحكوم بها.

وحيث أنه فيما يتعلق بطلب إبطال إجراءات التبليغ:

حيث أسس المدعون طلب إبطال إجراءات التبليغ على خرق الفصل 440 من قانون المسطرة المدنية.

وحيث أنه بالرجوع إلى الفصل 440 أعلاه يتضح بأنه ينص على أنه: "يبلغ العون إلى الطرف المحكوم عليه الحكم المكلف بتنفيذه ويعذره بأن يفى بما قضى به الحكم حالا أو بتعريفه بنواياه خلال أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ تقديم طلب التنفيذ."

وحيث أن التبليغ طبقا لمقتضيات الفصل 38 من نفس القانون يكون صحيحا إذا سلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه أو في محل عمله أو في أي مكان آخر يوجد فيه.

وحيث أنه وبعد ضم الملف التنفيذي عدد 1383 / 6204/2017 والإطلاع على الوثائق المرفقة به ثبت للمحكمة بأن المدعين أعذروا بتنفيذ الحكم الرامي إلى إفراغ الجزء الغربي من الأرض المسماة عزيب الصوير حيط البري الكائنة بدوار الصوير جماعة أولاد ميمون مرتين وبعنوانهم الكائن بدوار أولاد الوالي قيادة أولاد ميمون أولاد جامع فاس ، ذلك أنه بالرجوع إلى شواهد التسليم المؤرخة في 10/11/2017 يتضح بأن المدعي محمد والي علمي توصل بالإعلام بالإفراغ بواسطة ابنه محمد ، في حين توصل المدعي بوشتي حجاج شخصيا بالإعلام وأحمد والي علمي بواسطة محمد ابن أخيه غير أن مامور الإجراءات حرر محضر تعذر التنفيذ لعدم حضور الخبير المنتدب ، كما أن الثابت من شواهد التسليم المؤرخة في 29/11/2017 أن العون المكلف بالتبليغ قد ضمن بها أن تبليغ الإعلام بالإفراغ تم إلى السيد بوشتي حجاج شخصيا وإلى السيد محمد والي علمي بواسطة أخيه العباس الذي رفض التوقيع وإلى السيد أحمد والي علمي بواسطة أخيه العباس الذي رفض كذلك التوقيع .

وحيث تكون إجراءات التبليغ استنادا إلى ما ذكر أعلاه قد أنجزت وفق ما تنص عليه مقتضيات الفصلين 38 و 39 من نفس القانون وبالتالي تكون إجراءات سليمة وصحيحة والطلب حول إبطالها غير مؤسس ويتعين الحكم برفضه.

وحيث أنه فيما يتعلق بطلب إبطال إجراءات التنفيذ:

حيث أسس المدعي طلبه على أن مأمور التنفيذ تجاوز حدود مهمته عندما نفذ لفائدة طالبي التنفيذ مساحة 40 هكتار وخالف محضر البيع بالمزاد العلني الذي ورد به مساحة 29 هكتار.

وحيث أن الثابت من القرار عدد 557 الصادر بتاريخ 06/04/2017 في الملف الجنحي رقم 110/2803/2016 أنه قضى بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه بعد أن ثبت للمحكمة من خلال ما راج أمامها أثناء الاستماع إلى شهادة الشهود من قيام المشتكى بهم بحرث ما مساحته 40 هكتار من مجموع الأرض المملوكة على الشيعاء بين المشتكين، وأن المحكوم لهما تقدما بطلب تنفيذ القرار أعلاه أي بإرجاع ما مساحته 40 هكتارا .

وحيث أسس المدعون طلب الإبطال أيضا على أن محضر التنفيذ جاء مخالفا للمستندات المقدمة من طرفهم.

وحيث أن المدعى عليهما حسب الثابت من مرفقات الملف التنفيذي أدليا في إطار إثبات استغلالهم للجزء المستولى عليه من طرف المدعين بموجب تصرف مضمن أصله بعدد 367 صحيفة 282 وتاريخ سادس يناير 2015 والذي يشهد شهوده بتصرفهما واستغلالهما للقطعة الأرضية المسماة غريب الصوير الكائنة بدوار الصوير جماعة أولاد ميمون والبالغ مساحتها 164 هكتار تقريبا منذ خمسة عشر سنة أي منذ سنة 2000 ، في حين أن محضر بيع عقار بالمزاد العلني المستدل به من طرف المدعين مؤرخ في 18/12/2006 ويتعلق بالأرض موضوع مطلب التحفيظ عدد/17980ف ولاينطبق على الأرض المحرر بشأنها محضر إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه والتي تعود للمدعى عليهما بموجب التصرف أعلاه.

وحيث اعتمد المدعون في طلبهم على أن خبرة محمد العليج التي أكدت على أن القطع الثلاث حيط البري وبوطويل ومولاي عبدالسلام تقع غرب دوار أولاد الوالي أي شرق أرض عزيز الصوير وأن أولاد الوالي هو من يتصرفون فيها.

وحيث أن محضر التنفيذ أنجز بناء على خبرة الخبير سمير الغوتي المختص في التجهيز القروي والذي أنجز خبرته بعد تأكده من موقع العقار وحدوده الواردة بموجب التصرف المرفق بالشكاية، في حين أن عقود البيع المدلى بصور منها في الملف لا تنطبق على الأرض موضوع طلب التنفيذ، هذا فضلا عن أن مسؤولية المدعين في عدم حضور عملية التنفيذ وإبداء أوجه دفوعاتهم وملاحظاتهم بشأن موقع العقار تبقى قائمة لاسيما وأن المدعي بوشتي حجاج توصل بشخصيا بالمحضر المعين لتاريخ الإفراغ.

وحيث أنه بخصوص قرار محكمة النقض القاضي بنقض وإبطال القرار الاستئنافي فإن الثابت من حيثياته أن هذا الأخير صدر خرقا لمقتضيات المادة 374 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على أن المحاكم المختصة في قضايا المخالفات والجنح تعقد جلساتها وهي

مكونة من رئيس وقاضيين ،في حين أن القرار المنقوض صدر من هيئة مكونة من رئيس وثلاث قضاة مما يكون معه نقض القرار قد انصب على خرق شكلي للقانون ولايمس بجوهر النزاع وبالتالي فلا أثر له على التنفيذ .

وحيث تبقى الدعوى للأسباب المشار إليها أعلاه غير مؤسسة ويتعين الحكم برفضها. وحيث يتحمل خاسر الدعوى صائرها.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا حضوريا :

بقبول الطلب شكلا ورفضه موضوعا مع إبقاء الصائر على رافعيه.

الغبين لا يخول

الإبطال إلا إذا نتج عن تدليس الطرف الآخر.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي ماي 2007 - العدد 67 -
مركز النشر و التوثيق القضائي ص 29

القرار عدد 3241

المؤرخ في : 7/12/2005

الملف المدني عدد : 1295/1/2/2004

عقد البيع - إبرامه من طرف معتقل - إبطال العقد (لا) - الغبن

مجرد إبرام عقد بيع عقار من طرف معتقل بداخل المؤسسة

السجنية لا يشكل حالة إكراه تبرر إبطاله، فضلا على أن الغبن لا يخول

الإبطال إلا إذا نتج عن تدليس الطرف الآخر.

باسم جلالة الملك

و بعد المداولة طبقا للقانون

حيث يؤخذ من أوراق الملف والقرار المطعون فيه عدد 326 الصادر عن محكمة الاستئناف بورزازات بتاريخ 2003/12/10 أن المدعي (المطلوب في النقض) عرض بمقاله أن إحدى الطاعنين تقدمت في مواجهته بشكاية بإصدار شيك بدون رصيد يحمل مبلغ (000.250 درهم)، وأدين جنحيا من أجل ذلك، وأنه أثناء اعتقاله أرغم على التوقيع على عقد بيع منزله الكائن بحي تابونت وكذا على مجموعة من الشيكات، طالبا الحكم بإبطال البيع لكونه أبرم تحت الضغط والإكراه وكذا الالتزام المتعلق بالشيكات.

أجاب المدعى عليهما بأن الإكراه غير وارد. وأنهما لم يمارسا على المدعي أي ضغط سواء كان ماديا أو معنويا، بالإضافة إلى أن العدلين عاينا أداءهما للثمن وأن مكان العقد لا يعتبر ركنا من أركان العقد ومجرد الاعتقال بالسجن لا يعتبر إكراها للمتعاقد فأمرت المحكمة بإجراء بحث مع الطرفين ثم أصدرت حكمها بإبطال الالتزام الناشئ عن العقد المؤرخ في 2003/10/9 المضمن بعدد 298 صحيفة 333 وتاريخ 2003/10/09 وكذا الإشهاد المصحح الإمضاء تحت عدد 10626 وتاريخ 2001/8/23. استأنفه المدعى عليهما فأيدته محكمة الاستئناف وهذا هو القرار المطعون فيه.

فيما يخص الوسيلة الثانية المتخذة من خرق الفصل 46 من ق.ل.ع والوسيلة الثالثة المتخذة من خرق الفصل 55 من نفس القانون.

بناء على الفصل 46 من ق.ل.ع وبمقتضاه أن الإكراه إجبار يباشر من غير أن يسمح به القانون يحمل بواسطته شخص شخصا آخر على أن يعمل عملا بدون رضاه.

وبناء على الفصل 55 من ق.ل.ع الذي ينص أن الغبن لا يخول الإبطال إلا

إذا نتج عن تدليس الطرف الآخر... الخ.

حيث يعيب الطاعنان على القرار خرق الفصل 46 من ق.ل.ع لكونه أسس ما انتهى إليه من كون المطلوب في النقض وقع على عقد البيع تحت الإكراه لتواجده داخل السجن دون أن يبين عناصره. كما يعيبان عليه خرق الفصل 55 من نفس القانون الذي ينص على أن الغبن لا يخول الإبطال إلا إذا نتج عن تدليس الطرف الآخر، بينما اعتبر القرار المطعون فيه المطلوب في النقض مغبونا لعدم التناسب بين الثمن والمنزل موضوع البيع دون أن يبين ما إذا كان هذا الغبن مقرونا بالتدليس وما هي طبيعة الوسائل الإحتيالية المستعملة.

حقا حيث إن القرار المطعون فيه اعتمد في تعليل منطوقه على أن عقد الشراء أنجز بالسجن المدني مما يوافق ما جاء على لسان المدعي من أنه أبرمه تحت الإكراه - كما اعتمد أيضا في ذلك صراحة أسباب الحكم الابتدائي المؤيد التي ورد فيها أن العقد المطلوب إبطاله تم تحريره بالسجن المدني أثناء تواجد المدعى عليه في حالة اعتقال بسبب إصداره لشيك بدون رصيد مقابل تنازل المدعى عليها عن شكايتها بخصوص الشيك مما يشكل إكراها في حق المدعى عليه الذي كان انصياعه لما ذكر بهدف حصوله على حريته. فضلا عن أن الثمن الذي تم تضمينه بعقد الشراء المذكور لا يتناسب وقيمة العقار المبيع.

وحيث إن إبرام عقد البيع من طرف المطلوب بالسجن مقابل تنازل الطاعنة عن شكايتها المتعلقة بالسيك وما يترتب عن ذلك من إنهاء حبسه وإطلاق سراحه، كل ذلك ليس من شأنه أن يحدث له ألما جسما، أو اضطرابا نفسيا حسب الفصل 47 من ق.ل.ع. وأن المحكمة حين اعتبرت أن مجرد إبرام العقد داخل المؤسسة السجنية يشكل حالة إكراه تبرر إبطاله تكون قد طبقت الفصل 47 تطبيقا سيئا مخالفا لأحكامه مما يعرض قرارها للنقض ومن جهة

ثانية فإن محكمة الاستئناف حين أضافت أنه ليس هناك سبب لشيك ثمن للشراء خاصة وأن العلاقة الزوجية لا زالت قائمة بين المطلوب في النقض وإحدى الطالبين فاضمة طلاتي وأن الزوجة لا مهنة لها ولم يشهد العدلان على تسلم ثمن المبيع لتبرير ما قضت به رغم أن وقائع الدعوى لا تكشف عن تدليس ارتكبه الطاعنان نتج عنه الغبن تكون قد خالفت أحكام الفصل 55 من ق.م.م مما يعرض قرارها للنقض.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بنقض القرار المطعون فيه وبإحالة الملف على محكمة الاستئناف بمراكش لتبت فيه طبقاً للقانون وعلى المطلوب بالصائر. كما قرر إثبات قراره هذا بسجلات المحكمة المصدرة له، إثر الحكم المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة

من رئيس الغرفة السيد نور الدين لبريس رئيساً والمستشارين السادة : الصافية المزوري مقررة، إبراهيم بولحيان، مليكة بامي والكبير تباع أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد بلقاسم الفاضل وبمساعدة كاتب الضبط السيد محمد الإدريسي.

الرئيس المستشار المقرر الكاتب

.....

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الفصل 47

الإكراه لا يخول إبطال الالتزام إلا:

- 1 - إذا كان هو السبب الدافع إليه.
- 2 - إذا قام على وقائع من طبيعتها أن تحدث لمن وقعت عليه إما ألما جسمى أو اضطرابا نفسيا. أو الخوف من تعريض نفسه أو شرفه أو أمواله لضرر كبير مع مراعاة السن والذكورة والأنوثة وحالة الأشخاص ودرجة تأثرهم.

الفصل 48

الخوف الناتج عن التهديد بالمطالبة القضائية أو عن الإجراءات القانونية الأخرى لا يخول الإبطال، إلا إذا استغلت حالة المتعاقد المهدد بحيث تنتزع منه فوائد مفرطة أو غير مستحقة وذلك ما لم يكن التهديد مصحوبا بوقائع تكون الإكراه بالمعنى الذي يقتضيه الفصل السابق.

الفصل 49

الإكراه يخول إبطال الالتزام وإن لم يباشره المتعاقد الذي وقع الاتفاق لمنفعته.

الفصل 50

الإكراه يخول الإبطال، ولو وقع على شخص يرتبط عن قرب مع المتعاقد بعلاقة الدم.

الفصل 51

الخوف الناشئ عن الاحترام لا يخول الإبطال، إلا إذا انضمت إليه تهديدات جسيمة أو أفعال مادية.

الفصل 52

التدليس يخول الإبطال، إذا كان ما لجأ إليه من الحيل أو الكتمان أحد المتعاقدين أو نائبه أو شخص آخر يعمل بالتواطؤ معه قد بلغت في طبيعتها حدا بحيث لولاها لما تعاقد الطرف الآخر. ويكون للتدليس الذي يباشره الغير نفس الحكم إذا كان الطرف الذي يستفيد منه عالما به.

الفصل 53

التدليس الذي يقع على توابع الالتزام من غير أن يدفع إلى التحمل به لا يمنح إلا الحق في التعويض.

الفصل 54

أسباب الإبطال المبنية على حالة المرض والحالات الأخرى المشابهة متروكة لتقدير القضاة.

الفصل 55

الغبن لا يخول الإبطال إلا إذا نتج عن تدليس الطرف الآخر أو نائبه أو الشخص الذي تعامل من أجله، وذلك فيما عدا الاستثناء الوارد بعد.

الفصل 56

الغبن يخول الإبطال إذا كان الطرف المغبون قاصرا أو ناقص الأهلية، ولو تعاقد بمعونة وصيه أو مساعده القضائي وفقا للأوضاع التي يحددها القانون، ولو لم يكن ثمة تدليس من الطرف الآخر. ويعتبر غبنا كل فرق يزيد على الثلث بين الثمن المذكور في العقد والقيمة الحقيقية للشيء.

.....

إفادة المقدم بإعلام أهل المنفذ عليه بإجراءات التنفيذ وتضمين ذلك في محضر

التنفيذ لا يغني عن استدعاء المعني بالأمر شخصا لحضور التنفيذ وتوصله

طبقا للفصول 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية. ويكفيه التمسك بعدم

قانونية استدعائه ولا يحتاج إلى الطعن بالزور لتنفيذ تلك الإفادة.

مجلة قضاء المجلس الأعلى (محكمة النقض) - الإصدار الرقمي دجنبر 2006 - العدد 64 -

65 - مركز النشر و التوثيق القضائي ص 80

القرار عدد 3181

المؤرخ في : 30/11/2005

الملف المدني عدد : 2620/1/6/2004

محضر التنفيذ - استدعاء المنفذ عليه

إن إفادة عون السلطة المقدم بإعلام أهل المنفذ عليه بإجراءات التنفيذ وتضمن ذلك في محضر التنفيذ لا يغني عن استدعاء المعني بالأمر شخصيا وتوصله به طبقا للفصول 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية، وأنه يكفيه التمسك بعدم قانونية استدعائه ولا يحتاج إلى الطعن بالزور لتنفيذ تلك الإفادة وأن القرار الذي اعتمد تلك الإفادة للقول أنه لا يطعن فيها إلا بالزور بكون فاسد التعليل الموازي لانعدامه.

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه المشار إلى مراجعه أعلاه أن المدعي محمد بلوح عمر قدم بتاريخ : 2001/8/6 مقالا افتتاحيا إلى المحكمة الابتدائية بالناظور يعرض فيه أنه بتاريخ 25-6-2001 وبطلب من المدعى عليهما فضمة عمر وفضمة موح باشر مأمور إجراءات التنفيذ بالمحكمة الابتدائية بالناظور إجراءات تنفيذ الحكم العقاري رقم 59 الصادر بتاريخ 2001/2/20 في الملف رقم 98/206 والقاضي بإجراء القسمة بين الطرفين، وأن المدعي لم يحضر إجراءات القسمة، ولم يتم استدعاؤه كما هو ثابت من محضر التنفيذ عدد : 01/44 مما ألحق به ضررا يتمثل في عدم صلاحية الجزء من الأرض الذي اعتبر حظه، وهو ما يمثل غبنا لحق به استفاد منه بقية المتقاسمين طالبا لذلك إصدار حكم على المدعى عليهم وبحضور رئيس كتابة الضبط بإبطال التنفيذ المنجز بتاريخ 2001/6/25 عدد : 01/44 وإرجاع الأطراف إلى الوضعية التي كانوا عليها قبل التنفيذ.

وأجاب المدعى عليهم بأن مسطرة التنفيذ جاءت سليمة بحكم أنه تم

إشعار جميع الأطراف، بما في ذلك المدعي إلا أنه فضل عدم الحضور. فأصدرت المحكمة الابتدائية حكمها عدد 712 بتاريخ : 2003/03/17 ، في الملف عدد 2001/1677 قضى برفض الطلب. استأنف المدعي فأيدته محكمة الاستئناف بمقتضى القرار المطعون فيه بالنقض من طرفه في السبب الفريد بعدم ارتكاز على أساس قانوني سليم، وفساد التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أنهائه قضى بتأييد الحكم المستأنف بعله أن الطاعن أشعر من أجل حضور إجراءات التنفيذ بناء على الإعلام الموجه لقيادة بني اسعيد بتاريخ : 2001/6/21 وأن هذا الإجراء ضمن بمحضر التنفيذ الذي يعتبر حجة رسمية، ولا يمكن الطعن فيه إلا بالزور... الخ . مع أن إعلام أهل الطاعن من طرف القدم هي طريقة ليست قانونية ومخالفة تماما للفصل 37 وما يليه من قانون المسطرة المدنية.

حيث صح ما عابه الطاعن على القرار ذلك أنه اعتمد في قضائه على أنه "ثبت للمحكمة بعد الإطلاع على محضر التنفيذ عدد 01/44 المحرر في 25-6-2001 بأن المستأنف أشعر من أجل حضور إجراءات التنفيذ بناء على الإعلام الموجه إلى قيادة بني سعيد بتاريخ 2001/6/21 وهي إفادة مضمنة بالمحضر التنفيذي الذي يعتبر حجة رسمية لا يطعن فيه إلا بالزور". في حين أن إفادة المقدم بإعلام أهل المنفذ عليه بإجراءات التنفيذ وتضمن ذلك في محضر التنفيذ لا يغني عن استدعاء المعني بالأمر شخصيا لحضور التنفيذ وتوصله طبقا للفصول 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية. ويكفيه التمسك بعدم قانونية استدعائه ولا يحتاج إلى الطعن بالزور لتنفيذ تلك الإفادة. الأمر الذي كان معه القرار فاسد التعليل المنزل منزلة انعدامه مما عرضه للنقض والإبطال.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الدعوى على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى (محكمة النقض) بنقض وإبطال القرار المطعون فيه، وإحالة الدعوى على نفس المحكمة للبت فيه من جديد بهيئة أخرى طبقاً للقانون وبتحميل المطلوب في النقض الصائر.

كما قرر إثبات قراره هذا بسجلات المحكمة المذكورة أعلاه إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة

من السيد رئيس الغرفة محمد العيادي رئيساً والمستشارين السادة : ميمون حاجي مقرراً ومحمد مخلص واحمد بلبكري والحسن أبا كريم أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد عبد الرحمان الفراسي وبمساعدة كاتب الضبط السيد بناصر معروز.

الرئيس المستشار المقرر الكاتب .

.....

قانون المسطرة المدنية

صيغة محينة بتاريخ 22 يوليو 2021

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447

بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974)

بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية،

كما تم تعديله

القسم الثالث: المسطرة أمام المحاكم الابتدائية

الفصل 37

يوجه الاستدعاء بواسطة أحد أعوان كتابة الضبط، أو أحد الأعوان القضائيين أو عن طريق البريد برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أو بالطريقة الإدارية.

إذا كان المرسل إليه يقيم خارج المغرب، يوجه الاستدعاء بواسطة السلم الإداري على الطريقة الدبلوماسية أو بواسطة البريد المضمون، عدا إذا كانت مقتضيات الاتفاقيات الدولية تقضي بغير ذلك .

الفصل 38

يسلم الاستدعاء والوثائق إلى الشخص نفسه أو في موطنه أو في محل عمله أو في أي مكان آخر يوجد فيه، ويجوز أن يتم التسليم في الموطن المختار.

يعتبر محل الإقامة موطنًا بالنسبة لمن لا موطن له بالمغرب.

يجب أن يسلم الاستدعاء في غلاف مختوم لا يحمل إلا الاسم الشخصي والعائلي وعنوان سكنى الطرف وتاريخ التبليغ متبوعًا بتوقيع العون وطابع المحكمة.

الفصل 39

ترفق بالاستدعاء شهادة يبين فيها من سلم له الاستدعاء وفي أي تاريخ ويجب أن توقع هذه الشهادة من الطرف أو من الشخص الذي تسلمها في موطنه. وإذا عجز من تسلم الاستدعاء عن التوقيع أو رفضه أشار إلى ذلك العون أو السلطة المكلفة بالتبليغ ويوقع العون أو السلطة على هذه الشهادة في جميع الأحوال ويرسلها إلى كتابة ضبط المحكمة.

إذا تعذر على المكلف بالتبليغ أو السلطة الإدارية تسليم الاستدعاء لعدم العثور على الطرف أو على أي شخص في موطنه أو محل إقامته ألصق في الحين إشعارًا بذلك في موضع ظاهر بمكان التبليغ وأشار إلى ذلك في الشهادة التي ترجع إلى كتابة ضبط المحكمة المعنية بالأمر.

توجه حينئذ كتابة الضبط الاستدعاء بالبريد المضمون مع الإشعار بالتوصل.

إذا رفض الطرف أو الشخص الذي له الصفة، تسلم الاستدعاء أشير إلى ذلك في الشهادة.

يعتبر الاستدعاء مسلمًا تسليمًا صحيحًا في اليوم العاشر الموالي للرفض الصادر من الطرف أو الشخص الذي له الصفة في تسلم الاستدعاء.

يمكن للمحكمة من ناحية أخرى تبعا للظروف تمديد الأجل المذكورة أعلاه والأمر بتجديد الاستدعاء.

تعين المحكمة في الأحوال التي يكون فيها موطن أو محل إقامة الطرف غير معروف عونا من كتابة الضبط بصفته قيما يبلغ إليه الاستدعاء.

يبحث هذا القيم عن الطرف بمساعدة النيابة العامة والسلطات الإدارية ويقدم كل المستندات والمعلومات المفيدة للدفاع عنه دون أن يكون الحكم الصادر نتيجة القيام بهذه الإجراءات حضوريا.

إذا عرف فيما بعد موطن أو محل إقامة الطرف الذي كان يجهل موطنه فإن القيم يخبر بذلك المحكمة التي عينته ويخطر الطرف برسالة مضمونة عن حالة المسطرة وتنتهي نيابته عنه بمجرد القيام بذلك.

.....

.....

اعداد علاوي مصطفى المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

ملحق

.....

محكمة النقض 2016 افتتاح السنة القضائية

وصونا للضمانات القانونية في المحاكمات أو الإجراءات الإدارية والتأديبية، فقد اعتبرت هذه المحكمة في قضية تتعلق بالغش في الامتحان أن حقوق الدفاع تكون قد خرقت بشكل جوهري عندما تم الاكتفاء بتحرير محضر ضبط الغش في الامتحان في حق إحدى الطالبات وتم اتخاذ قرار في حقها على ضوءه دون عرضها على المجلس التأديبي كما يقتضي ذلك

.المرسوم

قررت محكمة النقض أن مسطرة الفرض التلقائي للضريبة تستلزم احترام إجراءات التبليغ في إطار مسطرة تواجيهية حقيقية واعتبرت تبعا لذلك رجوع الإشعار البريدي بملاحظة " منطقة لا يشملها التوزيع"، بأنها لا تفيد لتوصل الملزم بالضريبة

وتأكيدا منها لحجية الإثبات الإلكتروني وتفاعلا مع التطورات المتسارعة التي فرضتها العولمة وتكنولوجيا الاتصال أكدت محكمة النقض مرة أخرى توجهها السابق حيث جاء في قرارها أن الوثيقة المحررة على دعامة إلكترونية تعد وسيلة إثبات مقبولة متى كان متوفرا بصفة قانونية التعرف على الشخص الذي صدرت عنه وتكون معدة ومفوضة وفق شروط من شأنها ضمان تاميتها

وفي سياق آثار العولمة على البنيات الاجتماعية والاقتصادية للدول وتنقل اليد العاملة عبر العالم وضبطا منها لعملية تشغيل الأجانب وما أصبحت تثيره من إشكاليات يتعين مقاربتها بشكل متوازن فقد ذهبت محكمة النقض إلى أن تشغيل الأجنبي يقتضي الحصول على رخصة من السلطة الحكومية المكلفة بالشغل تسلم على شكل تأشيرة توضع على العقد ومتى انعدمت هذه التأشيرة بطل هذا العقد، وهي محددة في الزمان وبالتالي فإن استمرار الأجير في العمل بعد انتهاء أجلها لا يجعل من عقد عمله غير محدد المدة بل يكون الالتزام باطلا وعديم الأثر

وحفاظا على النظام العام الأسري، ولمواجهة بعض الظواهر السلبية الدخيلة على مؤسسة الزواج قررت محكمة النقض في نازلة عرضت عليها، عدم وجود ما يسمى بالزواج السوري في القانون المغربي ورتبت تبعا لذلك كافة آثار الزواج الصحيح مستبعدة الادعاء بالصورية

هذه المقاربة الجديدة للعدالة الجنائية في بعدها الموضوعي والمسطري تجلت أيضا في قضية تتعلق بالحصانة البرلمانية حيث قررت محكمة النقض أنه إذا كان عضو البرلمان قد توبع قبل صدور دستور 2011 لكن البت في هذه المتابعة تم بعده، فإن القانون الشكلي الواجب التطبيق هو دستور 2011 الذي لم يعد يقر للبرلمانيين حصانة إجرائية سابقة لمتابعتهم.

ونظرا لبعدها الديني والاجتماعي وحماية لها من النهب اعتبرت محكمة النقض الزوايا من الأوقاف العامة وتدخل في زمرة المحلات المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي وهي بذلك لا تُتملك بالحيازة مهما طال، وأن إقامة أبنية أو محلات مكزية لا ينزع عن هذا الملك طابعه الحسبي كزاوية

وتفعيلا للحماية القانونية للملك الحسبي و حفظا له من التواطؤ والاستيلاء فقد اعتبرت محكمة النقض أن وزارة الأوقاف لها الصفة والمصلحة في تتبع الدعوى التي صدر الحكم بمحضرها، باعتبارها هي المكلفة للدفاع عن الملك الحسبي وتتبع الدعوى الجارية بشأنه وفي إطار ضبط المعاملات المتعلقة بالتجزئات العقارية، فقد استقر قضاء محكمة النقض على أن قسمة تصفية عقار خاضع لقانون التجزئات يستوجب البحث في مدى قابلية هذا العقار للقسمة العينية وفقا لضوابط هذا القانون ولتصاميم التهيئة والتنسيق كما أن تطهير المعاملات الكرائية المنصبة على أراضي الجموع جعل محكمة النقض تقرر بأن هناك ضوابط وشروط يتعين احترامها عند إبرام هذه العقود ومنها إذن جمعية المندوبين وموافقة الجهة الوصية، وإلا كانت تلك العقود غير منتجة في الدعوى واهتماما بقضايا الملكية المشتركة، التي أصبحت من المواضيع التي تثير العديد من الإشكالات القانونية والقضائية قررت محكمة النقض أن تطبيق نظام هذا النوع من الملكية على العقارات غير المحفظة رهين بإيداع هذا النظام بكتابة ضبط المحكمة الواقع العقار بدائرتها وذلك بإيعاز من المالك الأصلي أو من الملاك المشتركين وإلا وجب تطبيق القواعد العامة.

وحماية لأطراف عقود الإيجار المفضي للتملك الذي أصبحت له مكانة هامة في المعاملات العقارية، فقد قررت محكمة النقض بأن عدم تسجيل العقد بالرسم العقاري أو إجراء تقييد

احتياطي بشأنه، يجعل المعني به في حكم المحتل بدون سند
وضمانا للأمن التعاقدى أمام الموثق العصري، اعتبرت محكمة النقض أنه لا يجوز لأي
موثق إعفاء الشخص الذي يتولى الترجمة أمامه من أداء اليمين إلا بناء على تنازل كتابي
صريح من الشخص الذي تتم الترجمة لفائدته ويتعين أن تتم الترجمة علنا لا همسا في الأذن
وذلك حفاظا على الثقة التي يجب أن يزرعها الموثق في المتعاقدين
وفي نفس السياق وحفاظا على توازن الحقوق عند ممارسة المهن القانونية والقضائية فقد
اعتبرت محكمة النقض أن تملك حصص في شركة ذات مسؤولية محدودة لا يعد ممارسة
للتجارة ولا يدخل ضمن حالات المنع المنصوص عليها في ظهير التوثيق العصري ولا
يترتب عنها المسائلة التأديبية

وحماية للمحامي أثناء أدائه لرسالته النبيلة اعتبرت محكمة النقض عدم إمكانية تحريك النقيب
لأي متابعة ضد محام إلا إذا تلقى شكاية مباشرة من مشتكي معلوم أو من الوكيل العام للملك
ولا يمكن قبول أي متابعة اعتمادا على مجرد وشاية
ولإعطاء حصانة الدفاع دلالتها القانونية والأخلاقية الواجبة عند ممارسة مهنة المحاماة
قررت محكمة النقض بأن هذه الحصانة يتعين إعمالها فقط بخصوص الحوادث التي تقع أثناء
مزاولة المحامي لنشاطه المهني وهي لصيقة بمهام الدفاع

القاعدة:

إن محضر التنفيذ المعتبر بمثابة ورقة رسمية يمكن المطالبة ببطلانه دون سلوك مسطرة الزور وذلك طبقاً لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 419 من قانون الالتزامات والعقود إذا ما ثبت وقوع العون المكلف بالتنفيذ في خطأ مادي نتيجة تنفيذ الإفراغ على عقار دون العقار المعني بسبب عدم استعانتة بخبير.

الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2016/03/07 في الملف رقم: القرار الصادر عن هذه محكمة
2014/1201/446.

.....
.....

القرار عدد 8/1238

الصادر بتاريخ 2018/7/26 عن محكمة النقض

في ملف جنائي عدد 2017/8/6/173333

و حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوبة في النقض و قضت بعدم قبول المتابعة بعلّة أن محضر المعاينة لم يتضمن البيانات التي تنص عليها المادة 108 من قانون 95/10 المتعلق بالماء -29- كما أنه لم تتم

29

قانون الماء

صيغة محينة بتاريخ 26 يوليو 2010

القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.154 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 (16)
أغسطس 1995) 29

كما تم تعديله

المادة 108

يجب أن يتضمن محضر المعاينة على الخصوص ظروف ارتكاب المخالفة وشروط المخالف وكذا العناصر التي تبين مادية المخالفات.

وتوجه المحاضر المحررة إلى المحاكم المختصة داخل أجل عشرة أيام. ويوثق بالمعاينات التي يتضمنها المحضر الى أن يثبت العكس.

إحالته على النيابة العامة داخل أجل 10 أيام ن في حين أن المادة المذكورة من جهة لم ترتب أي جزاء عن الإخلال بأجل إحالة المحضر على المحكمة .

و من جهة أخرى و خلافا لما ورد بتعليلها فإن محضري المعاينة المنجزين على ذمة القضية تضمننا ظروف ارتكاب المخالفة و العناصر التي تبين مادية المخالفة و كمية الرمال المستخرجة و إذ هي لم تقدر على الوجه السليم الوقائع المنسوبة للمطلوبة في النقض على ضوء مضمون المحضرين المذكورين المعززين بمحضر التصريح التمهيدي لممثلها القانوني جاء قرارها ناقص التعليل موازيا لانعدامه عرضة للنقض .

قضت بنقض وابطال القرار عدد 1976 المطعون فيه الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 2017/5/10 في القضية ذات العدد 2017/2602/343

قانون الماء

صيغة محينة بتاريخ 26 يوليو 2010

القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.154 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 (16 أغسطس 1995) 1

كما تم تعديله

المادة 108

يجب أن يتضمن محضر المعاينة على الخصوص ظروف ارتكاب المخالفة وشروط المخالف وكذا العناصر التي تبين مادية المخالفات.

وتوجه المحاضر المحررة إلى المحاكم المختصة داخل أجل عشرة أيام. ويوثق بالمعاينات التي يتضمنها المحضر الى أن يثبت العكس.

القرار عدد 8/1354

الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 2018/8/16

في ملف جنحي عدد 2017/8/6/19422

وحيث لئن كان الفصل 13 من القرار الوزيري المؤرخ في 28/12/6 المعدل بقرار 32/10/12 نص على أنه " يوجه المحضر والعينات الأخرى خلال أربع وعشرين ساعة الى مكتب زجر الغش ويقوم هذا الأخير ببعثها خلال 24 ساعة الى المختبر الرسمي للكيمياء بالدار البيضاء.

و الفصل 18 من القرار المذكور ينص على " على أن المختبر الذي توصل من أجل التحليل بعينة يحزر في ظرف ثمانية أيام من توصله بها تقريراً يضمنه نتائج الفحص و التحليل التي خضعت لها العينة " فإن المشرع توخى من تلك الإجراءات الإسراع و الفورية في إحالة العينات على المختبر لضمان نتيجة مطابقة بصريح الفصل 33 من ظهير 1984/10/5 - 30- فإنها بالمقابل لم يرتب أي جزاء على الاخلال بها فان القرار المطعون فيه لما قضى

30 -

الزجر عن الغش في البضائع

ظهير شريف رقم 1.83.108 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع

قانون رقم 13.83 يتعلق بالزجر عن الغش في البضائع

الباب الثالث: التحليل

الفصل 33

توجه العينات فوراً الى أحد المختبرات المبينة في القائمة المنصوص عليها في الفصل 39 قصد تحليلها.

وإذا لم يستنتج من تقرير المختبر وجود أية قرينة على الغش أشعرت المصلحة المختصة بذلك في الحين المعنى بالأمر الذي يجوز له طلب أداء ثمن العينات المأخوذة وفقاً للفصل 32 أعلاه.

وإذا استنتج من تقرير المختبر وجود قرينة على الغش وجه الى وكيل الملك كل من التقرير والمحضر والعينات المحتفظ بها على الصعيد المحلي.

الباب الخامس: أخذ العينات بصفة استثنائية

الفصل 39

بتأييد الحكم الابتدائي لكون إحالة العينة على المختبر و انجاز الخبرة تم خارج الأجل القانوني المحدد جاء ناقص التعليل عرضة للنقض .

بنقض وابطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 21 يونيو 2017 في القضية قضت ذات الرقم 2017/2602/734 عن غرفة الجناح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس.

الزجر عن الغش في البضائع

(5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون ظهير شريف رقم 1.83.108 صادر في 9 محرم 1405 رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع

قانون رقم 13.83 يتعلق بالزجر عن الغش في البضائع

الباب الثالث: التحليل

الفصل 33

توجه العينات فورا الى أحد المختبرات المبينة في القائمة المنصوص عليها في الفصل 39 قصد تحليلها.

إذا كانت الفحوص الجرثومية للبضاعة المقصودة مقررة في النصوص المعمول بها أو ظهر ان من اللازم اجراؤها نظرا لإخطار ظاهرة أو لشكاوى متلقاة فان محرر المحضر يأخذ العينات التي يراها مفيدة طبق الشروط المحددة في النصوص التنظيمية المعمول بها المبينة فيها كذلك قائمة المختبرات المختصة.

وإذا كان هناك خطر على الصحة العامة اتخذ عامل صاحب الجلالة بالإقليم أو بالعمالة باقتراح من رئيس المصلحة المختصة التدابير المفيدة لمنع بيع البضائع محل النزاع المصنوعة أو المحجوزة، وتحجز البضائع الفاسدة أو السامة أو المنتهى أجل صلاحيتها وفقا لأحكام الفصل 27 أعلاه.

وإذا تبين من فحص المختبر فيما يخص البضائع المقننة معاييرها الجرثومية أنها غير مطابقة للمعايير المذكورة سلم رئيس المصلحة المختصة انذارا الى المعنى بالأمر، وبعد الانذار الثالث المسلم خلال أجل ستة أشهر على اثر عمليات مراقبة يفصل فيما بينها شهر على الاقل يتخذ عامل صاحب الجلالة باقتراح من رئيس المصلحة المختصة التدابير التي يراها مفيدة لمنع البيع خلال المدة اللازمة.

وترفع ملفات المتابعة الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك.

وإذا صدر أمر بإجراء الخبرة القضائية بت الخبير المنتدب في نتائج واستنتاجات المختبر عندما يستحيل اعادة الفحوص.

وإذا لم يستنتج من تقرير المختبر وجود أية قرينة على الغش أشعرت المصلحة المختصة بذلك في الحين المعنى بالأمر الذي يجوز له طلب أداء ثمن العينات المأخوذة وفقا للفصل 32 أعلاه.

وإذا استنتج من تقرير المختبر وجود قرينة على الغش وجه الى وكيل الملك كل من التقرير والمحضر والعينات المحتفظ بها على الصعيد المحلي.

الباب الخامس: أخذ العينات بصفة استثنائية

الفصل 39

إذا كانت الفحوص الجرثومية للبضاعة المقصودة مقررة في النصوص المعمول بها أو ظهر ان من اللازم اجراؤها نظرا لإخطار ظاهرة أو لشكاوى متلقاة فان محرر المحضر يأخذ العينات التي يراها مفيدة طبق الشروط المحددة في النصوص التنظيمية المعمول بها المبينة فيها كذلك قائمة المختبرات المختصة.

وإذا كان هناك خطر على الصحة العامة اتخذ عامل صاحب الجلالة بالإقليم أو بالعمالة باقتراح من رئيس المصلحة المختصة التدابير المفيدة لمنع بيع البضائع محل النزاع المصنوعة أو المحجوزة، وتحجز البضائع الفاسدة أو السامة أو المنتهى أجل صلاحيتها وفقا لأحكام الفصل 27 أعلاه.

وإذا تبين من فحص المختبر فيما يخص البضائع المقننة معاييرها الجرثومية أنها غير مطابقة للمعايير المذكورة سلم رئيس المصلحة المختصة انذارا الى المعنى بالأمر، وبعد الانذار الثالث المسلم خلال أجل ستة أشهر على اثر عمليات مراقبة يفصل فيما بينها شهر على الاقل يتخذ عامل صاحب الجلالة باقتراح من رئيس المصلحة المختصة التدابير التي يراها مفيدة لمنع البيع خلال المدة اللازمة.

وترفع ملفات المتابعة الى وكيل الملك أو الوكيل العام للملك.

وإذا صدر أمر بإجراء الخبرة القضائية بت الخبير المنتدب في نتائج واستنتاجات المختبر عندما يستحيل اعادة الفحوص.

القرار عدد 8/728

الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 2018/4/26

في ملف جنحي عدد 2017/8/6/20272

حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المطلوب في النقض من جنحة الغش في البضائع الغير المستجمعة للمواصفات القانونية للبيع بعلّة عدم احترام الأجل القانوني في إنجاز الخبرة و كذا في إحالة العينات على المختبر من دون اعتبار منها أن مشروع ظهير 1984/10/05 و إن نص على تلك الاحالات إنما أراد من سنّها ضمان الفورية تلافيا لاندثار الخصائص الطبيعية للمادة موضوع العينة من غير أن يرتب البطلان عن عدم احترام الأجل المذكور جاء قضاؤها فاسدا التعليل موازيا لانعدامه عرضة للنقض .

قضت بنقض و ابطال القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ 2017/7/19 في القضية عدد 2017/2602/727 عن غرفة الجنب الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس .

...ثاني إنذار ... التحقيق في التواجهية ... تمهيدي حكم ... الخطوط تحقيق

تحريف

تتم حيث ... خبير تعيين أو بحث بإجراء تمهيدي حكم بواسطة يتم الخطوط تحقيق

الطرفين بين تواجيهية بصورة الحاليتين في التحقيق عملية

دون المداولة أثناء تلقائيا المحكمة بها قامت التي الخطوط تحقيق عملية باطله تكون
إليها الطرفين دعت لا و بها تمهيدي حكم سابق

بتاريخ 03 - 06 - 1987

القرار عدد 1279

الأعلى المجلس (محكمة النقض)

الملف المدني عدد 583 / 1987

.....
المس

* نعم ... التوجيهية ... الخبرة ... الدعوى ... الجنائية طرة

الخبرة إنجاز كيفية تنظم مقتضيات يتضمن لا الجنائية المسطرة قانون كان لما
و المدنية المسطرة قانون إلى الرجوع يجب فإنه التابعة المدنية الدعوى في التقنية
التوجيهية بقاعدة المتعلق م. م. ق. من 63 الفصل إلى
فإنها الحضور بيوم فيها المعنيين إعلام يفيد ما تتضمن لا المنجزة الخبرة كانت لما
باطلة تكون .

النقض محكمة 22 - 10 - 1991 :التاريخ

7571 عدد القرار

عدد جنائي ملف في) النقض محكمة (الأعلى المجلس عن الصادر

25119 / 1089

.....
.....
شروط الصحة - المقاول

19- الأهلية و عيوب الإدارة : شروط صحة المقاولة هي شروط 48\$ صحة أي عقد آخر :
توافر الأهلية الواجبة وسلامة التراضي من عيوب الإدارة فإذا كان التراضي صادرًا من
ناقص الأهلية أو كان معيبًا بعيب من عيوب الإرادة ، كانت المقاولة قابلة للإبطال ، فإذا
أبطلت اعتبرت كأن لم تكن ، ويصفي المركز بين رب العمل والمقاول طبقًا لقواعد الإثرا بلا
سبب .

ونتكلم في المسألتين اللتين تتضمنهما شروط الصحة : (1) الأهلية في المقاولة . (2)
عيوب الرضاء في المقاولة .

المطلب الأول

الأهلية في المقاولة

20- المقاولة من عقود التصرف أو هي في حكمها : المقاولة عقد يلزم رب العمل بدفع الأجر
، فهي من هذه الناحية من عقود التصرف . وهي تلزم المقاول بتقديم عمله وبتقديم المادة التي
يستخدمها أو بتقديم عمله فقط ، وهي حتى في هذه الحالة الأخيرة تكون في حكم عقود
التصرف . ونستعرض ذلك من ناحية أهلية رب العمل ، ثم من ناحية أهلية المقاول .

21- أهلية رب العمل : رب العمل يلتزم بدفع الأجرة ، فتكون المقاولة بالنسبة إليه من أعمال
التصرف . فيجب إذن أن يتوافر رب العمل على أهلية التصرف ، أي يجب أن يكون قد بلغ
سن الرشد غير محكوم باستمرار الولاية عليه . فالقاصر أو المحجور لسفه أو غفلة ، ولو
كان مأذونًا له في الإدارة ، ليس أهلا لإبرام عقد المقاولة بصفته رب عمل ، وإذا أبرم العقد
كانت المقاولة قابلة للإبطال لمصلحته . ولا يملك نائب القاصر أو المحجور أن يعقد المقاولة
باسم القاصر أو المحجور لأنها من أعمال التصرف كما قدمنا ، وإذا أراد أن يستغل مال
القاصر في بناء عمارة مثلا وجب أن يحصل على إذن من المحكمة في ذلك .

ولكن قد تكون المقاولة من جانب رب العمل من أعمال الإدارة ، كما رأينا في الاستئجار من
جانب المستأجر 31 . فالعقد الذي يبرمه رب العمل مع المقاول لترميم منزله 32 ، والعقد الذي
يبرمه مع نجار 49\$ أو حائك لصنع الاثاث الضروري لسكنه أو لصنع ثوب يلبسه ، كل هذه
العقود تعتبر من أعمال الإدارة ، ويكفي فيها أن يتوافر رب العمل على أهلية الإدارة . ومن
ثم يجوز للقاصر أو المحجور لسفه أو غفلة المأذون له في الإدارة أن يبرم عقد المقاولة في
هذه الأعمال بصفته رب عمل ، كما يجوز ذلك لنائب القاصر أو المحجور دون حاجة

(31) الوسيط 6 فقرة 87 .

(32) يودرى وفال 2 فقرة 3891 - محمد لبيب شنب فقرة 63 ص 81 .

للحصول على إذن . وهذا هو أيضاً حكم الترميمات الكبيرة إذا كان ضرورية لحفظ الشيء 33 .

ولكن صنع شيء جديد أو إقامة بناء أو إدخال تحسينات عليه لا تكون من قبيل الترميمات الضرورية ، كل هذا لا يعتبر من أعمال التصرف ، فلا يملكه إلا البالغ الرشيد ، ولا يملكه القاصر أو المحجور ، وكذلك لا يملكه نائب القاصر أو المحجور إلا بعد الحصول على إذن 34 كما سبق القول .

22- أهلية المقاول : والمقاول من جانب المقاول تعتبر أيضاً في حكم أعمال التصرف ، فهو إذا التزم بتقديم المادة مع العمل ، فإنه يتصرف في المادة ويكون بمثابة البائع لها . وحتى لو التزم بتقديم العمل وحده دون المادة ، فهو مضارب بعمله معرض للربح والخسارة ، وقد يصبح مسؤولاً بموجب عقد المقاول عن تعويض رب العمل عما يلحقه به من أضرار . فتعاقدته إذن يدور بين النفع والضرر . ومن ثم يجب في الأصل أن تتوافر في المقاول ، هو أيضاً ، أهلية التصرف بأن يكون بالغاً رشيداً . فإذا كان قاصراً أو محجوراً لسفه أو غفلة ، ولو كان مأذوناً له في الإدارة ، لم يجز له أن يبرم عقد مقاول ، وإذا فعل كان العقد قابلاً للإبطال لمصلحته 35 .

على أنه إذا كان المقاول صانعاً صغيراً ، نجاراً أو حداداً أو سباكاً أو نحو ذلك ، فيمكن القول إنه يستطيع أن يكسب عيشه من صنعته حتى لو كان 50\$ قاصراً فيكون أهلاً لإبرام عقود المقاول المألوفة الداخلة في صنعته 36 .

(33) بودرى وفال 2 فقرة 3892 .

(34) محمد لبيب شنب فقرة 63 ص 82 .

(35) انظر في هذا المعنى محمد لبيب شنب فقرة 62 – وتنص المادة 626 من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي : "ولا يكون هذا التراضي صحيحاً إلا إذا كان المتعاقدون أهلاً للالتزام . أما المحجور والقاصر فيلزمهما أن يعملتا تحت إشراف الذين وضعا تحت ولايتهم أو أن يحصلتا على إجازة منهم" .

(36) ويقاس عقد المقاول على عقد العمل الذي ورد في شأنه نص صريح ، إذ تقضى المادة 62 من قانون الولاية على المال بأن "للقاصر أن يبرم عقد العمل الفردي وفقاً لأحكام القانون ، وللمحكمة بناء على طلب الوصي أو ذي شأن إنهاء العقدة رعاية لمصلحة القاصر أو مستقبلة أو لمصلحة أخرى ظاهرة" . والأجر الذي يتقاضاها القاصر ، يكون هذا أهلاً للتصرف فيه إذا بلغ السادسة عشرة ، تطبيقاً لأحكام المادة 63 من قانون الولاية على المال ، وهي تنص على أن "يكون القاصر الذي بلغ السادسة عشرة أهلاً للتصرف فيما يكسبه من عمله من أجر أو غيره ، ولا يجوز أن يتعدى أثر التزام القاصر حدود المال الذي يكسبه من مهنته أو صناعته . ومع ذلك فللمحكمة إذا اقتضت المصلحة أن تقيد حق القار في التصرف في ماله المذكور ، وعندئذ تجرى أحكام الولاية والوصاية" . وحتى لو لم يبلغ القاصر السادسة عشرة ، يخصص له من أجره ما يلزم لأغراض نفقته ولو كان الأجر كله ، فيكون له أهلية التصرف فيه تطبيقاً لأحكام المادة 61 من قانون الولاية على المال ، وهي تنص على أن "للقاصر أهلية التصرف بما يسلم له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته ، ويصح التزامه المتعلق بهذه الأغراض في حدود هذا المال فقط .

ويقرب من الأهلية الواجب توافرها في المقاول 37 ما جاء في قرار رئيس الجمهورية رقم 1203 لسنة 1961 الصادر في 20 يولييه سنة 1961 والمعدل بقرار صدر في سنة 1962 . فقد نصت المادة الأولى من هذا القرار على أنه "لا يجوز إلا بقرار من رئيس الجمهورية للحكومة والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة 25% من رأس المال ، أن تعهد بأعمال المقاولات والأشغال العامة إلا إلى الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن 50% من رأس مالها . ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للأعمال التي لا تزيد قيمتها على 100000 جنية (كانت القيمة 3000 جنية قبل تعديل سنة 1962) بشرط عدم تجزئة العمليات ، وعلى ألا يزيد مجموع ما يعهد به من هذه العمليات إلى مقاول واحد في السنة على ما قيمته 100000 جنية (كانت القيمة 300000 جنية قبل تعديل سنة 1962) سواء عهد إليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات المذكورة في الفقرة الأولى" .

\$51 ويؤخذ من هذا النص أن هناك مقاولات وأشغالا عامة إذا توافرت فيها شروط معينة لا يجوز أن يكون مقالوا فيها إلا الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن 50% من رأس مالها . فالأفراد والشركات الخاصة والشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة تقل عن 50% من رأس مالها ، كل هؤلاء – وتمكن تسميهم بمقاولي القطاع الخاص – ممنوعون من أن يدخلوا مقاولين في مقاولات أو أشغال عامة للحكومة أو للمؤسسات العامة أو للشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة 25% من رأس المال إلا بقرار من رئيس الجمهورية .

بقي استعراض الشروط الواجب توافرها في المقاولات حتى يقوم هذا المنع ، وهي شرطان : (1) شرط يرجع إلى رب العمل ، وهو أن يكون رب العمل في هذه المقاولات هو الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة 25% من رأس المال . فهذه مقاولات للمصلحة العامة دخل ظاهر فيها ، إذ هي مقاولات للحكومة أو لشخص معنوي عام أو في القليل لشركة تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة كبيرة تبلغ 25% من رأس المال على الأقل . (2) وشرط يرجع إلى قيمة المقولة ، وهو أن تكون هذه القيمة تزيد على 100000 جنية . فإذا كانت المقولة لا تزيد على 100000 جنية فالمنع لا يقوم ، ويستطيع مقاولو القطاع الخاص أن يدخلوا مقاولين فيها دون قرار من رئيس الجمهورية . وكذلك لا يقوم المنع لو أن المقولة تزيد على 100000 جنية ولكنها مقولة لا يكون رب العمل فيها هو الحكومة أو مؤسسة عامة أو شركة مختلطة (للحكومة أو لمؤسسة

(37) وإن كان ليس من أهلية الأداء ولا من أهلية الوجوب (قارن محمد لبيب شنب فقرة 60 ص 78 وص 79) ، بل هو منع من التعامل بموجب نص تشريعي ، كمنع عمان القضاء من شراء الحقوق المتنازع عليها ومنع المريض مرض الموت من بيع ماله إلى في حدود معينة (انظر في هذا المعنى الوسيط 1 فقرة 147) .

عامة 25% من أسهمها) ، وإنما يقوم المنع إذا اجتمع الشرطان معًا كما سبق القول .
ويلاحظ بالنسبة إلى القيمة أمران : (الأمر الأول) أن تكون قيمة المقابلة جميعها حتى لا
يقوم المنع لا تزيد على 100000 جنيه ، فإن زادت قام المنع حتى لو جزئت المقابلة إلى
أجزاء لا تزيد قيمة كل جزء منها على 100000 جنيه وعهد بها جميعًا إلى مقاول واحد ،
فإن ذلك يكون تحايلا على القانون ، وتكون العبرة بمجموع قيمة المقابلة لا بقيمة كل جزء
منها ، فيقوم المنع . (الأمر الثاني) ألا يزيد مجموع ما يعهد به إلى المقاول من مقاولات في
السنة الواحدة ، حتى لا يقوم المنع ، على ما قيمته 100000 جنيه ، سواء 52\$ عهد إليه بها
من جهة واحدة كالحكومة أو من أكثر من جهة كالحكومة ومؤسسة عامة وشركة مختلطة .
فإن دخل مقاول من القطاع الخاص مقاولا في مقاولتين للحكومة ، أو في مقابلة للحكومة
ومقابلة لمؤسسة عامة ، أو في مقاولتين لمؤسسة عامة ، أو في مقاولتين لشركة مختلطة ، أو
في أكثر من مقاولتين لجهة أو أكثر من هذه الجهات ، بحيث يزيد مجموع قيم هذه المقاولات
على 100000 جنيه ، قام المنع ، ووجب الحصول على قرار من رئيس الجمهورية . وفي
حساب مجموع هذه المقاولات ، تدخل كل مقابلة بداهة بجميع أجزائها إذا كانت قد جزئت .
فإذا حصل مقاول القطاع الخاص على مقابلة من الحكومة مجزأة على جزئين كل جزء منها
قيمتها 50000 جنيه فيكون مجموع قيمة المقابلة 100000 جنيه 38 ، وحصل في السنة نفسها
على مقابلة من شركة مختلطة قيمتها 20000 جنيه ، قام المنع ، لأن مجموع قيم هاتين
المقاولتين يزيد على 100000 جنيه . ولكن يجوز أن يعهد إلى مقاول القطاع الخاص بمقابلة
قيمتها 100000 جنيه ولا يتمها في السنة التي حصل فيها عليها ، ثم يعهد إليه في السنة
التالية بمقابلة أخرى قيمتها 10000 جنيه ، فينفذ في هذه السنة التالية عمالات تزيد قيمتها
على 100000 جنيه ، المقابلة الجديدة وبقية المقابلة القديمة . إذ المحظور هو أن يبرم
المقاول في السنة الواحدة مقاولات تزيد قيمتها على 100000 جنيه ، لا أن ينفذ مقاولات
تزيد على هذه القيمة 39 .

والمنع ليس مطلقًا ، إذ يزول بالحصول على قرار من رئيس الجمهورية . فإذا لم يحصل
المقاول على هذا القرار ، كانت المقابلة التي زادت بها قيمة المقاولات على 100000 جنيه
باطة بطلانًا مطلقًا لمخالفتها للقانون . فإذا عهد إلى مقاول القطاع الخاص بمقابلة قيمتها
7000 جنيه ، ثم عهد إليه في السنة نفسها بمقابلة قيمتها 50000 جنيه ، كانت المقابلة الثانية
دون الأولى هي الباطلة .

الوسيط

(38) ويكفي أن يعهد إليه بالجزئين في نفس السنة ، حتى لو أنه كان ينفذ كل جزء في سنة على حدة .

(39) انظر في هذا المعنى محمد لبيب شنب فقرة 60 ص 79 .

في شرح القانون المدني

(7)

المجلد الأول

العقود الواردة على العمل

المقاوله والوكالة

والوديعة والحراسة

المبحث الثاني

تأليف

عبدالرازق أحمد السنهوري

دكتور في العلوم القانونية ودكتور في العلوم السياسية والاقتصادية

ودبلومية من معهد القانون الدولي بجامعة باريس

1964

الناشر

دار النهضة العربية

32 شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة

اشتراط الفائدة بين المسلمين باطل ومبطل للعقد الذي يتضمنه

قانون الالتزامات والعقود

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

الباب الثالث: القرض بفائدة

الفصل 870

اشتراط الفائدة بين المسلمين باطل ومبطل للعقد الذي يتضمنه سواء جاء صريحا، أو اتخذ شكل هدية أو أي نفع آخر للمقرض أو لأي شخص غيره يتخذ وسيطا له.

الفصل 871

وفي الحالات الأخرى، لا تستحق الفوائد إلا إذا كانت قد اشترطت كتابة. ويفترض هذا الاشتراط إذا كان أحد الطرفين تاجرا.

الفصل 872

فوائد المبالغ التي تتضمنها الحسابات الجارية تستحق بقوة القانون على من يكون مدينا بها من الطرفين، ابتداء من يوم ثبوت تقديمها⁴⁰.

الفصل 873

لا يسوغ حساب الفوائد إلا على أساس سعر يعين عن سنة كاملة⁴¹. ويسوغ، في الشؤون التجارية، احتساب الفوائد بالشهر. ولكن لا يسوغ اعتبارها من رأس المال المنتج للفوائد، حتى في الحسابات الجارية إلا بعد انتهاء كل نصف سنة.

الفصل 874

يكون باطلا، بين كل الناس اشتراط كون الفوائد غير المدفوعة تضم في آخر كل عام إلى رأس المال الأصلي، لتصبح هي نفسها منتجة للفوائد.

الفصل 875

في الشؤون المدنية والتجارية، يحدد السعر القانوني للفوائد والحد الأقصى للفوائد الاتفاقية بمقتضى نص قانوني خاص.

الفصل 876

40 - انظر المادة 493 وما بعدها من مدونة التجارة بخصوص الحساب بالإطلاع.

41 - قارن مع المادة 497 من مدونة التجارة.

إذا تجاوزت الفوائد الاتفاقية الحد الأقصى المحدد على نحو ما هو مبين في الفصل السابق، كان للمقترض الحق في أن يدفع أصل الدين بعد عام من تاريخ العقد. وكل شرط يخالف ذلك يكون عديم الأثر، غير أنه يجب على المقترض إخطار الدائن كتابة بعزمه على الدفع قبل إجرائه بثلاثة أشهر على الأقل. ويتضمن هذا الإخطار بقوة القانون تنازلاً من المقترض عما يكون قد منح له من أجل أطول.

ولا يسري هذا الفصل على الديون المعقودة من الدولة والبلديات وغيرها من الأشخاص المعنوية على نحو ما هو مقرر بمقتضى القانون.

الفصل 877

يسري حكم الفصل 876 سواء اشترطت الفوائد مباشرة، أو اتخذت اشتراطها شكل الرهن الحيازي العقاري أو شكل بيع الثمن الذي يستر الربا، أو شكل اقتطاع من رأس المال وقت القرض أو شكل عمولة أخذت زيادة على الفوائد.

الفصل 878

من يستغل حاجة شخص آخر أو ضعف إدراكه أو عدم تجربته فيجعله يرتضي من أجل الحصول على قرض أو لتجديد قرض قديم عند حلول أجله فوائد أو منافع أخرى تتجاوز إلى حد كبير السعر العادي للفوائد وقيمة الخدمة المؤداة، وفقاً لمقتضيات المكان وظروف التعامل، يمكن أن يكون محلاً للمتابعة الجنائية. ويسوغ إبطال الشروط والاتفاقات المعقودة بمخالفة حكم هذا الفصل بناء على طلب الخصم، بل حتى من تلقاء نفس المحكمة. ويجوز إنقاص السعر المشترط، ويحق للمدين استرداد ما دفعه زيادة على السعر الذي تحدده المحكمة على أساس أنه دفع ما ليس مستحقاً عليه وإذا تعدد الدائنون، كانوا مسؤولين على سبيل التضامن.

مجموعة القانون الجنائي صيغة محينية بتاريخ 14 يونيو 2021

ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي

كما تم تعديله

الفرع 5: في الجرائم المخلة بالضوابط المنظمة لدور القمار واليانصيب والتسليف على رهون

(الفصول 282 – 286)

الفصل 282

يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبالغرامة من ألف ومائتين إلى مائة ألف درهم الأشخاص الذين يقومون بما يلي، دون إذن من السلطة العمومية:

- 1 - يديرون محلا لألعاب القمار ويقبلون فيه الجمهور سواء كان هذا القبول بدون شرط أو بناء على تقديم المنتسبين أو السماسرة أو من لهم مصلحة في استغلال المحل وكذلك الأمر بالنسبة لأصحاب البنوك والمسيرين والوكلاء أو الأعوان في هذا المحل؛
 - 2 - ينصبون في الطريق وفي الأماكن العمومية ولا سيما في أماكن بيع المشروبات، أجهزة لتوزيع النقود والقطع المستعملة للأداء عن الاستهلاك وبصفة عامة أجهزة يرتكز استعمالها على المهارة في اللعب أو على الصدفة وتعد للحصول على ربح أو استهلاك مقابل رهان.
- ترفع العقوبة إلى الضعف إذا وقع استدراج الأطفال الذين تقل سنهم عن ثمان عشرة سنة إلى المحلات والأماكن المشار إليها في هذا الفصل 42.

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على مرتكبي هذه الجريمة بالحرمان من واحد أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في الفصل 40، وبالمنع من الإقامة من سنتين إلى خمس سنوات.

ويجب الحكم حتما بمصادرة الأموال والسندات موضوع الرهان، وكذلك ما يضبط منها في صناديق المؤسسة أو مما يوجد منها مع أشخاص المسيرين، أو مع أعوانهم وكذا جميع الأثاث والأشياء المنقولة التي أثت أو زين بها المحل وجميع الأدوات المعدة أو المستعملة لغرض اللعب 43.

الفصل 283

42 - أضيفت هذه الفقرة بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 24.03 المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي،
43 - تم تعديل هذا الفصل بمقتضى الفصل الأول من ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.77.58 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 شنتبر 1977) يتم بموجبه الفصل 282 من القانون الجنائي ويلغى به الظهير الشريف الصادر في 23 شوال 1358 (27 دجنبر 1937)؛ الجريدة الرسمية عدد 3388، بتاريخ 21 شوال 1397 (5 أكتوبر 1977)، ص 2760، وبمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 24.03 المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي،

تطبق العقوبات وتدابير الوقاية، المنصوص عليها في الفصل السابق، على أصحاب اليانصيب غير المرخص به من طرف السلطة العمومية، وعلى المنظمين له والمسيرين والوكلاء والأعوان.

على أنه إذا كان موضوع الجائزة في اليانصيب عقارا، فإنه يستعاض عن مصادرتة بغرامة لا يتجاوز مقدارها قيمة العقار.

الفصل 284

يعتبر من قبيل اليانصيب جميع العمليات المعروضة على الجمهور، مهما كانت تسميتها، متى كانت تهدف إلى خلق أمل في الحصول على ربح بواسطة إجراء قرعة.

الفصل 285

يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ثلاثة وبغرامة من مائتين إلى ألف درهم من يروج أوراق اليانصيب غير المرخص به أو يبيعها أو يوزعها، ومن يقوم بالإعلان عن وجود هذا اليانصيب أو يسهل إصدار أوراقه، وذلك بواسطة نشر أو إشهار أو إلصاق إعلانات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية.

ويجب حتما أن يحكم بمصادرة المبالغ الموجودة في حوزة المروجين أو الباعة أو الموزعين والمتحصلة من بيع هذه الأوراق.

الفصل 286

من أسس أو أدار محلا للتسليف على رهون أو ودائع مالية بدون ترخيص من السلطة العامة يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من مائتين إلى خمسة آلاف درهم.

كل التزام سببه دين المقامرة أو المراهنه يكون باطلا بقوة القانون.

قانون الالتزامات والعقود المغربي

ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)

صيغة محينة بتاريخ 11 يناير 2021

القسم الثامن: عقود الغرر

باب فريد: عقود الغرر 44

الفصل 1092

كل التزام سببه دين المقامرة أو المراهنة يكون باطلا بقوة القانون.

الفصل 1093

ويبطل أيضا ما يجري من اعتراف أو مصادقة على ديون يرجع سببها إلى المقامرة أو المراهنة في تاريخ لاحق لنشئها، كما تبطل السندات التي تحرر لإثبات هذه الديون ولو جعلت لأمر الدائن، وكذلك الكفالة وغيرها من التأمينات التي تعقد لضمان الوفاء بها، وكذلك أيضا الوفاء بمقابل، والصلح وغيره من العقود التي يكون سببها ديننا من هذا النوع.

الفصل 1094

يسوغ الدفع بالمقامرة في مواجهة الغير الذين أقرضوا أموالهم لشخص اقترضها منهم بقصد استخدامها في المقامرة أو المراهنة إذا كانوا على علم بالغرض الذي يريد أن يستعمل فيه هذه الأموال.

الفصل 1095

كل من أدى شيئا تنفيذا لدين مقامرة أو مراهنة يكون له الحق في استرداد ما أداه. ويسري هذا الحكم على كل ما يقع بمثابة الوفاء، كتسليم الأوراق التجارية أو السندات المدنية بقصد إثبات الدين.

الفصل 1096

تعتبر عقود غرر، وتخضع لأحكام الفصول 1092 إلى 1095 العقود التي ترد على السندات العامة والبضائع والتي لا يقصد بتنفيذها تسليم تلك السندات أو البضائع تسليمًا فعليًا، وإنما يقصد منها مجرد دفع الفرق بين السعر المتفق عليه والسعر الجاري في تاريخ تصفية العملية.

يستثنى من الأحكام السابقة اللعب والمراهنة على سباق الأشخاص وسباق الخيل أو على الرماية أو على المباريات التي تجري على الماء، أو على غير ذلك من الأمور التي تتعلق بالمهارة والرياضة، وذلك بشرط:

أولاً: ألا تحصل المراهنة من أحد المتبارين للآخر؛

ثانياً: ألا تحصل المراهنة بين المتفرجين بعضهم مع بعض.

بطلان المقامرة والرهان

489 - سبب البطلان : تقول الفقرة الأولى من المادة 739 مدني فيما رأينا : " يكون باطلاً كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان " . فعقد المقامرة أو الرهان عقد باطل بطلاناً مطلقاً ، لمخالفته للأداب والنظام العام (45) . هو مخالف للأداب ، لأن المقامر أو المترهن يقوي في نفسه الإثراء لا عن طريق العمل والكد ، بل عن طريق المصادفة . ثم إن عقد المقامرة أو الرهان مخالف للنظام العام ، فإن الثروات التي يتداولها المقامرون والمترهون ، وكثيراً ما ينجم عن تداولها خراب بيوت عامرة والعصف بأسر أمنة تلقى في الحضيض من وهدة الفقر ، ليست بالثروات التي يقوم تداولها على العمل والإنتاج . فالمقامر أو المترهن لا يعمل ولا ينتج ، بل يختطف مالا لم يبذل جهداً مشروعاً في كسبه . ولو أن مجتمعاً انصرفت الناس فيه إلى المقامرة والرهان دون غيرها من الأعمال ، لما زادت ثروة هذا المجتمع شيئاً ، ولاقتصر الأمر على أن تنتقل الثروة دون أن تزيد من يد إلى يد ، لا لفضل العمل فيمن كسب ، بل لمجرد الحظ والمصادفة . والمقامر ينصرف عن العمل المنتج ، وتتأصل في نفسه كالمراي غريزة الجشع . وإذا كان المراي يعتمد على استغلال حاجة الناس ، فإن المقامر يعتمد على حسن طالعته ومواتاة الحظ له .

(45) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا المعنى : " المقامرة والرهان يتوقفان على الحظ ، لذلك كان الاتفاق الخاص بهما باطلاً لمخالفته للأداب والنظام العام ، والبطلان مطلق لا ترد عليه الإجازة " (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 فقرة ص 301) .

على أن القانون ، إذا آنس خيراً في بعض ضروب المقامرة أو الرهان ، أحلها . كما فعل عندما أباح المباراة في الألعاب الرياضية ، وأجاز للفائز الكسب المادي تشجيعاً لهذه الألعاب النافعة ولكي يكونه هناك حافز للتفوق فيها . وكما فعل عندما رخص في النصيب للجمعيات الخيرية ، حتى يوفر لها مورداً من المال تنفق منه في أعمال الخير ، وسنبحث ذلك تفصيلاً فيما يلي .

490 - ما يترتب على البطلان - الجزاء المدني : ويترتب على بطلان عقد المقامرة أو الرهان جزاؤه المدني ، وهو ألا ينتج العقد أثراً ، وهذا من ناحيتين . الناحية الأولى هي أن من خسر في مقامرة أو رهان لا يلتزم بشيء ، فلا يجبر على دفع الخسارة لمن فاز . وإذا رفع هذا الأخير عليه دعوى يطالبه بالوفاء ، كان له أن يدفع هذه الدعوى ببطلان العقد ، وهذا ما يسمى بدفع المقامرة (exception de jeu) . والناحية الثانية هي أن من خسر ، لو أنه دفع خسارته طوعاً عن بينة واختيار ، كان له مع ذلك أن يسترد ما دفع ، إذ أن عقد المقامرة أو الرهان باطلاً لا يلزمه بشيء ، فيكون قد دفع ما هو غير مستحق في ذمته ، فيسترده دعوى استرداد ما دفع بغير حق .

والناحية الأولى واضحة من النص صراحة على بطلان عقد المقامرة أو الرهان في الفقرة الأولى من المادة 739 من التقنين المدني الجديد . وكان القضاء ، في عهد التقنين المدني القديم ، يجري أيضاً حكم البطلان فلا يجيز الإيجار على دفع الخسارة ، وذلك دون نص اعتماداً على تطبيق القواعد العامة في العقود المخالفة للأداب العام (46) . أما التقنين المدني الفرنسي فينص صراحة في المادة 1965 منه على أن "القانون لا يخول أية دعوى في دين المقامرة أو في دفع الرهان" (47) .

والناحية الثانية واضحة أيضاً من النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة 739 من التقنين المدني الجديد . وهي بعد ليست إلا تقريراً للقواعد العامة في العقود الباطلة وفي استرداد ما دفع دون حق . ولكن التقنين المدني الفرنسي لا يقرها ، إذ هو ينص في المادة 1967 منه على أنه " لا يجوز في أية حال لمن خسر أن يسترد ما دفعه مختاراً ، ما لم يكن

(46) استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897م 9 ص 194 - 13 فبراير سنة 1920 م 14 ص 134 - 15 مايو سنة 1929 جازيت 20 رقم 19 ص 9 - وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه يجوز إبداء الدفع الخاص بالمقامرة تطبيقاً للمادة 148 من التقنين المدني المختلط التي تشترط لصحة الالتزام أن يكون السبب ثابتاً وجاهزاً قانوناً ، بالرغم من أن المشروع المختلط لم ينقل المادة 1965 من التقنين المدني الفرنسي (استئناف مختلط 10 مايو سنة 1925 المحاماة 10 رقم 396 ص 790) . وقضى بأن المقامرة ، ولو لم يجرمها القانون تحريماً صريحاً ، هي مخالفة للنظام العام والأداب العامة ، فالتعهد الذي يبنى على مجرد المقامرة ليس له إذن من سبب صحيح ، ويجب اعتباره باطلاً ، وللمدين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتعهد هو القمار ، بل يمكن أن يستنتج مثل هذا من قرائن الأحوال (طنطا الجزئية أول أبريل سنة 1903 المجموعة الرسمية 4 رقم 77 ص 178) . وانظر جرانمولان في العقود فقرة 858 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 373 .

(47) ومن هنا سمي دين المقامرة بدين الشرف (detee d'honneur) ، إذ لا يلتزم المدين فيه بالدفع إلا بإملاء من ضميره (بلانويل وربير وببيسون 11 فقرة 1203 - بلانويل وربير وبولانجيه 2 فقرة 3193 .

هناك في جانب من كسب غشي أو خداع أو احتيال" . وتبع القضاء المصري ، في عهد التقنين المدني القديم ، أحكام التقنين المدني الفرنسي في ذلك .

492 - القرض للمقامرة أو الرهان : يقع كثيراً أن يقترض المقامر أو المتراهن حتى يتمكن من المقامرة أو الرهان ، ولما كانت المقامرة والرهان مخالفين للأداب والنظام العام كما قدمنا ، فإن القرض في هذه الحالة يكون سببه غير مشروع ، ومن ثم يكون باطلاً هو أيضاً كالمقامرة والرهان (48) . ولا يكون المقرض ملتزماً بإعطاء المقامر أو المتراهن مبلغ القرض ، وإذا أعطاه إياه جاز له أن يسترده منه في الحال دون مراعاة لأجل القرض ، ويسترده لا بموجب عقد القرض فإن هذا العقد باطل ، ولكن بموجب قاعدة استرداد ما دفع دون حق .

ولكن يجب لبطلان القرض أن يكون المقرض عالماً على الأقل بسبب القرض ، وهو تمكين المقرض من المقامرة أو الرهان . فإذا لم يكن عالماً بذلك ، كان القرض صحيحاً ، إذ أن السبب غير المشروع لا يبطل العقد إلا إذا كان معلوماً أو ينبغي أن يكون معلوماً من كل من المتعاقدين (49) . فلو فرضنا أن القرض بفائدة ، ولم يكن المقرض عالماً بأن المقرض إنما اقترض للمقامرة أو للرهان ، فإن القرض يكون صحيحاً كما قدمنا ، ويلتزم المقرض بأن يؤدي الفائدة للمقرض في مواعيد استحقاقها ، وأن يرد مبلغ القرض عند حلول الأجل المتفق عليه ، لا بموجب قاعدة استرداد ما دفع بغير حق بل بموجب عقد القرض ذاته .

أما إذا كان المقرض عالماً بسبب القرض ، وأن المقرض إنما اقترض لئتمن من المقامرة أو الرهان ، فإن القرض يكون باطلاً لعدم مشروعية السبب (50) . وليس من الضروري لبطلان القرض الذهاب إلى أبعد من ذلك ، واشتراط أن يكون المقرض قد قصد أن يمكن

(48) فيعتبر باطلاً بوجه خاص القرض الذي يعطيه أحد المقامرين للمقامر معه حتى يتمكن من الاستمرار في اللعب ، وغني عن البيان أن سبب القرض هنا معروف من المقرض (استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897 م 9 ص 194 - محمد كامل مرسي فقرة 380) .

(49) جيوار فقرة 91 - بودري وفال فقرة 126 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560 - محمد كامل مرسي فقرة 386 ص 382 - نقض فرنسي جنائي 19 يناير سنة 1929 دالوز الأسبوعي 1929 - 492 .

(50) استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897 م 9 ص 194 - 10 مايو سنة 1925 المحاماة 10 رقم 396 - 15 مايو سنة 1929 م 41 ص 394 - نقض فرنسي 30 مايو سنة 1838 سيريه 38 - 1 - 753 - 4 يولييه سنة 1892 دالوز 92 - 1 - 500 - نقض فرنسي جنائي 22 يناير سنة 1927 دالوز الأسبوعي 1927 - 116 - 19 يناير سنة 1929 دالوز الأسبوعي 1929 - 492 - 18 أبريل سنة 1929 دالوز الأسبوعي 1929 - 285 - لوران 27 فقرة 220 - بون 1 فقرة 647 - جيوار فقرة 91 - بودري وفال فقرة 127 - وقد لا يقوم الدليل على قصد غير المشروع ، كأن يثبت أن المقرض لم يستعمل القرض فعلاً في المقامرة ، فيكون عقد القرض صحيحاً (استئناف مختلط 24 يونيو سنة 1931 جازيت 22 رقم 376 ص 249) .

المقترض من المقامرة أو الرهان (51) . ومن باب أولى لا يشترط أن يكون المقرض هو الذي يقامر مع المقترض وقد اتفقا على القرض حتى يمكن المقرض المقترض من المضي في المقامرة معه (52) .

وإذا كان القرض تالياً للمقامرة أو الرهان ، وقصد المقترض من الاقتراض أن يسدد خسارته ، ففي فرنسا حيث يعتبر سداد الخسارة طوعاً أمراً مشروعاً بحيث لا يجوز استرداد ما دفع ، كما سبق القول ، يصح القرض إذ أن سببه هو سبب الخسارة يكون مشروعاً (53) . وفي مصر يجوز للمقامر إذا دفع الخسارة أن يسترد ما دفع ، ولكن ليس هذا معناه فيما نرى أن دفع الخسارة أمر غير مشروع ، بل معناه أن هذا الدفع يكون غير قائم على حق ملزم ومن ثم جاز الاسترداد . لهذا نرى أنه إذا جاز القول إن الاقتراض للمقامرة باطل لأن سبب الاقتراض هو المقامرة وهي أمر غير مشروع ، فإن القول بأن الاقتراض لسداد الخسارة في المقامرة باطل لا يستند إلى أساس ، فليس سداد هذه الخسارة أمراً غير مشروع كما سبق القول . والمقترض إذا سدد بمبلغ القرض خسارته ، ثم أراد استرداد ما دفعه ، كان له ذلك ، وهذا في العلاقة فيما بين المقترض ومن كسب في المقامرة . ولا شأن لذلك في العلاقة فيما

(51) وهناك من يقول بذلك ، بل ويشترط أن يكون مبلغ القرض قد استعمل فعلاً في المقامرة أو الرهان ، حتى لو كان المقرض هو إدارة المحل الذي يقامر فيه المقترض (أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 - 102 - ص 103 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 561 - نقض فرنسي جنائي 19 يناير سنة 1929 دالوز الأسبوعي 1929 - 492) .

(52) باريس 8 فبراير سنة 1917 دالوز 1919 - 2 - 17 - بودري وفال فقرة 127 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 561 - وقد فرضنا - في الجزء الأول من الوسيط عند الكلام في نظرية السبب - أن شخصاً يقترض نقوداً من آخر ليقامر بها ، وقلنا في هذا الصدد : " المقرض قد يجهل الغرض الذي أخذ المقترض النقود من أجله ، وفي هذه الحالة لا يعتد بالباعث الذي دفع المقترض إلى التعاقد . وقد يكون المقرض صديقاً للمقترض ، علاماً بغرضه ، دون أن يقصد بالإقراض تمكين المقترض من لمقامرة ، وهذه هي مرتبة العلم . وقد يكون المقرض مرابياً يستثمر ماله في إقراض المقامرين ، فيكون قد قصد إلى تمكين المقترض من المقامرة ، وهذه هي مرتبة المساهمة . وقد يكون المقترض هو الشخص الآخر الذي يقامر المقترض معه ، فيبتقان على القرض للاستمرار في المقامرة ، وهذه هي مرتبة الاتفاق . فأية مرتبة من هذه المراتب الثلاث يتطلبها القانون حتى يعتد بالباعث؟ . . إن أحداً من أنظار النظرية الحديثة لا يشترط وجوب الاتفاق على الباعث فيما بين المتعاقدين . وإنما هم منقسمون بين مرتبة العلم ومرتبة المساهمة . أما القضاء الفرنسي فيكتفي بمرتبة العلم . . والفقه يميز بين المعاوضات والتبرعات ، فيتطلب في الأولى مرتبة أعلى . ولكن الفقهاء يختلفون في تحديد هذه المرتبة . فيذهب جوسران إلى أنه يكفي أن يكون الباعث فيالمعاوضات معلوماً من المتعاقد الآخر . أما في التبرعات . . يعتد بالباعث الذي دفع المتبرع إلى تبرعه سواء كان معلوماً من الطرف الآخر أو كان مجهولاً منه . ويذهب بواجيز أن إلى وجوب الوصول إلى مرتبة المساهمة في المعاوضات والاكْتفاء بمرتبة العلم في التبرعات . وإذا كان الذي يعيننا في انضباط معيار الباعث هو استقرار التعامل ، فالقضاء الفرنسي على حق فيما ذهب إليه من الاكتفاء بمرتبة العلم ، سواء كان التصرف تبرعاً أو معاوضة" (الوسيط 1 فقرة 283 دالوز الأسبوعي 1929 - 492) .

(53) ترولون فقرة 66 وما بعدها - بون 1 فقرة 648 - جيوار فقرة 43 وفقرة 91 - بودري وفال فقرة 130 ص 65 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 103 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 - نقض فرنسي 4 يولييه سنة 1892 دالوز 92 - 1 - 500 - نقض فرنسي جنائي 19 يناير سنة 1929 دالوز الأسبوعي 1929 - 492 .

ويصح القرض في فرنسا حتى لو علم المقرض بأن الغرض من القرض هو سداد دين مقامرة أو رهان (بودري وفال فقرة 130 ص 63 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560) ، وحتى لو كان المقرض قد اشترك في اللعب (بون 1 فقرة 648 - لوران 27 فقرة 221 - جيوار فقرة 43 - بودري وفال فقرة 130 ص 63 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560) . و اختلف فيما إذا كان المقرض هو الذي كسب المقامرة فرأي يذهب إلى أن القرض يبقى مع ذلك صحيحاً لأن المقترض لو دفع الخسارة عن غير طريق القرض لم يجز له الاسترداد في القانون الفرنسي (بودريوفال فقرة 131 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560) ، ورأي آخر يذهب إلى القرض يكون باطلاً (ترولون فقرة 67 - Frère-jouan du Saint فقرة 66) . وهذا الرأي الأخير هو الذي يجب الأخذ به في مصر ، لأن دين المقامرة إذا دفع يسترد ، فلو صح الاقتراض ممن كسب المقامرة لكان ذلك وسيلة للتحايل على عدم استرداد ما دفع .

بين المقرض والمقرض ، فهذه العلاقة يحكمها عقد القرض ، وهذا العقد لم يشبهه بطلان
فينعقد صحيحاً (54) .

2 - عدم الإيجابار على الدفع

493 - دعوى البطلان والدفع بالبطلان : لما كان عقد المقامرة أو الرهان باطلاً ، فإن من
خسر لا يلتزم بالخسارة ولا يجبر على دفعها ، إذ العقد الباطل لا يولد التزاماً ولا يترتب عليه
أثر . ويستطيع من خسر أن يرفع دعوى ببطلان العقد . ولكن الغالب هو أن يتربص حتى
يرفع عليه من كسب المقامرة أو الرهان دعوى يطالبه فيها بالوفاء ، وعند ذلك يدفع هذه
الدعوى بما يسمى بدفع المقامرة (exception de jeu) ، ويتمسك في هذا الدفع بأن الدين
دين مقامرة أو رهان ، ومن ثم لا يلتزم بدفعه لبطلان العقد .

وسواء رفع دعوى البطلان أو تمسك في دعوى المطالبة بدفع المقامرة ، فإن له أن يثبت
دعواه أو دفعه (55) . وأن الدين دين مقامرة أو رهان ، بجميع طرق الإثبات ومنها البيئة
والقرائن ، ولو زادت الخسارة على عشرة جنيهاً ، لأن العقد غير مشروع لمخالفته للأداب
والنظام العام (56) . فلو قدم خصمه ورقة مكتوبة بالدين ولم يذكر فيها سببه أو ذكر فيها
سبب آخر مشروع كقرض ، جاز له أن يثبت أن السبب الحقيقي للدين هو المقامرة أو الرهان
بجميع الطرق ، ولا يعترض عيه بأن الدين يزيد على عشرة جنيهاً ولا بأنه لا يجوز إثبات
عكس ما بالكتابة إلا بكتابة مثلها ، وذلك لأن السبب غير مشروع كما سبق القول .

(54) وبيع ورقة النصيب غير المرخص فيه يكون باطلاً ، ولا يجبر المشتري على دفع الثمن ، ويستردده إذا دفعه (بودري وقال فقرة 137) .
(55) وعليه هو عبء الإثبات (هيك فقرة 320 - بودري وقال فقرة 149 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203) . كذلك على المقرض عبء إثبات أن المقرض كان
يعلم أن الغرض من القرض هو المقامرة أو الرهان (بودري وقال فقرة 150) ، ولا يكفي لإثبات ذلك قرينة أن المقرض هو أمين صندوق نادي المقامرة (السنين 17
أبريل سنة 1889 جازيت دي باليه 89 - 2 - 289) .
(56) بودري وقال فقرة 152 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 107 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 373 - نقض
فرنسي 4 نوفمبر سنة 1857 دالوز 57 - 1 - 441 - وقد قضي بأن للمدين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتعهد هو القمار ، بل ويمكن أن يستنتج مثل هذا
من قرائن الأحوال (طنطا جزني أول أبريل سنة 1903 المجموعة الرسمية 4 رقم 77 ص 178) - وأنظر في هذا المعنى استئناف مختلط 5 فبراير سنة 1897 م 9
ص 191 .

لوما كان دفع المقامرة معتبراً من النظام العام ، فإنه يمكن التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ويمكن التمسك به لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (57) وأمام محكمة النقض (58) ، ويجوز أن تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها (59) .

\$ 1003 ويجوز أن يتمسك بالبطان ويدفع المقامرة كل من له مصلحة في ذلك ، فيجوز هذا للمقامر أو المترهن الذي خسر ، وخلفه العام من وارث وموصي له بجزء من التركة ، وخلفه الخاص إذا كانت الخسارة واردة على عين انتقلت ملكيتها إلى خلف خاص . ويجوز ذلك أيضاً لدائن المقامر أو المترهن الذي خسر ، لا فحسب بموجب الدعوى غير المباشرة ، بل أيضاً بطريق مباشر حتى يقرر بطلان العقد فلا يزاحمه من كسب في التنفيذ على أموال المدين (60) .

وبطلان المقامرة والرهان من النظام العام كما قدمنا ، فلا يجوز النزول عنه ولا الاتفاق على ما يخالفه (61) .

كذلك لا يلحق العقد الإجازة . ويترتب على ذلك أن من خسر لا يجبر على دفع الخسارة حتى لو أجاز العقد ، لأن الإجازة لا تلحق العقد الباطل . والإجازة في أية صورة من صورها - إقراراً كانت أو تعهداً بالدفع أو تحرير كميالية أو سند إذني أو شيك - لا تصح . ويعتبر إجباراً على الدفع ، ومن ثم لا يصح ، إدماج دين المقامرة أو الرهان في حساب جار ، أو حوالبته ، أو تجديده ، أو المقاصة به ، أو اتحاد الذمة فيه . ولا تصح كذلك كفالبته ، أو ضمانه برهن ، أو الصلح عليه ، أو التحكيم فيه . ونستعرض هذه المسائل المتعاقبة .

494 - عدم صحة الإجازة - الإقرار والتعهد بالدفع وتحرير كميالية أو سند إذني أو شيك : ولما كانت إجازة عقد المقامرة أو الرهان لا تصح كما قدمنا ، فإن إقرار من خسر بأن في ذمته ديناً ناشئاً عن هذا العقد ، أو تعهده بدفع هذا الدين ولو كتابة ، لا يترتب عليه أي أثر .

(57) بودري وفال فقرة 146 ص 68 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 .

(58) بودري وفال فقرة 146 ص 69 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 - جوسران 2 فقرة 1386 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 - نقض فرنسي 15 نوفمبر سنة 1864 دالوز 65 - 1 - 324 - انظر عكس ذلك نقض فرنسي 26 مايو سنة 1886 دالوز 87 - 1 - 383 .

(59) جيوار فقرة 63 - بودري وفال فقرة 148 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 - جوسران 2 فقرة 1386 - نقض فرنسي 19 يونيو سنة 1855 سيريه 56 - 1 - 162 - 4 يناير سنة 1886 سيريه 89 - 1 - 21 .

(60) أنظر الوسيط 1 فقرة 327 .

(61) محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 .

فلا يؤخذ بإقراره ، ولا يلتزم بالوفاء بتعهدده ، حتى لو صدر الإقرار أو التعهد بعد انقضاء مدة طويلة على المقامرة أو الرهان (62) .

\$ 1004 ويعدل ذلك ، ويكون باطلاً مثله ، أن يحرر الخاسر في اللعب كمبيالة أو سنداً إذنيماً أو شيكاً بالمبلغ الذي خسره لصالح من كسب .

فإذا حرر كمبيالة أو سنداً إذنيماً أو سنداً لحامله ، جاز له أن يدفع الرجوع عليه بهذه الأوراق بدفع المقامرة ، فلا يجبر على الوفاء (63) . بل جاز له أيضاً أن يسترد هذه الأوراق بدعوى البطلان (64) . ولكن إذا ظهرت هذه الأوراق لشخص حسن النية ، لم تجز مواجهته بدفع المقامرة ، طبقاً للقواعد المقررة في تظهير الأوراق التجارية (65) ، فإذا أجبر من خسّر على الدفع لحامل الورقة حسن النية كان له أن يرجع بما دفعه على من كسب (66) ، بل إن له أن يدخل هذا الأخير ضامناً في الدعوى المرفوعة عليه من حامل الورقة حسن النية (67) .

\$ 1005 وإذا حرر شيكاً بمبلغ الخسارة لصالح من كسب ، كان هذا الشيك باطلاً ، سواء اعتبرنا الكاسب لم يستوف ما كسب إلا بقبض الشيك أو استوفاه بمجرد تحرير الشيك لصالحه وقبل القبض . ففي الحالة الأولى لا يجوز للكاسب ، ولما يستوف ما كسب ، أن يجبر الخاسر على الوفاء ، ويجوز دفع مطالبته بدفع المقامرة . وفي الحالة الثانية ، إذا اعتبر

(62) نقض فرنسي 21 أبريل سنة 1885 دالوز 85 - 1 - 275 - بون 1 فقرة 643 - جيوار فقرة 65 - بودري وقال فقرة 117 - أوبري ورو إسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 556 - Frère-jouan du Saint فقرة 18 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا المعنى ما يأتي : "المقامرة والرهان يتوقفان على الحظ ، لذلك كان الاتفاق الخاص بهما باطلاً لمخالفته للأداب والنظام العام . والبطلان مطلق لا ترد عليه الإجازة" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 301) .

(63) استئناف مختلط 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 - نقض فرنسي 12 أبريل سنة 1854 دالوز 54 - 1 - 180 - 4 ديسمبر سنة 1854 دالوز 54 - 1 - 413 - 27 أبريل سنة 1870 دالوز 70 - 1 - 258 - 16 ديسمبر سنة 1879 دالوز 80 - 1 - 197 - 12 نوفمبر سنة 1884 سيريه 85 - 1 - 69 - بون 1 فقرة 639 - جيوار فقرة 45 مكررة وفقرة 69 وفقرة 86 - بودري وقال فقرة 118 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208

(64) روان 14 يولييه سنة 1854 دالوز 56 - 2 - 16 - ليون 11 مارس سنة 1856 سيريه 57 - 2 - 525 - جيوار فقرة 70 - بودري وقال فقرة 121 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 - Frère-jouan du Saint فقرة 40 .

(65) نقض فرنسي 4 ديسمبر سنة 1854 دالوز 54 - 1 - 413 - 16 ديسمبر سنة 1879 سيريه 81 - 1 - 421 - باريس 29 سبتمبر سنة 1882 دالوز 97 - 2 - 122 - جيوار فقرة 72 - بودري وقال فقرة 122 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 105 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 - ريبير في القانون التجاري الطبعة الثانية فقرة 1845 - إسكارا في القانون التجاري الطبعة الثانية فقرة 1171 .

(66) نقض فرنسي 12 أبريل سنة 1854 دالوز 54 - 1 - 180 - 16 ديسمبر سنة 1879 سيريه 81 - 1 - 421 - باريس 16 يناير سنة 1894 دالوز 94 - 2 - 584 - 26 نوفمبر سنة 1895 Le Droit 22 يناير سنة 1896 - بون 1 فقرة 642 - جيوار فقرة 72 - بودري وقال فقرة 123 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 .

(67) نقض فرنسي 12 أبريل سنة 1854 دالوز 54 - 1 - 180 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 .

الكاسب قد استوفى ما كسبه ، لم يجز له أن يستبقى ما استوفاه وللخاسر أن يسترده (68) كما سنرى .

495 – الإدماج في حساب الغير : ويتم ذلك بإحدى طريقتين ، إما بأن يدرج الكاسب ما كسب في الحساب الجاري ديناً على الخاسر ، وإما بأن يدرج الخاسر ما خسر في الحساب الجاري حقاً للكاسب . وكلتا الطريقتين لا تجوز .

ففي الطريقة الأولى إذا أدرج الكاسب ما كسب في الحساب الجاري ديناً على الخاسر ، يكون بذلك قد أجبره على الوفاء بدين مقامرة أو رهان ، وهذا لا يجوز (69) .

وفي الطريقة الثانية ، إذا أدرج الخاسر ما خسر في الحساب الجاري حقاً للكاسب ، يمكن القول أيضاً بأن مجرد إدماج الخسارة في الحساب الجاري لا يعتبر وفاء لها ، فيجوز للخاسر أن يرجع فيما فعل ، وإذا رجع لم يجبر على الوفاء (70) . وحتى لو سلمنا جديلاً أن إدراج الخسارة في الحساب الجاري يعتبر وفاء ، فإن الخاسر في القانون المصري – لا في القانون الفرنسي – يستطيع أن يسترد ما وفاه ، ومن ثم يجوز له أن يعدل عما أدرج من الخسارة في الحساب الجاري (71) .

496 – حوالة الحق وحوالة الدين : وإذا حول الكاسب دين المقامرة أو الرهان للغير حوالة حق ، كانت الحوالة باطلة ، وأمكن للمحال عليه أي الخاسر أن يدفع مطالبة لمحال له بدفع المقامرة ، حتى لو كان قد قبل الحوالة . ذلك أن قبوله للحوالة لا يعتبر إجازة للبطلان إذ البطلان لا تلحقه الإجازة . وقد أجازت المادة 312 مدني للمحال عليه أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل المحيل ، وقد كان له أن يتمسك قبل المحيل بدفع

(68) أما في فرنسا فالأمر يختلف ، إذ القانون الفرنسي لا يجيز للحارس أن يسترد ما وفاه ، ومن ثم لا تجوز مواجهة الخاسر بدفع المقامرة فقد استوفى ما كسب بمجرد تحرير الشيك لصالحه ، فلا يرد ما استوفاه (بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1209 : ويشيروا إلى نقض فرنسي 4 أغسطس سنة 1922 لخص في Bouteron في الشيك سنة 1924 ص 802 – وإلى السين 17 نوفمبر سنة 1905 باندكيت فرانسيز 1907 - 2 - 11) . وإذا اعتبر الكاسب لا يستوفى ما كسبه إلا بقبض قيمة الشيك ، فهنا أيضاً يرجع الكاسب دون أن يواجه بدفع المقامرة على من سحب عليه الشيك ، إذ ثبت له بمجرد تحرير الشيك لصالحه حق في مقابل الوفاء (Provision : انظر في هذا المعنى بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1209 – باريس 13 مايو سنة 1909 سيرييه 1910 - 2 - 272 . وعلى ذلك يكون الشيك صحيحاً في فرنسا في الحالتين ، ومن ثم إذا سحب الشيك دون أن يكون هناك مقابل للوفاء ، عوقب من حرر الشيك جنائياً . ولكن الكاسب الذي حرر الشيك لمصلحته لا يجد أمامه مقابلاً للوفاء يستوفى منه حقه ، ومن ثم تجوز مواجهته بدفع المقامرة (نقض فرنسي جنائي 22 يناير سنة 1927 دالوز الأسبوعي 1927 - 116 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 105 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1209) .

(69) نقض فرنسي 5 يولييه سنة 1876 سيرييه 77 - 1 - 117 - 24 - يونيه سنة 1885 سيرييه 89 - 1 - 10 - 6 نوفمبر سنة 1888 سيرييه 91 - 1 - 207 - بودري وقال فقرة 110 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 - عكس ذلك باريس 16 مارس سنة 1882 سيرييه 83 - 2 - 57 جيوار فقرة 67 مكررة .

(70) بودري وقال فقرة 110 - Frère-jouan du Saint - 64 - عكس ذلك ليون 27 يناير سنة 1887 . Jud . Lyon 31 Mon . مارس سنة 1887 .

(71) ويترتب على ذلك أنه حتى إذا قطع الحساب الجاري المدرج فيه الدين باتفاق بين الطرفين ، فإن للخاسر أن يعدل عن إدراج الخسارة في الحساب الجاري (نقض فرنسي 6 نوفمبر سنة 1888 سيرييه 91 - 1 - 207 - بودري وقال فقرة 110 - عكس ذلك نقض فرنسي 16 مارس سنة 1891 سيرييه 92 - 1 - 10) .

المقامرة ، فيستطيع إذن أن يتمسك بهذا الدفع قبل المحال له ، حتى لو كان هذا الأخيرة حسن النية لا يعلم أن الحق الذي حول له مصدره المقامرة أو الرهان (72) .

أما إذا حول الخاسر دين المقامرة أو الرهان على الغير حوالة دين ، فلمحال عليه – هنا أيضاً – أن يتمسك قبل الكاسب بالدفع التي كان للخاسر أن يتمسك بها (م 320 مدني) ، وقد كان لخاسر أن يتمسك بدفع المقامرة ، فيجوز كذلك للمحال عليه أن يتمسك بهذا الدفع .

497 – التجديد : قدمنا في التجديد (73) أنه إذا كان الالتزام المراد تجديده مصدره عقد باطل ، فإن هذا الالتزام يكون معدوماً إذا أن العقد الباطل لا ينتج أثراً ، فلا يمكن أن يكون هناك تجديد لهذا الالتزام المعدوم . وهذا يصدق في تجديد دين المقامرة أو الرهان ، لأن هذا الدين مصدره عقد باطل ، ويستوي في ذلك أن يكون التجديد بتغيير المحل أو بتغيير المصدر أو بتغيير الدائن أو بتغيير المدين .

فإذا كان التجديد بتغيير المحل ، كما إذا خسر المقامر مبلغاً كبيراً من النقود ، فجدد الدين بأن التزم بنقل ملكية منزل أو شيء آخر غير النقود ، فإن التجديد يكون باطلاً لأنه بني على عقد باطل ، ومن ثم لا يجبر الخاسر على نقل ملكية المنزل أو الشيء الآخر ، بل له أن يدفع مطالبته بذلك بدفع المقامرة (74) .

وإذا كان التجديد بتغيير الدائن ، كما إذا اتفق الكاسب والخاسر وشخص ثالث على تجديد دين المقامرة أو الرهان بأن يكون الشخص الثالث هو الدائن مكان الكاسب ، فالتجديد أيضاً باطل ، وللخاسر أن يدفع رجوع الدائن الجديد عليه بدفع المقامرة (75) .

وإذا كان التجديد بتغيير الدين ، كما إذا اتفق الكاسب مع شخص آخر على أن يكون هو المدين مكان الخاسر ، فإن التجديد يكون أيضاً باطلاً ، وللمدين الجديد أن يدفع رجوع الكاسب عليه بدفع المقامرة (76) .

(72) بودري وقال فقرة 135 – ويجوز للمحال له أن يرجع بالضمان على الكاسب (بودري وقال فقرة 135 : ولكنهما لا يجيزان الرجوع بالضمان إلا إذا كان المحال له حسن النية) .

(73) أنظر الوسيط 3 فقرة 487 ص 817 .

(74) نقض فرنسي 5 يولييه سنة 1876 دالوز 77 – 1 – 264 – 24 يونيه سنة 1885 دالوز 86 – 1 – 35 – 6 نوفمبر سنة 1888 دالوز 89 – 1 – 145 – لوران 27 فقرة 217 – بون 1 فقرة 645 – جوار فقرة 37 وفقرة 45 مكررة وفقرة 67 - بودري وقال فقرة 102 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 556 – محمد

كامل مرسي فقرة 382 ص 374 هامش 5 .

(75) ويشترط أن يكون الدائن الجديد عالماً بأن الدين هو دين مقامرة أو رهان (بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 556 – Frère-jouan du Saint فقرة 60 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 هامش 5) – انظر عكس ذلك وأن الدائن الجديد يواجه بدفع المقامرة حتى لو كان حسن النية : بودري وقال 105 .

(76) وفي القانون الفرنسي يجعلون التجديد بتغيير المدين بمثابة وفاء ، بشرط ألا يكون دين المدين الجديد هو نفسه دين مقامرة أو رهان ، وبشرط ألا يكون المدين القديم قد ضمن المدين الجديد . فإذا توافر هذان الشرطان ، اعتبر دين المقامرة أو الرهان قد وفى بالتجديد ، فلا يجوز استرداده (بودري وقال فقرة 103 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 – Frère-jouan du فقرة 56) . محمد ومهما يكن من أمر ، فإن وفاء دين المقامرة أو الرهان في القانون المصري لا يمنع الاسترداد يبقى جائزاً . وهذا ما يجعل القانون المصري يختلف في الحكم عن القانون

498 – المقاصة واتحاد الذمة : ولا ينقضي دين للخاسر في ذمة الكاسب بدين المقامرة أو الرهان مقاصة ، فإن الدين الأخير باطل ولا تقع المقاصة بين دين باطل ودين صحيح (77)

وكذلك لو كان الخاسر وارثاً للكاسب ، ومات الكاسب ، فإن دين المقامرة أو الرهان لا ينقضي باتحاد الذمة ، فإن الذمة لا تتحد في دين باطل .

499 – الكفالة والضمان برهن : ولا تجوز كفالة دين المقامرة أو الرهان ، إذ أن كفالة الدين الباطل تكون باطلة (78) . وإذا وفى الكفيل الدين ، جاز له أن يسترده ممن وفاه إياه (79) .

كذلك تقديم رهن ، سواء كان رهنأً حيازياً أو رهنأً رسمياً ، لضمان دين المقامرة أو الرهان ، يكون باطلاً . وللراهن أن يسترد ما رهنه رهن حيازة (80) ، وأن يطلب تقرير بطلان الرهن الرسمي وشطب القيد .

500 – الصلح والتحكيم : والصلح الواقع على دين مقامرة أو رهان باطل (81) ، وقد نصت المادة 551 مدني على أنه "لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام" . فإذا تصالح الخاسر مع الكاسب على أن يدفع له مبلغاً من المال هو القيمة التي تصالحا على أن تكون هي مقدار الخسارة ، كان الصلح باطلاً ، ولا يجوز للكاسب مطالبة الخاسر بمبلغ الصلح ، ولو دفع الخاسر هذا المبلغ للكاسب جاز له أن يسترده .

الفرنسي ، ويكون التجديد بتغيير المدين في القانون المصري هو أيضاً باطل كالتجديد في سائر أنواعه (قارن محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 هامش 5) .

(77) نقض فرنسي 30 نوفمبر سنة 1826 S. Chr . - أنجيه 13 أغسطس سنة 1831 سيريه 32 - 2 - 270 - السين 15 ديسمبر سنة 1898 La Loi 6 مارس سنة 1899 - بون 1 فقرة 643 - جيوار فقرة 66 - بودري وفال فقرة 124 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 - Frère-jouan du Saint فقرة 70 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 .

(78) نقض فرنسي 19 يونيو سنة 1855 دالوز 55 - 1 - 292 - بودري وفال فقرة 139 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 .

(79) أما في فرنسا فلا يجوز له الاسترداد ، بل ولا يستطيع إذغا وفي الدين بدون إذن المدين الخاسر الرجوع على هذا الأخير حتى لا يجبره على وفاء دين المقامرة أو الرهان (ترولون فقرة 72 - بودري وفال فقرة 141 - Frère-jouan du Saint فقرة 70 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 .

(80) لوران 27 فقرة 219 - جيوار فقرة 90 - بودري وفال فقرة 142 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 .

(81) استئناف مختلط 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 - نقض فرنسي 17 يناير 1881 دالوز 82 - 1 - 333 - هيك 11 فقرة 309 - جيوار فقرة 66 مكررة - بودري وفال فقرة 133 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 537

وكالصلح التحكيم ، فالتحكيم في دين مقامرة أو رهان باطل (82) . ويكون باطلاً كذلك التحكيم على أساس أن الدين المطالب به ليس دين مقامرة أو رهان ، إذا ثبت أن الواقع من الأمر هو أن الدين دين مقامرة أو رهان (83) .

3 – استرداد ما دفع

501 – عدم جواز استرداد ما دفع في التقنين المدني الفرنسي وفي عهد التقنين المدني القديم : تقضي المادة 1967 مدني فرنسي بأن من خسر لا يجوز له في أية حال أن يسترد ما دفعه مختاراً ، ما لم يكن هناك في جانب من كسب غش أو خداع أو احتيال (dol , supercherie ou escroquerie) . والمقصود من هذا النص أن من خسر في مقامرة أو رهان ودفع ما خسره ، لا يجوز له أن يسترد ما دفع إذا توافر شرطان : (1) إذا كان من كسب لم يلجأ إلى الغش أو الخداع أو الاحتيال حتى يتمكن من الكسب ، فإذا كان قد لجأ إلى شيء من ذلك لم يجز له أن يتقاضى كسباً غير شريف حتى من وجهة نظر المقامرين والمتراهنين ، فإذا تقاضى هذا الكسب غير الشريف ولو بمطلق اختيار من خسر وجب عليه رده (84) . (2) إذا كان من خسر قد دفع مختاراً ما خسره ، أي دفع وهو على بينة من أمره من أنه غير مجبر على الدفع . فإذا وقع ففي غلط ، سواء كان الغلط في الواقع كما إذا دفع ورثة الخاسر مبلغ سند صادر من مورثهم دون أن يتبينوا أن الدين الثابت بهذا السند هو دين مقامرة أو رهان (85) ، أو كانا لغلط في القانون كما إذا دفع الخاسر نفسه ما خسره وهو يعتقد أنه مجبر قانوناً على الدفع أو أن الرهان من النوع المشروع الذي يرخص فيه القانون وهو ليس كذلك (86) ، فإنه يستطيع استرداد ما دفعه ، لأنه لم يدفع مختاراً وعن

(82) نقض فرنسي 7 نوفمبر سنة 1865 سيريه 66 – 1 – 113 – بودري وقال فقرة 134 – بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 - Frère-jouan du Saint فقرة 73 .

(83) بودري وقال فقرة 134 – عكس ذلك Frère-jouan du Saint فقرة 73 .

وتأليف شركة يكون الغرض منها تقديم نقود للمقامرين والمتراهنين للمقامرة والرهان باطل ، وكذلك يكون باطلاً تأليف شركة يكون الغرض منها اقتسام الأرباح والخسائر في المقامرة والرهان (بودري وقال فقرة 145) .

وإذا دفع فضولي دين المقامرة أو الرهان ، فلا رجوع له على المدين (نقض فرنسي 30 مايو سنة 1838 سيريه 38 – 1 – 753 – ترولون فقرة 72 – جيوار فقرة 40 مكررة - بودري وقال فقرة 143 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 103 هامش 5) ، ولكن يستطيع أن يسترد ما دفعه . وإذا دفع مدين متضامن دين المقامرة أو الرهان ، لم يجز له الرجوع على المدينين المتضامنين الآخرين (Frère-jouan du Saint فقرة 33 - بودري وقال فقرة 144) ، ولكن يجوز أن يسترد ما دفعه . وإذا وكل شخص شخصاً آخر في أن يقامر أو يراهن = نيابة عنه ، كانت الوكالة باطلة . ولكن الوكالة في قبض دين المقامرة أو الرهان صحيحة ، ويلتزم الوكيل بقبض الدين على أن يؤدي حساباً للموكل فيسلمه ما قبضه . أما إذا كانت الوكالة في المقامرة أو الرهان وفي قبض الدين أو دفعه ، فالوكالة باطلة في كل ذلك . وقد سبق تفصيل القول في هذه المسألة عند الكلام في الوكالة (انظر آنفاً فقرة 236) .

(84) أنظر في هذا المعنى بودري وقال فقرة 94 ص 47 .

(85) بون 1 فقرة 660 – جيوار فقرة 81 - بودري وقال فقرة 95 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 107 هامش 17 (3) . بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة Frère-jouan du Saint- 1204 فقرة 20 – عكس ذلك هيك 11 فقرة 335 .

(86) جيوار فقرة 81 – بودري وقال فقرة 95 – عكس ذلك Frère-jouan du Saint فقرة 21 - Pillette في المجلة العملية 1 سنة 1863 ص 442 .

بينه من الأمر بل دفع لأنه كان يعتقد أنه مجبر قانوناً على الدفع . كذلك إذا كان الدفع قد جاء عن طريق الإكراه أو عن طريق التدليس ، فإنه لا يكون دفعاً معتبراً ، إذ لا يمكن القول بأن الخاسر قد دفع مختاراً ، ومن ثم يجوز له استرداد ما دفع (87) . ويتصل بعيوب الدفع من غلط وتدليس وإكراه نقص الأهلية . فيجب أن يكون الخاسر الذي دفع مختاراً ما خسرته أهلاً للدفع ، أي يجب أن تكون له أهلية التصرف فيما دفعه من الخسارة . وتكون له أهلية التصرف فيما دفعه إذا كان كامل الأهلية أي بلغ رشيداً ، أو كانت له أهلية الإدارة بأن كان مأذوناً في إدارة ماله فيجوز له التصرف فيه لا من رأس المال (88) . فإذا لم تكن له أهلية التصرف فيما دفعه ، كان الدفع غير معتبر ، وجاز للخاسر في هذه الحالة أن يسترد ما دفع .

فإذا توافر الشرطان المتقدمان الذكر ، ولم يكن الخاسر ضحية غش في اللعب ودفع ما خسرته مختاراً وهو أهل للتصرف فيما دفعه ، لم يجز له – بصريح نص المادة 1967 من التقنين المدني الفرنسي – أن يسترد ما دفع (89) . وهناك رأي يذهب إلى أن ذلك يرجع إلى أن دين المقامرة أو الرهان هو دين طبيعي (obligation naturelle) ، فيجرب عليه حكم هذا الدين وهو ألا يجبر المدين على الدفع ولكن إذا دفع الدين مختاراً لم يستطع أن يسترده (90) . ولكن هناك رأي آخر يذهب إلى أن دين المقامرة أو الرهان لا يمكن أن يكون ديناً طبيعياً لأنه غير مشروع لمخالفته للنظام العام ، ولا يجوز أن يقوم التزام طبيعي يخالف النظام العام . ويعلل أصحاب هذا الرأي عدم جواز الاسترداد بأن الدين غير مشروع لمخالفته للأداب والنظام العام ، فإذا دفع المدين الدين وكان عدم المشروعية آتياً من جهته أو هو شريك فيه كما في حالتنا هذه ، لم يستطع أن يسترد ما دفع لأنه طرف ملوث لا يجوز له أن يحتج بغش

(87) جيوار فقرة 77 وفقرة 81 – بودري وفال فقرة 94 ص 47 – Frère-jouan du Saint فقرة 19 وفقرة 22 .
(88) نقض فرنسي 30 ديسمبر سنة 1862 دالوز 63 – 1 – 257 – 20 نوفمبر سنة 1865 دالوز 66 – 1 – 112 – لوران 27 فقرة 210 – بون 1 فقرة 660 – جيوار فقرة 78 مكررة – بودري وفال فقرة 96 – فقرة 98 – أبوري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 109 – بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1204 – Frère-jouan du Saint فقرة 24 - فقرة 25 وفقرة 28 .

(89) ويترتب على ذلك أنه لو وضع اللاعب مقدماً على مائدة القمار ، أو في يد شخص ثالث ، ما تعهد بدفعه في حالة الخسارة ، ثم خسر ، فإنه يكون قد وفي مختاراً ومقدماً مقدار الخسارة ، ولا يحق له أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار ، ولو استرده دون رضاه من كسب اعتبر سارقاً لأنه استولى على ما لا يملكه وما ليس له حق في استرداده (نقض فرنسي جنائي 23 فبراير سنة 1892 دالوز 92 – 1 – 472 – أبوري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 108 – بيدان 12 مكرر فقرة 807 – بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1204 - بلانيول وريبير وبولانجيه 2 فقرة 3194 . كولان وكابيتان ودي لامور أند بيير 2 فقرة 1331) . ويترتب على ذلك أيضاً أنه لو خسر شخص في اللعب ودفع الخسارة لمن لعب معه ، لم يستطع أن يستردها ، حتى لو كسب بعد ذلك ممن لعب معه وطالبه بما كسب فرفض هذا الأخير متمسكاً بالدفع بالمقامرة (ر ن 25 يناير سنة 1949 J . C . P 1949 – 4 – 140 – أنسيكلوبيدي دالوز 3 لفظ Jeu-Pari فقرة 34 – عكس ذلك كاربونييه في مجلة القانون المدني الفصلية سنة 1949 ص 543) .
(90) نقض فرنسي 30 مايو سنة 1838 سيريه 38 – 1 – 753 – كولمار 29 يناير سنة 1841 سيريه 42 – 2 – 492 – دويه 8 أغسطس سنة 1857 دالوز 58 – 2 – 46 – لوران 27 فقرة 194 - جيوار فقرة 31 – فقرة 36 وفقرة 61 وما بعدها – بودري وفال فقرة 85 – أبوري ورو (انظر أبوري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 102 هامش 2) – كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 .

صدر من جانبه (91) . ومن هذا الرأي محكمة النقض البلجيكي وكثير من الفقهاء في فرنسا (92) .

وقد أخذ القضاء والفقهاء في مصر في عهد التقنين المدني القديم ، بالرغم من انعدام نص في هذا التقنين يقابل المادة 1967 مدني فرنسي ، بالأحكام المتقدمة الذكر . فلم يكن الخاسر مجبراً على دفع ما خسره (93) ، ولكنه إذا دفع مختاراً وهو أهل لدفع ما خسره ، لم يجز له استرداد ما دفع . وكان الرأث في ذلك العهد يذهب أحياناً إلى أن دين المقامرة أو الرهان هو دين طبيعي فلا يسترد الخاسر ما دفعه مختاراً كما هو الحكم في سائر الالتزامات الطبيعية (94) ، ويذهب أحياناً أخرى إلى أن دين المقامرة أو الرهان مخالف للآداب والنظام العام فإذا

(91) ويعبر عن هذه القاعدة باللاتينية : Nemo auditor propriam turpitudinem allegans وانظر في هذه القاعدة الوسيط 1 فقرة 338 ص 535 - ص 536 .

(92) نقض بلجيكي 19 نوفمبر سنة 1891 باسيكريزي 92 - 1 - 18 - بيدان 12 مكرر فقرة 807 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1205 - ريبير في القاعدة الأدبية في الالتزامات المدنية طبعة رابعة فقرة 198 - بلانيول وريبير وبولانجيه 2 فقرة 3194 - جوسران 2 فقرة 1386 .

وهناك رأي ثالث في الفقه الفرنسي ، وهو رأي مرجوح ، يذهب إلى حد القول بأن دين المقامرة أو الرهان أرقى من أن يكون ديناً طبيعياً ، إذ هو دين مدني (بون 1 فقرة 603 - Pillette في المقامرة والرهان في المجلة العملية سنة 1863 ص 442 - Frère-jouan du Saint فقرة 17 وفقرة 21) . ولا يلقي هذا الرأي بالآ إلى النص الصريح الذي يقضي بأن دين = المقامرة أو الرهان لا يجبر المدين على الوفاء به ، ولو كان هذا الدين مدنياً لوجب أن يجبر على الوفاء (انظر في حجج هذا الرأي الثالث وفي تنفيذها بودري وفال فقرة 87) . ويذهب بعض الفقهاء إلى أن دين المقامرة أو الرهان دين مدني ناقص (obligation civile imdarfaite) (أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 102 هامش 2) .

(93) انظر آنفاً فقرة 490 - وقد قضي بأن المقامرة ، ولو لم يجرمها القانون تحريماً صريحاً مخالفة للنظام العام والآداب العامة ، فالتعهد الذي يبنى على مجرد المقامرة ليس له إذن من سبب صحيح ويجب اعتباره باطلاً (طنطا جزني أول أبريل سنة 1903 المجموعة الرسمية 4 رقم 77 ص 178) وانظر استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897 م 9 ص 194 - 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 - 15 مايو سنة 1929 م 41 ص 394 .

(94) وقد قضي بأن المادة 147 مدني (قديم) مشتقة من المادة 1253 مدني فرنسي ، وهي تشير إلى الالتزامات الطبيعية وغيرها التي إذا دفعها الدين برضائه فلا يحق له المطالبة بردها مثل ديون المقامرة (الموسكي 26 فبراير سنة 1931 الجريدة القضائية 125 ص 14) . وانظر أيضاً استئناف مختلط 6 يناير سنة 1903 م 15 ص 79 .

دفعه الخاسر وهو طرف ملوث لا يجوز له استرداده (95) ، وهذا على الخلاف الذي رأيناه في فرنسا (96) .

502 – جواز استرداد ما دفع في التقنين المدني الجديد : أما التقنين المدني الجديد فقد خرج على تقاليد عهد التقنين المدني القديم المستمدة من القانون الفرنسي كما قدمنا ، ونص في الفقرة الثانية من المادة 739 منه كما رأينا على ما يأتي : "ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ما خسره ، ولو كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق" . فيجوز إذن للخاسر ، طبقاً لأحكام التقنين المدني الجديد ، وخلافاً لتقاليد التقنين المدني القديم على النحو الذي بيناه ، أن يسترد ما دفعه (97) .

وليس في هذا إلا تطبيق سليم لأحكام البطلان والقاعدة استرداد ما دفع دون حق . فعقد المقامرة أو الرهان باطل لمخالفته للأداب والنظام العام كما قدمنا؛ ويترتب على بطلانه أنه لا ينتج أي أثر . فإذا دفع الخاسر ما خسره يكون قد دفع ما هو غير مستحق في ذمته ، فيكون له الحق في استرداد ما دفع دون حق . ولا يمن أن يكون هناك التزام طبيعي في ذمة الخاسر ، فإن المادة 200 مدني تقول في صراحة : "وفي كل حال لا يجوز أن يقوم التزام طبيعي

(95) وقد قضت محكمة الاستئناف الوطنية بأنه إذا ظهر للمحكمة بأن العقد باطل لعدم مشروعية سببه ، وجب عليها ألا تساعد أياً من طرفي العقد ، بل تترك الحالة على ما هي عليه ، بمعنى أنها لا تأمر بتنفيذ ما لم ينفذ ولا بإعادة ما تنفذ بمقتضى العقد (استئناف وطني 18 أبريل سنة 1911 المجموعة الرسمية 12 رقم 85 ص 160) . وقضى بأن الشراح اختلفوا في مرجع الحكم القاضي بعدم جواز استرداد مبلغ خسره صاحبه في القمار ، فذهب بعضهم إلى قيام التزام طبيعي بمنع من رد ما دفع . وذهب الرأي الراجح إلى أن السبب هو مخالفة الميسر لقواعد الآداب العامة ، وتؤيد ذلك الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسي ، والأساس الذي بنيت عليه المواد الفرنسية في رفض استرداد ما خسره شخص في قمار أو رهان هو أساس مقرر بأنه من المبادئ المسلمة في القانون المصري ، وقد تأيدت وجهة الرأي الراجح في فرنسا بأحكام قانون العقوبات المصري وكذلك قضاء المحاكم المصرية (المنشية 14 أبريل سنة 1931 المحاماة 12 رقم 390 ص 793) . وقد جرى القضاء المصري القضاء الفرنسي إلى حد أن قضت محكمة جنابات بني سويف بأن من لعب قماراً مع شخص فخسر مبلغاً من المال ، ثم انقض على من كسب وأخذ منه المبلغ بالقوة ، عد سارقاً بطريق الإكراه ، لأنه وإن كان القمار محرماً قانوناً فإن هذا لا يمنع من أن المبلغ الذي أخذه المجني عليه انتقل إليه بإرادة صاحبه ، ولما كانت الحيازة مظهراً من مظاهر الملكية وجبت حمايتها قانوناً ، وأصبح سلب المال بالقوة حكمه كحكم السرقات (جنابات بني سويف 13 سنة 1927 المحاماة 7 رقم 342 ص 485) – وانظر أيضاً استئناف مختلط 19 فبراير سنة 1929 م 41 ص 242 (إيداع المبلغ الذي يقامر به اللاعب يعتبر وفاء مقدماً فلا يجوز الاسترداد) . وانظر محمد كامل مرسي فقرة 384 – وقارن استئناف مختلط 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 .

(96) ومع ذلك فقد قضى بأن ما يحظره القانون أصلاً لا يصح إقراره بأي حال من الأحوال ولا إخفاؤه تحت أية صورة كانت ولا أن يكون له أي أثر في الوجود ، ومن ثم فمن دفع شيئاً محظوراً قانوناً فله استرداده طبقاً للمادة 145 مدني (قديم) ولو كان الدفع باختياره ، لأن اعتماد الدفع في هذه الحالة إقرار للمحظور وهو ممنوع ، ولا يعترض على ذلك بما ورد في المادة 147 مدني (قديم) من أن من أعطى باختياره شيئاً لآخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجبه القانون لا يكون له استرداده ، وذلك لأن المقصود من عبارة "ولو لم يوجبه القانون" الواردة في المادة إنما هو ما لم يجرمه القانون ولكنه لا يوجبه ، كالدين الذي يلتزم به الفاسر أو الذي يكون سقط حق المطالبة به بمضي المدة ، أما ما يحظره القانون فلا يدخل تحت ذلك (استئناف وطني 26 ديسمبر سنة 1914 الحقوق 30 ص 331 – 9 مارس سنة 1915 الحقوق 30 ص 332) .

(97) انظر وجوب تطبيق أحكام التقنين المدني الجديد إذا كان وقت دفع الخسارة هو يوم 15 أكتوبر سنة 1949 أو بعد ذلك ما قدمناه آنفاً فقرة 488 .

يخالف النظام العام". وقد علمنا أن دين المقامرة أو الرهان مخالف للنظام العام ، فلا يمكن أن يتخلف عنه التزام طبيعي .

يبقى الرأي القائل بأنه لا يجوز الاسترداد لأنه "لا يجوز لمن وفى بالتزام مخالف للأداب أن يسترد ما دفعه ، إلا إذا كان هوفي التزامه لم يخالف الآداب" . ولقد كان المشروع التمهيدي يشتمل على هذا النص صراحة ، ومع ذلك استثنى المشروع من هذا الحكم دين المقامرة أو الرهان فأجاز استرداده (98) . وقد حذف هذا النص في المشروع النهائي ، لأن حكمه لا يتمشى مع منطق البطلان . ذلك أن منطق البطلان يقضي في العقد الباطل -أيأ كان سبب البطلان - بإعادة كل شيء إلى أصله ، فإذا كان أحد المتعاقدين سلم شيئاً للآخر تنفيذاً للعقد الباطل جاز له استرداده (99) . فأصبح الحكم القاضي بجواز استرداد الخاسر ما دفعه وفاء لدين مقامرة أو رهان ، بعد هذا الحذف ، متمشياً ، لا فحسب مع صريح النص في المادة 2/739 مدني ، بل أيضاً مع القواعد العامة ذاتها في نظرية البطلان ، وبعد أن كان استثناء من هذه القواعد أصبح مجرد تطبيق لها .

والحكم بجواز الاسترداد يتمشى أيضاً مع قاعدة استرداد ما دفع دون حق كما قدمنا ، وإذا كان الخاسر قد دفع ما خسره وهو عالم ببطلان عقد المقامرة أو الرهان ، فإن علمه بالبطلان لا يمنعه من استرداد ما دفع ، طبقاً للأحكام المقررة في قاعدة دفع غير المستحق (100) .

وقد قدمنا أنه في رفع دعوى بطلان عقد المقامرة أو الرهان ، وكذلك في التمسك بدفع المقامرة ، يجوز إثبات الدعوى أو الدفع وأن الدين دين مقامرة أو رهان بجميع طرق الإثبات وفيها البينة والقرائن ، ولو زادت الخسارة على عشرة جنيها ، لأن العقد غير مشروع لمخالفته للأداب والنظام العام (101) . كذلك هنا ، إذا دفع الخاسر ما خسره وأراد استرداد ما دفع ، فإنه يجوز له أن يثبت الدفع بجميع طرق الإثبات وفيها البينة والقرائن ، حتى لو كان الذي دفعه يزيد على عشرة جنيها ، وذلك لنفس اعتبارات النظام العام التي سبقت

(98) وقالت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : "واستثناء من القاعدة التي تقضي بأنه لا يجوز لمن وفى بالتزام مخالف للأداب أن يسترد ما دفعه إلا إذا كان هو في التزامه لم يخالف الآداب : م 201 فقرة 3 من المشروع ، أجاز المشروع ، توثيقاً في تحريم المقامرة ، أن يسترد الخاسر ما دفعه للرابح" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 301) .

(99) انظر في ذلك وفي القاعدة الرومانية القديمة التي كانت لا تسلم بهذه النتيجة المنطقية في العقد الباطل لعدم المشروعية : الوسيط 1 فقرة 338 . (100) وقد جاء في الجزء الأول من الوسيط في هذا الصدد : "وقد يكون الدين الذي أداه مصدره عقد باطل لسبب يرجع إلى النظام العام أو الآداب وهو عالم بالبطلان ، كما إذا دفع دين قمار أو فوائد ربوية ، فيستطيع في هذه الحالة أن يسترد ما دفع بالرغم من علمه بالبطلان ، لأن هذا الحل هو الذي يقتضيه النظام العام والآداب : انظر م

1/327 وهي تجيز استرداد الفوائد الربوية وم 2/729 وهي تجيز استرداد دين المقامرة والرهان (الوسيط 1 فقرة 825 ص 1195 هامش 1) .

(101) انظر أنفاً فقرة 493 .

الإشارة إليها . وقد جاء النص صريحاً في هذا الحكم ، إذ تقول العبارة الأخيرة من المادة 2/739 مدني كما رأينا : "وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق" (102) .

503 – جواز الاسترداد من النظام العام : وما أن بطلان عقد المقامرة أو الرهان مقرر للنظام العام ، كذلك جواز استرداد الخاسر ما دفعه من خسارة مقرر للنظام العام . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف قاعدة جواز الاسترداد ، ويبقى للخاسر حق استرداد ما دفع حتى لو كان هناك اتفاق بينه وبين من كسب على أنه لا يجوز له أن يسترد ما دفع ، ويعتبر هذا الاتفاق باطلاً لمخالفته للنظام العام . والنص صريح في هذا المعنى ، إذ تقول المادة 2/739 مدني كما رأينا : "ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه . . ولو كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك" .

وهكذا تتأكد فكرة الاسترداد ، إذ أحاطها القانون بضمانات ثلاثة تسد الطريق على التحايل : فهو قد أجاز الاسترداد صراحة ، وحرّم الاتفاق على عدم جوازه ، وأباح إثبات الدفع بجميع الطرق (103) .

504 – تقادم دعوى الاسترداد : وتتقادم دعوى الاسترداد بانقضاء ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه الخاسر ما خسره ، وتقرر المادة 2/739 مدني هذا الحكم إذ تقول كما رأينا : "ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ما خسره" .

وقد كان المشروع التمهيدي يجعل التقادم سنة واحدة ، ولكن المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع أشارت في الوقت نفسه إلى أنه يحسن أن تطال مدة الاسترداد إلى ثلاث سنوات)

(102) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : "وتسهيلاً لاستعمال هذا الحق (حق الاسترداد) أجاز المشروع أيضاً أن يكون إثبات الدفع بجميع الطرق ، بما في ذلك البيئة والقرائن ، حتى لو كان المبلغ المدفوع يزيد على عشرة جنيهات" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 301 – ص 302) .
ويترتب على جواز استرداد ما دفعه الخاسر أن الحق في الاسترداد يبقى قائماً حتى لو وضع اللاعب المبلغ الذي يقامر به على مائدة القمار أو أودعه شخصاً ثالثاً ، فله إذا خسر أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار أو ما أودعه الشخص الثالث ، وقد قررنا عكس هذا الحكم في عهد التقنين المدني القديم عندما كان الاسترداد غير جائز (انظر أنفاً فقرة 501 في الهامش) . وإذا قضى الخاسر ما خسر بطريق غير الفاء المباشر كتظهير الورقة التجارية والوفاء بمقابل ، فإن هذا كله يعتبر في حكم الوفاء ، ومن ثم يجوز للخاسر أن يسترده أما التغطية في البورصة فقد كان يمكن استردادها قبل دكرينو رقم 24/23 لسنة 1909 (انظر ما يلي فقرة 515) .

(103) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : "والقاعدة التي تقضي بجواز الاسترداد تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . وبذلك سد المشروع الطريق على التحايل ، إذ أجاز الاسترداد ، وحرّم الاتفاق على عدم جوازه ، وأباح إثبات الدفع بجميع الطرق" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 302) .

104) . وقد أدخل هذا التعديل فعلاً في لجنة المراجعة ، إذ جعلت مدة الاسترداد ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة (105) .

وبذلك اتسقت أحكام استرداد دين المقامرة أو الرهان مع الأحكام العامة المقررة في دفع غير المستحق ، إذ مدة الاسترداد طبقاً لهذه الأحكام العامة هي ثلاث سنوات (106) .

الاستثناءات من تحريم المقامرة والرهان

505 – نص قانوني : تنص المادة 740 من التقنين المدني المصري على ما يأتي :

"1- يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون شخصياً في الألعاب الرياضية ، ولكن للقاضي أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغاً فيه" .

"2- ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوناً من أوراق النسيب" (107) .

الوسيط

في شرح القانون المدني

(7)

المجلد الثاني

عقود الغرر

(104) وهذا ما جاء في المذكرة الإيضاحية : "وغني عن البيان أن الحق في الاسترداد ينتقل إلى الورثة . فإذا مات الخاسر بعد أن أدى ما خسره ، ولم يمض عام على الدفع ، جاز للورثة أن يستردوا هم ما دفعه مورثهم . واستعمال الورثة لهذا الحق بعد موت مورثهم أكثر احتمالاً من استعمال المورث للحق حال حياته (لذلك يحسن أن تظل مدة الاسترداد إلى ثلاث سنوات حتى يتسع الوقت أمام الورثة" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 302) .
(105) انظر أنفاً فقرة 488 في الهامش .

(106) وقد نصت المادة 187 مدني على أن "تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق" . فيكون القانون قد فرض فرضاً غير قابل لإثبات العكس أن الخاسر إذا دفع الخسارة يكون عالماً وقت الدفع أنه غير ملزم بالدفع وأن له الحق في الاسترداد ، ومن ثم يتقدم حقه بانقضاء ثلاث سنوات من وقت الدفع" .

(107) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة 1026 من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : "1- يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون في الألعاب الرياضية . ولكن للقاضي أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغاً فيه . 2- ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوناً من أوراق النسيب وسباق الخيل . وفي لجنة المراجعة أضيفت كلمة "شخصياً" بعد كلمة "المتبارون" في الفقرة الأولى ، وحذفت من الفقرة الثانية سباق الخيل "حتى لا يشمل الاستثناء" ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد : وصار رقمه 772 في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم 771 ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم 740 (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 303 – ص 304) .

عقود المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة

وعقد التأمين

تأليف

عبد الرزاق السنهوري

دكتور في العلوم القانونية ودكتور في العلوم السياسية والاقتصادية

ودبلومية من معهد القانون الدولي بجامعة باريس

1964

الناشر

دار النهضة العربية

32 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

الهوامش

(1) استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897م ص 9 ص 194 - 13 فبراير سنة 1920 م 14 ص 134 - 15 مايو سنة 1929 جازيت 20 رقم 19 ص 9 - وقد قضت محكمة الاسئناف المختلطة بأنه يجوز إبداء الدفع الخاص بالمقامرة تطبيقاً للمادة 148 من التقنين المدني المختلط التي تشترط لصحة الالتزام أن يكون السبب ثابتاً وجانزاً قانوناً ، بالرغم من أن المشروع المختلط لم ينقل المادة 1965 من التقنين المدني الفرنسي (استئناف مختلط 10 مايو سنة 1925 المحاماة 10 رقم 396 ص 790) . وقضى بأن المقامرة ، ولو لم يجرمها القانون تحريماً صريحاً ، هي مخالفة للنظام العام والآداب العامة ، فالتعهد الذي يبني على مجرد المقامرة ليس له إذن من سبب صحيح ، ويجب اعتباره باطلاً ، وللمدين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتعهد هو القمار ، بل يمكن أن يستنتج مثل هذا من قرانن الأحوال (طنطا الجزئية أول أبريل سنة 1903 المجموعة الرسمية 4 رقم 77 ص 178) . وانظر جرانمولان في العقود فقرة 858 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 373 .

(1) ومن هنا سمي دين المقامرة بدين الشرف (detee d'honneur) ، إذ لا يلتزم المدين فيه بالدفع إلا بإملاء من ضميره (بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - بلانيول وريبير وبولانجيه 2 فقرة 3193 .

(1) فيعتبر باطلاً بوجه خاص القرض الذي يعطيه أحد المقامرين للمقامر معه حتى يتمكن من الاستمرار في اللعب ، وغني عن البيان أن سبب القرض هنا معروف من المقرض (استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897 م 9 ص 194 - محمد كامل مرسي فقرة 380) .

(1) جيوار فقرة 91 - بودري وفال فقرة 126 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560 - محمد كامل مرسي فقرة 386 ص 382 - نقض فرنسي جنائي 19 يناير سنة 1929 داللو الأسبوعي 1929 - 492 .

(1) استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897 م 9 ص 194 - 10 مايو سنة 1925 المحاماة 10 رقم 396 - 15 مايو سنة 1929 م 41 ص 394 - نقض فرنسي 30 مايو سنة 1838 سيريه 38 - 1 - 753 - 4 يوليه سنة 1892 داللو 92 - 1 - 500 - نقض فرنسي جنائي 22 يناير سنة 1927 داللو الأسبوعي 1927 - 116 - 19 يناير سنة 1929 داللو الأسبوعي 1929 - 492 - 18 أبريل سنة 1929 داللو الأسبوعي 1929 - 285 - لوران 27 فقرة 220 - بون 1 فقرة 647 - جيوار فقرة 91 - بودري وفال فقرة 127 - وقد لا يقوم الدليل على القصد غير المشروع ، كأن يثبت أن المقترض لم يستعمل القرض فعلاً في المقامرة ، فيكون عقد القرض صحيحاً (استئناف مختلط 24 يونيو سنة 1931 جازيت 22 رقم 376 ص 249) .

(1) وهناك من يقول بذلك ، بل ويشترط أن يكون مبلغ القرض قد استعمل فعلاً في المقامرة أو الرهان ، حتى لو كان المقرض هو إدارة المحل الذي يقامر فيه المقترض (أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 - 102 - ص 103 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 561 - نقض فرنسي جنائي 19 يناير سنة 1929 داللو الأسبوعي 1929 - 492) .

(1) باريس 8 فبراير سنة 1917 داللو 1919 - 2 - 17 - بودري وفال فقرة 127 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 561 - .

وقد فرضنا - في الجزء الأول من الوسيط عند الكلام في نظرية السبب - أن شخصاً يقترض نقوداً من آخر ليقامر بها ، وقلنا في هذا الصدد : " المقرض قد يجهل الغرض الذي أخذ المقرض النقود من أجله ، وفي هذه الحالة لا يعتد بالباعث الذي دفع المقرض إلى التعاقد . وقد يكون المقرض صديقاً للمقترض ، علاماً بغرضه ، دون أن يقصد بالإقراض تمكين المقرض من لمقامرة ، وهذه هي مرتبة العلم . وقد يكون المقرض مرابياً يستثمر ماله في إقراض المقامرين ، فيكون قد قصد إلى تمكين المقرض من المقامرة ، وهذه هي مرتبة المساهمة . وقد يكون المقرض هو الشخص الآخر الذي يقامر المقرض معه ، فيتفقان على القرض للاستمرار في المقامرة ، وهذه هي مرتبة الاتفاق . فأية مرتبة من هذه المراتب الثلاث يتطلبها القانون حتى يعتد بالباعث؟ . . إن أحداً من أنظار النظرية الحديثة لا يشترط وجوب الاتفاق على الباعث فيما بين المتعاقدين . وإنما هم منقسمون بين مرتبة العلم ومرتبة المساهمة . أما القضاء الفرنسي فيكتفي بمرتبة العلم . . والفقه يميز بين المعاوضات والتبرعات ، فيتطلب في الأول مرتبة أعلى . ولكن الفقهاء يختلفون في تحديد هذه المرتبة . فيذهب جوسران إلى أنه يكفي أن يكون الباعث في المعاوضات معلوماً من المتعاقدين الآخر . . أما في التبرعات . . يعتد بالباعث الذي دفع المتبرع إلى تبرعه سواء كان معلوماً من الطرف الآخر أو كان مجهولاً منه . ويذهب بواجيز أن إلى وجوب الوصول إلى مرتبة المساهمة في المعاوضات والإكتفاء بمرتبة العلم في التبرعات . وإذا كان الذي يعني في انضباط معيار الباعث هو استقرار التعامل ، فالقضاء الفرنسي على حق فيما ذهب إليه من الاكتفاء بمرتبة العلم ، سواء كان التصرف تبرعاً أو معاوضة" (الوسيط 1 فقرة 283 داللو الأسبوعي 1929 - 492 .

(1) ترولون فقرة 66 وما بعدها - بون 1 فقرة 648 - جيوار فقرة 43 وفقرة 91 - بودري وفال فقرة 130 ص 65 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 103 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 - نقض فرنسي 4 يوليه سنة 1892 داللو 92 - 1 - 500 - نقض فرنسي جنائي 19 يناير سنة 1929 داللو الأسبوعي 1929 - 492 .

ويصح القرض في فرنسا حتى لو علم المقرض بأن الغرض من القرض هو سداد دين مقامرة أو رهان (بودري وفال فقرة 130 ص 63 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560) ، وحتى لو كان المقرض قد اشترك في اللعب (بون 1 فقرة 648 - لوران 27 فقرة 221 - جيوار فقرة 43⁴³ - بودري وفال فقرة 130 ص 63 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560) . و اختلف فيما إذا كان المقرض هو الذي كسب المقامرة فرأى يذهب إلى أن القرض يبقى مع ذلك صحيحاً لأن المقرض لو دفع الخسارة عن غير طريق القرض لم يجز له الاسترداد في القانون الفرنسي (بودريوفال فقرة 131 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1210 ص 560) ، ورأى آخر يذهب إلى القرض يكون باطلاً (ترولون فقرة 67 - Frère-jouan du Saint فقرة 66) . وهذا الرأي الأخير هو الذي يجب الأخذ به في مصر ، لأن دين المقامرة إذا دفع يسترد ، فلو صح الاقتراض ممن كسب المقامرة لكان ذلك وسيلة للتحايل على عدم استرداد ما دفع .

(1) وبيع ورقة النصيب غير المرخص فيه يكون باطلاً ، ولا يجبر المشتري على دفع الثمن ، ويسترد إذا دفعه (بودري وفال فقرة 137) .

(1) وعليه هو عبء الإثبات (هيك فقرة 320 - بودري وفال فقرة 149 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203) . كذلك على المقرض عبء إثبات أن المقرض كان يعلم أن الغرض من القرض هو المقامرة أو الرهان (بودري وفال

فقرة 150) ، ولا يكفي لإثبات ذلك قرينة أن المقترض هو أمين صندوق نادي المقامرة (السين 17 أبريل سنة 1889 جازيت دي باليه 89 - 2 - 289) .

(1) بودري وفال فقرة 152 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 107 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - محمد كامل مرسى فقرة 382 ص 373 - نقض فرنسي 4 نوفمبر سنة 1857 داللو 57 - 1 - 441 - وقد قضي بأن للمدين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتعهد هو القمار ، بل ويمكن أن يستنتج مثل هذا من قرائن الأحوال (طنطا جزئي أول أبريل سنة 1903 المجموعة الرسمية 4 رقم 77 ص 178) - وأنظر في هذا المعنى استئناف مختلط 5 فبراير سنة 1897 م 9 ص 191 .

(1) بودري وفال فقرة 146 ص 68 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 - محمد كامل مرسى فقرة 382 ص 374 .

(1) بودري وفال فقرة 146 ص 69 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 - جوسران 2 فقرة 1386 - محمد كامل مرسى فقرة 382 ص 374 - نقض فرنسي 15 نوفمبر سنة 1864 داللو 65 - 1 - 324 - انظر عكس ذلك نقض فرنسي 26 مايو سنة 1886 داللو 87 - 1 - 383 .

(1) جيوار فقرة 63 - بودري وفال فقرة 148 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1203 - كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 - جوسران 2 فقرة 1386 - نقض فرنسي 19 يونيو سنة 1855 سيريه 56 - 1 - 162 - 4 يناير سنة 1886 سيريه 89 - 1 - 21 .

(1) أنظر الوسيط 1 فقرة 327 .

(1) محمد كامل مرسى فقرة 382 ص 374 .

(1) نقض فرنسي 21 أبريل سنة 1885 داللو 85 - 1 - 275 - بون 1 فقرة 643 - جيوار فقرة 65 - بودري وفال فقرة 117 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 556 - Frère-jouan du Saint فقرة 18 - محمد كامل مرسى فقرة 382 ص 374 - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا المعنى ما يأتي : " المقامرة والرهان يتوقفان على الحظ ، لذلك كان الاتفاق الخاص بهما باطلاً لمخالفته للأداب والنظام العام . والبطان مطلق لا ترد عليه الإجازة " (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 301) .

(1) استئناف مختلط 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 - نقض فرنسي 12 أبريل سنة 1854 داللو 54 - 1 - 180 - 4 ديسمبر سنة 1854 داللو 54 - 1 - 413 - 27 أبريل سنة 1870 داللو 70 - 1 - 258 - 16 ديسمبر سنة 1879 داللو 80 - 1 - 197 - 12 نوفمبر سنة 1884 سيريه 85 - 1 - 69 - بون 1 فقرة 639 - جيوار فقرة 45 مكررة وفقرة 69 وفقرة 86 - بودري وفال فقرة 118 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 .

(1) روان 14 يولييه سنة 1854 داللو 56 - 2 - 16 - ليون 11 مارس سنة 1856 سيريه 57 - 2 - 525 - جيوار فقرة 70 - بودري وفال فقرة 121 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 - Frère-jouan du Saint فقرة 40 .

(1) نقض فرنسي 4 ديسمبر سنة 1854 داللو 54 - 1 - 413 - 16 ديسمبر سنة 1879 سيريه 81 - 1 - 421 - باريس 29 سبتمبر سنة 1882 داللو 97 - 2 - 122 - جيوار فقرة 72 - بودري وفال فقرة 122 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 105 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 - ريبير في القانون التجاري الطبعة الثانية فقرة 1845 - إسكارا في القانون التجاري الطبعة الثانية فقرة 1171 .

(1) نقض فرنسي 12 أبريل سنة 1854 داللو 54 - 1 - 180 - 16 ديسمبر سنة 1879 سيريه 81 - 1 - 421 - باريس 16 يناير سنة 1894 داللو 94 - 2 - 584 - 26 نوفمبر سنة 1895 Le Droit 22 يناير سنة 1896 - بون 1 فقرة 642 - جيوار فقرة 72 - بودري وفال فقرة 123 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 .

(1) نقض فرنسي 12 أبريل سنة 1854 داللو 54 - 1 - 180 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1208 ص 558 .

(1) أما في فرنسا فالأمر يختلف ، إذ القانون الفرنسي لا يجيز للحارس أن يسترد ما وفاه ، ومن ثم لا تجوز مواجهة الخاسر بدفع المقامرة فقد استوفى ما كسب بمجرد تحرير الشيك لصالحه ، فلا يرد ما استوفاه (بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1209 : ويشيرون إلى نقض فرنسي 4 أغسطس سنة 1922 لخص في Bouteron في الشيك سنة 1924 ص 802 - وإلى السين 17 نوفمبر سنة 1905 باندكيت فرانسيز 1907 - 2 - 11) . وإذا اعتبر الكاسب لا يستوفى ما كسبه إلا بقبض قيمة الشيك ، فهنا أيضاً يرجع الكاسب دون أن يواجه بدفع المقامرة على من سحب عليه الشيك ، إذ ثبت له بمجرد تحرير الشيك لصالحه حق في مقابل الوفاء (Provision : انظر في هذا المعنى بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1209 - باريس 13 مايو سنة 1909 سيريه 1910 - 2 - 272 . وعلى ذلك يكون الشيك صحيحاً في فرنسا في الحالتين ، ومن ثم إذا سحب الشيك دون أن يكون هناك مقابل للوفاء ، عوقب من حرر الشيك جنائياً . ولكن الكاسب الذي حرر الشيك لمصلحته لا يجد أمامه مقابلاً للوفاء يستوفى منه حقه ، ومن ثم تجوز مواجهته بدفع المقامرة (نقض فرنسي جنائي 22 يناير سنة 1927 داللو الأسبوعي 1927 - 116 - أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 105 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1209) .

(1) نقض فرنسي 5 يولييه سنة 1876 سيريه 77 - 1 - 117 - 24 - يونيو سنة 1885 سيريه 89 - 1 - 10 - 6 نوفمبر سنة 1888 سيريه 91 - 1 - 207 - بودري وفال فقرة 110 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 - عكس ذلك باريس 16 مارس سنة 1882 سيريه 83 - 2 - 57 - جيوار فقرة 67 مكررة .

(1) بودري وقال فقرة 110 – Frère-jouan du Saint فقرة 64 – عكس ذلك ليون 27 يناير سنة 1887 Mon . Jud . Lyon 31 مارس سنة 1887 .

(1) ويترتب على ذلك أنه حتى إذا قطع الحساب الجاري المدرج فيه الدين باتفاق بين الطرفين ، فإن للخاسر أن يعدل عن إدراج الخسارة في الحساب الجاري (نقض فرنسي 6 نوفمبر سنة 1888 سيريه 91 – 1 – 207 - بودري وقال فقرة 110 – عكس ذلك نقض فرنسي 16 مارس سنة 1891 سيريه 92 – 1 – 10) .

(1) بودري وقال فقرة 135 – ويجوز للمحال له أن يرجع بالضمان على الكاسب (بودري وقال فقرة 135 : ولكنهما لا يجيزان الرجوع بالضمان إلا إذا كان المحال له حسن النية) .

(1) أنظر الوسيط 3 فقرة 487 ص 817 .

(1) نقض فرنسي 5 يولييه سنة 1876 دالوز 77 – 1 – 264 – 24 يونيه سنة 1885 دالوز 86 – 1 – 35 – 6 نوفمبر سنة 1888 دالوز 89 – 1 – 145 – لوران 27 فقرة 217 – بون 1 فقرة 645 – جيوار فقرة 37 وفقرة 45 مكررة وفقرة 67 – بودري وقال فقرة 102 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 556 – محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 هامش 5 .

(1) ويشترط أن يكون الدائن الجديد عالماً بأن الدين هو دين مقامرة أو رهان (بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 556 – Frère-jouan du Saint فقرة 60 - محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 هامش 5) – انظر عكس ذلك وأن الدائن الجديد يواجه بدفع المقامرة حتى لو كان حسن النية : بودري وقال 105 .

(1) وفي القانون الفرنسي يجعلون التجديد بتغيير المدين بمثابة وفاء ، بشرط ألا يكون دين المدين الجديد هو نفسه دين مقامرة أو رهان ، وبشرط ألا يكون المدين القديم قد ضمن المدين الجديد . فإذا توافر هذان الشرطان ، اعتبر دين المقامرة أو الرهان قد وفى بالتجديد ، فلا يجوز استرداده (بودري وقال فقرة 103 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 – Frère-jouan du Saint فقرة 56) . محمد ومهما يكن من أمر ، فإن وفاء دين المقامرة أو الرهان في القانون المصري لا يمنع الاسترداد يبقى جائزاً . وهذا ما يجعل القانون المصري يختلف في الحكم عن القانون الفرنسي ، ويكون التجديد بتغيير المدين في القانون المصري هو أيضاً باطل كالتجديد في سائر أنواعه (قارن محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 هامش 5) .

(1) نقض فرنسي 30 نوفمبر سنة 1826 S. Chr . – أنجيه 13 أغسطس سنة 1831 سيريه 32 – 2 – 270 – السنين 15 ديسمبر سنة 1898 La Loi 6 مارس سنة 1899 – بون 1 فقرة 643 – جيوار فقرة 66 – بودري وقال فقرة 124 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 – Frère-jouan du Saint فقرة 70 – محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 .

(1) نقض فرنسي 19 يونيه سنة 1855 دالوز 55 – 1 – 292 - بودري وقال فقرة 139 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 .

(1) أما في فرنسا فلا يجوز له الاسترداد ، بل ولا يستطيع إذعاً وفي الدين بدون إذن المدين الخاسر الرجوع على هذا الأخير حتى لا يجبره على وفاء دين المقامرة أو الرهان (ترولون فقرة 72-بودري وقال فقرة 141 – Frère-jouan du Saint فقرة 70 – محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 374 .

(1) لوران 27 فقرة 219 – جيوار فقرة 90 – بودري وقال فقرة 142 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 .

(1) استئناف مختلط 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 - نقض فرنسي 17 يناير 1881 دالوز 82 – 1 – 333 – هيك 11 فقرة 309 – جيوار فقرة 66 مكررة - بودري وقال فقرة 133 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 104 - بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 – محمد كامل مرسي فقرة 382 ص 537 .

(1) نقض فرنسي 7 نوفمبر سنة 1865 سيريه 66 – 1 – 113 – بودري وقال فقرة 134 – بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1207 ص 557 – Frère-jouan du Saint فقرة 73 .

(1) بودري وقال فقرة 134 – عكس ذلك Frère-jouan du Saint فقرة 73 .

وتأليف شركة يكون الغرض منها تقديم نقود للمقارمين والمتراهنين للمقامرة والرهان باطل ، وكذلك يكون باطلاً تأليف شركة يكون الغرض منها اقتسام الأرباح والخسائر في المقامرة والرهان (بودري وقال فقرة 145) .

وإذا دفع فضولي دين المقامرة أو الرهان ، فلا رجوع له على المدين (نقض فرنسي 30 مايو سنة 1838 سيريه 38 – 1 – 753 – ترولون فقرة 72 – جيوار فقرة 40 مكررة - بودري وقال فقرة 143 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 103 هامش 5) ، ولكن يستطيع أن يسترد ما دفعه . وإذا دفع مدين متضامن دين المقامرة أو الرهان ، لم يجز له الرجوع على المدينين المتضامنين الآخرين (Frère-jouan du Saint فقرة 33 - بودري وقال فقرة 144) ، ولكن يجوز أن يسترد ما دفعه . وإذا وكل شخص شخصاً آخر في أن يقامر أو يراهن = نيابة عنه ، كانت الوكالة باطلة . ولكن الوكالة في قبض دين المقامرة أو الرهان صحيحة ،

ويلتزم الوكيل بقبض الدين على أن يؤدي حساباً للموكل فيسلمه ما قبضه . أما إذا كانت الوكالة في المقامرة أو الرهان وفي قبض الدين أو دفعه ، فالوكالة باطلة في كل ذلك . وقد سبق تفصيل القول في هذه المسألة عند الكلام في الوكالة (انظر آناً فقرة 236) .

(1) أنظر في هذا المعنى بودري وقال فقرة 94 ص 47 .

(1) بون 1 فقرة 660 – جيوار فقرة 81 – بودري وقال فقرة 95 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 107 هامش 17 (3) . بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1204 - Frère-jouan du Saint- فقرة 20 – عكس ذلك هيك 11 فقرة 335 .

(1) جيوار فقرة 81 – بودري وقال فقرة 95 – عكس ذلك Frère-jouan du Saint فقرة 21 – Pillette في المجلة العملية 1 سنة 1863 ص 442 .

(1) جيوار فقرة 77 وفقرة 81 – بودري وقال فقرة 94 ص 47 – Frère-jouan du Saint فقرة 19 وفقرة 22 .

(1) نقض فرنسي 30 ديسمبر سنة 1862 دالوز 63 – 1 – 257 – 20 نوفمبر سنة 1865 دالوز 66 – 1 – 112 – لوران 27 فقرة 210 – بون 1 فقرة 660 – جيوار فقرة 78 مكررة – بودري وقال فقرة 96 – فقرة 98 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 109 – بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1204 – Frère-jouan du Saint فقرة 24 – فقرة 25 وفقرة 28 .

(1) ويترتب على ذلك أنه لو وضع اللاعب مقدماً على مائدة القمار ، أو في يد شخص ثالث ، ما تعهد بدفعه في حالة الخسارة ، ثم خسر ، فإنه يكون قد وفي مختاراً ومقدماً مقدار الخسارة ، ولا يحق له أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار ، ولو استرده دون رضاه من كسب اعتبر سارقاً لأنه استولى على ما لا يملكه وما ليس له حق في استرداده (نقض فرنسي جنائي 23 فبراير سنة 1892 دالوز 92 – 1 – 472 – أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 108 – بيدان 12 مكرر فقرة 807 – بلانيول وريبير وبيسون 11 فقرة 1204 - بلانيول وريبير وبولانجيه 2 فقرة 3194 . كولان وكابيتان ودي لامور أند بير 2 فقرة 1331) . ويترتب على ذلك أيضاً أنه لو خسر شخص في اللعب ودفع الخسارة لمن لعب معه ، لم يستطع أن يستردها ، حتى لو كسب بعد ذلك ممن لعب معه وطالبه بما كسب فرفض هذا الأخير متمسكاً بالدفع بالمقامرة (ر ن 25 يناير سنة 1949 J . C . P 1949 – 4 – 140 – أنسيكلوبيدي دالوز 3 لفظ Jeu-Pari فقرة 34 – عكس ذلك كاربونييه في مجلة القانون المدني الفصلية سنة 1949 ص 543) .

(1) نقض فرنسي 30 مايو سنة 1838 سيريه 38 – 1 – 753 – كولمار 29 يناير سنة 1841 سيريه 42 – 2 – 492 – دويه 8 أغسطس سنة 1857 دالوز 58 – 2 – 46 – لوران 27 فقرة 194 – جيوار فقرة 31 – فقرة 36 وفقرة 61 وما بعدها – بودري وقال فقرة 85 – أوبري ورو (انظر أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 102 هامش 2) – كولان وكابيتان ودي لامور أنديير 2 فقرة 1331 .

(1) ويعبر عن هذه القاعدة باللاتينية : *Nemo auditor propriam turpitudinem allegans* وانظر في هذه القاعدة الوسيط 1 فقرة 338 ص 535 – ص 536 .

(1) نقض بلجيكي 19 نوفمبر سنة 1891 باسيكريزي 92 – 1 – 18 – بيدان 12 مكرر فقرة 807 - بلانيول وريبير وبيسون 11

فقرة 1205 – ريبير في القاعدة الأدبية في الالتزامات المدنية طبعة رابعة فقرة 198 - بلانيول وريبير وبولانجيه 2 فقرة 3194 – جوسران 2 فقرة 1386 .

وهناك رأي ثالث في الفقه الفرنسي ، وهو رأي مرجوح ، يذهب إلى حد القول بأن دين المقامرة أو الرهان أرقى من أن يكون ديناً طبيعياً ، إذ هو دين مدني (بون 1 فقرة 603 – Pillette في المقامرة والرهان في المجلة العملية سنة 1863 ص 442 - Frère-jouan du Saint فقرة 17 وفقرة 21) . ولا يلقي هذا الرأي بالا إلى النص الصريح الذي يقضي بأن دين = المقامرة أو الرهان لا يجبر المدين على الوفاء به ، ولو كان هذا الدين مدنياً لوجب أن يجبر على الوفاء (انظر في حجج هذا الرأي الثالث وفي تنفيذها بودري وقال فقرة 87) . ويذهب بعض الفقهاء إلى أن دين المقامرة أو الرهان دين مدني ناقص (*obligation civile imdarfaite*) (أوبري ورو وإسمان 6 فقرة 386 ص 102 هامش 2) .

(1) انظر آناً فقرة 490 – وقد قضي بأن المقامرة ، ولو لم يجرمها القانون تحريماً صريحاً مخالفة للنظام العام والآداب العامة ، فالتعهد الذي يبني على مجرد المقامرة ليس له إذن من سبب صحيح ويجب اعتباره باطلاً (طنطا جزني أول أبريل سنة 1903 المجموعة الرسمية 4 رقم 77 ص 178) وانظر استئناف مختلط 25 فبراير سنة 1897 م 9 ص 194 – 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 – 15 مايو سنة 1929 م 41 ص 394 .

(1) وقد قضي بأن المادة 147 مدني (قديم) مشتقة من المادة 1253 مدني فرنسي ، وهي تشير إلى الالتزامات الطبيعية وغيرها التي إذا دفعها الدين برضائه فلا يحق له المطالبة بردها مثل ديون المقامرة (الموسكي 26 فبراير سنة 1931 الجريدة القضائية 125 ص 14) . وانظر أيضاً استئناف مختلط 6 يناير سنة 1903 م 15 ص 79 .

(1) وقد قضت محكمة الاستئناف الوطنية بأنه إذا ظهر للمحكمة بأن العقد باطل لعدم مشروعية سببه ، وجب عليها ألا تساعد أياً من طرفي العقد ، بل تترك الحالة على ما هي عليه ، بمعنى أنها لا تأمر بتنفيذ ما لم ينفذ ولا بإعادة ما تنفذ بمقتضى العقد (استئناف وطني 18 أبريل سنة 1911 المجموعة الرسمية 12 رقم 85 ص 160) . وقضي بأن

الشرح اختلفوا في مرجع الحكم القاضي بعدم جواز استرداد مبلغ خسره صاحبه في القمار ، فذهب بعضهم إلى قيام التزام طبيعي يمنع من رد ما دفع . وذهب الرأي الراجح إلى أن السبب هو مخالفة الميسر لقواعد الآداب العامة ، وتوיד ذلك الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسي ، والأساس الذي بنيت عليه المواد الفرنسية في رفض استرداد ما خسره شخص في قمار أو رهان هو أساس مقرر بأنه من المبادئ المسلمة في القانون المصري ، وقد تأيدت وجهة الرأي الراجح في فرنسا بأحكام قانون العقوبات المصري وكذلك قضاء المحاكم المصرية (المنشية 14 أبريل سنة 1931 المحاماة 12 رقم 390 ص 793) . وقد جرى القضاء المصري القضاء الفرنسي إلى حد أن قضت محكمة جنابات بني سويف بأن من لعب قماراً مع شخص فخرس مبلغاً من المال ، ثم انقض على من كسب وأخذ منه المبلغ بالقوة ، عد سارقاً بطريق الإكراه ، لأنه وإن كان القمار محرماً قانوناً فإن هذا لا يمنع من أن المبلغ الذي أخذه المجني عليه انتقل إليه بإرادة صاحبه ، ولما كانت الحيازة مظهراً من مظاهر الملكية وجبت حمايتها قانوناً ، وأصبح سلب المال بالقوة حكمه كحكم السرقات (جنابات بني سويف 13 سنة 1927 المحاماة 7 رقم 342 ص 485) – وانظر أيضاً استئناف مختلط 19 فبراير سنة 1929 م 41 ص 242 (إيداع المبلغ الذي يقامر به اللاعب يعتبر وفاء مقدماً فلا يجوز الاسترداد) . وانظر محمد كامل مرسى فقرة 384 – وقارن استئناف مختلط 13 فبراير سنة 1902 م 14 ص 134 .

(1) ومع ذلك فقد قضى بأن ما يحظره القانون أصلاً لا يصح إقراره بأي حال من الأحوال ولا إخفاؤه تحت أية صورة كانت ولا أن يكون له أي أثر في الوجود ، ومن ثم فمن دفع شيئاً محظوراً قانوناً فله استرداده طبقاً للمادة 145 مدني (قديم) ولو كان الدفع باختياره ، لأن اعتماد الدفع في هذه الحالة إقرار للمحظور وهو ممنوع ، ولا يعترض على ذلك بما ورد في المادة 147 مدني (قديم) من أن من أعطى باختياره شيئاً لآخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجب القانون لا يكون له استرداده ، وذلك لأن المقصود من عبارة "ولو لم يوجب القانون" الواردة في المادة إنما هو ما لم يجرمه القانون ولكنه لا يوجب ، كالدين الذي يلتزم به القاصر أو الذي يكون سقط حق المطالبة به بمضي المدة ، أما ما يحظره القانون فلا يدخل تحت ذلك (استئناف وطني 26 ديسمبر سنة 1914 الحقوق 30 ص 331 – 9 مارس سنة 1915 الحقوق 30 ص 332) .

(1) انظر وجوب تطبيق أحكام التقنين المدني الجديد إذا كان وقت دفع الخسارة هو يوم 15 أكتوبر سنة 1949 أو بعد ذلك ما قدمناه آنفاً فقرة 488 .

(1) وقالت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : "واستثناء من القاعدة التي تقضي بأنه لا يجوز لمن وفى بالتزام مخالف للآداب أن يسترد ما دفعه إلا إذا كان هو في التزامه لم يخالف الآداب : م 201 فقرة 3 من المشروع ، أجاز المشروع ، توثيقاً في تحريم المقامرة ، أن يسترد الخاسر ما دفعه للرايح" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 301) .

(1) انظر في ذلك وفي القاعدة الرومانية القديمة التي كانت لا تسلم بهذه النتيجة المنطقية في العقد الباطل لعدم المشروعية : الوسيط 1 فقرة 338 .

(1) وقد جاء في الجزء الأول من الوسيط في هذا الصدد : "وقد يكون الدين الذي أداه مصدره عقد باطل لسبب يرجع إلى النظام لعام أو الآداب وهو عالم بالبطلان ، كما إذا دفع دين قمار أو فوائد ربوية ، فيستطيع في هذه الحالة أن يسترد ما دفع بالرغم من علمه بالبطلان ، لأن هذا الحل هو الذي يقتضيه النظام العام والآداب : انظر م 1/327 وهي تجيز استرداد الفوائد الربوية وم 2/729 وهي تجيز استرداد دين المقامرة والرهان (الوسيط 1 فقرة 825 ص 1195 هامش 1) .

(1) انظر آنفاً فقرة 493 .

(1) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : "وتسهيلاً لاستعمال هذا الحق (حق الاسترداد) أجاز المشروع أيضاً أن يكون إثبات الدفع بجميع الطرق ، بما في ذلك البينة والقرائن ، حتى لو كان المبلغ المدفوع يزيد على عشرة جنيهاً" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 301 – ص 302) .

ويترتب على جواز استرداد ما دفعه الخاسر أن الحق في الاسترداد يبقى قائماً حتى لو وضع اللاعب المبلغ الذي يقامر به على مائدة القمار أو أودعه شخصاً ثالثاً ، فله إذا خسر أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار أو ما أودعه الشخص الثالث ، وقد قررنا عكس هذا الحكم في عهد التقنين المدني القديم عندما كان الاسترداد غير جائز (انظر آنفاً فقرة 501 في الهامش) . وإذا قضى الخاسر ما خسر بطريق غير الفاء المباشر كتظهير الورقة التجارية والوفاء بمقابل ، فإن هذا كله يعتبر في حكم الوفاء ، ومن ثم يجوز للخاسر أن يسترده أما التغطية في البورصة فقد كان يمكن استردادها قبل دكريتو رقم 24/23 لسنة 1909 (انظر ما يلي فقرة 515) .

(1) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : "والقاعدة التي تقضي بجواز الاسترداد تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . وبذلك سد المشروع الطريق على التحايل ، إذ أجاز الاسترداد ، وحرّم الاتفاق على عدم جوازه ، وأباح إثبات الدفع بجميع الطرق" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 302) .

(1) وهذا ما جاء في المذكرة الإيضاحية : "وغني عن البيان أن الحق في الاسترداد ينتقل إلى الورثة . فإذا مات الخاسر بعد أن أدى ما خسره ، ولم يمض عام على الدفع ، جاز للورثة أن يستردوا هم ما دفعه مورثهم . واستعمال الورثة لهذا الحق بعد موت مورثهم أكثر احتمالاً من استعمال المورث للحق حال حياته (لذلك يحسن أن تطل مدة الاسترداد إلى ثلاث سنوات حتى يتسع الوقت أمام الورثة" (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 302) .

(1) انظر أنفاً فقرة 488 في الهامش .

(1) وقد نصت المادة 187 مدني على أن "تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق" . فيكون القانون قد فرض فرضاً غير قابل لإثبات العكس أن الخاسر إذا دفع الخسارة يكون عالماً وقت الدفع أنه غير ملزم بالدفع وأن له الحق في الاسترداد ، ومن ثم يتقدم حقه بانقضاء ثلاث سنوات من وقت الدفع" .

(1) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة 1026 من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : "1- يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون في الألعاب الرياضية . ولكن للقاضي أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغاً فيه . 2- ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوناً من أوراق النصيب وسباق الخيل . وفي لجنة المراجعة أضيفت كلمة "شخصياً" بعد كلمة "المتبارون" في الفقرة الأولى ، وحذفت من الفقرة الثانية سباق الخيل "حتى لا يشمل الاستثناء" ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد : وصار رقمه 772 في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم 771 ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم 740 (مجموعة الأعمال التحضيرية 5 ص 303 – ص 304) .

